

د. ماجد عزت إسرائيل

طوائف المهن التجارية فى مصر



مكتبة مدبولى

طوائف المهن التجارية في مصر

الكتاب : طوائف المهن التجارية في مصر

تأليف : ماجد عزت إسرائيل

الطبعة الاولى ٢٠٠٨

مكتبة مدبولي

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٢٥٧٥٦٤٢١

ف : ٢٥٧٥٢٨٥٤

Website : www.madboulybooks.com

E_ mail : info@madboulybooks.com

رقم الايداع : ٢٠٠٨/٤٨٧٧

الترقيم الدولي : ٥-٧٤٠-977-208

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

**الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر الكاتب
ولا تعبر بالضرورة عن رأى الناشر**

إهداء ٢٠٠٨

**دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة**

طوائف المهن التجارية في مصر

في الفترة من (١٨٤٠-١٩١٤م)

تأليف
ماجد عزت إسرائيل

مكتبة مديولى

٢٠٠٨

اهداء

إلى روح المهندس كمال يوسف

إلى زوجتي

وولدي مارك ومارسلينو

مقدمة

تكمّن اهمية موضوع هذا الكتاب فى انه يتناول طوائف المهن التجارية التى وجدت بالمجتمع المصرى فى فترة أعقبت تجربة محمد على الاقتصادية تتاولاً مستفيضاً غير مسبوق وهى تلك الفترة التى شهدت استكمال اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وما ترتب على ذلك من فتح السوق المصرية أمام السلع الاجنبية ، وظهور طوائف مهن تجارية حرة .

واعتمدت الدراسة عام ١٨٤٠ م باعتباره العام الذى شهد عقد معاهدة لندن ، والتى كان لتوقيعها أكبر الأثر فى البدء فى إلغاء نظام الاحتكار وبداية عصر الحرية الاقتصادية ، وما ترتب على ذلك من إتساع عمل طوائف المهن التجارية .

وانتهت الدراسة إلى عام ١٩١٤ م باعتباره شاهداً لحدث عالمى كان له تأثيره الهائل على مجريات الأمور فى العالم ككل ومصر تحديداً بعد أن انخرطت فى أتون الحرب ، وقبلت توجيه سياستها الاقتصادية بما يخدم المجهود الحربى لبريطانيا .

وقد اعتمد المؤلف فى سبيل إخراج هذا الكتاب على مجموعة من المصادر الاولى ، على رأسها الوثائق المحفوظة بدار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة ، فوقف على سجلات نادرة من ديوان التجارة والمبيعات الصادر والوارد ، وسجلات مجلسى تجار مصر والاسكندرية ، وديوان الويركو ، وتقارير النظر وسجلات الديوان الخديوى ، وسجلات مجلس الاحكام ، والمجلس الخصوصى ، وسجلات شورى المعاونة ، وديوان الجمعية الحقانية ، ودفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد على ، شكلت قوام هذه الدراسة ، وقد أفاضت فيما يتعلق بالقوانين واللوائح المنظمة لطوائف المهن التجارية على نحو يسد الخلل فى المكتبة العربية.

وقدمت سجلات محكمة مصر الشرعية ، وسجلات محكمة الإسكندرية (دعاوى وإشهارات) ، وسجلات محكمة الفيوم ، وسجلات محكمة القسمة العربية ، مادة قيمة تتمثل فى النواحي القضائية والاجتماعية وأنماط الطوائف الخدمية فى التجارة .

وكان من أدوات المؤلف العديد من محافظ الأبحاث والداخلية والوقائع المصرية وشورى
المعاونة والوزراء وعابدين ومجلس الملكية والميهى واللوائح والقوانين وديوان التجارة
والمبيعات وبحريرا والذوات .

واعتمد المؤلف على الوثائق المنشورة - ومنها الدوؤيات - التى صدرت فى الفترة
موضوع الدراسة واخرى متخصصة صدرت فى اعقاب ذات الفترة وقد شكلت مادة
اقتصادية قيمة للكتاب الذى بين يديك ، وقد ساهمت فى إثرائها المراجع العربية والاجنبية
التى عالجت تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى لتكل ما عجزت الوثائق والدوريات عن
تقديمه .

وكان تشجيع أساتذة أكفاء فى العلم ، ويخص المؤلف منهم بالذكر الدكتور / أحمد
الشربيني (أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة) والعالم الجليل الأستاذ الدكتور رءوف
عباس حامد (رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) والاستاذين الجليلين الدكتور
/ عاصم الدسوقي (أستاذ التاريخ الحديث بجامعة حلوان) والدكتورة / ثللى حنا (أستاذ
التاريخ بالجامعة الامريكية) والأستاذ الدكتور / محمد عفيفى عمدة الدراسات العثمانية
بجامعة القاهرة - كان لهم جميعاً بالغ الأثر فى توجيه المؤلف وارشاده إلى مضان
المصادر والمراجع التى أفضت إلى تقديم هذه المادة القيمة ، ولا يفوت المؤلف ان يتوجه
بالشكر إلى الصديق السويسرى (فلкс كنوراد felix konard) والباحثة الامريكية (
باتريشيا سنجلتون patricia singleton) لما قدما من عون قيم أفاد منهج الدراسة .
وبعد فلعلك أيها القارئ واجدٌ فى هذا الكتاب سبقاً فى التوجيه وأفاضته فى المادة غير
معهودين .

ماجد عزت إسرائيل

القاهرة - وادى خوف

أول مارس ٢٠٠٨

تفہیم

استخدمت — كلمة طائفة — اشتقاقاً من معناها اللغوي للدلالة على جماعة تمارس مهنة مشتركة، واختلف مسماتها في مصر والشام إبان العصر المملوكي فأطلق عليها لفظ "الجماعة" في حين أطلق على ذويها في العصر العثماني لقب " أرباب الحرف"^(١) وقد شكلوا ما يشبه الطائفة من حيث خضوع أصحاب المهنة الواحدة لسلطة أحد المشايخ^(٢)، وارتباطهم معاً بما يعود بالنفع عليهم في تحصيل أرزاقهم وحفظ كياناتهم^(٣).

ويذهب الجبرتي إلى أن لفظ الطائفة أطلق على التنظيمات المختلفة التي تتخذ نظاماً هيكلياً داخل الأحياء^(٤) ومن هنا كان اتخاذ اللفظ للدلالة على مجموعة الأشخاص الذين يزاولون نشاط مهني محدد داخل المدينة تحت

(١) أندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، الجزء الثاني، ترجمة ناصر إبراهيم وباتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف رعوف عباس حامد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥م، ص ص ٧٣٥ - ٧٣٦.

(٢) ليلي عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م، ص ص ٥٧ - ٥٨.

(٣) برنارد لويس: النقابات الإسلامية، ترجمة عبد العزيز الدوري، مجلة الرسالة، عدد ٣٥٥، السنة الثامنة، مايو ١٩٤٠م.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء السادس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٣٥٧.

رئاسة أحد الشيوخ، وهو المسمى الذى شاع الأخذ به فيما بعد، وقد كفلت الطائفة لأبنائها المناعة التى تحول دون انضمام غير الأكفاء إليها^(١).

واستمرت طوائف الحرف فى فترة الحكم العثمانى، بعد أن ترك العثمانيون الأهالى يدبرون أمورهم بأنفسهم^(٢) فتولوا تنظيم حياتهم بعيداً عن تدخل الدولة، مع ظهور نظام المحلية الذى ساعد على أن تتركز كل مهنة فى حى قائم بها وتتخذ نظام الطائفة مع توزيع المسئوليات على أفرادها على نحو هرمى كان على رأسه الشيخ الذى يتولى إدارتها والقيام بفض منازعات أهلها انتهاءً بالصبيبة أو التلاميذ الذين يتلقون أصول المهنة عن معلمهم^(٣) واتسم ذلك العصر بالمرونة فى انتقال أحد أفراد طائفة ما إلى طائفة أخرى بحسب ميوله واستعداده^(٤).

(١) Bear, Gabriel: Egyptian Guilds in Modern Time, The Esrael Oriental Society, Jerusalem, 1964, P.18.

(٢) السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ١٥١٧م-١٨٨٢م، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠م، ص ص ٤٧-٤٨؛ راجع: محسن على شومان، اليهود وطوائف الحرف فى مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد ٥٧، عدد ٤، أكتوبر ١٩٩٧م، ص ص ٢١٩، ٢٢٠.

(٣) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩م، دار الكاتب للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٣١؛ محمد أنيس، تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٥م، ص ٢٦.

(٤) Bear, Gabriel: Fellaah And Townsman In the Middle East Studies in Social history, London 1982, P.50؛

و يذكر أن الحملة الفرنسية لم تغير كثيراً من وضع الطوائف، لأن عهدها كان قصيراً لدرجة لم تسمح لها بإدخال تغيير نوعى على النشاط الاقتصادى، وقد أولاها بونابرت اهتمامه حين أشرك شيوخها فى الديوان^(١) ولكن هذا لم يعفها من دفع الضرائب الباهظة، مما ألحق الضرر بها وآل بها إلى حد يقارب الاضمحلال، وهى السياسة التى انتهجها العثمانيون والمماليك عقب خروج الحملة الفرنسية وأخذ بها محمد على فى بداية عهده^(٢).

وقد اتخذ الباشا نظام الاحتكار كوسيلة لهيمنة الدولة على الموارد الاقتصادية لتمويل متطلبات التنمية^(٣) بعد أن رأى أن القوة الاقتصادية هى الأساس الوحيد للقوة السياسية^(٤)، وقد أدى نجاح محمد على فى التنمية

-
- لمزيد من التفصيل انظر: نللى حنا، ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية، الطبعة الأولى، ترجمة رعوف عباس، الدار اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٧٨.
- (١) رعوف عباس حامد: الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧م، ص ص ٢٨-٢.
- (٢) صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات فى عهد محمد على، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٢م، ص ص ٤٧-٤٨.
- (٣) نبيل السيد الطوخى: طوائف الحرف فى مدينة القاهرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤١م-١٨٩٠م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة المنيا، ٢٠٠١م، ص ١٧.
- (٤) حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد الحديث، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٢م، ص ٣٤٠.

الاقتصادية إلى الحاجة إلى مهن القبانية والكيالين والسماصرة والشيالين والصيارفة^(١).

وقد أحكم محمد على السيطرة عليهم من خلال التدخل فى الرقابة على طوائف المهن وإقرار شيوخها وأخذ الضمانة عليهم حتى يفوا بما عليهم^(٢) وفق خطة يرسمها لهم، فأصبحوا فى ظل سياسته المركزية بمثابة أجراء يعملون تحت أمره ووفق مشيئته وسياسته الاقتصادية التى واكبها توسعه فى إنشاء المراكز والشون^(٣) ولم يحترم مبدأ الحرية فى مزاوله المهنة التى تتوافق مع ميولهم، على أنه حد من عسفه فى ذلك بإعفائهم من الفردة والسخرة فى الأعمال العامة ومناشدة مشايخهم معاملتهم بالحسنى^(٤).

ولإحكام سيطرته على الطوائف - كما كان فى زمن الحملة الفرنسية - أوكل الإشراف عليها لأغا الإنكشارية، وهو وكيل شرطة

(١) أحمد محمد حسن الدماصى: الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، الجزء الأول ١٨٠٠م-١٨٤٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) ديوان خديوى تركى: دفتر ٧٩٦، من مجلس الملكية إلى مأمور الديون الخديوى، قرار رقم ١٧٨، بتاريخ ١ اربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٣٤م، ص ٩٦.

(٣) Issawi, Charles: Egypt since 1800 A study in Lop Sided development, "In" The Journal of Economic History, March 1961, P.5.

(٤) على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٢م، ص ١١٤-١١٦.

القاهرة^(١) ثم للكتخدا بعد إنشائه الديوان العالى لإدارة الشئون الداخلية^(٢) فكان أرباب الطوائف بمثابة الموظفين لديه، يحكم الرقابة عليهم وينقل أحدهم من مكان إلى آخر ويحظر عليه الاشتغال لغير الحكومة ولو لخاصة أنفسهم حسب اقتضاء المصلحة^(٣) ويصدر القرارات التى تتيح له تعيين من يشاء حين يشاء كالقرار ٤٤٨ الذى يقضى بعدم ضرورة وجود الضامن للقبانية والطوائف الأخرى^(٤) ومع ذلك فقد استعان منهم بمن توفرت فيه شروط الخبرة وممارسه المهنة، وفى الوثائق ما يثبت قبوله عودة بعض المعزولين من شيوخ الطوائف الذين تحقق من نزاهتهم وتوفر الخبرة لديهم إلى رئاسة طوائفهم كما حدث عندما أعاد أحمد أبو العلا شيخ الصيارفة المعزول إلى منصبه^(٥) وحدد الأجور، وأخذ المخالفين لها بالشدة^(٦) مع أخذه بالحزم والجزاء من خالف النظام - ولو كانت المخالفة مجرد الكسل فى أداء واجبه

-
- (١) علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، الجزء الأول، ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م، ص ص ٢٦١ - ٢٦٢.
- (٢) عبد السلام عبد الحليم عامر: طوائف الحرف فى مصر (١٨٠٥-١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٣٢.
- (٣) معية تركى: دفتر ٧٩٢، أمر من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى، وثيقة ٨٢، بتاريخ ٩ شوال ١٢٤٩هـ/ ١٩ فبراير ١٨٣٤م، ص ٤٤.
- (٤) ديوان خديوى تركى: دفتر ٧٧٢، أمر المجلس العالى إلى الديوان الخديوى، رقم ١٤٠، بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٤٨هـ/ ١٩ ابريل ١٨٣٣م، ص ٨٥.
- (٥) نفسه: دفتر ١٨٥، أمر من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى، رقم ٢٩٦، بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٨٣٢م، ص ١٨٦.
- (٦) نفسه: دفتر ٧٩٦، أمر من المجلس العالى إلى مأمور الديوان الخديوى، رقم ١٩٢، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٢٤ اغسطس ١٨٣٤م، ص ٨٧.

- الذى وصل إلى حد العزل كما حدث عندما عزل الصراف مصطفى الشامى لكسله وإهماله عمله^(١).

واستعان على ضبط نشاط الطوائف بإقراره اللوائح المنظمة لذلك دون إشراكهم فى وضعها، تلك اللوائح التى أطلقت يده فى توظيف وعزل من يشاء منهم^(٢) وندب المفتشين للتأكد من التزامهم بالعمل فى خدمة الحكومة، مع تخصيص الدفاتر التى تقيد كل صادر ووارد^(٣).

وأدى تذمر أرباب الطوائف من تضيق الحكومة والشعور بفقدان حريتهم إلى انتشار الفساد وخراب الذمم وتفسخ الانضباط المركزى^(٤) وسوء الإدارة^(٥).

وبدأ ظهور تفكك نظامه الاقتصادى نتيجة التدخل الأوربي عندما ألزمت انجلترا محمد على بمعاهدة لندن التى أكدت على التزامه بمعاهدة بالطة ليماى التى عقدت عام ١٨٣٨م حيث فتحت السوق المصرية أمام

(١) نفسه: دفتر ٧٩٧، أمر من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى، رقم ١٨٨، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٩هـ/ ١٦ يناير ١٨٣٤م، ص ١٣٠.

(٢) أمين سامى: تقويم النيل، المجلد الثانى، من الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٦م، ص ٤٥٠.

(٣) أحمد محمد حسن الدماصى: المرجع السابق، ص ٢٩٣- ٢٩٤.

(٤) عبد السلام عبدا لحليم عامر: المرجع السابق، ص ١٧٠- ١٧١.

(٥) جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، مطبعة لجنة البيان العربى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٤م، ص ١٧.

المنتجات الأوروبية^(١) مما أدى إلى إنهاء سيطرة الدولة على الاقتصاد وتأکید إلزام مصر بحرية التجارة^(٢).

واستعادت الطوائف دورها التقليدي وفق أنظمة راعت وقف كل طائفة على المشتغلين بها دون غيرها، وأصبحت تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية بين أصحاب المهنة الواحدة، وراح كل من يجد في نفسه القدرة على ممارسة مهنة والميل إليها يطالب بالانضمام إلى طائفتها، وهو ما استتبع أن تصدر الحكومات المتعاقبة اللوائح والقوانين التي نظمت شئون الطوائف، وهذا ما سنتناوله الدراسة في فصولها المختلفة.

(١) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨م، ص ٢٥٢.

(٢) أنور عبد الملك: نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٢٣ - ٢٤.

الفصل الأول

تحرير التجارة وطوائف المهن التجارية

١٨٤٠ - ١٩١٤م

الظروف التي حررت التجارة في إطارها.

تحرير التجارة والمجتمع المصري.

- الأجانب في السوق المصرية.
- التجار العرب في السوق المصرية.
- تحرير التجارة والتجار المصريين.
- توحيد المقاييس والمكاييل والموازين.
- إصلاح النظام النقدي.
- إصلاح الجمارك.

إقرار التعاملات المباشرة.

- المزادات.
- حلقات بيع الأقطان.

الفصل الأول

تحرير التجارة وطوائف المهن التجارية

١٨٤٠-١٩١٤م

شهد الاقتصاد المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تغييرات هيكلية لم يشهدها في النصف الأول من ذات القرن، في ظل الاتجاه لتحرير التجارة و الاندماج في السوق العالمية، على إثر معاهدة بلطة ليمان ١٨٣٨ ومعاهدة لندن ١٨٤٠ على نحو أثر في طوائف المهن التجارية كما يتضح في هذا الفصل.

الظروف التي حررت التجارة في إطارها :

فلقد تسببت سياسة محمد علي الاقتصادية في إزعاج الرأسمالية الأوربية، إذ لم تتفق مع أفكارها ومصالحها التي كانت تجعلها تتأدى بحرية العمل والتجارة، اتساقاً مع مصالح الرأسمالية التي تسعى إلى زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الطلب على المواد الخام الأولية وفتح الأسواق أمام بضائعها لتصريف إنتاجها^(١) لذلك كان من بين أسباب تصديها لمحمد علي الرغبة في فتح السوق المصرية للإنتاج الأوربي^(٢).

(١) محمد عبد العزيز عجمية: دراسات في التطور الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣م، ص ١٤٨.

(٢) أمين مصطفى عفيفي عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٤م، ص ٥٣.

وبذلك كانت التجارة إلى جانب التوسع العسكري هي التي أوجدت الخلاف بين مصر وبريطانيا فتزعمت الدول الرأسمالية لإسقاط النظام^(١) لذلك لم يكن غريباً أن تتضمن جهود بريطانيا لتحطيم قوة مصر العسكرية في عصره، توقيع معاهدة بالطة ليمان الشهيرة مع الدولة العثمانية ١٦ أغسطس ١٨٣٨^(٢).

وتحت جناح تسوية لندن ١٨٤٠م التي ألزمت محمد علي بتنفيذ المعاهدات المبرمة بين السلطات والدول الأوربية (وفي طليعتها معاهدة بالطة ليمان)، توافد الأجانب على البلاد وراح التجار يجوبونها لشراء الحاصلات من المنتجين بعد أن كانوا مضطرين للشراء من الحكومة^(٣) وأدى ذلك إلى

(١) لمزيد من التفصيل حول الصراع التجارى بين محمد علي وبريطانيا انظر، عبد المنعم عبد الرحمن عبد الحميد عبد المجيد، مخصصات أسرة محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨م)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية اللغة العربية، فرع أسيوط، جامعة الأزهر، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٢٢٠؛

Deeb, Marius: The Socio economic of the Local foreign Minorities in Modern Egypt, 1805-1967 international Journal of Middle East Studies 1978, P.13.

(٢) عفاف لطفى السيد مارسو: مصر في عهد محمد علي، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين، مراجعة السيد أمين شلبي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٤م، ص ٣٥٧؛
حليم عبد الملك، السياسة التجارية في عهد محمد علي، مجلة غرفة القاهرة، عدد ٩، السنة السادسة، نوفمبر ١٩٤١م، ص ٦٩٥.

(٣) صالح رمضان محمود: دراسات عن الحالة الاجتماعية في مصر عصر الخديوى إسماعيل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، قسم تاريخ، جامعة القاهرة ١٩٦٥م، ص ٧؛ محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، تحقيق رعوف عباس حامد، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، بقلم المحقق، ص ٥.

تحرير التجارة المصرية بمعنى الحد من تدخل الدولة في توجيهها، وارتبط هذا بوضع حد لتدخل الدولة في إدارة الاقتصاد المصري الذي استمر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر^(١).

ومع تولى عباس باشا الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م) حكم البلاد عمل على الحد من النفوذ الأوربي في مصر، ورأى في مشروعات محمد علي ما جلب ذلك النفوذ، فمنع الدولة من التدخل في السوق الداخلية والخارجية لتسهيل نقل البضائع بين أسواقها والشرق الأدنى^(٢).

وبعد اغتياله خلفه عمه محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م) الذي كان على نقيضه منفتحاً على الغرب متأثراً بتربيته الغربية وبروح الحرية الاقتصادية التي شاعت في الغرب في القرن التاسع عشر، فأزال الحواجز التي كانت تعوق حرية التجارة بإلغاء ضريبة الدخولية ١٨٥٤م، ثم قضى - سواء عن اقتناع أو تحت تأثير ضغط الأجانب - على البقية الباقية من نظام الاحتكار وسمح للتجار الأجانب بالتعامل مع المزارعين^(٣) وأطلق للفلاح

(١) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل: الوجيز في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٧٠م، ص ٢٢٤؛ لمزيد من التفصيل عن تسوية لندن ١٨٤٠م التي كسرت حلقة الاحتكار انظر، عاصم الدسوقي، محمد علي باشا وبناء اقتصاديات مصر، مقال بمجلة الهلال، عدد أكتوبر ١٩٩٨م، ص ص ٧٦-٧٧.

(٢) محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، الطبعة الثانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٤م، ص ٢٠٥.

(٣) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٣٠٢.

الحرية فى اختيار أنواع حاصلاته وتسويقها، وقرر مبدأ تحصيل الضرائب نقداً لا عيناً بإصداره اللائحة السعيدية^(١).

وتجلى تأثيره بالحرية التجارية فى حرصه على إزالة قيود الجمارك والموانى فانخفضت رسوم الشحن والتفريغ وكثرت المزايدات وحلقات بيع الأقطان، كما أتاح للأفراد حرية الانتقال بعد توفر وسائل المواصلات البرية والبحرية، مما أدى إلى انتعاش طوائف المهن التجارية ونشاط حركة الصادرات والواردات فاستعادت طائفة التجار الوطنيين مكانتها، وبذلك أصبحت حرية التجارة ضرورة حيوية للمجتمع المصري^(٢).

غير أنه كان لإعجاب سعيد بالحرية والحضارة الغربية مساوئه، فقد بدأ صفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث اتسمت بالتدخل الأجنبي، عندما أراد الاعتماد على رعوس الأموال الأجنبية فى تحديث البلاد، ففتح الباب على مصراعيه للتدخل، حتى أصبحت فى عهده محطاً للرجال المغامرين والباحثين عن الذهب كما لو كانت كاليفورنيا جديدة حسب تعبير قنصل فرنسا فى ذلك الوقت^(٣) وبدأ فى مصر عصر الاقتراض من البيوت الأوربية^(٤).

(١) اللائحة السعيدية فى حق أطيان الديار المصرية: صدر عليها الأمر العالى بتطبيق أحكامها فى ٢٤ ذى الحجة ١٢٧٤هـ / ١٥ أغسطس ١٨٥٨م، طبعت بمطبعة بولاق الأميرية فى أوائل ١٢٧٥هـ / أغسطس ١٨٥٨م، ص ٣.

(٢) راشد البراوى ومحمد حمزه عليش: التطور الاقتصادي فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الخامسة، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٥٤م، ص ١٠٤.

(٣) نفسه

(٤) جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب على أحمد شكرى، مكتبة مديولى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٦م، ص ص ١٩٦-١٩٧.

وواصل إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م) الاتجاه نحو حسم تحرير التجارة^(١) فأعلن عند اعتلائه العرش عزمه على إدخال الإصلاحات الضرورية على مرافق البلاد، وحقق بعض النجاح في هذا السبيل، كاستكماله شبكة المواصلات البرية بإمداده خطوط السكك الحديدية في الوجهين البحري والقبلي (وقد زاد طولها على الألف ميل)، وأقيمت شبكة هامة للبرق والهاتف

زادت أطوال خطوطها على الخمسة آلاف ميل^(٢).

وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على اهتمامه بالنقل البري والبحري، حيث أصدر أمره إلى حليم باشا في ٢٩ شوال ١٢٨٠هـ/٧ إبريل ١٨٦٣م بتسيير السفن بالنيل^(٣) وربط جنوب مصر وشمالها بالموانئ الأوربية^(٤) وقام بافتتاح قناة السويس وبناء الموانئ كميناء السويس، وإصلاح

(١) إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩م)، المجلد الأول، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٤٧.

(٢) Mc. Coan: J.C. Egypt as it is, London 1877, P.125

؛ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٣٥٣ - ٣٥٥؛ فاطمة علم الدين عبد الواحد، تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٤٢-٤٣.

(٣) ديوان معية سنية عربي: ملخصات دفاتر، دفتر ١٩٠٨، أوامر إلى ديوان متصرفات، ملف ١١، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٠هـ/١٧ إبريل ١٨٦٣م.

(٤) نفسه: محفظة ٤٥، من شريف إلى المعية، وثيقة ١١١، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٦هـ/٢٩ مايو ١٨٦٩م.

بعضها مثل الإسكندرية وإنشاء الفنارات على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط وخليج عدن وإنشاء شركة مصر للملاحة البحرية^(١).

وقد بدا إصرار إسماعيل على تحرير التجارة من خلال مراسلته للصدر الأعظم بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٦٩م والتي بدا بها ميله إلى اعتقاد أن إنشاء عدد كبير من المؤسسات المالية العامة، والازدياد في عدد الأجانب الذين ينزحون إلى مصر للإقامة في جميع أنحائها حتى حدود السودان للتجار بكل اطمئنان والحركة الدائمة في موانئ الإسكندرية وبورسعيد ونمو المعاملات مع سائر الأقطار من شأنه أن يعين على ازدهار الزراعة وحرية التجارة^(٢).

ولإيمان إسماعيل بحرية التجارة، فقد واصل فتح البلاد على مصراعيها أمام الأجانب الذين أخذوا يتدفقون عليها ويعملون بالمهن التجارية^(٣) في ظل حرية التعامل بينهم وبين الأهالي مستفيدين من انخفاض الرسوم الجمركية وتنظيم حركة العمل بالجمارك ومستغلين المجالس التجارية والامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة^(٤) ذلك بعد أن اقتنع إسماعيل بأن

(١) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١م، ص ٩٩.

(٢) جورج جندي بك، وجاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧م، ص ٢٢١.

(٣) Hanter, F.Robert: Egypt under the khedives 1805-1879, The American university in Cairo, 1999, P.21.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٠، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ١٢٩٤هـ/نوفمبر ١٨٧٧م؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١م، ص ٢٥٦.

"التجارة الحرة ستجد فائنتها وستعمل على نشر الرخاء وتعميمه بين جميع الطبقات من الأهالي والسكان"^(١).

بهذا أخذت التجارة الداخلية في الانتعاش كالتجارة الخارجية، إلى حد أن استعادت الإسكندرية مركزها التجاري^(٢) وفي أوائل عام ١٨٧٤م عمل إسماعيل على تطوير التجارة، عن طريق تحرير الإحصاءات وإنشاء غرفة تجارية ووضع القوانين التجارية للسماسة والصيارفة والباعة المتجولين كما قدر الموازين والمكايل لتطبيقها، لتعدد أجناس الأجانب العاملين بالمهن التجارية^(٣) وعين رئيساً لقسم التجارة الداخلية وآخر للخارجية^(٤) وزاد من المعاهدات التجارية^(٥) كل ذلك ساهم في تحرير التجارة وفك قيودها، حتى ظهرت مهن تجارية متعددة واختفت أخرى، واحتفظت ثالثة بوجودها.

وبتولية توفيق الحكم في (١٨٧٩-١٨٩٢م) تدفق تيار عارم من الأجانب وأصبحت مصر مباحة لهم وزادت حرية التجارة بفضل إلغاء بعض الضرائب والرسوم^(٦) وتوج الاحتلال البريطاني حرية التجارة بعقد اتفاقية للتجارة الحرة في فبراير ١٨٩٠م والتي مثل الجانب المصري في مفاوضاتها نو الفقار باشا أما الجانب الإنجليزي فقد مثله جناب السير إفلن بارنج قنصلها ووكيلها السياسي، وخلاصة ما نصت عليه: حرية الانتقال التجاري وتسهيل

(١) جورج جندي وجاك تاجر: المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، ص ١١٠.

(٣) إلياس الأيوبي: عصر إسماعيل، المجلد الثاني، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٣١٠.

(٤) أمين سامي: تقويم النيل، المجلد الثالث من الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦، ص ص ١٢٣١ - ١٢٣٢.

(٥) إلياس الأيوبي: عصر إسماعيل، المجلد الثاني، ص ٣١٠.

(٦) Deeb, Marius: op. cit, P.15.

إجراءات الحجر الصحي على البضائع الصادرة والواردة وعدالة المعاملة بينهما وتحديد الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات وتحديد السلع التى تحصل عليها الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪. كالمواد الخام والآلات والأدوات الميكانيكية والمنسوجات^(١).

وباعتلاء عباس حلمى الثانى الحكم فى (١٨٩٢ - ١٩١٤م) تحسنت إجراءات تحرير التجارة الداخلية والخارجية^(٢) فلم تكن للحكومة رقابة فى الأسواق إلا فيما يختص بالأمن وأخذت مسئوليتها تَضمحل^(٣) وتغير الشكل القائم لها تغيراً يؤكد عملية تحول رأس المال إلى نشاط التجارة الداخلية وطائفة التجار المصريين^(٤).

والواقع أن سلطات الاحتلال سعت إلى ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد البريطانى مع تخصيصه فى إنتاج المواد الخام الزراعية (القطن وبذرتة) نظير تصدير المنتجات الصناعية البريطانية وبعض المواد الغذائية^(٥) ولذا توسعت فى الزراعة، وزادت حجم رأس المال المستثمر فى

(١) الأهرام: عدد ٣٩٥٢، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٨٩٠م.

(٢) عباس حلمى الثانى: عهدى - مذكرات عباس حلمى الثانى خديوى مصر الأخير ١٨٩٢-١٩١٤م، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٥٩.

(٣) المؤيد: عدد ١٨٧، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٨٩٠م؛ باترك أوبريان: ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الطبعة الثقافية، القاهرة ١٩٧٠م، ص ٦١-٦٢.

(٤) المؤيد: عدد ٦١٨٢، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩١٠م؛ محمد نويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٦٧م، ص ١٧٢.

(٥) كرومر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣م، ترجمة وطبع المقطم، ص ٤١-٤٢؛ محمد على علوبة، ذكريات

مشروعات الري والصرف والسكك الحديدية^(١) فارتفعت الصادرات والواردات بنسبة ٦٥ ٪. تقريباً^(٢).

وكان طبيعياً أن يؤدي قيام الحرب العالمية الأولى إلى انكماش حجم التجارة الدولية؛ لصعوبة عمليات النقل البحري من جهة، وتوجيه العمليات الإنتاجية للمجهود الحربي من جهة أخرى^(٣).

تحرير التجارة والمجتمع المصري

لعب تحرير التجارة دوراً مهماً في تغيير أوضاع المجتمع المصري. في أعقاب سقوط تجربة محمد علي باشا، وانحسار دور الدولة الاقتصادي، فبدأ الأجانب يتدفقون على مصر وركابهم رؤوس أموالهم ليحلوا محل الدولة في توجيه الاقتصاد، وإرساء مبدأ الحرية الاقتصادية، وما ارتبط بذلك من تغيير أساليب التعامل في السوق المصرية، والتي اقتضت توحيد المكاييل والموازين، وإصلاح النظام النقدي والجمركي.

الأجانب في السوق المصرية:

مع تصفية دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتحرير التجارة وتدفق رؤوس الأموال الأوروبية واطمئنان الأجانب في ظل الاحتلال ازداد نزوحهم

اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب أحمد حمدي، وجمال الدين أمين مهنا، وناهد مصطفى مرزوق، إشراف تقديم، عاصم الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨م، ص ص ٧٥-٧٦.

(١) جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٦م، ص ص ٥-٦.

(٢) على لطفى: التطور الاقتصادي — دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٨م، ص ٢٩٥.

(٣) على لطفى: المرجع السابق، ص ٢٩٣.

إلى مصر من جنسيات متعددة، فعملوا فى كافة الأنشطة التجارية بما فيها المتواضعة، وأُتيح لهؤلاء الفرصة لأن يتوغلوا فى النشاط الاقتصادى للدولة خلال فترة الدراسة^(١) حتى وصل عددهم إلى نحو ستة آلاف عام ١٨٤٧م^(٢)

ثم ازداد عدد الأجانب حتى إن الخديو إسماعيل قدرهم بنحو مائة ألف^(٣) وتركزت غالبيتهم فى مدينتى القاهرة والإسكندرية حيث المجال المفتوح لممارسة المهن التجارية^(٤) وكان منهم الإنجليز والفرنسيون واليونانيون والإيطاليون والألمان والأرمن والروس والأمريكيون والنمساويون والسويسريون والبلجيكي والبلغار^(٥).

ويعتبر اليونانيون من أهم وأقدم الجاليات الأجنبية فى مصر، حيث اتخذوا من الإسكندرية منذ عهد محمد على مركزاً لهم وانتشروا فى كل بقعة من ريف مصر ومدنها، وأهم ما يميزهم عن غيرهم من الأجانب أنهم كان أكثر الجاليات تداخلاً مع الأهالى وتماسكهم وتربطهم فيما بينهم؛ ولذلك تفوقوا فى التجارة الداخلية وبصفة خاصة تجارة التجزئة وكان منهم ذوو

(١) أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص ٦٩.

(٢) أحمد الشربيني السيد: تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠-١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م، ص ٣٥.

(٣) صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة ١٩٧٠م، ص ٤٨.

(٤) نفسه: ص ١٠٩.

(٥) نبيل عبد الحميد: الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢م، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة عين شمس عام ١٩٧٦م، ص ٥٧.

النشاط البارز، ومن مشاهير تجارهم الخواجة باجييو^(١) وتوسيجا وستورمارا وسكارمانجا و قسطنطينيو وديمترى ستمان بمحلة أبوعلى والتاجر مخالى إرساكي بالدقهلية والتاجر مانولى بالمنيا^(٢) الذين سيطروا على تجارة الحبوب قبل أن ينقل نشاطهم إلى تجارة القطن، وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر جمعوا بين تجارة القطن وأعمال الوكالة عن بعض الشركات والسمسرة بالعمولة والأعمال المتصلة بتمويل منتجى القطن^(٣) وكونوا جميعاً رءوس أموال عن طريق العمل بالبقالة وتقديم القروض بالرهن^(٤) والربا للفلاحين الذين استغلوا طبيبتهم؛ مما أدى إلى استيلائهم على أراضيهم^(٥).

وعملوا فى مجالات تجارية متعددة، فاحتكروا تجارة البقالة مع قيامهم ببيع الأقمشة والجوخ والمصنوعات الرخيصة والأدوات المنزلية والمعدنية^(٦) إلا أنه أخذ عليهم بعض أعمال الغش والسرقة والتهريب^(١) فعلى

(١) معية سنية تركى: محفظة ١٥، وثيقة ٣٩، بتاريخ ٨ محرم ١٢٧٤هـ/ ٢٩ أغسطس ١٨٥٧م.

(٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ص ٤٣، ٤٤.

(٣) نفسه.

(٤) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٤، جزء ٢، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٨٠هـ/ ١٠ أبريل ١٨٦٤م.

(٥) رءوف عباس حامد: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤م، الطبعة الأولى، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٣م، ص ١٠١.

(٦) محكمة مصر الشرعية: سجل ١١، علامات قديمة، مادة ١٩٠، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ/ ٢٧ أبريل ١٨٨١م، ص ٢١٩.

سبيل المثال كانوا يبيعون الأحجار الزجاجية على أنها من أجود أنواع الجواهر الماسية، وعاملوا الأهالي كما لو كانوا أصحاب البلاد في حين أن منهم من اشتهر بسمعة حسنة^(٢).

وقد احتكر الإنجليز تجارة الغلال والأرز والأقطان والكتان^(٣) فضلاً عن تجارة الأقمشة الصوفية والقطنية والبياضات والفحم^(٤) ومن أشهر تجارهم الخواجة ناتي وولهايم^(٥) وجورجي^(٦).

كذلك أصبح للفرنسيين مكانة عظيمة في مصر بعد شق قناة السويس في عهد الخديو إسماعيل، فاحتكروا تجارة المنسوجات الحريرية والدنثلا وتجارة الأقطان والغلال كما مارسوا السمسرة وانتشروا في مدن مصر، وكان من أشهر العائلات الفرنسية التي عملت بالتجارة وتمتعت بسمعة طيبة عائلة بيترو مرسية، وينتمي إليها التاجران شارل وتيمون^(٧) واشتهر منهم الخواجة إميل مرسية الذي أسس شركة تجارية وامتلك الأراضي والوابورات

(١) معية سنية تركي: محفظة ٥٢، من أمن عموم الجمارك المصرية المهردار إلى المعية، وثيقة ١١٨، بتاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٢٩٢هـ/ ٢٥ مايو ١٨٧٥م.

(٢) نبيل الطوخي: المرجع السابق، ص ١١٩.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٥ ج ١، وارد قيد القرارات، وثيقة ١٣، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٦٨هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٥٢م، ص ٢٤٣.

(٤) Issawi, Charles: Egypt at Mid-century An Economic Survey: London, 1954, P73, .

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٧، وارد قيد القرارات، وثيقة ٣٢٤، بتاريخ ١١ جماد الثانية ١٢٦٨هـ/ ١٥ أبريل ١٨٥٢م، ص ٢٤٣.

(٦) نفسه: سجل ٥٢٩٢ ج ١، وثيقة ١١٣، بتاريخ ١٢ جماد الأولى ١٢٦٣هـ/ ٢٨ أبريل ١٨٤٧م، ص ١٣٢.

(٧) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ١ إشارات، مادة ٣٢٦، بتاريخ ٤ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ/ ٣ يونيو ١٨٧١م، ص ١١٦.

لنقل الأقطان وتصديرها من الإسكندرية^(١) وقد قل عددهم عقب الاحتلال البريطاني لمصر بعد أن كانوا ١٥ ألف^(٢).

أما الإيطاليون فقد بلغ عددهم نحو أربعة عشر ألفاً في عهد الخديو إسماعيل^(٣) ووصل إلى ٣٥ ألفاً عام ١٩٠٩م^(٤) ونجحوا في أعمالهم الواسعة مع اختلاطهم بالأهالي وتركزوا بالإسكندرية، ومن أشهر تجارهم الخواجة إميل باشوة تاجر الأصناف ولكثرة تجارته اتخذ إتريكو جوارنيوه وكيلاً عنه^(٥) ومارسوا إلى جانب تجارتهم أعمال التسويق والصيرفة^(٦).

أما الألمان فقد بلغ عددهم عام ١٨٩٧م نحو ١,٢٨١ نسمة^(٧) وعملوا على تجميع أنفسهم في شكل جالية وعلى نشر ثقافتهم وعاداتهم بين الجنسيات

(١) مجلس الوزراء: محفظة ١/أ، مجموعة ١٣، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٨٨م.

(٢) محمد رشدي: التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢م، ص ٨٧.

(٣) جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٢٧٩.

(٤) Issawi, Charles: Egypt at mid. Century, op cit, P.P. 43- 44.

(٥) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٤، إسهادات، مادة ١٧٤، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٨٢هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٦٦م، ص ٦٩.

(٦) ديوان شوري المعاونة: محفظة ٤، جزء ٢، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٠هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٨٦٣م.

(٧) نبيل عبد الحميد: الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢- ١٩٢٢م، ص ٤٠.

الآخري^(١) وفرضت متاجرهم نفسها على السوق المصرية مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فأصبحت الأدوات الصينية والكرتون والقطيفة والحديد والمصابيح والمطاط والطرابيش وأدوات المائدة والعطور وأنواع الصابون مما احتكروا تجارته حتى عام ١٩١٤^(٢).

وقد بلغ عدد الروس عام ١٨٨٢ نحو ٥٣٣ نسمة، واشتهروا بتجارة العسل، وكان لهم وكلاء في كل مدينة وتمتعوا بالامتيازات التي منحتها لهم الدولة العثمانية، حيث صدرت الأوامر إلى جمارك الإسكندرية وبولاق ودمياط ورشيد والسويس والقصير بمعاملتهم مثل العثمانيين في التعريف الجمركية^(٣).

كذلك انتقل إلى مصر عدد من النمساويين حتى بلغ عددهم عام ١٨٩٧م نحو ٧,١١٥ نسمة انتشروا في شتى المدن المصرية، وعملوا بتجارات كبيرة كتجارة الغلال والقطن^(٤) ومنهم من عمل بمهن متواضعة مثل الدلالة وغيرها^(٥) ونحو ذلك كان نشاط المالطيين والأسبان وسائر الجنسيات التي سبق ذكرها.

أما الأرمن فقد بلغ عددهم في عهد إسماعيل ١٠,٠٠٠ نسمة، وتفوقوا في تجارة التجزئة، واحتلت عائلة بوغوص مكاناً بارزاً في الإدارة والسياسة

(١) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرن التاسع عشر والعشرين،

المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم والثقافة، القاهرة ١٩٦٣م، ص ص ٩٢.

(٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣) شورى المعاونة: محفظة ٢٥، أ، دفتر ٢٨٩، من قلم الإيرادات إلى

محافظة السويس، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٥٩هـ / ٢١ أكتوبر ١٨٤٣م، ص ٩.

(٤) نفسه: محفظة ٤، جزء ٢، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٨٠هـ / ٢٣ نوفمبر ١٨٦٣م.

(٥) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٣٦، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ٥١٧، بتاريخ

٢١ شوال ١٢٧٧هـ / ٢ مايو ١٨٦١م، ص ١٩٨.

المصرية طوال القرن التاسع عشر، فكانت النظارة الخارجية احتكراً
أرمنياً^(١) إلا أن تحرير التجارة وتغلغل رأس المال الأوربي وجهاً لهم ضربة
قاضية؛ إذ كانوا يفيدون من نظام الاحتكار^(٢).

وقد تميزوا بالعمل تجاراً وصيارفة كالخواجة سركيس بحارة اليهود
وبصياغة الذهب والفضة كالخواجة قراييت الجواهرجي بالأزبكية^(٣) وامتازوا
بالمهارة اليدوية^(٤) فقاموا بالاتجار فى الساعات وتصليحها^(٥) وعملوا فى مهن
متواضعة مثل الصباغة والخياطة والتطريز والفراء وغيرها، واحتكروا عدة
تجارات مثل تجارة الملح والسجائر بالجملة والقطاعي^(٦) مع تفضيلهم التعامل
مع بنى جنسهم^(٧).

(١) الكسندر شولش: مصر للمصريين - أزمة مصر الاجتماعية والسياسية (١٨٧٨-١٨٨٢م)

(٢) تعريب رعوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٥٤.

(٣) محمد رفعت الإمام: الجالية الأرمنية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
القاهرة ١٩٩٩م، ص ٧٦.

(٤) تعداد نفوس: سجل ١٨٩، ل/٣/١/أ/ج-٢، ثمن الازبكية لعام ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م،
ص ٥٣٨؛ محافظ الذوات تركى، رقم ١، وثيقة رقم ٣٩، بتاريخ ١٠ ربيع
أول ١٢٢٠هـ/١٨ يونيو ١٨٠٥م.

(٥) Issawi, Charles: Egypt at mid. Century, op. cit, P.73.

(٦) من أقدم المهن التي مارسها الأرمن في مصر، انظر محكمة القسمة العربية، سجل ٨٧
مكرر، مادة ١٠٠١، بتاريخ ١٥ شوال ١١٣٢هـ/٢٠ أغسطس ١٧٢٠م، ص ٥٥١.

(٧) محافظ بحر برا: محفظة ٧، وثيقة ٥٤، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/٣٠ يناير ١٨٣٨م؛
نفسه، وثيقة رقم ٥٥، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/٣١ يناير ١٨٣٨م؛ محمد رفعت
الإمام، المرجع السابق، ص ١٣١.

(٧) Kredian, Armin; The private papers of an Armenian Merchant
Family in the Ottoman Empire(1912-1914) "In" money, Landond
and Trade.An Economic History of The Muslim Mediteranean.
New York 2002.150.

وهكذا كان تحرير التجارة وفك قيودها وانفتاح السوق المصرية على السوق العالمية وراء نزوح أعداد كبيرة من الأجانب على اختلاف أجناسهم ومشاركتهم المصريين مهنتهم التجارية.

التجار العرب في السوق المصرية

وقد شهدت مصر بعد تحرير التجارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفود أعداد من الشوام للعمل بالتجارة فبلغ عددهم سبعة آلاف عام ١٨٧٧م وازداد عددهم في عهد الاحتلال البريطاني وامتزج هؤلاء بالمصريين^(١) وأقام الكثيرون منهم بالقاهرة^(٢) وقد حققوا أرباحاً باهظة لإقامتهم العلاقات التجارية مع الأوربيين^(٣) ولسهولة تعامل المسيحيين منهم مع الأوربيين، مع إجادتهم للغات الأجنبية فضلت الإدارة المصرية التعامل معهم دون المصريين في فترة رواج القطن في الستينيات من القرن التاسع عشر^(٤).

وقد عرفوا بالمهارة في ممارسة كافة أنواع التجارة، ومنهم إلياس يوسف الذي اشتهر بتجارة القطن^(٥) ومنهم من مارس تجارة الأخشاب

(١) Mc. Coan (j.c): op.cit, P.20.

(٢) الهلال: عدد ٨، أول أبريل ١٨٩٣م.

(٣) عبد الله محمد عزباوى: الشوام في مصر في القرنين الثامن والتاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦م، ص ٩٥.

(٤) جوان كول: الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر، ترجمة عنان على الشهاوى، مراجعة وتقديم عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠١م، ص ٧٢.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٥ ج ١، وارد قيد التحريات الواردة، وثيقة ٢٠، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٦٧هـ / ٣ ستمبر ١٨٥١م، ص ٢٣.

والمنيفاتورة^(١) وشاعت على أيديهم تجارة الأقمشة والشالات الكشمير والأجواخ الشامية بسوق الترك^(٢) وفضل البعض منهم تجارة الخردوات والسمسرة والدلالة^(٣) والربا والصيرفة^(٤).

وكثر وفود المغاربة إلى مصر فبلغ عددهم نحو ٣١٧٥ نسمة^(٥) واستقروا في المدن التجارية كالإسكندرية ورشيد ودمياط لوجود الموانئ، وأقاموا بوكالات لهم بالقاهرة، وتركز نشاطهم في أعمال التجارة^(٦)، فاشتهر منهم بتجارة الغلال بالإسكندرية التاجران محمد الجعراني^(٧) ورجب أبو شراح^(٨) وعملوا بالتصدير والاستيراد بين مصر والحجاز^(٩) واشتهروا

(١) عبدالله محمد عزباوى: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) الأهرام: عدد ٣٦٣٤، بتاريخ ٢٩ يناير ١٨٩٠م.

(٣) مجلس الأحكام: س ١/٩/٧، صادر إلى مديرية الدقهلية، مضبطة ٣٦، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٩٥هـ / ٢٥ يوليو ١٨٧٨م، ص ٨٦.

(٤) محكمة مصر الشرعية: سجل ٣٦ أعلامات، مادة ٩، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٧٥هـ / ٢٧ يونيو ١٨٥٩م، ص ٥.

(٥) على مبارك: الخطط التوفيقية، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م، ص ٢٤٤.

(٦) يونان لبيب رزق ومحمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى سنة ١٩١٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠م، ص ١٨٥.

(٧) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٣ إشارات، مادة ٢٣٩، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٨٠هـ / ٢١ مارس ١٨٦٤م، ص ٨٩.

(٨) نفسه: سجل ٢ إشارات، مادة ١٠٤، ٥ شوال ١٢٧٦هـ / ٢٦ أبريل ١٨٦٠م، ص ٢٦.

(٩) نبيل عبد الحميد أحمد: الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢م، ص ٥٨.

بتجارة الكتان والطرايش^(١) والأقمشة^(٢) في حين مارس آخرون التجارة في كل الأصناف إلى جانب السمسة والدلالة والقبانة^(٣).

وقد قصد مصر بعض أهالي الحجاز وأقاموا علاقات تجارية معها عبر البحر الأحمر، من خلال نقل البضائع الهندية والعربية إلى السويس ومنها إلى أوروبا وبلاد المغرب، وساعدهم على ذلك حكم الموقع^(٤).

وانتعشت حركة التجارة بمرور قوافل حجاج المغرب^(٥) وتجارة البن^(١) فزاع ذكر التاجرين محمد يحيى ومحمد الطويل من تجار جدة وكان لهم وكلاء عنهم بمصر وعُرف منهم عبد الله قوطة^(٢).

(١) محافظ أبحاث، محفظة ٤، من الباب العالي إلى راسم أفندى ناظر مبيعات الأصناف، وثيقة ٢١٠، غاية ذي الحجة ١٢٤٠هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٢٥م؛ محكمة إسكندرية الشرعية، سجل ٤ إشارات، مادة ٥٠٥، بتاريخ ٦ جماد الثانية ١٢٨٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م، ص ٢٠.

(٢) تجارة الأقمشة: من أشهر تجارها محمود محمد مصطفى بيرم الشهير ببيرم التونسي فنان الشعب وكان والده تاجراً للأقمشة بالإسكندرية، لمزيد من التفصيل انظر، احمد يوسف أحمد، فنان الشعب محمود بيرم التونسي، مكتبة دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٢م، ص ٨.

(٣) محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل ٥ إشارات، مادة ٢٦، ٩ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/ ١٠ أغسطس ١٨٦٧م، ص ١٠؛ تقارير النظر سجل ٣٨، مادة ٥٨٤، ٩ ربيع الثاني ١٢٦٩هـ/ ٢٠ يناير ١٨٥٣م، ص ٤؛ نفسه سجل ٤٠، مادة ١٢٤، ١٠ اذى القعدة ١٢٧٨هـ/ ١٩ مايو ١٨٦٢م، ص ٤٤.

(٤) سحر على حنفى: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ١٩٧.

(٥) أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧م، ص ٣١٧؛

تحرير التجارة والتجار المصريين:

كان الأجانب وبعض العرب قد وجدوا ضالتهم في السوق المصرية بعد تراجع دور الدولة المصرية الاقتصادي مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتحرير التجارة فلا يعني هذا ترك المصريين جميعاً الساحة فارغة لهذا الأمر رغم أنهم لم يكونوا بالقوة التي تمكنهم من أن يحلوا محل الدولة في إدارة الاقتصاد.

فمع تراجع دور الدولة استعاد التجار الوطنيون نشاطهم في التجارة الداخلية فمارسوا تجارة الغلال^(٣) وخاصة الفول^(٤) والشعير^(٥) واحتكرت تجارة الأرز بنوعيه الرشيدى والدمياطى^(٦)، فكان من أشهر تجار الأرز السيد محمد مراد الذى كانت له حسابات كبرى مع مصلحة تشغيل الأرز بدمياط^(٧) كما ساهم

El-Batrik: Abdal Hamid: Egyptian Yemani Relation (1819-1870) and their Implications for British policy in the Red Sea. "In"; Political and Social Change in Modern Egypt, London 1968, P.88.

- (١) سحر على حنفى: المرجع السابق، ص ٢٠٠.
- (٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٦٤.
- (٣) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٣ إشارات، مادة ٢٦٢، ١١ اذى القعدة ١٢٨٠هـ/ ٢٣ أبريل ١٨٦٤م، ص ٩٦.
- (٤) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٧٧١، صادر إلى ديوان خارجية، وثيقة ٧، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٩٠هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٧٣م، ص ١١٣.
- (٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٠، وارد قيد التحريات الواردة، وثيقة ٢٢١، بتاريخ ١٠ اذى القعدة ١٢٧١هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٥٥م، ص ١١٧.
- (٦) ديوان معية سنية تركى: محفظة ٢٢، من محمد فاضل إلى المعية، وثيقة ٧٨، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٧٥هـ/ ١٧ نوفمبر ١٨٥٨م.
- (٧) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٥٠.

التجار المصريون في تجارة القطن ومزاداته^(١) وعملوا في المجالات الكبرى والمتواضعة فوجد منهم من تاجر في الأقمشة^(٢) والحرير^(٣) والطرابيش كما كان منهم السماسرة والدلالون والصيارفة والقبانية والمخزنجية والشيالون والمراكبية، وعملوا نظاراً في الأشوان والوكالات التجارية^(٤).

وعلى إثر اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية اتسعت زراعة القطن وتحسنت أحوال طائفة التجار وأرباب المهن التجارية، نظراً لانتعاش سوق الاستثمارات المصرية، مما أدى إلى تحقيقهم تراكمات مالية عن طريق التجارة والوساطة التجارية استثمروا أرباحها في شراء الأراضي المطروحة للبيع بالمزاد العلني^(٥) والتي راحوا يكونون رعوس أموالهم من استزراعها قطناً، فامتلك العقاد ١٢٤٩ فداناً بالزقازيق واشترى إبراهيم أفندي بركات

(١) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٣ إشارات، مادة ٣٦٠، ١٠ ربيع الثاني ١٢٨٣هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٦٣م، ص ١٨٠.

(٢) محكمة مصر الشرعية: سجل ٤٠ إعلانات، مادة ٣٠٨، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٧٩هـ/ ١ يونيو ١٨٦٣م، ص ١٨٠.

(٣) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٨، صادر إلى الضبطية، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٧٣هـ/ ٩ يونيو ١٨٥٧م، ص ٥.

(٤) لمزيد من التفصيل راجع نفسه: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة ١٦، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٧٣هـ/ ١٨ مارس ١٨٥٧م، ص ص ٢٢-٢٣؛ مجلس الأحكام، س ١/٨/٧، مضبطة ١٧٣، بتاريخ ٦ محرم ١٢٨٦هـ/ ١٨ أبريل ١٨٦٩م، ص ٥٦؛ مجلس ملكية تركي، محفظة ٤، وثيقة ١٩٧، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٥٢هـ/ ٥ يونيو ١٨٣٦م؛ محكمة الفيوم الشرعية، سجل ٧، مادة ١١١، بتاريخ ٢٦ جماد الأولى ١٢٨١هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٦٤م، ص ٧١.

(٥) على الجرتيلي: تطور النظام المصرفي في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسيني من عام ١٩٠٩-١٩٥٩، القاهرة ١٩٦٠م، ص ٢٠٤.

التاجر بخان الخليلي ٢٥٨ فدانا في حين اشترى أحمد عيسى المغربي التاجر بالفحامين ٢٤٢ فدانا، والسيد مصطفى أبو حديد من تجار الغورية ١٩٧ فدانا^(١) واشتهرت على إثر ذلك عائلات من كبار التجار مثل عائلة البكري والهجين^(٢) والطرزي^(٣) ومع نهاية القرن التاسع عشر تكون قطاع كبير من البورجوازية التجارية المصرية، فكان منها أمثال عائلة خشبة والهلالي بأسيوط^(٤).

والملاحظ أن معظم جناح الرأسمالية التجارية ضم عدداً من أصحاب رأس المال التجاري والذين تحولوا إلى نوي أملاك كان من الأقباط واليهود، أما الأقباط فقد شكلوا جانباً هاماً من السكان فعملوا كتبة ومحاسبين^(٥) وصرافين وسماسرة ودلالين^(٦) كدميان مطر وإبراهيم

(١) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢) رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م، ص ٣٥.

(٣) علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣-١٩١٤م، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢١٩.

(٤) عائلة الهلالي ترجع شهرتها إلى محمد الهلالي كبير تجار أسيوط (سر تجار) انظر، نفسه، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

(٥) محمد فؤاد شكرى وسيد محمد خليل: بناء دولة مصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٨م، ص ٣٨٥.

(٦) حيث صدر لهم أمر من الباشا ينص على أن "لا مانع من استخدام النصارى واليهود حرفيين مادموا وطنيين" انظر شوري المعاونة، ملحقات دفاتر، دفتر ٢٨٤، من الباب العالي إلى الباشا الكنخدار، وثيقة ٢٨٩، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٥٧هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٥٨م.

يوسف^(١) كما عملوا فى تجارة الأخشاب^(٢) والأصناف والآلات البخارية^(٣) وتجارة الأقمشة ومنهم ويصا بقطر الذى تبوأ مكانة كبرى، لدرجة أنه عمل قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بأسىوط^(٤) ولتركزهم فى صعيد مصر^(٥) استغلوا أموالهم فى أعمال الربا وتسليف القروض بفائدة للفلاحين^(٦) ومنهم من عملوا جواهرية وتجاراً بالصاغة مما راكم فى أيديهم رعوس الأموال^(٧).

وأتاح لهم عملهم كوكلاء لبيوت تجارية أوربية الفرصة للاستفادة من الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، ونمت ثرواتهم وأملاكهم تحت حكم الاحتلال البريطانى الذى حماها من مصادرة الحكام^(٨) كعائلى ويصا وخياط بأسىوط^(٩).

(١) محافظ معية سنية تركى: محفظة ٣٩ ج ٢، ملخص الوثيقة العربية، وثيقة ١٨١، ٦ جماد الأولى ١٢٨٣هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٦٦م.

(٢) محكمة مصر الشرعية: سجل ١٩ إعلانات قديم، مادة ٢٥٧، ١٢ ربيع الآخر ١٢٦٢هـ/ ١٠ أبريل ١٨٤٦م، ص ٧٤.

(٣) ديوان معية سنية تركى: محفظة ٢٩ ج ٢، كشف مقدم إلى الداخلية بأسماء تجار البحر المتوسط، بتاريخ ٤ جماد الأولى ١٢٧٩هـ/ ١٩ نوفمبر ١٨٥٩م؛ تقارير النظر سجل ٤٤، مادة ١٠٤، بتاريخ ٦ مايو ١٩٠٥م، ص ١٥.

(٤) على بركات: المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٥) Mc. Coan: J.C..op.cit, P.33.

(٦) Issawi, charles: Egypt at Mid-century, op.cit, P.72.

(٧) كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، ج ٣، الطبعة الثانية، دار الموقف المصري، القاهرة ١٩٨٢م، ص ٦١.

(٨) رءوف عباس حامد: الملكيات الزراعية، ص ٩٩.

(٩) على بركات: المرجع السابق، ص ص ٢٢٠-٢٢٤.

أما اليهود الذين بلغ عددهم خمسة آلاف نسمة فمئثوا أقل طائفة دينية^(١) وتركزوا في القاهرة والإسكندرية^(٢) بحارات كانت وقفاً عليهم^(٣)، فقد ارتفعت دخولهم وتراكت ثرواتهم وأثروا ثراءً كبيراً وعرفوا مع تحرير التجارة — خاصة مع عملهم بالربا — كرجال أعمال وصيارفة ومستبدلي نقود وسماسرة خاصة خلال عهد إسماعيل فكان منهم يعقوب القطاوى^(٤).

وكذلك برعوا في النشاط التجارى بكل فروعهم فعملوا بتجارة الأرز^(٥) والخردة^(٦) والأقمشة والملابس بكل أنواعها والصاغة^(٧) واشتهر منهم بالإسكندرية التاجران أريوى^(٨) وإبراهيم شربيت^(٩).

(١) حلمى محروس إسماعيل: دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة ١٩٧٧م، ص ١٢٧.

(٢) إدوارد وليم لاين: عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم ١٨٣٣-١٨٣٥، ترجمة سهير دسوم، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٩م، ص ٥٧٢؛ محسن على شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٤١.

(٣) حارة اليهود: لمزيد من التفصيل انظر محمد عفيفي، الخطط والحياة الاقتصادية في حارة اليهود بالقاهرة في العصر العثماني، المؤرخ المصري، عدد ١٠، كلية الآداب، قسم تاريخ، جامعة القاهرة ١٩٩٣م، ص ص ٢٧-٤٧.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: س ١١/٢/١، القرارات الصادرة عن المالية تركي، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٧ جماد الأولى ١٢٧٠هـ/ ٥ فبراير ١٨٥٤م، ص ٢٥٩.

(٥) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٥، صادر المجلس إلى سايرة، رقم ٥١، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٧٢هـ/ ٤ نوفمبر ١٨٥٥م، ص ٩٣.

(٦) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٢ إشارات، مادة ٣١٨، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٧٦هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٥٩م، ص ١٠٣.

(٧) إدوارد وليم لاين: المرجع السابق، ص ٥٧٢؛ سعيد محمد حسني، اليهود في مصر (١٨٨٢-١٩٤٨م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣م، ص ١٣.

وراحوا يستثمرون أموالهم في بعض المشروعات التجارية كإنشاء البنوك وقد شجعتهم الدولة فكان منهم عائلات قطاوى ومنشة وسوارس وموصيرى، وقد امتلكوا الأراضى والشركات تحت حماية الاحتلال الأجنبى^(٣).

توحيد المقاييس والمكايل والموازين:

ارتبط بتحرير التجارة الاتجاه لتوحيد المقاييس والمكايل والموازين، التي لتعددتها والتلاعب فيها أكبر الأثر في إصابة أى سوق بالارتباك ومن هنا كانت أهمية توحيدها لتحقيق الانضباط في تحديد قيمة وأثمان السلع بالسوق المصرية، خاصة بعد تلاشى العمل بنظام المقايضة^(٤).

وتعرضت المقاييس والمكايل والموازين في مصر لعدة تغييرات منذ بداية القرن التاسع عشر حتى إدخال النظام العشرى في عهد الاحتلال منذ أن أدرك محمد على مدى التلاعب والفساد اللذين طغيا على النواحي الاقتصادية^(٥) نتيجة لاتجاه التجار إلى الوزن بالحجارة والسنج القديمة التي لم

(١) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٣ إشارات، مادة ١٥٦، بتاريخ ١٢ اذى القعدة ١٢٧٩ هـ/ ١٠ مايو ١٨٦٣ م، ص ٥٠.

(٢) مجلس تجار الإسكندرية: سجل ١٧٧٨، صادر إلى سايره، وثيقة رقم ٤، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٩١ هـ/ ٧ ديسمبر ١٨٧٤ م، ص ٦.

(٣) على بركات: المرجع السابق، ص ص ٢٠٧-٢٠٩.

(٤) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٩٤.

(٥) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٢٩.

يكن يتحقق معها دقة الوزن ولذلك أصدر أوامره بمنع وضبط سنجهم وإعطائهم سنجاً حكومية من أجل ضبطها^(١).

وبذلك عمل الباشا على استرضاء نفوس الرعية وتأمينهم من ظلم موظفى الشون، وقضى على تفاوت المقاييس والموازين، وظلت الحال كذلك حتى مجيء سعيد، الذى وحدها فتيسر عن طريقها التقدير والتقويم ورغم كل ذلك لم يخل الأمر من وجود بعض الاختلاف^(٢) بسبب تلاعب بعض الكياليين والقبانية والتجار فى الأسواق والأشوان، مما دفع الأهالى إلى مطالبة الحكومية بالمزيد من ضبطها ولجوء الدولة إلى تعيين المفتشين والمأمورين، وإيكالها مهام مراقبة ومتابعة الكياليين والقبانية والوكالات والأسواق والمزادات إلى مشايخهم لضمان المقاييس والمكايل^(٣) وشدت العقاب على المخالفين والمقصرين فى الكيل و الميزان، إما بالطرد من الخدمة أو التغريم بقيمة النقص أو السجن أو الضرب أو النفى خارج البلاد^(٤).

وكان من المقاييس والموازين المستخدمة عند مجيء، عهد إسماعيل الذراع البلدية لقياس المنسوجات البلدية، والذراع الإسلامبولية لقياس الجوخ، والهنداسة^(٥) لقياس الشيت إلا أنها لم تكن منضبطة لعدم

(١) ديوان المجلس الخصوصى: محفظة ١، ملف ١، خلاصة من مجلس ملكية إلى الاسكندرية، وثيقة ١٥٧، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/ ٣ فبراير ١٨٤٢م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٦ ج ٣، صادر قيد القرارات الصادرة، وثيقة ٥٨١، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٦٨هـ/ ٩ يونيو ١٨٥٢م، ص ٤٤٣.

(٣) ديوان المجلس الخصوصى: محفظة ١، قرار من المجلس، وثيقة ١٧٥، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٦٩هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٥٣م.

(٤) نفسه: وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٨ صفر ١٢٦٩هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٥٢م.

(٥) راجع ملحق رقم (١)، ص ١٦٦.

خضوعها لقوانين ثابتة، في حين كانت الدول الأوربية تستعمل المتر^(١) أما المكايل، فكانت وحدتها الإردب والكيلة^(٢) والويبة^(٣) وأضيفت إليها مكايل مستجدة في عهد إسماعيل لحماية البائع والمشتري، أما الموازين فكانت وحدتها حبة القمح ومنها القيراط (أربع حبات) والدرهم يعادل ستة عشر قيراطاً، ومن الدرهم تكونت الأوقية والرطل والقنطار، وعندما اتسعت التجارة مع الدول استعملت الأوقية (تساوى ٤٠٠ درهم، والقنطار السكندري (ويساوى ١٠٠ أوقية) والجرام (ويساوى ٠,٣٢ من الدرهم) كما استعمل الكيلوجرام المعبر عنه باللتر (ويساوى ٣٢٠ درهماً)^(٤).

ولتطبيق ذلك في ظل تحرير التجارة وتعدد أجناس المشتغلين بها وبالمهن التجارية اتخذت عدة إجراءات مشددة، من أجل ضبط الموازين

(١) انظر: اتباع النظام المترى في الموازين والمكايل في مصر ابتداء من أول يناير ١٨٧٦م، انظر أحمد أحمد الحنة، المرجع السابق، ص ٢٨٣.

(٢) الإردب: هو مكيال للحبوب وينقسم إلى ١٢ كيلة أو ٩٦ قدحاً.

الكيلة: هي مكيال للحبوب وينقسم إلى ربعين أو أربعة ملاوى أو ثمانية أقداح.

القدح: هو مكيال الحبوب وينقسم إلى نصفين قدح أو أربع ربعات أو ثمانية أقداح أو ١٦ خروبه أو ٣٢ قيراطاً.

؛ لمزيد من التفصيل راجع: محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة ١/ب،

نسبة الموازين والمكايل والمقاييس، وثيقة بنون رقم، بتاريخ

٢٠ شعبان ١٣٠٨هـ / ١٤ إبريل ١٨٩١م، ص ٢؛ راجع مطلق رقم (١)، ص

(٣) الويبة: تساوى سدس الإردب

والربع: تساوى ربع الويبة، انظر انوارد وليم لاين، المرجع السابق، ص ٥٨٧، راجع

مطلق رقم (١)، ص .

(٤) حامد على دسوقي: النظام الإدارى في مصر في عهد إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)

رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة سنة

١٩٧٩م، ص ١٥٩.

والمقاييس والمكاييل وذلك عن طريق الحجر على السنج والموازين البراني لمنع الغش، وأعطى للعمامة الحق فى مراقبة الكيل والموازين بدون موانع^(١) وزاد المفتشون لمراقبة الأسواق وعهد إلى الشرطة بمراقبة أحوال الباعة "السريحة"^(٢) كما ألزم العاملون بكيل ووزن السلع الغذائية مع الحصول على شهادة صحية لممارسة المهنة عن طريق لجنة مختصة بذلك^(٣).

ولتلاشى ما كان يحدث فى الكيل والأوزان بين الوجهين القبلى والبحرى^(٤) أو ما بين القاهرة والإسكندرية، ومباشرة الأهالى للكيل البرانى قبل العرض على الميرى^(٥) بادرت الدولة بتطبيق أول محاولة لإدخال النظام العشرى ١٨٧٦م، بحيث لا يؤخذ إلا بها بالمصالح الحكومية وألزمت نظارة التجارة بتداركها واستحضارها وإتاحة الموازين والمقاييس والمكاييل الكافية^(٦) وأوجبت التعامل بهذه الطريقة فى شتى المجالات التجارية^(٧).

وقد استدعى ذلك تحرير التجارة وكون معظم الدول التى كانت على علاقة تجارية بمصر تستخدم الطريقة العشرية، إلى كثرة أعداد الأجانب

(١) ديوان المجلس الخصوصى، محفظة ١، ملف ١٤، قانون صادر عن القبانية والكيالة، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٢هـ/ ٣٠ مايو ١٨٦٥م.

(٢) الأهرام: عدد ٣٦١٣، ٣ يناير ١٨٩٠م.

(٣) ديوان المجلس الخصوصى: محفظة ١، ملف ٢، وثيقة ٢، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ/ ٣٠ يناير ١٨٦٥م.

(٤) نفسه: ملف ٤، وثيقة ٨، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٨٤هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٦٧م.

(٥) نفسه: وثيقة ٥٨، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/ ٩ سبتمبر ١٨٩٧م.

(٦) جورج جندى بك وجاك تاجر: المرجع السابق، ص ١١٠، راجع ملحق رقم (١) ص ١٦٦.

(٧) محفظة اللوائح والقوانين: قانون المساحات والأكيال والأوزان، وثيقة بدون رقم،

بتاريخ ٢ جمادى الآخر ١٢٨٦هـ/ ٩ سبتمبر ١٨٦٩م، ص ٤-٥.

الذين كانوا يعملون فى التجارة والمهن التجارية بمصر ورغم ذلك لم يكن المناخ مهياً لتقبل ذلك النظام ولذلك لم يقدم الناس على استخدامه^(١).

ومع الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢م، وزيادة انفتاح السوق المصرية على السوق العالمية لم يكن هناك مفر من إدخال الطريقة العشرية إلى مصر، ولتنفيذ ذلك شكلت لجنة فى ٣ سبتمبر ١٨٨٣م لبحث دراسة هذا النظام وتطبيقه^(٢).

وفى تلك الفترة نشب الكثير من الخلاف بسبب المكاييل والموازين كالأذى حدث بين المصريين والمغاربة عام ١٨٨٣م^(٣) ونزاع أهالى محافظة بنى سويف^(٤) مما دفع الدولة لضبط الغش تحقيقاً للعدالة بين الناس، ولذلك قررت استعمال الموازين فى بيع الحبوب لدقتها بدلاً من المكاييل^(٥).

وبعد دراسة استمرت أكثر من سبع سنوات صدر الأمر إلى الأهالى فى ٨ مارس ١٨٩١م بالأخذ بالنظام العشرى والتخلى عن الموازين والمكاييل القديمة، وكان الهدف من إدخال ذلك النظام وضع حد للتفاوت الذى كان منتشراً فى مصر فى الموازين والمكاييل والنتائج عن عمليات غشها

(١) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢) مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، محفظة ١/أ، مجموعة رقم (١) مالية، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٣ يونيو ١٨٨٣م.

(٣) محافظ أبحاث، محفظة ٨، مصلحة المساحة، ١٢/أ، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٩ محرم ١٣٠٦هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨م.

(٤) تقرير مديرية بنى سويف إلى دولتو أفندم ١٨٩٠م، مطبعة بولاق ١٨٩١م، ص ١٠٤.

(٥) تقرير عام من محافظ مصر، مرفوع إلى دولتو أفندم ناظر الداخلية والمالية ١٨٨٩م، مطبعة بولاق ١٨٩٠م، ص ٢١٩.

وتزيفها على يد الأجانب، ومواكبة السوق العالمية في الأخذ بنظامها لضبط الموازين والمكايل^(١).

وعلى الرغم من إدخال هذا النظام إلا أن الشكاوى كانت تتوالى على أجهزة الإدارة يومياً من جراء تلك العمليات التى انتشرت بين الأجانب بدرجة أكبر مما بين المصريين، حيث أصبح لديهم الكثير من الموازين والمكايل التي يستعمل بعضها في حالة الشراء وهو الكبير الحجم والآخر في البيع وهو الصغير الحجم، مما أدى إلى الإضرار بالبائع والمشتري على السواء^(٢) ويظهر ذلك من الشكاوى التى وردت من عبد الرحمن الجمجوني القباني من قرية كفر حجر غربية من آلات الوزن المستعملة واقتراحه استخدام عدد الوزن الموجودة بمصلحة المساحة^(٣).

ويرجع انتشار ظاهرة الغش في الموازين والمكايل والمقاييس بين الأجانب إلى تمتعهم بالامتيازات الأجنبية وحصانتهم من محاكمتهم بالمحاكم الأهلية وعدم اختصاص المحاكم المختلطة في العقوبات إلا في المخالفات، أى عجزها عن المعاقبة بأكثر من غرامة جنية واحد والحبس سبعة أيام ولم يكن بالعقاب الكافى فى أحوال الغش العمدة، وقد أرسلت غرفة التجارة إلى كرومر (المعتمد البريطانى) تطالبه بتوحيد الموازين والمقاييس بمصر واتخاذ التدابير اللازمة لضبطها ومنع وقوع الغش بها، ولتلافى ذلك أنشئت مصلحة

(١) مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، محفظة ١/ب، عرض على هيئة شورى القوانين، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٤ إبريل ١٨٩١م.

(٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٩٦.

(٣) الجمعية التشريعية: مضبطة الجلسة العاشرة، بتاريخ ١٩ ربيع الثانى ١٣٣٢هـ/ ١٦ مارس ١٩١٤م، مطبعة بولاق مصر المحروسة سنة ١٩١٥م، ص ١٠٨.

"الموازين والمكاييل" وألحقت بإدارة الطبيعات بمصلحة عموم المساحة في سنة ١٩١٤م، التي تولت ضبط الموازين والمقاييس وآلات الوزن في مصر عن طريق اتخاذ مقاييس وموازين رسمية^(١).

ونخلص من ذلك إلى أن تحرير التجارة واندماج السوق المصرية في السوق العالمية ومحاولة مواكبة أساليب التجارة العالمية بالإضافة إلى تدفق الأجانب للعمل بالمهن التجارية قد أدى إلى الأخذ بالنظم الغربية وبالذات الفرنسية، فكان تطبيق النظام العشري، إلا أنه لم يحل دون وقوع حالات الغش والتزوير في الموازين والمكاييل ولم يحقق الإصلاح الكامل المنشود، إذ ظل الأجانب تحت الحماية يتلاعبون بالكيل والوزن محققين أكبر قدر من الربح على حساب السوق المصرية وأرباب المهن التجارية المصريين.

إصلاح النظام النقدي:

مع بداية التوسع الاقتصادي في عصر محمد علي بدت الحاجة إلى إدخال نظام نقدي جديد، خاصة مع اختلاف العملات المتداولة والتي كانت خليطاً من التركية والمصرية والأجنبية ولكون انتعاش المعاملات التجارية يعتمد على انضباط قيمة السلع فقد حاول الباشا وضع أساس لنظام النقد وعلاج الاضطراب بإصدار دكريتو ١٨٣٤م الذي جعل الريال وحدة النقد المصري واتبع رسمياً نظام معدني الذهب والفضة كقاعدة وأوكل إلى الدولة احتكار النقد دون الأفراد^(٢) ومع ذلك فقد فشلت الدولة في سكه من الذهب

(١) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢) نفسه: المرجع السابق، ص ص ٨٣-٨٤.

والفضة تخوفاً من نقصهما^(١) مما حمل على القول بمسئولية الاحتكار عن عدم استقرار العملات^(٢).

واتخذ الباشا عدة إجراءات حازمة في محاولة منه لإصلاح النقد، منها إيقاع عقوبات في حق محتكرى المسكوكات^(٣) وإعلام الناس بأسعار العملات والإكثار من سك العملات الذهبية^(٤) ولتثبيت العملة وتقدير المسكوكات وتحديد الأسعار^(٥) اتفق مع الخواجة مخالي توسبجيه والمسيو باستريه على إنشاء بنك تم تأسيسه في ٢٧ يناير ١٨٤٢م، ومع ذلك يرى بعض الباحثين أنه لم يحقق الغرض منه، فلم تقض هذه المحاولات إلى إصلاح النقد^(٦).

وفي عهدى عباس وسعيد باشا ظلت النظم النقدية سارية كما كانت في عهد محمد على، ومع نهاية عصر الأخير تضاعل التعامل بالفضة وبلغ ذلك غايته في عصر الخديوى إسماعيل، إذ أصدر كميات من العملة الفضية للإفادة من هبوط الفضة في العالم، فازداد الارتباك النقدى عام ١٨٧٠م نتيجة لهبوط أسعار القطع الفضية، وانهالت النقود الأجنبية على مصر لأحقية

(١) محافظ أبحاث: محفظة ١٤٠، دفتر ٢٠٥٤، مدارس تركى (لائحة النقود)، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٢ جماد الأولى ١٢٥٥هـ/ ٣ أغسطس ١٨٢٩م، ص ٧٧.

(٢) أحمد محمد حسن الدماصى: المرجع السابق، ص ٣٠٩.

(٣) محافظ أبحاث: محفظة ٥٠، محفوظات ديوان التجارة والمبيعات من الجانب العالى إلى الباشا معاون، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٧هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٤١م.

(٤) نفسه: محفظة ٣، من الجانب العالى إلى باغوص بك، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٨هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٥) عبد المنعم إبراهيم الجميى: عصر محمد على، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٣١-٣٢.

(٦) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٨٦.

تداولها قانونياً، مما تسبب في إلحاق خسارة كبيرة لها^(١) وازداد الأمر سوءاً مع ازدياد النشاط التجارى للأجانب وأخذهم بأساليب الغش والتزييف في العملات مستغلين الامتيازات الأجنبية ومنهم على سبيل المثال الخواجة نيقولا^(٢).

ونتيجة لانفتاح السوق المصرية شاع الجنيه الإنجليزى، خاصة في تسوية المبادلات الخارجية وانتهت تلك الفترة بإدماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية مما أخضعه لسيطرة رأس المال البريطانى والذى بلغ ذروته مع الاحتلال العسكرى عام ١٨٨٢م واستعملت إنجلترا نفوذها في توجيه مصر إلى نظام المعدن الفردى ممثلاً في الذهب مما روج لتداول عملتها^(٣).

وأدى انتشار استخدام العملة الفضية إلى ارتباك حركة التجارة وتضرر بعض الطوائف المهنية، وزاد من الخسارة أن سادت عملات كانت أسعارها الرسمية أقل من قيمتها فطغى الجنيه الإسترلينى والجنيه الذهبى الفرنسى والجنيه المجيدى على السوق وحل الجنيه الإسترلينى - وهو أقلها - محل الجنيه المصرى، الذى كان يتوقع أن يطرده مع سائر العملات وأن يضرب منه كميات كبيرة وفقاً لقانون جريشام^(٤) إلا أن الكمية التى ضربت

(١) نفسه: المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢) ديوان معية سنية عربى: محفظة ٥٤، من محافظ الإسكندرية إلى المهردار، وثيقة ١٨٨، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٩٤هـ/أول أغسطس ١٨٧٧م.

(٣) محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطويرن دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٦٧م، ص ٨٨.

(٤) قانون جريشام: محصلة أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، فكان الجنيه الإنجليزى أردأ هذه العملات ولذلك أصبح أكثر شيوعاً في مصر، انظر أحمد الشربينى، المرجع السابق، ص ٨٤.

منه كانت ضئيلة، وتطلب الأمر إصلاحاً نقدياً تألفت من أجله لجنة في ١٣ شوال ١٣٠١هـ / ٦ أغسطس ١٨٨٤م^(١) صدر بموجبها مرسوم للإصلاح النقدي في ١٤ نوفمبر ١٨٨٥م سارت مصر بموجبه على نظام الذهب فأصبح نظامها النقدي نموذجاً يحتذى للمستعمرات، بعد أن أصبح الجنيه وحدة الذهب المتداولة^(٢)، ويرى محمد طلعت حرب أن هذا الإصلاح - مع تخليصه البلاد من خليط العملات المتعددة - لم يخلصها من تبعيتها للجنيه الإنجليزي لعدم سك الجنيه المصري وإبطال ضرب العملة المصرية^(٣).

وفي ١٣ نوفمبر ١٨٨٧م صدر مرسوم معدل لمرسوم ١٨٨٥م، والذي يعتبر أساس السياسة النقدية في مصر ومفاد هذين المرسومين:

١- أن وحدة النقود المصرية وهي الجنية المصري تكون من الذهب فقط.

٢- سك عملة فضية وبرونزية ونيكلية من الفئات الصغيرة تساعد على حركة التبادل بين الناس كعملة مساعدة.

٣- تحديد وزن عيار النقود على اختلاف قيمتها^(٤).

(١) نفسه: ص ٨٨.

(٢) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٣) محمد طلعت حرب: المرجع السابق، ص ص ٥٧-٥٨.

(٤) عيار النقود: عيار العملة الذي هو ٨٧٥ جزءاً من الألف من الذهب الخالص و ١٢٥ جزءاً من الألف من النحاس، يكون وزن العملة الذهب الرسمي كما يأتي ٨,٥٠٠ غرام للجنية المصري، وعيار العملة الفضية هو ٨٣٣ جزءاً من الألف من الفضة الخالصة و ١٦٦ جزءاً من الألف من النحاس، ٢٨ غراماً عن قطعة من ٢٠ قرش؛ راجع: محمد طلعت حرب، المرجع السابق، ص ص ٥٧، ٥٨.

٤- إعطاء الأفراد حق سك العملة، مع احتفاظ الحكومة بحق ضربها، أى أن تتولى الحكومة وحدها سك المعادن التي يقدمها إليها الأفراد نظير رسوم يقدمونها عن ذلك.

٥- الإبقاء على ثلاثة أنواع من النقود الأجنبية، وهى الجنية الإنجليزي والجنية الفرنسي والجنية التركي، ويرجع هذا إلى ضرورة أن ينقضي وقت يمهد لسك نقود قومية، ولذلك اتخذت هذه الاحتياطات، وحدد لهذه النقود سعر قانوني، وتقرر أن تكون قيمتها المعدنية أكبر من قيمتها الاسمية حتى تقوى إزاء الجنية المصري^(١)، الذي إذا ما تم سكه بكميات كافية طردها من التعامل، إذا احتوى على مقدار من المعدن مساو لقيمته القانونية^(٢).

ويبين الجدول التالي مقدار الذهب في الجنيه المصري وفى كل من النقود الأجنبية الثلاثة.

(١) الجنية المصري: وحدة العملة المصرية، وينقسم الجنية إلى مائة قرش، وينقسم القرش

إلى عشرة أعشار (عشرة أجزاء)، انظر نفسه، ص ٥٧.

(٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٩٠.

جدول رقم (١/١)

العملة	القيمة القانونية	القيمة المعدنية	نسبة التقويم	
			بالقرش	في المائة
الجنيه المصري	١٠٠ قرش	١٠٠ قرش		
الجنيه الإنجليزي	٩٧,٥ قرشاً	٩٨,٤٤١ قرشاً	٠,٩٤٤	٩٥٩ ٠/٠
الجنيه الوينتي الفرنسي	٧٨,١٥ قرشاً	٧٨,٠٦٩ قرشاً	٠,٩١٩	١,١٧٧ ٠/٠
الجنيه التركي	٨٧,٧٥ قرشاً	٨٨,٩٤٢ قرشاً	١,١٩٢	١,٣٤٠ ٠/٠

المصدر: نقلاً عن: أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص ٩٠.

وبصدور هذا المرسوم وجهت تعليمات إلى صيارف المصالح الحكومية بقبول العملة الجديدة بدون استثناء كالعملة الذهبية، مهما كان مقدار المبلغ المقتضى توريده، بحيث إن كل مبلغ يدفع للحكومة يصبح قبوله بأكمله من العملة الفضية الجديدة، ويمكن استبدال هذه العملة بالذهب في خزانة المالية بالقاهرة، وخزانة مصلحة عموم الجمارك بالإسكندرية، ولم يحقق

مرسوم الإصلاح النقدي الأمل الذي كان معلقاً عليه في تزويد البلاد بعملة ذهبية قومية لعدم كفاية المسكوكات الذهبية المصرية^(١).

وبالرغم من ذلك الإصلاح، استمر السماح بتداول العملات الأجنبية الثلاث بصفة مؤقتة إلى أن أصبح الجنية الإنجليزي منذ عام ١٨٨٥م هو السائد والمستعمل في كل المعاملات المصرية، وأصبحت الجنيهات المصرية بمثابة نقد تعدادي فقط، بعد أن توقف سكها بعد عام ١٨٩١م، وبذلك أصبح هناك ارتباط بين العملة المصرية المتمثلة في الجنية المصري، والعملية الإنجليزية المتمثلة في الجنية الاسترليني^(٢).

وقويت الرابطة بين العملة المصرية والإنجليزية في عام ١٨٩٨م، بإنشاء البنك الأهلي المصري كشركة مساهمة مدتها خمسون سنة، برعوس أموال إنجليزية^(٣)، والذي أعطى لهم حق إصدار أوراق البنكنوت القابل للتحويل إلى الذهب لأول مرة في تاريخ مصر، على أن تكون مغطاة حتى النصف ذهب، ويضمن النصف الآخر بأوراق مالية تعينها الحكومة، ويحفظ في البنك الأهلي في مصر، أما السندات فيجوز الاحتفاظ بها في لندن ومن ثم تتاح للبنك فرصة إدخال الإسترليني في غطاء أوراق البنكنوت، وكان إعطاء البنك حق إصدار البنكنوت جزءاً من السياسة الاقتصادية الإنجليزية للتحكم

(١) محافظ مجلس الوزراء: نظارة المالية، محفظة ٧/أ، منشور رقم ٢١، من نظارة المالية لصيارف المصالح الحكومية، بتاريخ ٣ مارس ١٨٨٦م.

(٢) محمد نويدار: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٣) برعوس أموال إنجليزية: من كل السير إرنست كاسل من لندن، وبيت سوارس من مصر، وبيت سلفاجو من الإسكندرية، وليس فيهم مصري واحد مع أن البنك أهلي وطني، انظر: محمد طلعت حرب، المرجع السابق، ص ٦٤.

في حجم وقيمة النقد المتداول في مصر^(١)، وتحققت مقولة عباس حلمي الثاني: "ولكنني بدأت أرى منذ عام ١٨٩٢م، كيف أن الإنجليز استخدموا الموارد المصرية لمصالحهم الشخصية"^(٢).

وحتى سنة ١٩١٤م ظل سعر أوراق البنوك اختياريا ولم يكن الدائن ملزما بقبولها، وفاء بدينه، بينما كان البنك ملزما بصرفها ذهباً، وقد قل تداول البنوك قبل الحرب العالمية الأولى، لعدم تعود الناس على استعمالها. ولذلك بقيت للنقود المعدنية الغلبة في التداول حتى عام ١٩١٤م^(٣).

وباندلاع الحرب العالمية الأولى سحب أصحاب الودائع نقودهم من البنك ولذلك صدر مرسوم إعطاء أوراق البنوك في الثاني من أغسطس سنة ١٩١٤م وأصبح إلزامياً^(٤)، وقد تبع الجنيه المصري الجنيه الإسترليني عام ١٩١٦ بعد القرار الشهير الذي أحل السندات البريطانية محل الذهب في غطاء النقد المصري^(٥).

(١) محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٦٣؛ محمد دويدار: المرجع السابق، ٢٣٩.

(٢) عباس حلمي الثاني: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٣) محمد رشدي: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٤) جاد لبيب: بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص ٥٩، ٦٠.

(٥) نفسه: ص ص ١٥، ١٦؛ أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٩٣.

إصلاح الجمارك^(١)

أدى تحرير التجارة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى تطور في أداء العمل بالجمارك^(٢) فاق أدائه في بدايات القرن، ففي بداية عهد محمد علي عهدَ بالجمارك إلى تجار من الأتراك والأرمن على أن يوردوا المال للدولة حتى تطورت وأصبحت تحت إدارته وقد تعددت في القاهرة والثغور فكان منها جمرك بولاق ومصر القديمة ودمياط ورشيد والقصير وأسيوط والسويس^(٣).

والملاحظ أنه لم يكن هناك نظام موحد لإدارة الجمارك فقد تفاوتت قيمة الرسوم الجمركية وتقدير الأصناف الواردة من جمرك إلى آخر وقد

(١) جمرك: كلمة يونانية الأصل انتقلت إلى اللغة اللاتينية وحرفت إلى العربية جمرك وفي اللغة التركية كمرک، انظر، زينب عمر محمود، نشاط مصر التجارى في البحر الأحمر ١٨٠٥/١٨٧٩م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر عام ١٩٨٩م، ص ٣٥٥.

(٢) الجمارك: وتقسم إلى: جمارك ثغور فكانت تؤخذ رسوم على الواردات والصادرات، جمارك حدود ورسوم على الواردات فقط سواء كانت من السودان أم من المغرب أو الشرق، وجمارك داخلية فتدفع رسوم على البضائع لدى دخولها في أى بلد ويقال لها في مصر وطنطا (دخوليات) وأسوان واسنا وباقي الصعيد حتى أسيوط (جمارك) والاختلاف نتيجة الوارد، لمزيد من التفصيل عن إدارة الجمارك، راجع إلياس الأيوبي، عصر إسماعيل، المجلد الأول، ص ١٥٧.

(٣) لمزيد من التفصيل عن الجمارك والمليزمين راجع، محافظ الذوات تركي، رقم ٥، وثيقة رقم ١٠٦/أ، ترجمة أمر من الجنب العالى إلى الخواجة قره بت مأمور جمرك بولاق بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٢٢٧هـ/ ٢٦ إبريل ١٨١٢م؛ محافظ بحر برا، رقم ٧، وثيقة ٤، ترجمة مكاتبة من محمد نجيب إلى الجنب العالى، بتاريخ غرة صفر ١٢٣٥هـ/ ١٩ نوفمبر ١٨١٩م؛ عبد المنعم الجميعی: المرجع السابق، ص ٢٧٠؛ أحمد أحمد الحنة، المرجع السابق، ص ٣١٣.

راح الباشا يفرض الرسوم الجمركية وفقاً لسياسته الاحتكارية حفاظاً على المنتجات الوطنية^(١) ففى حين كانت رسوم الجمارك في سواكن ومصوع ٨% كانت جمارك الإسكندرية والسويس تقوم بتحصيل ١%، مما أدى إلى رواج التعامل فيها عنها في سواكن ومصوع، ونتيجة لذلك كثرت الشكاوى من جمرك سواكن ومصوع لعدم ورود بضائع إليه من الخارج رغم كونه أقرب وأسهل من غيره لنقل البضائع التجارية^(٢).

ومع عقد معاهدة بلطة ليمان (١٨٣٨م) بدأت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا بالضغط على محمد على باشا لتنفيذها وخاصة بعد عقد معاهدة لندن (١٨٤٠م) والتي حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٢% من قيمتها منها ٩% عند وصولها إلى ميناء التصدير، و ٣% عند تصديرها، أما الواردات فقد حددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٥% من قيمتها، منها ٣% عند وصولها إلى الميناء و ٢% عند نقلها من الميناء إلى الداخل^(٣).

وعند اعتلاء سعيد باشا السلطة (١٨٥٤-١٨٦٣م) تطور نظام الجمارك، حيث قام بإلغاء التزاماتها وجعل منها مصلحة حكومية، كما ألغى جميع الجمارك الداخلية والدخوليات^(٤).

ولتنظيم العمل داخل الجمارك أصدر أوامره بتعيين أرباب المهن التجارية من قبانية وكيالين ومخزنية وإداريين^(١) وسماسرة وعهد إليهم

(١) محافظ أبحاث: محفظة ٥٠، ديوان التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ

٢٨ شعبان ١٢٥٩هـ / ٣ سبتمبر ١٨٤٣م.

(٢) عبد المنعم الجميعة: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣) أحمد أحمد الحنة: المرجع السابق، ص ٣١٤.

(٤) إلياس الأيوبي: عصر إسماعيل، المجلد الأول، ص ١٥٧.

ببثمين الأصناف وتسجيلها بالدفاتر وإلزامهم جميعا بتنفيذ التعريفة الجمركية وتحقيق العدالة^(٢).

وفي إبريل عام ١٨٦١م صدرت لائحة الرسوم الجمركية التي حددت رسوم الصادرات بـ ٨٪. من قيمتها، على أن يخفض من الرسم ١٪ كل سنة حتى تصل قيمته إلى ١٪ وعندئذ تصبح الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٪ من قيمتها، في حين حددت تلك الرسوم على الواردات بواقع ٨٪ من قيمتها، وفي حالة الاختلاف في تقدير القيمة كانت الرسوم تحدد على الواردات عينا، وقد نفذت مصر السياسة الجمركية التي نصت عليها تلك اللائحة واستمرت تتبعها حتى سنة ١٨٨٤م^(٣).

وباعتلاء الخديوي إسماعيل الحكم (١٨٦٣-١٨٧٩م) عهد إلى المستر سكر يفنور^(٤) بتنظيم مصلحة الجمارك المصرية وترتيبها، فأدخل إصلاحات على حساباتها^(٥)، وأوجب التدقيق في تسجيل الصادرات والواردات بالدفاتر مع بيان نوعها ومقدارها واسم الجهة التي وفدت منها والمصدرة إليها وأسماء وعناوين التجار المصدرين والمستوردين وتواريخ

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٤، صادر المجلس إلى الجمارك، وثيقة ٨٣٦، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٧١هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٥٥م، ص ٥٦.

(٢) معيـنة سـنـيـه تـركـيـ: مـحـفـظـة ٤، وثيقة ١٦١، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٧١هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٥٤م.

(٣) أحمد أحمد الحنة: المرجع السابق، ص ٣١٤، ٣١٥.

(٤) المستر سكر يفنور: موظف إنجليزي في جمر ك لندن، خبيرا في تنظيم الجمارك، تقلد مناصب إدارية جمركية في البرتغال والبرازيل، انظر: إلياس الأيسوبي، عصر إسماعيل، المجلد الأول، ص ١٥٩.

(٥) نفسه.

الإجراءات الهجرية والميلادية؛ مما استدعى وجود مهن جديدة تواكب ذلك التطور^(١).

ولإيمان الخديوى إسماعيل بالمدنية الأوروبية فقد أوجب على إدارة الجمارك عام ١٨٧٦م الأخذ بالطريقة العشرية فى الموازين والمقاييس والمكاييل^(٢)، كما أصلح فنارات الموانئ المصرية (الإسكندرية والسويس) وأصدر أوامره لإدارة الجمارك بسرعة الإفراج الجمركي على الصادرات والواردات^(٣).

كما اتخذت الحكومة المصرية عام ١٨٧٣م قرراً بزيادة رسوم الجمارك على الواردات من الدخان والتبأك بواقع ٢٠ قرشاً على الألة، وفى عام ١٨٧٤م فرضت على كل سفينة تجارية تدخل ميناء الإسكندرية أو تخرج منه ضريبة طفيفة عن حمولتها وأخرى نظير إرشادها، وتولت إدارة جمارك الموانئ تحصيل هذه الرسوم لصالح الحكومة المصرية بأمر من الخديوي إسماعيل^(٤).

ومنذ أن نكبت مصر بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢م حتى الحرب العالمية الأولى استغل التجار الأجانب الامتيازات الأجنبية فى التهريب من الرقابة الجمركية وإدخال المخدرات إلى البلاد^(٥) وساندتهم سلطات الاحتلال

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ١٢، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٩٣هـ/ ١٧ فبراير ١٨٧٦م.

(٢) نفسه.

(٣) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص ص ١٩٤، ١٩٥.

(٤) أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص ٣١٥.

(٥) لمزيد من التفصيل عن دخول المخدرات، انظر التقرير السنوى لمكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عام ١٩٢٩، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٠م، ص ص ١-٢.

بتخفيض القيمة الجمركية عن وارداتهم والسماح باستيراد المواد المصنوعة التي تتنافس المنتجات المحلية^(١).

وبلغت قيمة الواردات بالجمارك المصرية عام ١٨٨٩م (٦٨٢٢٥٣ جنيه مصرى) مقابل (٤٩٣٢٢ جنيه مصرى) عام ١٨٨٨م، أما الصادرات فقد بلغت عام ١٨٨٩م (٢٠٥٨٣٩٧ جنيه مصرى) مقابل (١٦٦٢,٩٣ جنيه مصرى) عام ١٨٨٨م^(٢) ومن تقرير الجمارك عام ١٨٩٠م يتضح أن قيمتها قد بلغت فى بورسعيد نحو ٣٢ ألف جنيه وفى رشيد نحو ١٠ ألف جنيه وفى دمياط نحو ٧٦ ألف جنيه وفى القصير نحو ٣٠ ألف جنيه وفى العريش نحو ٣٠٠ ألف جنيه، وظلت للإسكندرية المرتبة الأولى ولم تتأثر بتحويل التجارة إلى قناة السويس، وبلغ رصيدها بين الجمارك أكثر من عشرة ملايين ونصف المليون من الجنيهات، فزادت قيمة البضائع المستوردة والمصدرة عن طريقها من ١٧٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصر فى الفترة من ١٨٨٥م-١٨٨٩م إلى ٥٤,٦٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩١٣م^(٣).

ومنذ عام (١٨٩٠-١٩١٤م) عقدت مصر سلسلة من المعاهدات التجارية مع مجموعة من الدول الأوروبية ضمت اليونان والنمسا والمجر وألمانيا وفرنسا وإنجلترا فضلاً عن روسيا، حددت خلالها الرسوم الجمركية بواقع ٨% عن الواردات وبواقع ١% عن الصادرات^(٤).

(١) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر،

الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٢١٧.

(٢) الأهرام: عدد ٣٦٥٢، بتاريخ ٤ فبراير ١٨٩٠م.

(٣) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ص ٢١٠-٢١٣.

(٤) الأهرام: عدد ٣٦٥٢، بتاريخ غرة رجب ١٣٠٧هـ / ٤ فبراير ١٨٩٠م.

إقرار التعاملات المباشرة:

كان من أثر تدفق التجار الأجانب على مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتعاملهم المباشر مع المنتجين المصريين أن شهدت مصر تطوراً في التعاملات المباشرة ألجأ الحكومة إلى تنظيمها وضبطها تحت إدارتها خاصة في المزادات وحلقات بيع الأقطان

المزادات :

أدى تحرير التجارة إلى ازدياد حجم المعاملات التجارية المباشرة مع المنتجين، فانتشرت المزادات على إثر ذلك، وشملت كافة المنتجات الزراعية، كالقطن وبذرتة والسهم والتين وجميع أنواع الأرز والحنطة والقمح والسمغ والفول بنوعيه البحري والصعيدى والنيلة والشعير^(١).

وكانت هنالك مزادات للأسماك بعد تملیحه وتخزينه^(٢) ومزادات للملاحات كالتى بالإسكندرية، وأخرى للسكر والمواشى والأخشاب والشيلان الكشميرى والمراكب والأراضى والعقارات ولمختلف الأصناف^(٣).

(١) ديوان معية سنية تركى: محفظة ٤٧، وثيقة ٨١٦، من وكيل الدائرة السنية إلى رياض باشا، بتاريخ ١٤ اذى القعدة ١٢٨٧هـ/ ٥ فبراير ١٨٧١م؛ المحروسة، عدد ١٥٠٣، بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٨٦م.

(٢) خالد عيد الناغية: طائفة الصيادين في موردة المطرية في القرن التاسع عشر، الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر العثمانية، تحرير ناصر إبراهيم، إشراف رعوف عباس، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٢٩١.

(٣) مجلس الأحكام: س ١/٩/٧، صادر إلى منكورين بمديرية البحيرة، مضبطة ١، بتاريخ ٢١ جماد الاولى ١٢٧٩هـ/ ٤ نوفمبر ١٨٦٢م، ص ٥.

وفى ظل تنظيم التجارة وحركة البيع وضعت شروط قانونية لإجراء المزادات ومنها تحديد يوم المزاد بحيث يكون معروفاً للجميع^(١) من خلال الإعلان بالجرائد الرسمية^(٢) والإشهار والتعريف بما يدور بالمزاد، ومن ذلك إعلان الدائرة السنية فى ٢٢ يوليو ١٨٨٦م عن بيع ٤٠٠٠ قنطار سكر نمرة واحد، و ١٠٠٠ قنطار نمرة اثنين من المحصول الجديد، وجرى البيع ببورصة مينا البصل وقد تم التسليم بأشوان الدائرة^(٣) ولم يكن بُد من تسجيل قائمة المزادات باللغتين العربية والأجنبية لاشتراك الأجانب فيها^(٤) وليس ثمة شك فى ارتباط بعض أرباب المهن التجارية ارتباطاً وثيقاً بالمزادات، حيث تبين أنه لا يتم إجراؤها إلا فى ظل وجود السماسرة والدالين، وكذلك الكياليين والقبانية إذ يتم عن طريقهم تحديد الأسعار^(٥)

(١) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١٣، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٧٩٠، بتاريخ ٨ شوال ١٢٧٠هـ/ ٤ يوليو ١٨٥٤م، ص ٥٩٠.

(٢) ديوان خديوى: محفظة ٣، ملف ١، وارد القطاعات إلى المالية، بتاريخ ٦ جماد الأولى ١٣٠٤هـ/

١ فبراير ١٨٨٧م.

(٣) الفلاح: عدد ١١، ١٩ يوليو ١٨٨٦م.

(٤) ديوان المجلس الخصوصى: س ١١/١١/١، وثيقة ٢١، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٨٨هـ/ ١٠ فبراير ١٨٧٢م، ص ٢٨.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٣١٦، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٧٠هـ/ ٢٥ أبريل ١٨٥٤م، ص ٢٠٢.

وإعادة إجراء المزاد ما لم يتم^(١) والترغيب فى الأصناف التى يقل الطلب عليها^(٢).

وكان البيع فى المزادات يتم بالجملة لا بالتجزئة، ولا يجرى إلا على البضائع الحاضرة ولا يتم التسليم إلا بعد دفع الثمن وفقاً للمزايدة بالسعر^(٣) وعند تأخر التاجر الذى يرسو عليه المزاد فى سداد المبلغ المحدد وفقاً لإجراءات البيع يباع المزاد على نمته طبقاً للمادة ٦٢٤ من قانون التجارة مع وجوب إعلانه عن طريق المحكمة وإتاحة مدة ثلاثة أيام لسرعة إتمام وفاء الشروط كما نصت المادة ٥٥٥ من قانون التجارة^(٤).

وكان من حق مشايخ طوائف المهن التجارية حضور المزادات لوجود القوائم بأيديهم، ويفتح المزاد بعد أخذ العينات ومعاينة التجار إذا شاءوا، ويجرى المزاد بقاعة بديوان التجارة والمبيعات وأطلق عليه المزاد العمومى، إضافة إلى مزادات أخرى بمينا البصل وبولاق^(٥).

وكانت المزادات فى عهد محمد على وفقاً على أصناف تحددها الدولة وتحدد أسعارها وكان الباشا يحت معاونيه على التماس السبل لرفع

(١) نفسه: سجل ٥٣١٣، وثيقة ٩٠٥، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٧٠هـ / ٢٣/ أغسطس ١٨٥٤م.

(٢) نفسه: سجل ٥٣٠٨، وثيقة ٤٦٤، بتاريخ ٢١ جماد الأولى ١٢٦٩هـ / ٢/ مارس ١٨٥٣م، ص ٣٩٨.

(٣) نفسه: سجل ٥٣٠٨، وثيقة ٢٧٦، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٦٩هـ / ٧/ أغسطس ١٨٥٣م، ص ٢٥٣.

(٤) مجلس شورى القوانين: محضر جلسة يوم الأحد ٥ شعبان ١٣٠٥هـ / ١٦/ أبريل ١٨٨٨م، مطبعة بولاق، القاهرة ١٨٨٩م، ص ٦٧.

(٥) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ص ١٣٢-١٣٣.

الأسعار، وحرمان المتلاعبين بها من دخول المزادات، ومن هؤلاء الخواجة جبارة وبورجونه وروبرت^(١).

ومع تحرير التجارة تغير نظام العمل بالمزادات، فلم يعد للدولة حق الإشراف عليها إلا من خلال ديوان التجارة والمبيعات بالإسكندرية مما أفسح المجال لمشاركة الأهالي والأجانب، فوجدنا الخواجة اسمعلول وأولاده يدخلون أكثر من مزاد للشعير والحنطة والفول إلى جانب القطن^(٢) والخواجة وكيلى يشتري أكثر من سبعة آلاف إردب فول ويسدد المبلغ نقداً ويشارك في مزادات أخرى للغلال^(٣) والخواجة أنسطاسى يشارك في مزادات الصمغ وغيره^(٤) وضارب المصريون الأجانب في المزادات فرسا مزاد إحدى الملاحظات على المعلم تادرس وشريكه بدرأوى بك بدلاً من الخواجة فرايت^(٥).

(١) معية سنية عربى: دفتر ١٨٢٤، من المعية إلى ناظر الدائرة السنية، وثيقة ١٣، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٥٨هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٤٢م، ص ٢٩؛ محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، ملف ١، أوامر ديوان التجارة والمبيعات، وثيقة ٣٨، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٦٠هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٤٤م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٤١، صادر قيد القرارات الصادرة، وثيقة ١٧٨، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٧١هـ/ ١٨ ديسمبر ١٨٥٤م، ص ٢٥١.

(٣) نفسه: سجل ٥٣٠٨، وثيقة ٢٠٥، بتاريخ ٥ صفر ١٢٦٩هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٥٢م، ص ١٨٣.

(٤) نفسه: سجل ٥٣٠٤ ج ١، وثيقة رقم ٣٢٤، بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٦٥هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٤٩م، ص ٢٧.

(٥) معية سنية تركى: محفظة ٢٢، ملخص الوثيقة العربية ١٤٩، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٧٥هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٥٨م.

ونخلص بذلك إلى أنه بتحرير التجارة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى نهاية فترة الدراسة، زادت المعاملات التجارية وانتشرت المزايدات بكل انواعها واستتبع ذلك زيادة العاملين بالمهن التجارية لإتمام إجراءاتها.

حلقات بيع الأقطان:

لعب القطن المصري دوراً محورياً فى التجارة المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وقد تميز عن غيره من الأقطان العالمية بطول تيلته ونعومة ملمسه وترتب على إدخال بعض التحسينات على بذور القطن المستورد من الخارج، والاهتمام بتوفير مياه الري الملائمة لنمو المحصول ارتفاع معدلات إنتاجه^(١).

ومع تحرير التجارة انتعشت تجارته وظهرت حلقاته التى بلغ من أمرها أن طالب بها الأهالى فى المناطق التى لم تكن تتوفر فيها^(٢)، والتمس أهالى الزقازيق فى أواخر عهد عباس الأول إنشاء حلقة لهم، وتمت الموافقة على طلبهم، وكانت تلك الحلقات تمثل أماكن مخصصة لبيع الأقطان فى الأقاليم، حيث يجتمع كل من البائعين والمشتريين فى مكان واحد فيلتقى العرض والطلب، وتتم الصفقات دون غش أو تلاعب، لكونها تحت إشراف هيئات حكومية، مع تحمل البائع مصاريف البيع، وكان القصد من ورائها إنقاذ صغار المزارعين من تلاعب التجار بالأسعار والموازن^(٣).

(١) إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢م -

١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م، ص ١٠٩.

(٢) Radwan, Samir: Capital formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967 London, 1974, P.25.

(٣) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ص ١٥٤-١٥٨.

وقد أدى وجود حلقات الأقطان إلى ظهور مجموعة من الوظائف،
التي اختير العاملون بها من طوائف المهن التجارية، فكان بكل حلقة ناظر
وشيخ قبانية يراقبان وزن الأقطان بالحلقة بمعرفة قبانية الحكومة المعتمدين
لديها، ويقيدانها في دفاتر من قبل الحكومة، مع إعلام البائع والمشتري
بالوزن والتمن، وكان هذا لصحة الوزن والقيمة وحفظ حق المشتري، حيث
كان هذا الدفتر بمثابة الحكم الذي يرجع إليه وقت وقوع الخلاف بين
المزارعين وطائفة التجار، وكانت الحكومة تتقاضى من البائع رسم الوزن
باعتبار قرشين على القنطار من القطن المحلوج الذي يزن مائة رطل،
وقرش واحد عن القنطار غير المحلوج الذين يزن مائة رطل على أن
يخصص نصف هذا الرسم للقباني الذي قام بالوزن^(١) ولم يكن يحق لقبانية
الحلقة المخصصين وزن القطن خارجها، مع وجوب البيع والشراء بالعملة
المتداولة واستدعى الأمر توظيف سماسرة لإجراء حركة التسويق^(٢) وفي
عهد سعيد باشا استمر إقرار بيع القطن بالمزايدة في حلقة الزقازيق^(٣).

وتزامن رواج تجارة القطن مع تولى إسماعيل باشا الحكم فنظمت
الدولة حلقات في الوجهين القلبي والبحري وعين لها المفتشون والمعاونون
إضافة إلى أرباب المهن التجارية^(٤) وصدر بالإسكندرية قرار بتاريخ

(١) مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، ١/أ، صورة الأمر العالي الصادر لنظارة المالية،

رقم ١٤١، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٨٨٢ هـ / ٢٦ مارس ١٨٦٦ م.

(٢) أحمد أحمد الحنة: المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٣) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٤) صالح رمضان محمود: دراسات عن الحالة الاجتماعية في مصر عصر إسماعيل،

ص ٢٤.

٢٠ رجب ١٢٨٤هـ / ١٧ نوفمبر ١٨٦٧م بالموافقة على تحديد مكان الحلقات لبيع الأقطان إلى جانب مينا البصل المعروفة لدى التجار^(١).

وفي ظل ذلك تمتع التجار بحرية التنقل والشراء بين حلقات الأقطان، فوفد إلى حلقة طنطا تجار من الزقازيق ودمنهور^(٢) وحددت الأسعار بهذه الحلقات بناء على أخبار الإسكندرية، وذلك خوفاً من تعرضهم للخسارة، ومع استشعار الحلقات بتحسين الأحوال في الإسكندرية التي تبعت الأسعار العالمية كانت الحركة تدب فيها من جديد^(٣).

وفي عام ١٩١٢م حاولت الحكومة أن توفر للفلاح جانباً من الخدمات التي يمكن أن تقدمها له الجمعيات التعاونية فعممت حلقات القطن بالأقاليم الرئيسية المنتجة له، حتى بلغ عددها ٩٢ حلقة، بكل مركز حلقة، وأعلن عن تلك الحلقات في نشرات يومية علقت في مكان بارز تتضمن أسعار القطن بحلقتي الإسكندرية حتى لا ينخدع الفلاحون بأكاذيب التجار، وبلغ عدد من باعوا أقطانهم فيها ما بين عامي (١٩١٢-١٩١٣م) نحو ١٤٥ ألف مزارع وأشرفت وزارة الداخلية عليها حتى عهد بذلك إلى وزارة الزراعة عام ١٩١٧م^(٤).

(١) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٦، من ديوان المالية إلى سعادتلوا أفندم، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٨٥هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٦٨؛ نفسه وثيقة ١٠٨، بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٨٥هـ / ٢٤ فبراير ١٨٦٩م.

(٢) المقطم: عدد ٣٥٦٩، ١٠ ديسمبر ١٩٠٠م.

(٣) جورست: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان، عام ١٩٠٨م، ص ٢٠؛ أحمد الشربيني المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٤) رعوف عباس حامد: الملكيات الزراعية، ص ١٥١؛ أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص ١٥٧.

ونخلص مما تقدم إلى أنه مع تحرير التجارة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ورواج زراعة القطن المصري نظمت حلقات لتسويقه تتواكب مع التجارة العالمية، مما أدى إلى زيادة فى العاملين بالمهن التجارية.

* * *

ومجمل القول أن طوائف المهن التجارية خاضت عدة مراحل بمصر بدءاً من نظام محمد على الاحتكارى حتى وصل الأمر بها إلى إطلاق حريتها وعدم سيطرة الدولة عليها مما أدى إلى انتعاشها فى أواخر عهده والعهود التالية له خلال الفترة المؤرخ لها، وساعد على ذلك توافد الأجانب وتوغلهم في البلاد لشراء الحاصلات مباشرة من المنتجين بدلاً من شرائها من الحكومة كما كان يحدث من قبل إلى جانب زيادة حرية الانتقال بعد توفر وسائل المواصلات البرية والبحرية، وأدى تخلى الدولة عن سياسة الاحتكار فى الإنتاج والتوزيع إلى انتعاش تلك الطوائف وإن تعرضت لانتكاسات فيما بعد لاستغلال الأجانب الامتيازات الأجنبية وقوانين المحاكم المختلطة وتحكمهم في تجارة القطن، مع إلحاح سلطات الاحتلال على ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد البريطاني نظير توريد بعض المنتجات الصناعية والمواد الغذائية مما أدى إلى ارتفاع الصادرات والواردات بنسبة كبيرة، وقد اتسعت دائرة هذه الطوائف فظهرت منها طوائف لم تكن موجودة من قبل كما اختفت أخرى وصاحب ذلك التطور في توحيد الموازين والمقاييس والمكاييل والإصلاح النقدي والجمارك والمزادات وحلقات تجارة القطن.

الفصل الثاني

السماسرة والدلالون

أولاً: طائفة السماسرة

ثانياً: طائفة الدالين

الفصل الثاني

السماسة والدالون

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتساع حجم المبادلات التجارية بين مصر وأوروبا، بعد انهيار نظام الاحتكار الذي أتاح للدولة الإمساك بزمام المبادرة في كافة المسائل والشئون الاقتصادية^(١) وأدى إنهاء هذا النظام إلى ظهور الاقتصاد الحر^(٢) وتزايد عدد الأجانب واتساع تجارة مصر الداخلية والخارجية وفتح الباب على مصراعيه لغزو السلع والمنتجات الأجنبية، مما أدى إلى الحاجة الماسة إلى طوائف التسويق^(٣).

أولاً: طائفة السماسة^(٤).

تطلب النشاط التجاري المتزايد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجود وسطاء بين التجار والمتسببين للتوفيق بينهما وفق انضباط حكومي^(٥) بحيث يقيد كل سمسار ما يباع ويشترى على يديه في دفتر خاص،

(١) إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ، ص ١٢١.

(٢) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٣) على لطفي: المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٤) سمسة: كلمة فارسية الأصل، ثم دخلت العربية وأصبحت تطلق على الشخص الذي يتوسط بين البائع والمشتري في نظير أجر معلوم، انظر المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ٤٥١؛ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٣٢١.

(٥) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة رقم ١٨، بتاريخ ٤ جماد الأولى ١٢٧٣هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٥٦م، ص ٢٦؛ دفتر ترتيبات

يختم بختم الحكومة ويتناول كافة جوانب المعاملات التجارية من مقدار السلعة وتاريخ تسليمها وقيمتها، على أن تظل في حيازة البائع حتى يتم الاتفاق على تصريفها من خلال هذا الدفتر^(١) نظير أجر معلوم يتقاضونه من الطرفين تحت مسمى "سمسرة" على ألا يتاجر أحد لحسابه الشخصي، فللسماسر بهذه الصفة دور بالغ الأهمية في تسويق البضائع وقد اتخذ إلى ذلك وسائل من الترغيب والتشويق، لولاها لما نشطت حركة السوق وراج النشاط الاقتصادي^(٢).

تطلب نشاط الطائفة تقنياً ينظم طبيعة عملها ويضع له الشروط والجزاءات التي تحكمه، فصدرت من أجل ذلك لائحة للسماسرة في ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، احتوت على قائمة ببيان أسماء السماسرة المسجلين بالقاهرة الذين صنفوا إلى:

- السماسرة الذين يعملون لحسابهم لتسهيل المعاملات بين التجار والمنتجين أو بين التجار وبعضهم البعض، يعملون بموجب توكيلات، أو بحضور المشتري نفسه، واحتوت القائمة كذلك على البضاعة التي يتوسط في ترويجها.

وظائف من عهد محمد علي ، (لائحة مجلس التجارة)، بتاريخ ٢٢ جماد الأولى ١٢٦١هـ / ٢٩ مايو ١٨٤٥م، ص ٥١.

(١) مجلس تجار الإسكندرية: سجل ١٧٠٨، دفتر الوارد (تابع ديوان المحافظة بالإسكندرية)، وثيقة ٢٨، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٧٢هـ / ٥ أبريل ١٨٥٦م، ص ٨؛ انظر: فيليب بن يوسف بن جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الثالث، المطبعة التجارية، الإسكندرية، ١٨٩١م، ص ١٠٦٢.

(٢) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة رقم ١٨، بتاريخ ٤ جماد الأولى ١٢٧٣هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٥٦م، ص ٢٧.

- السماسرة الذين يعملون بالشون فيتم تعيينهم بناء على ترشيح شيخ الطائفة.

وتضمنت اللائحة عدة بنود ألزمت المخاترة^(١) مساعدة الشيخ في تطبيقها بالتنسيق مع عمدائها^(٢)، وألزمت كل سمسار بحيازة تذكرة مختومة من مجلس التجار (القاهرة- الإسكندرية) تجيز له العمل، مع وجوب تدريبه خلال ستة شهور بأجر يتقاضاه أثناء تلك المدة على ألا يعتمد عليه خلال هذه المدة، ونصت على وجوب أن يبلغ الأوروبيون قناصلهم بسريان تلك البنود عليهم.

وأوجب على السماسرة ضرورة حصولهم على الضمانة ومنعت أن يضمن التاجر السمسار وأجازت تلك الضمانة فيما بين السماسرة بتذكية الشيخ والمخاترة.

وحددت اللائحة المخالفات، وجزاءاتها، فلم تُجزَ للسمسار ممارسة عمل يخالف المهنة، وأوجب تفويض السمسار الأسبق عند وجود متنافسين لإتمام الصفقة، ونصت على معاقبة الساعي إلى الإفساد ما بين زميله والعميل وأوجب إجراء تعاقد بينهما وشددت على مطابقة عينة السلعة عند الاستلام وأجازتها عند المطابقة أو تغريم السمسار عند المخالفة أو إيقاع العقاب على المقصر سواء أكان الشيخ أو المختار، بالتحية عن الوظيفة

(١) المخاترة: مفردها (مختار) منصب بالطائفة بين النقيب والمعلم، سوف يرد الحديث عنه ضمن هذا الفصل.

(٢) عمدائها: مفردها (عمدة) لم يكن منصب في الطائفة بل يمثل أحد كبار رجالها ويتم اختيار وكيل الطائفة وشيخها من عمدائها، راجع، أمين سامي، تقويم النيل، المجلد الثاني من الجزء الثالث، ص ٧٧٥.

وتعيين أحد أعضاء الطائفة محل المخالف، كما نصت على عقاب المخالف بتعطيله من ثلاثة إلى عشرة أيام وسحب تذكرته عند تماديه^(١).

وجرى الآخذ ببند تلك اللائحة ما بين مجلس التجار والداخلية والطائفة، وأعقبتها لائحة أخرى في ١٨ مارس ١٨٥٧م اتضح تأثيرها بتنظيمات الدولة العثمانية^(٢) فيما حوته من تأكيد التشديد والتنظيم وكان للائحتين أثرهما البالغ في تنظيم التجارة^(٣).

وقد انتظم السماسرة في طوائف كان يرأسها شيخ يعينه مجلس التجار بناءً على اختيار أبناء الطائفة، عند خلو المنصب بالوفاة أو كبر السن أو المرض أو لعزل الشيخ السابق بسبب إهمال طائفته^(٤) وذلك ممن تتوفر فيهم اللياقة والخبرة والاستعداد للقيام بمهام منصبه^(٥) ولم يكن منصب شيخ الطائفة يترك خالياً حتى لو سافر لأداء فريضة الحج، فكان الشيخ يفوض إلى آخر

(١) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، وثيقة ٣٦، لائحة السماسرة وتنصيب على العش رئيساً على طائفة السماسرة، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ص ٣٠١ - ٣٠٢؛ لمزيد من التفصيل انظر ملحق رقم (٢)، ص ١٦٩.

(٢) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات، قضية رقم ١٦، خلاصة تنصيب السيد حسين الجوهري رئيساً على طائفة السماسرة بعد على العش، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٧٣هـ / ١٨ مارس ١٨٥٧م، ص ص ٢٢ - ٢٣.

(٣) نفسه سجل: ٥٧٢٦، صادر إلى جهات سايره، وثيقة ٦٩٢، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٦٢هـ / ١٥ أبريل ١٨٥٦م، ص ٦٠.

(٤) خالد عيد الناغية: مجلس تجار مصر ١٨٤٦ - ١٨٧٦م، دار المصطفى، بنها ٢٠٠٣م، ص ٥١.

(٥) دفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد علي: بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٦م، ص ٥٣.

منصبه مثلما فوض حسين الجوهري إبراهيم المقدم^(١) وعلى غرار تنصيب شيخ الطائفة في مدينة القاهرة كان تنصيبه بالإسكندرية وكذا كان مجلس تجارهما يصدق على تعيين الطائفة مثلما حدث عند اختيار خليل كساب شيخاً لسماسرة مينا البصل^(٢).

ومع ذلك كان هذا التعيين لا يعد سارياً إلا بانتخاب أبناء الطائفة من العمد والمختارين^(٣) مثلما حدث عند تنصيب السيد على العش شيخاً على الطائفة التي تقلدها بناء على طلبه وتصديق الأنفار والعمد على تنصيبه^(٤) وعند تقدمه إلى مجلس تجار مصر لإعفائه من مشيخة السماسرة لكبره في السن، بحيث لم يعد يحتل مسؤولية الطائفة، طالب المجلس السماسرة بالحضور لاختيار شيخ الطائفة فحضر أربعون شخصاً منهم المختارون وبسؤالهم عن الشخص الذي يكون من أهل الخبرة بالحرفة والقوانين ومؤهلاً لرئاسة الطائفة، وقادراً على القيام بمهام وظيفته وقع انتخابهم جميعاً على حسين الجوهري شيخاً، فتم تعيينه وتم تصديق المجلس على ذلك^(٥).

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٨، صادر إلى محافظ مصر، قضية ٢٥، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٢٧٣هـ / ١٦ يوليو ١٨٥٧م، ص ٤٩.

(٢) مجلس تجار الإسكندرية: سجل ١٧٠٨، دفتر قيد الوارد من ديوان محافظ إسكندرية، وثيقة ١٧، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٧٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٥٥م، ص ٦.

(٣) أمين سامي: المجلد الثاني من الجزء الثالث، ص ٧٧٥.

(٤) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ٧ / ٣٣ / ١، وثيقة ٣٦، لائحة السماسرة وتنصيب على العش رئيساً على طائفة السماسرة بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ص ٣٠١ - ٣٠٥.

(٥) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات، قضية ١٦، خلاصة تنصيب السيد حسين الجوهري رئيساً على طائفة السماسرة، بعد على العش، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٧٣هـ / ١٨ مارس ١٨٥٧م، ص ص ٢٢-٢٣.

تعددت مهام شيخ طائفة السماسرة، فكان منها مشاركته في إعداد لائحة السماسرة واعتمادها من مجلس التجار طبقاً للأصول التجارية للعمل بموجبها^(١) من أجل ضبط وربط أبنائها وامتثالهم لإتباع النظم والقوانين الخاصة بالطائفة^(٢) ومنها حملته توكيلاً من أفرادها بأحقّيته في محاسبة السمسار ومراجعته عند إحداثه مخالفة^(٣) وكذلك التصديق على طلبات الالتحاق بالطائفة^(٤) ومتابعة أعمالها، وتسليم الدفاتر لأفرادها والتحقق من وجود الأختام بالدفاتر ومراقبة الكشط والتعديل والتلاعب من السماسرة لتقويم ذلك^(٥) والتدخل لفض منازعات الطائفة مثلما حدث عندما أنهى على العش مشكلة الخواجة سر كيس مع الخواجة قسطندي بشاره وجورجي فتم الصلح بينهم على يده وحررت مكاتبة بذلك، صدق عليها مجلس تجار مصر^(٦).

(١) دفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد علي: وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٦م، ص ٥٣.

(٢) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، س ٧ / ٣٣ / ١ لائحة السماسرة، وثيقة ٣٦، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠١؛ راجع ملحق رقم (٢) ص ١٦٩.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٠، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٩ ذي القعدة ١٢٩٥هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٧٨م؛ ديوان التجارة والمبيعات، سجل ٥٢٩٩ ط، وارد قيد القرارات وثيقة ٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٧٠هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٣م، ص ٨٥.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٦، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ٤٥٩، بتاريخ ٧ شوال ١٢٧٧هـ / ١٨ أبريل ١٨٦١م، ص ١٧٥.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٦، جـ ٢، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ١٢٣، بتاريخ ٧ ربيع الثاني ١٢٦٨هـ / ٣٠ مارس ١٨٥٢م، ص ٢٣٥.

(٦) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٣، صادر إلى الضبطية، وثيقة ١١٩، ٦ رجب ١٢٧١هـ / ٢٥ مارس ١٨٥٥م، ص ١٨٢.

وكان يفوض في بعض الأحيان بوضع أثمان السلع وفقاً لعيناتها^(١) لتحصيل الرسوم الجمركية عليها كالقطن والكتان^(٢) وريش النعام والصمغ^(٣) ويعهد إليه بوضع الأثمان لعينات الصمغ، كما ورد بإحدى الوثائق من أن الشيخ على مفتاح ثمن العينة منه بمبلغ ٨٠ قرشاً للقنطار الواحد، وثمنها يوسف العربي بمبلغ ٧٠ قرشاً بينما جاءت عينة السيد أبي النصر بمبلغ ٤٠ قرشاً^(٤).

وألزمت الحكومة مشايخ السماسرة بتوفير احتياجاتها لخدمات السماسرة كطلبها إرسال حسنى عيد^(٥) إلى شونة الجعفرية^(٦) وإرسال آخرين إلى مديرية السكة الحديد بناء على طلبها^(٧) وكانت تطالبهم بتحديد سماسرة

(١) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٧، قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٣٨٠، ٢ رجب ١٢٦٨هـ / ٢٦ أبريل ١٨٥٢م، ص ٢٣٠.

(٢) نفسه: سجل ٥٢٩٦، وثيقة ١٠، ٨ جماد الأولى ١٢٦٩هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٣م، ص ٣٤.

(٣) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٣، صادر إلى جمرك بولاق، وثيقة ٢٥، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧١هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٥٤م، ص ٤٢؛ نفسه، سجل ٥٧٢٩، صادر من مجلس التجار إلى الداخلية، وثيقة ١١، بتاريخ ٤ رجب ١٢٧٤هـ / ٩ يوليو ١٨٥٨م، ص ٦٥.

(٤) نفسه: سجل ٥٧٢٥، صادر المجلس إلى المحافظة، وثيقة ٨٧، بتاريخ ٣ رجب ١٢٧٢هـ / ١٠ مارس ١٨٥٦م، ص ٩٩.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٠، وارد قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٧، بتاريخ ٢٣ جماد الأولى ١٢٧٠هـ / ٢١ فبراير ١٨٥٤م، ص ١٠.

(٦) نفسه: سجل ٥٣٠٨، صادر قيد التقارير الصادرة، وثيقة ٢٧١، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٦٩هـ / ديسمبر ١٨٥٢م، ص ٢٣٨.

(٧) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٣٦، صادر المجلس إلى المحافظة، وثيقة ٢٤، بتاريخ ٧ جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ١٥ يناير ١٨٥٦م، ص ٦١.

الأصناف للاعتماد عليهم في عملية التسويق^(١) وتلجأ أحياناً إلى الاستعانة بخبرة السابقين من السماسرة والشيوخ، كما استدعت أحمد عيد لشونة الإسكندرية لاستشارته في أحد أعمالها على سبيل المثال^(٢).

ومما كان مكلفاً به، تحديد اتجاهات عمل السماسرة حتى أنهم كانوا لا يتعاملون مع أى نوع من البضائع مصرية أو حجازية أو شامية أو تركية إلا بمعرفته وموافقته^(٣) إذ كان مطالباً باستبعاد كل من صدرت منه مخالفة أوجبت عقابه أو محاكمته ومنعه من ممارسة عمله كما حدث مع مصطفى حسام سمسار كفر الزيات^(٤).

أما عن علاقة شيخ الطائفة بأبنائها، فتشير الوثائق إلى وجود صراع بين أبناء الطائفة الواحدة، بالرغم من وجود الشيخ الذي يعمل على فض مثل هذه المنازعات ولم يندر أحياناً أن يقع الخلاف بينه وبين أفراد طائفته فيتمردوا عليه، مما حدا بعلى العش شيخ السماسرة إلى شكوى سماسرة الغورية إلى مجلس تجار مصر، بعد أن رفضوا إطلاعه على دفاترهم^(٥).

(١) ديوان شورى المعاونة: محفظة ١، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٥٧هـ / ٨ مارس ١٨٤١م.

(٢) نفسه: دفتر ٢٧٤، من المعاونة إلى ديوان خديوى، وثيقة ١١٣٨، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٣هـ / ٩ يناير ١٨٣٨م، ص ١٦.

(٣) دفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد على: وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٦م، ص ٥٣.

(٤) ديوان الجمعية الحقانية: صادر إلى وكيل المديرية، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٦٠هـ / ٧ نوفمبر ١٨٤٤م، ص ١٣٠.

(٥) وهم: حسانيين حجازي ومحمد السكري وحافظ الزور والحاج أحمد كوريله ومحمد خليل وأحمد المسيري ومحمد ذو الفقار، انظر، مجلس تجار مصر، سجل ٥٧٢٦،

ومتابعة قيد حركة التسويق لديهم من أجل تحقيق الضبط والربط بالطائفة، مما استدعى صدور أمر من المجلس إلى الضبطية بسرعة إحضارهم بدفاترهم وإطلاعه عليها^(١).

وكان الشيخ سندا للطائفة في الحفاظ على كيائها ومنع انضمام غير الأكفاء إليها، فنلاحظ مبادرة شيخ السماسرة على العش، باعتراضه على امتحان سماسرة العباددة والبرابرة مهنة السمسرة عند صدور القرار بإلغاء تجارة الرقيق وتفكك طائفة البرابرة الجلابة (الياسرجية)^(٢) مع أن مجلس تجار مصر كان يرى عدم احتكار أبناء العرب لممارسة المهنة^(٣) ويسمح لغيرهم بممارستها^(٤) طالما توفرت شروط الالتحاق كما نص عليها البند الثاني من لائحة السماسرة^(٥).

وقد كان من شأن المشايخ أن يتمسكوا بحقهم في الحفاظ على مناصبهم وممارسة حقهم في المحافظة على الطائفة كما حدث عندما ادعى محمد وديدي وكيل الطائفة الياسرجية بعد إلغائها أنه شيخ لسماسرة البضائع

صادر المجلس إلى الضبطية، وثيقة ١٥، ٩ رجب ١٢٧٢هـ / ١٦ مارس ١٨٥٦م، ص ٣٣.

(١) نفسه.

(٢) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨١، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة ٣٤، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٧٤هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٥٧م، ص ٦٢؛ راجع ملحق رقم (٥)، ص ١٧٣.

(٣) أبناء العرب: الأهالي من المصريين.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة ٣٤، بتاريخ ٧ جماد الأولى ١٢٧٤هـ / ٢٤ ديسمبر ١٨٥٧م، ص ص ٥٥-٥٦.

(٥) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، س ١/٣٣/٧، وثيقة ٣٦، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠٥.

السودانية وأيده في ذلك والده نصر السعيدى في حين أنهما كانا من كبار التجار، مما دفع حسين الجوهري شيخ السماسرة للالتجاء إلى مجلس تجار مصر للتبنيه عليه بالخضوع له^(١) وتقديم الضمانة اللازمة وحصوله على تذكرة لممارسة المهنة^(٢).

وكذا كان اختيار معاون شيخ الطائفة يتم برضاه وموافقة أبنائها، ثم يلي ذلك تصديق مجلس التجار.

لطائفة السماسرة وكيل، كان أحياناً يلقب بالنقيب ولقد أشار إليه على مبارك في خطته عندما ذهب إلى أن لكل طائفة شيخاً ومخاترة ونقيباً^(٣)، وكانت هناك شروط لمن يعين في ذلك المنصب، منها أن يوافق أغلب أبناء الطائفة على تعيينه، وتمتعه بحسن السير والسلوك^(٤) وكان انتخابه يتم من بين عمد الطائفة وغالباً ما تدخل أبناء الطائفة في اختيار قيادتها، مثلما تقدم أعضاء طائفة سماسرة بولاق بشكوى ضد وكيلها حسنين سالم، بسبب كبر سنه ولعجزه عن أداء عمله ولتوكيله شخصاً بدلاً منه لأداء أعماله وفرضه على الطائفة، ولهذا قدموا التماساً لوزارة الداخلية بانتخاب شخص آخر جدير بالثقة يدعى زايد^(٥).

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨١، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة ٥، ٥ صفر ١٢٧٤هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٥٨م، ص ٩٦.

(٢) نفسه: سجل ٥٧٢٩، صادر إلى الضبطية، وثيقة ٣٤، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٧٤هـ / ١١ يوليو ١٨٥٨م، ص ٦٧.

(٣) على مبارك: المرجع السابق، ج١، ص ٢٤٧.

(٤) نظارة الداخلية: محفظة ٧، مكاتبة بدون رقم، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٨هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨٧١م.

(٥) نفسه: محفظة ٢٤، عرضحال طائفة السماسرة، مكاتبة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩٤هـ / ٦ نوفمبر ١٨٧٧م.

وكان الوكيل يحل محل شيخ الطائفة في حالة ما إذا كان هناك خلاف بين أهالي الطائفة وشيوخها، وكان هذا الخلاف منظوراً أمام المحاكم، وكان الوكيل في مثل هذه الحالة يقوم مقام الشيخ، وينهض بمسئوليته كاملة إلى حين يتم الحكم في القضايا المرفوعة ضده، ولو حدث أن تم الحكم بفصله، وعندئذ يصبح الوكيل شيخاً للطائفة في حالة موافقة عمدائها^(١).

وإلى جانب الوكيل، كان هناك مختار الطائفة وقد أشار على مبارك إلى أن المختار منصب بين النقيب والمعلم^(٢) ومن شروط تعيينه أن يكون حسن السير والسلوك^(٣) وعلى معرفة بأفراد الطائفة^(٤) ثم إنه يقدم ضماناً لشيخ الطائفة^(٥) وكان أعداد المختارين تزداد وتتنقص وفقاً لعدد أعضاء الطائفة^(٦).

(١) نبيل الطوخي: المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢) على مبارك: المرجع السابق، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٣) دفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد علي: بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٦م، ص ٥٣.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨١، خلاصات وقرارات وإفادات، خلاصة انضمام البرابرة إلى طائفة السماسرة، وثيقة ٥، بتاريخ ٥ صفر ١٢٧٤هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٥٧م، ص ٨؛ نفسه وثيقة ٣٤، بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٢٧٤هـ / ١٩ يوليو ١٨٥٨م، ص ٥٧.

(٥) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٠، بدون رقم، بتاريخ ١٩ ذي القعدة ١٢٩٥هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٦) على مبارك: المرجع السابق، ص ٢٤٩.

وقد انتشر المختارون في أقسام القاهرة الثمانية^(١)، ومن هؤلاء عبد الرحمن العش مختار سماسرة الجمالية وسركيس كحيل مختار سماسرة الأصناف بها وكذلك الخواجة دونسيو، ومنهم عبد السلام القباج مختار سمسارة المانيفاتورة بالغورية^(٢) ومع انضمام بعض أفراد طائفة الياسرجية إلى مهنة السمسرة تم تعيين سليمان أبو داود مختاراً عليهم^(٣).

وكثر أن اعترض أفراد الطائفة على تعيين المختارين، ومن ذلك اعتراض سماسرة ساحل غلال مصر القديمة على تعيين مصطفى عليان مختاراً، لسوء سلوكه ولكونه استولى على أموال مخبز القباري بالإسكندرية من قبل، وعلى مبالغ لديوان الجهادية وحكم عليه عن طريق مجلس الأحكام بطرده من الخدمات الميرية، بالإضافة إلى ممارسته مهنة السمسرة بدون تذكرة، ولذلك قدم ما يقرب من سبعة عشر سمساراً عريضة إلى المجلس الخصوصي لتعيين بديل عنه يكون من أهل الاستقامة، بلا سوابق وحسن السير والسلوك ومن أفراد الطائفة^(٤).

(١) كانت القاهرة مقسمة إلى ثمانية أقسام أو (أثمان) وهي الموسكي والأزبكية وباب الشعرية والجمالية والدرب الأحمر والخليفة وعابدين والسيدة زينب ومصر القديمة وبولاق، انظر، تعداد نفوس، سجل ١٨٩، ل ٣/١/١/ج-٢، ثمن الأزبكية، عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م.

(٢) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات، قضية رقم ١٦، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٧٣هـ / ١٨ مارس ١٨٥٧م، ص ص ٢٢-٢٣.

(٣) نفسه: سجل ٥٧٨١، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة ٣٤، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٧٤هـ / ١٩ يوليو ١٨٥٨م، ص ٥٧؛ راجع ملحق رقم (٥)، ص ١٧٣.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٦، وثيقة بدون رقم، بتاريخ غاية شعبان ١٢٩٥هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م، لمزيد من التفصيل، راجع ملحق رقم (٤)، ص ١٧٢.

وكان من مهام المختارين معاونة شيخ الطائفة في إدارتها^(١) عن طريق متابعة تقديم أفراد الطائفة الضمانة^(٢) وتحصيل بعض الرسوم من السماسرة وتوريدها له^(٣) وإعداد قائمة لتتضمن الأصناف متى تطلب الأمر ذلك^(٤) ومشاركة الشيخ في توقيع العقاب على السماسرة المخالفين للائحة السماسرة^(٥).

وحدث أحيانا أن استغل بعض المختارين وضعهم الوظيفي في الطائفة فارتكبوا أفعالا تتنافى مع شرف المهنة، مثلما فعل مصطفى عليان بإدخال أفراد بالطائفة وجعلهم سماسرة وجمعه ضرائب ورسوماً بدون وجه حق، لم يقم بتوريدها^(٦) وكان جزاء من يقوم بمثل ذلك الفصل من وظيفته وتتصيب آخر من أهالي الطائفة طبقاً للبند الثاني عشر من لائحة السماسرة^(٧).

(١) نبيل الطوخي: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٠، بدون رقم، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٩٥هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٣) نفسه: محفظة ٦، بدون رقم، بتاريخ غاية شعبان ١٢٩٥هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨١، خلاصات وقرارات، وثيقة ٣٤، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٨٧٤هـ / ١٩ يوليو ١٨٥٨م، ص ٥٧.

(٥) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، س ٧ / ٣٣ / ١، وثيقة ٣٦، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠٥.

(٦) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٦، وثيقة بدون رقم، غاية شعبان ١٢٩٥هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م، لمزيد من التفصيل راجع ملحق رقم (٤) ١٧٢.

(٧) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، س ٧ / ٣٣ / ١، وثيقة ٣٦، ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ص ٣٠٥.

وكان للطائفة كاتب وكان من شروط تعيينه إجادته القراءة والكتابة وأعمال الحساب، وحسن السير والسلوك وتقديمه الضمانة مثل باقي أفراد الطائفة^(١) ومن مهامه تسجيل أسماء أبناء الطائفة، الذين يتبين حسن سلوكهم وأسماء ضامنيهم وبعد حصرهم ومعرفة راشدي السلوك، يعد لهم شيخهم لائحة تعتمد من مجلس التجار طبقاً للأصول التجارية ليجري العمل بموجبها^(٢)، ومن مهامه أنه كان يقوم بكتابة جميع المراسلات والقضايا والشكاوى المتعلقة بالطائفة حيال مجلس التجار أو دواوين الحكومة المختلفة^(٣).

وتعددت أجناس السماسرة، نظراً لانفتاح سوق التجارة المصرية وكثرة توافد الأجانب والعرب على مصر فانتشروا في جميع أنحاء البلاد وكثر وجود الشوام في حي الأزبكية بالقاهرة^(٤) وبمحافظة القليوبية^(٥)

(١) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٠، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٩٥هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٢) دفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد علي: منشور بخصوص طائفة السماسرة، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٦م، ص ٥٣.

(٣) تعداد نفوس: سجل ١٩، ٧/٣/١/أ، ج-٣، من الأزبكية بتاريخ ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م، ص ٩٨.

(٤) نفسه.

(٥) مجلس الأحكام: س ١/٩/٧ من المجلس إلى مديرية القليوبية، مضبطة ٣٦، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٩٥هـ / ٢٤ يوليو ١٨٧٨م، ص ٨٦.

والإسكندرية، ومنهم من اشتهر بالسمسرة في العطور كعمر العلابي^(١)
والدخان كمحمد مسعود^(٢).

واتخذ المغاربة من القاهرة والإسكندرية مركزاً لهم^(٣) واشتهروا
بالسمسرة في البضائع المغربية^(٤) وكان من هؤلاء العناني^(٥) وأحمد عبد الله
التونسي بالقاهرة^(٦)

ومارس اليهود بجنسياتهم المختلفة السمسرة وانتشروا في جميع أنحاء
مصر^(٧).

ومن هؤلاء الخواجه يوسف كوهين عيواط^(٨) أما الأرمن فقد عملوا
بالتجارة أكثر من السمسرة في النصف الأول لوضعهم السياسي في فترة حكم

(١) مجلس تجار الإسكندرية: سجل ١٧٠٨، دفتر قيد الوارد من مذكورين سايره، وثيقة
٢٩٣، ٦ جماد الأولى ١٢٧٣هـ / ٢ يناير ١٨٥٧م، ص ٧٠.

(٢) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٣ إشارات، مادة ١٧، بتاريخ ١٥ شوال
١٢٧٩هـ / ٥ أبريل ١٨٦٣م، ص ٥.

(٣) تقارير النظر: سجل ٣٨، مادة ٥٨٤، ٩ ربيع الثاني ١٢٦٩هـ / ٢٢ فبراير ١٨٥٠م،
ص ١٤٠؛ راجع: ملحق رقم (٦)، ص ١٧٥.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٨٥٣٩، دفتر قيد القرارات الابتدائية، قضية ٨٥، بتاريخ ٥
جماد الأولى ١٢٨٢هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٦٥م، ص ص ٦٥-٦٦.
(٥) نفسه.

(٦) تقارير النظر: سجل ٣٨، مادة ٥٨٤، ٩ ربيع الثاني ١٢٦٩هـ / ٢٢ فبراير ١٨٥٠م،
ص ١٠٤، لمزيد من التفاصيل راجع ملحق رقم (٦)، ص ١٧٥.

(٧) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، ص ١/٣٣/٧، لائحة السماسرة،
وثيقة ٣١، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠١.

(٨) مجلس التجار: سجل ٥٧٢٥، صادر المجلس إلى سايره، قضية ٥١، بتاريخ ٢٢
صفر ١٢٧٢هـ / ٣ نوفمبر ١٨٥٥م، ص ٩٣.

محمد علي^(١) وقليل منهم من مارسها، ومن هؤلاء اصطفان الأرمني الذي كان يعمل تابعا لقتصل الروم بالأزبكية في كل الأصناف^(٢) وإن كان تدفق رعوس الأموال الأوربية قد أدى إلى تحجيم المكاسب الضخمة أمام كبار تجار الأرمن الذين اضطروا إلى أن يتحولوا إلى سماسرة في خدمة التجارة الأوربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٣).

ومع تحرير التجارة وتدفق الأجانب إلى مصر عمل الكثيرون منهم بالسمسرة، ومن هؤلاء الخواجة توم سكروج وسنيوري وككوتوا اسيلولايكا^(٤) والخواجة كوفي الإنجليزي^(٥) والمسيو لوكوزيج الفرنسي^(٦) وإثر انتعاش حركة التجارة بالمدن المصرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد المصريون العاملون بالسمسرة ومن هؤلاء محمد بدوى بالسويس^(٧) وعبد الرحمن الشهير بالقاضي بالمنصورة^(٨) ومحمد معروف

(١) محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ص ١٠٧-١١٢.

(٢) تعداد نفوس: سجل ١٩٠، ل/٣/١/أ/ج-٣، ثمن الأزبكية، بتاريخ ١٢٦٤هـ/—
١٨٤٧م، ص ٩٨٤.

(٣) محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٤) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، س ١/٣٣/٧، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ/ ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠١، راجع ملحق رقم (٢)، ص ١٦٩.

(٥) ديوان معية سنية تركي: محفظة ٢٤ من السيد أبو بكر إلى كاتب الديوان العالي، وثيقة ١٣٧، ١٧ محرم ١٢٧١هـ/ ٩ نوفمبر ١٨٥٤م.

(٦) مجلس تجار الإسكندرية: سجل ١٨٧٨، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ٥١، ٢٧ شوال ١٢٩١هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٧٤م، ص ٤٦.

(٧) محكمة مصر الشرعية: سجل ١٥، مادة ٩٠، بتاريخ ١٠ محرم ١٢٦٢هـ/ ٨ يناير ١٨٤٦م، ص ٢٧١.

(٨) نفسه: سجل ٥١، مادة ١٥١، بتاريخ ٧ جماد الثاني ١٢٩١هـ/ ٢٢ يونيو ١٨٧٤م، ص ٩٣.

بالفيوم^(١) وأحمد حجازي^(٢) وديمترى حنا يوسف ويوسف زامر بالقاهرة^(٣)
وأبو ضلع^(٤) وجرجس خضر بالإسكندرية^(٥) واشتهرت منهم عائلات كعائلة
العش^(٦) ووجد من السماسرة البرابرة الجلابة (الياسرجية) والعبادة ومنهم
محمد ويدي^(٧)

ولم تكن حرفة السمسرة متاحة لكل من يرغب فيها، بل كانت هناك
شروط لابد من توفرها فيمن يعمل بها، يتم التأكد منها قبل التعيين، منها أن
يكون حسن السير والسلوك^(٨) وأن تكون له ضمانات ذى ثروة أو وجاهة

(١) محكمة الفيوم: سجل ٩، مادة ١١٧، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٨٢هـ / ٣ يناير ١٨٦٦م،
ص ٧؛ نفسه، سجل ٢٨، مادة ٤٧، بتاريخ ٦ صفر ١٢٩٢هـ / ١٤ مارس ١٨٧٥م،
ص ٢٧.

(٢) محكمة مصر الشرعية: سجل ١٥، مادة ٢٨٨، بتاريخ ٥ جماد الأولى ١٢٦١هـ /
١٢ مايو ١٨٤٥م، ص ٦٨.

(٣) مجلس تجار مصر: سجل ٥٨٠٧، ج ٢، وارد الضبطية إلى المجلس، وثيقة ٨٧،
بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٤هـ / ١٧ نوفمبر ١٨٦٧م، ص ٧٥.

(٤) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٦ إشارات، مادة ٩٠١٥، غاية محرم ١٢٩٠هـ /
٢٨ مارس ١٨٧٣م، ص ٢٩٦.

(٥) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٧٧٨، صادر إلى جهات سايره، قضية ٣٩٨، غرة
شعبان ١٢٩٢هـ / ١١ أكتوبر ١٨٧٥م، ص ٢٢٧.

(٦) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٦، صادر المجلس إلى الضبطية، وثيقة ١٥ بتاريخ ٩
رجب ١٢٧٢هـ / ١٦ مارس ١٨٥٦م، ص ٣٣؛ راجع ملحق رقم (٢)، ص ١٦٩.

(٧) نفسه: سجل ٥٧٨١، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة ٥، بتاريخ ٥ صفر
١٢٧٤هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٥٨م، ص ٩٦، لمزيد من التفصيل عن إلحاق البرابرة
الجلابة بالسمسرة، انظر ملحق رقم (٥)، ص ١٧٣.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات، سجل ٥٣٠٠، وارد قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٧،
بتاريخ ٢٣ جماد الأولى ١٢٧٠هـ، ٢٢ فبراير ١٨٥٤م، ص ١٠.

اجتماعية أو كليهما^(١) تكفل التزام الضامن بدفع الغرامة عن السمسار الذي ضمنه عند عجزه عن سدادها^(٢) فإن تأخر الضامن عن ذلك أجبر على تسديد الغرامة^(٣) كذلك كان الضامن يسدد عن السمسار ديونه إذا توفي وعليه غرامة لم يستطع ورثته تسديدها^(٤) ولذا وجب أن تكون الضمانة بمعرفة شيخ الطائفة والمختارين واعتماد مجلس التجار^(٥).

وكان السمسار يخضع لفترة اختبار وصلت في بعض الأحيان إلى ستة أشهر قبل أن يلحق بالطائفة، حتى يتضح مدى صلاحيته من عدمها لممارسة المهنة^(٦) ولا يعتمد عليه خلال هذه المدة حتى يتبين اللوائح

-
- (١) الضمانة: وتكون بمبلغ يتراوح بين ألف حتى عشرين ألف قرش لحفظ وصيانة أموال التجار، انظر مجلس تجار مصر، سجل ٥٧٨٧، قضية رقم ٦٢، بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٨٠هـ / ١٣ أبريل ١٨٦٤م، ص ٤٨.
- (٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٠، وارد قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٣٣، بتاريخ ١٠ محرم ١٢٧١هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٥٣م، ص ٢٥.
- (٣) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٢، من الجناوب العالي إلى الباشمعاون، وثيقة ١٥، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٥٨هـ / ٩ ديسمبر ١٨٤٢م، ص ٢١.
- (٤) ديوان التجارة والمبيعات، سجل ٥٣١٠، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٩٩٩، ٤ جماد الأولى ١٢٦٩هـ / ١٣ فبراير ١٨٥٣م، ص ٧٠٢.
- (٥) نفسه: سجل ٥٣٠٨، وثيقة ٣٧، بتاريخ ٨ صفر ١٢٦٨هـ / ٣ ديسمبر ١٨٥١م، ص ٦٩؛ انظر ديوان المجلس الخصوصي، محفظة ٢٠، من محافظ مصر إلى الداخلية، وثيقة ٨، بتاريخ ٢٨ جماد الأولى ١٢٩٥هـ / ٣٠ مايو ١٨٧٨م.
- (٦) نفسه: محفظة ٦ مجلس ابتدائي مصر رئيس سعادتلوا افندم حضر تلوا، وثيقة ٧٥، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٩٩هـ / ١٩ فبراير ١٨٨٢م؛ مجلس تجار مصر، سجل ٥٧٦١ جـ ٣، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ١٣٩، ٢ جماد الأولى ١٢٨٦هـ / ١٠ أغسطس ١٨٦٩م، ص ١٢.

والقوانين ويأخذ معاشه - حسب تعبير ذلك العصر - ممن هو في صحبته حتى يصبح جديراً بشهادة رئيسه^(١).

وحرصاً على سلامة السماسرة لم يكن بد من اجتياز اللياقة الطبية بواسطة مجموعة من الأطباء التابعين للدولة^(٢) وبجانب ذلك تتم التحريات عنهم بواسطة الداخلية حتى يكونوا بعيدين عن كل الشبهات^(٣).

أضف إلى ذلك كان السمسار يقدم براءة الذمة المالية، فعندما قدم محمد أحمد الصراف العسال والتاجر طرفة نقدية لبعض التجار لطلب إلحاقه بالسمسرة وإقامته بساحل العسل وافقوا على طلبه ولكن بشرط سداد ما عليه لطائفته^(٤) وإلى جانب توفر شروط الالتحاق لم يكن هناك مفر من تصديق مجلس التجار على تعيينه سمساراً فتعطى له تذكرة مختومة بختم المجلس

(١) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، س ١/٣٣/٧، لائحة السماسرة، وثيقة ٣٦، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠١.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ١٤، قانون صادر عن طائفة السماسرة والقبانية والكيالين والوزانين، وثيقة ١٤٥، ٤ محرم ١٢٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٨٦٥م.

(٣) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٩، صادر المجلس إلى الداخلية، وثيقة ٤٨، بتاريخ ١٧ جماد الأولى ١٢٧٤هـ / ٥ فبراير ١٨٥٥، ص ص ١٠٥-١٠٧، من الملاحظ أن هناك تعاوناً واضحاً بين شيخ الطائفة ومجلس التجار والداخلية لإحكام الرقابة على إجراءات تعيين السماسرة، لمزيد من التفصيل انظر؛

Ghazaleh, Pascale: Masters of the Trade: Crafts and Crafts people In Cairo, (1750-1850). Cairo Papers In Social Science, Volume 22, Number 3. The American University in Cairo, 1999. P. 108.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٦، وثيقة ٦٩، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٩هـ / ١٥

يناير ١٨٨٢م؛ نفسه من طائفة العسال إلى طائفة السماسرة، وثيقة ٥٧، بتاريخ ٢٤ جماد الأولى ١٢٩٠هـ / ١٣ أبريل ١٨٨٢م؛ راجع ملحق رقم (٣)، ص ١٧١.

مكتوب فيها اسم السمسار ونوعية البضائع التي يعمل في سمسرتها^(١) إلى أن تصبح له الصفة القانونية لممارسة المهنة^(٢).

ولكي يمارس عمله كان عليه الحصول على دفاتر خاصة مختومة بختم الحكومة حتى يقوم بتسجيل كل المعلومات بدقة عن الصفقات^(٣) التي تتم بيعاً وشراءً على يديه، ويذكر اسم البائع والمشتري، وشروط البيع، وتاريخه، وبيان نوعه ووزنه وعدده وقيمته، ثم يقدم لكل من البائع والمشتري ورقة باسمه وختمه، بالشروط التي انعقد البيع عليها منعاً للخلاف بين التجار.

وتوجب عليه عدم ممارسة مهنة غير مهنة السمسرة وألا يشتري ويبيع لحسابه، فإذا اشترى بضائع باسم المشتري الذي يصحبه في الشراء وجب أن يكون بيده توكيل منه بذلك الشراء^(٤) وتكون دفاتره بدون خلل ولا شطب ولا وضع كلمة فوق أخرى ولا كتابة بين السطور ويباشر ذلك يوماً بيوم توخياً للدقة^(٥).

(١) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، م ١/٣٣/٧، إفادة من مجلس تجار مصر إلى مجلس تجار إسكندرية وثيقة ١٧٨، بتاريخ ٦ جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ١٤ يناير ١٨٥٦م، ص ٢٨١.

(٢) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات وثيقة ١٨، بتاريخ ٤ جماد الأولى ١٢٧٣هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٥٦م، ص ٢٧.

(٣) نفسه: وثيقة ١٦، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٧٣هـ / ١٨ مارس ١٨٥٧م، ص ص ٢٢-٢٣.

(٤) نفسه.

(٥) فيليب جلاد: المرجع السابق، ص ١٠٦٢.

ومكنه هذا من الاستجابة لطلبات العملاء لتزويدهم بأي كشوفات وبيانات يطلبونها عن الصفقات التي تجري بواسطته^(١) ومن حماية نفسه في حالة حدوث خلاف حول إحدى الصفقات يقتضى الوقوف أمام مجلس التجار أو المحاكم^(٢).

وكان من مهام السماسرة إلى جانب نشاطهم، بيع حاصلات أراضي الأسرة المالكة، حيث أصدر الجناح العالي أوامره إلى أرتين بك بالموافقة على إعلان بيع عشرة آلاف إردب من الأرز غير المضروب^(٣) بمعرفة السماسرة، وإن لم يوجد راغب في شرائه على حالته بالثمن المناسب تولى السمسار أمر ضرب الأرز وإعداده للتسويق^(٤) متبعاً طريقة الترغيب والتشويق^(٥).

وأكدت لائحة السماسرة على ضرورة أخذ عينات البضائع والسلع المختلفة بواسطة السماسرة المعروفين دون غيرهم بموافقة أصحابها، ولو حدث أن تعدى شخص غير سمسار بأخذه عينات من البضائع رغم أنف أصحابها ألقى القبض عليه وأرسل إلى الضبطية إن كان من رعايا الحكومة

(١) نفسه: ص ١٠٦٣.

(٢) نفسه.

(٣) ضرب الأرز: كانت دمياط ورشيد تشتهران بهذه الصناعة، انظر أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص ١٦٦؛ عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ المواني المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م، ص ٣٤٢.

(٤) محافظ أبحاث: محفظة ٦، ديوان التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٤هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٤٧.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١٣، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٧٩٠، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٧٠هـ / ١٤ يوليو ١٨٥٤م، ص ٥٩.

المصرية، وأما إذا كان من رعايا الدول الأجنبية فيرسل إلى القنصل التابع له لتوقيع العقاب عليه مع إفادة الضبطية بذلك^(١).

ومما كلفوا به فحص عينات السلع والتأكد من سلامتها^(٢) مثلما حدث من لجوء الحكومة إليهم لاختيار أجود العينات من الشاي المستورد، إذ إنه بوجوب ذلك الاختبار يحدث الاتفاق على توريد الكمية اللازمة^(٣).

وفي حالة تسويق الحكومة لسلع من دولة أجنبية، كانت تلجأ إلى سماسرة أجنبية لسهولة التعامل بلغتهم ولخبرتهم بعمليات التسويق بهذه الدول، مثلما حدث عندما استعانت بالخواجة زيزنيا لتصرف بيع خيول^(٤) وبالخواجة بستره عندما قامت بشراء أغراض لحساب المعية^(٥).

وكانت الحكومة تلجأ إلى السمسار لتوفير ما تحتاجه من سلع أو أدوات أو أثاث، فقد حدث أن طالب مجلس الأحكام شيخ السماسرة بتوفير سمسار ذي خبرة بأنواع الأخشاب والدهانات والكتان لرغبته في شراء أدوات

(١) ديوان مجلس الأحكام: س ٧ / ٣٣ / ١، دفتر مجموع أمور وإجراءات، قرار مجلس تجار مصر بشأن طائفة السماسرة، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٢٧١هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٥٤م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩١، دفتر قيد الوارد إلى الديوان، وثيقة ٧٧٨، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٦٢هـ / ٧ سبتمبر ١٨٤٦م، ص ٥٠٨.

(٣) ديوان خديوي: محفظة ٨، دفتر ٦١٣، من الديوان الخديوي إلى الخزينة الأصفية، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ جماد الآخرة ١٢٦٧هـ / ٢ مايو ١٨٥١م، ص ٣٨.

(٤) محافظ أبحاث: محفظة ٥٠، محفظة ديوان التجار والمبيعات، من الجنب العالي إلى بغوص بك، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٩هـ / ١٩ مارس ١٨٤٣م.

(٥) نفسه: بتاريخ ٢ رجب ١٢٥٩هـ / ٢٩ يوليو ١٨٤٣م.

وأثاث للمجلس^(١) وكذلك أرسل السيد على العش شيخ السماسرة عبد الغني الشعراوي السمسار بناء على طلب إدارة السكة الحديد بمصر، لشراء لوازم لإدارة المرور^(٢).

وقد نظمت لائحة طائفة السماسرة العقاب الذي يفرض على السماسرة، فتراوح عقاب أحدهم عند ارتكابه مخالفة بين إيقافه عن ممارسة المهنة بأمر الشيخ لمدة ثلاثة أيام في المرة الأولى وستة أيام في الثانية وعشرة أيام في الثالثة وبين رفع أمره إلى المجلس، الذي يسحب رخصته عند ثبوت تعديه ويطرده من المهنة^(٣).

ولم يمكن يسمح للسمسار بضمان أحد التجار أو المشتريين أثناء أدائه السمسرة بين طرفي البيع والشراء، فكان عقابه يتمثل في إيقافه عن العمل لمدة يراها مجلس التجار، كما حدث وأن أوقف السمسار أحمد مصطفى المسيري لمدة شهرين عند ضمانه أحد التجار^(٤).

كان السمسار يطرد من الطائفة إذا تاجر لحسابه ومثال ذلك عندما أحضر سعد الله نجيب من أهالي أسيوط ١٥٠ أردب قمح إلى القاهرة لبيعها

(١) ديوان مجلس الأحكام: س ٣/٢٦/٧، مضبطة رقم ٧، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٧٩هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٦٢م، ص ٥.

(٢) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٦، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ٨٥٦، بتاريخ ١٨ جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ٢٦ يناير ١٨٥٦م، ص ١٢٥.

(٣) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، لائحة السماسرة، وثيقة ٣١، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠٥.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٢، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ٤١، خلاصة الجزاء الذي وقع على أحمد مصطفى السمسار، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٧٢هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٥٨م، ص ٨٩-٩٠.

في ٥ رمضان ١٢٨٥هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٦٨م، فاشترأها منه محمد الأمير سمسار الغلال بمبلغ ١٦٠٠ عملة صاغ على أن يسدد ثمنها في غضون واحد وثلاثين يوماً، وعندما ماطل في تسديد الثمن لجأ سعد الله نجيب إلى مجلس تجار مصر فأوضح بالمدافلة أنه ليس من حق السمسار التجارة لحسابه بل مجرد الوساطة بين البائع والمشتري طبقاً للبند الرابع من لائحة السماسرة، ولذلك أصدر المجلس تعليمات بسحب تذكرته وطرده من الطائفة.^(١)

وكذا جرت عقوبة الطرد على السمسار في حالة ضبط استغلاله لوظيفته، ومن قبيل ذلك تبليغ أزميرلي أحمد سمسار لوازم الحجاج بأن الخوافة أرتين يزاید في قيمة تذاكر مرور الحجاج التي تسلمها من مصلحة السكة الحديد بمبلغ ٨٠ قرشاً فيبيعها بسعر ستة وثمانين قرشاً^(٢) مما أدى إلى طرده من وظيفته.^(٣)

وكان يحدث أن يوجه إليه لفت للنظر عند حدوث إساءة سلوكية في أداء وظيفته، فيمنح فرصة أخرى، مثلما حدث في قضية السيد مصطفى سمسار الغلال بساحل مصر القديمة، والذي تبين مختار طائفته عدم تسجيله أصناف الغلال المباعة بدفتره، بالإضافة إلى كثرة مشاجراته مع تجارها، وحجزه نقوداً من ثمنها فتقدم المختار بمنكرة لمجلس تجار مصر، وبحضور

(١) نفسه: سجل ١٨٥٩، قيد القرارات الابتدائية، قضية ٤٩، مجلس يوم ١٦ رجب

١٢٨٦هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦م، ص ١٣؛ راجع مطلق رقم (٢)، ص .

(٢) مجلس الأحكام: س ٦/٩/٧، مضبطة ١٣، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٧٥هـ/ ٣١ مارس

١٨٥٨م، ص ١٣.

(٣) نفسه: مضبطة ١٢، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٧٥هـ/ ٢٣ مارس ١٨٥٨م، ص ١.

السماسة تقرر منحه فرصة أخرى طبقاً للبند الرابع والخامس من لائحة ٢٢ أكتوبر ١٨٦٩^(١).

وتشير الوثائق إلى أن بعض السماسرة كانوا يتلاعبون في مهام وظائفهم، على نحو ما تلاعب بعض سماسرة القطن في تصنيف أنواعه وذلك بوضع الصنف الوسط مكان العالي أو دون الوسط مكان الوسط أو بخلط الأقطان ببعضها البعض، أو تعريضها للبلل لزيادة وزنها^(٢) ولذا كان التحقيق في شكاوى التجار منهم وإيقاع العقوبات على المسيء مثلما حدث عندما أصدر الجنا ب العالي أمراً إلى أرتن بك مدير التجارة والمبيعات بالإسكندرية بعقاب السماسرة ونظار الأشوان الذين ثبتت إدانتهم في تهمة التلاعب بالقطن وبقبول محصول القطن من الأهالي بالأسعار التي حددتها الحكومة والتبنيه على السماسرة بعدم خلطه^(٣) وحرصاً على انضباط السوق فقد تم تعيين حضرة سليم بك مفتشاً للأقطان بالشرقية والقلوبية، وتم التبنيه على المديرية بإرسال قائمة بأسماء المخالفين للتعليمات للتحقيق معهم^(٤) وتمثلت عقوبة تكرار المخالفة والإخلال بالمهنة في الإيقاف لأمد محدد ثلاث مرات يطرد بعدها، مثلما طرد سليمان الجمال سمسار شونة الزقازيق عندما تبين

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٨٥٩، قيد القرارات الابتدائية، قضية ٤٨، مجلس يوم ١٦ رجب ١٢٨٦هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٦٩م، ص ١٣.

(٢) محافظ أبحاث: محفظة ٥، محفظة ١، ديوان التجارة والمبيعات (أوامر)، وثيقة ٣٦، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٠هـ / ١١ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٣) نفسه.

(٤) ديوان الجمعية الحقانية: صادر المجموعة الأولى عن الحقانية، وثيقة ٣، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٦٠هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٤٤م؛ محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٣، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٦١هـ / ٢٥ يناير ١٨٤٥م.

مخالفة قطنه للعينه^(١) بينما كان يكتفي في أحوال أخرى بلفت النظر، مع خصم جزء من نسبة السمسرة وإيقاء السمسار بعمله^(٢) مثلما وقع مع إبراهيم عزت سمسار شونة سمنود وعثمان الديب سمسار شونة جفالك بشبراخيت^(٣) وشكلت لجنة التحقيق في مخالفات سمسرة الأقطان^(٤) من شيخ السماسرة وأحد المختارين، وعضوين من مجلس التجار، ومارست عملها على الطبيعة، أي بالإطلاع على فرز الأقطان بالأشوان دون العينات مع حضور التجار.^(٥) فإذا لم تثبت الإدانة حفظ التحقيق^(٦) وممن أدانته تلك اللجنة فعوقب بالطرد وحظر العمل بالحكومة^(٧) سمسار شونة الإسكندرية لوجود فروق لديه في الأوزان وخلطه الأقطان^(٨) وكذلك سمسار شونة النجيلة^(٩) وصان

-
- (١) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٠ جـ ٢، وثيقة ٥١٧، وارد قيد التحريات الواردة، وثيقة ٥١٧، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٦٢هـ / ٢٢ يوليو ١٨٤٥م، ص ٣٣٩.
- (٢) نفسه: سجل ٥٣١٤، صادر قيد تحريات الديوان، وثيقة ٤٨٨، بتاريخ ١٥ جماد الأولى ١٢٧١هـ / ٣ فبراير ١٨٥٥م، ص ٢٨٨.
- (٣) نفسه: سجل ٥٢٩٠، وارد قيد تحريات الأشوان، وثيقة ٤٥٧، بتاريخ ٢ رجب ١٢٦١هـ / ٧ يوليو ١٨٤٥م، ص ٣١٧.
- (٤) نفسه: سجل ٥٣٠٦ جـ ٢، وثيقة ٣٣٠، بتاريخ ٣ جماد الأولى، ١٢٦٨هـ / ٢٤ فبراير ١٨٥١م، ص ٢٧٧.
- (٥) نفسه: سجل ٥٢٩٥ جـ ١، وثيقة ٢٣٤، بتاريخ ٢١ جماد الأولى ١٢٦٨هـ / ١٢ مارس ١٨٥٢م، ص ١٧٦.
- (٦) محافظ أبحاث: محفظة ٣، محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٦١هـ / ٢٥ يناير ١٨٤٥م.
- (٧) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٨، وثيقة ٢٧٣، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٦٩هـ / ٣ سبتمبر ١٨٥٣م، ص ٢٣٨.
- (٨) محافظ أبحاث، محفظة ٣، وثيقة ١، بتاريخ ٣ جماد الأولى ١٢٦٠هـ / ٦ مارس ١٨٥٠م، ص ٢٦.

الحجر^(٢) والفيوم^(٣) مع حفظ تحقيقات سماسرة شونة المنصورة والإشادة بدقة عملهم ونقاء أقطانهم عند براءتهم^(٤).

وفى ظل ذلك أصدرت الحكومة لائحة القطن الأولى ٢٩ شوال ١٢٦٩هـ/ ٥ أغسطس ١٨٥٣م في سعيها لضمان نظافة الأقطان المصرية والحفاظ على سمعتها الدولية، وقد شددت العقوبة على السمسار في حالة مخالفة أقطانه للعينات ووجود فروق بينها من عفاشة أو أحجار أو خلط وذلك بضربه ألف سوط، وإن لم يتبين لنا من الإطلاع على الوثائق أن هذا البند قد طبق، والراجح أنه استبدل به نفي السمسار المخالف إلى لاظوغي، كما نصت اللائحة على معاقبة النظار عند إهمالهم متابعة أعمال الفرز ووجود خلط للقطن^(٥).

وربما وصلت عقوبات المخالفة والرشوة إلى سجن السمسار مع الضامن، فبسبب تلاعب سمسار شونة الجعفرية في تحديد الأسعار صدر

(١) ديوان التجارة والمبيعات، سجل ٥٣٠٨، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٣، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٦٨هـ/ ٥ سبتمبر ١٨٥٢م، ص ١٩.

(٢) نفسه: سجل ٥٢٩٦، دفتر قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٢٣٢، ص ٢٤، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٦٩هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٥٣م، ص ١٥٥.

(٣) نفسه: سجل ٥٣١٢، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٤٧، بتاريخ غرة جماد الأولى ١٢٧٠هـ/ ٣ فبراير ١٨٥٤م، ص ٣١٣.

(٤) محافظ أبحاث: محفظة ٣، محفوظات ديوان التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٦٨هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٥١م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، صادر التحريرات الصادرة، وثيقة ٢١، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٦٩هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٥٣م، ص ٢١.

قرار بحبسه هو وضامنه محمد محمد القدرى الداخني حتى يسدد العجز^(١)
أما في حالة الرشوة فلم يكن بد من إجراء مجلس التجار أو المديرية تحقيقاً
للتأكد من حدوثها، فحينما ادعى سمسار شونة الجعفرية على سمسار شونة
الإسكندرية أنه طالبه برشوة تدخلت مديرية الإسكندرية للتحقيق على أساس
أنها قضية أمن عام.^(٢)

وكان السمسار يعاقب في سداد أي ديون مستحقة عليه، بالسجن كذلك
مثلاً وقع على حسن السمسار - الذي كان مداناً للحكومة منذ أيام الحكمдар
لطيف باشا في السودان - فتم إيداعه السجن^(٣) بينما حرص حسن يقوتة
سمسار شونة نبروه على دفع سبعة قروش ديناً عليه للخواجة دمترى مخالي
مقابل تنازله عن القضية المتداولة أمام مجلس تجار مصر خوفاً من الزج به
في السجن.^(٤)

وكانت الجهتان اللتان تتوليان أمر التدخل لحل مشاكل السماسرة هما
مجلسا تجار مصر والإسكندرية، فعندما رفع الخواجة يوسف كوهين التابع
لحماية دولة النمسا دعوى على الخواجة يوسف عيوط بخصوص مائة إردب
أرزاً باعها له بسعر ٢٦٠ قرشاً للإردب، والتي دفع نصف ثمنها مقدماً على
أن يكون الباقي بعد التسليم بمنطقة رشيد، وبتوقيع وشهادة السماسرة، ولما

(١) نفسه: سجل ٥٣٠٠، وارد قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٢٣٤، بتاريخ ١٣ ذى القعدة
١٢٧١هـ / ٢٨ يونيو ١٨٥٥م، ص ١٢٨.

(٢) نفسه: سجل ٥٢٩٩، وثيقة ٢٣، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٧٠هـ / ١ نوفمبر ١٨٥٣م،
ص ٨٢.

(٣) ديوان معية سنية تركي: محفظة ٢، من على سري باشا حكمدار السودان إلى المعية،
وثيقة ٥٤٠، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٧٠هـ / ٧ يونيو ١٨٥٤م.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٥، صادر إلى مديرية الغربية، قضية ١٨، بتاريخ
غاية جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ٧ فبراير ١٨٥٦م، ص ٢٢٢.

خالف مواعيد التسليم وسعر البيع، فعرضت القضية أمام مجلس تجار مصر وعندما اتضحت سلامة إجراءات التسويق كما هو متفق عليه، قضى المجلس بضرورة الصلح بين الطرفين وقد قبل ذلك.^(١)

وكان مجلس التجار يأخذ بما سجله السماسرة في حالة التزامهم بالإجراءات السليمة في المعاملات، فعند تداول المجلس قضية القبودان جورجى مانولى وإخوته نقولا وباسيلي الذين اشترى قطناً من التاجر إبراهيم الحطاب على يد السمسار جورجى رياكيدى، وشهادة كل من شيخ القبانية و خليل اللقاني، وقد سجل السمسار البيع بدفتره، ثم وقع خلاف بين البائع والمشتريين، فعندما عرضت قضيتهم على مجلس تجار الإسكندرية وتبين له سلامة إجراءات السمسار في عملية التسويق، أصدر قراراً بإلزام القبودان وإخوته بتسليم الشحنة إلى بائعها.^(٢)

وبقدر ما كان مجلس التجار يتدخل لفض منازعات السماسرة وينصفهم عند الضرورة، بسط عليهم حمايته ورفع التعدي عليهم أثناء ممارسة عملهم فعندما تعدى الخواجة كاريئاتوا الوكيل عن مخالى على حسن عطية السمسار، في محاولة للحصول على كشوفات وبيانات الصفقات سابقة بالقوة أو مناظرتها بما لديه تولى المجلس التحقيق في ذلك عن طريق ندب

(١) نفسه: سجل ٥٧٢٥، صادر المجلس إلى سايره، قضية ٥١، بتاريخ ٢٢ صفر

١٢٧٢هـ / ٣ نوفمبر ١٨٥٥م، ص ٩٣.

(٢) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٤٣٨، دفتر القرارات التجارية، قضية ١٣٩، مجلس

يوم ٢٥ ذى القعدة ١٢٩٣هـ / ١١ ديسمبر ١٨٧٦م، ص ٥٧.

السيد أحمد فتيحه للإطلاع على دفاتر السمسار، فثبت سلامتها، وبناء على ذلك رأى المجلس عقد الصلح بينهما واعتزار مخالي للسمسار.^(١)

وفى حالة ضمانه السمسار كضامن لأحد العاملين بأية مهنة، وعجز هذا العامل عن الوفاء بغرامة مالية كان عبء السداد يقع عليه، كما وقع من سداد السمسار على العش شيخ السماسرة بالطرفاية جيزة^(٢) غرامة مقدارها ١٧٤ قرشاً عن والده وخاله العاملين بمصلحة الواورات لصالح ديمتري عند عجزهما عن السداد، وكان قد ضمنهما عند التحاقهما بمهنتهما وذلك وفقاً للوائح.^(٣)

وفى بعض الأحوال كان المتنازعان يفوضان محامياً أمام مجلس التجار لحل منازعاتهما، فعندما قدم كل من إبراهيم الحطاب والسيد محمد غنيم دعوى ضد المدعي الخواجة ميخائيل وهبة السمسار، يطالبانه بسداد ديونه وتسوية حساباته معهما، تدخل وكيلهما المحامي كاريئاتوا لدى مجلس تجار الإسكندرية فحدد ثمانية أيام لإنهاء ذلك بالتراضي، وإلا ظلت القضية قائمة وصدر الحكم فيها بالمجلس.^(٤)

(١) نفسه: قضية رقم ٤٦، مجلس يوم ١١ شوال ١٢٩٢هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٧٥م، ص ٤.

(٢) الطرفاية: وهى من القرى القديمة، وردت في التحفة من الأعمال الخيرية، وفى تاج العروس الطرفاء، منبت الطرفة وبه سميت القرية التي من الجيزة بمصر، انظر محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، القسم الثاني، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٤٠.

(٣) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٥، صادر إلى سايره، وثيقة ١٧٠، بتاريخ ٧ صفر ١٢٧٢هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٥٥م، ص ٧١.

(٤) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٧٧١، صادر على الضبطية بالإسكندرية، وثيقة ٨٩، بتاريخ ١٥ صفر، ١٢٩٠هـ / ١٤ أبريل ١٨٧٣م، ص ٨٥.

مع نجاح مصر في زراعة القطن طويل التيلة وازدياد الإقبال على منتجاته منذ منتصف القرن التاسع عشر نتيجة لزيادة الطلب عليه في أوروبا، خلال الحرب الأهلية الأمريكية^(١) والتوسع في إنشاء أشوانه وحلقائه^(٢) صارت الحاجة إلى وجود سماسرة متخصصين بها أمراً ملحاً^(٣) وكان انضمامهم إلى الطائفة يتم بناءً على خبرتهم بالمجال وضمانتهم لحسن إدارته، وكثرة الحاجة إليهم، حتى إن أحمد أغا مأمور المنصورة طالب بسرعة إرسال سمسار لفرز القطن الوارد إلى شونة السلامة^(٤) كما طالب ناظر شونة كفر الزيات بسرعة إرسال مصطفى حسام السمسار إليها خوفاً من توقف العمل بها^(٥) ولضمان تصنيف الأقطان وتسجيل البيع بها سارعت شونة الفيوم بانتخاب سمسار بدلاً من السابق^(٦).

وتطلبت حركة الرواج تحرك السماسرة وانتقالهم من موطنهم الأصلي إلى مكان عملهم، على شاكلة محمد البسيوني معروف الذي انتقل من

(١) رءوف عباس: الملكيات الزراعية، ص ٥١.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٠ جـ ٢، قيد التحريرات الواردة، تحت عنوان أمر كريم رقم ٢٦ لسنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، ص ١٤٣.

(٣) الوقائع المصرية: محفظة ١٢، رقم ٤٣٧، بتاريخ ٩ جماد الأولى ١٢٤٨هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٣٢م؛ ديوان التجارة والمبيعات، سجل ٥٣٠٠، دفتر قيد التحريرات الواردة، بدون رقم، بتاريخ ٦ رجب ١٢٧١هـ / ٢٥ مارس ١٨٥٥م، ص ١٤٣.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٠ جـ ٢، وارد التحريرات الواردة، وثيقة ٤٨٠، بتاريخ ٩ رجب ١٢٦١هـ / ١٤ يوليو ١٨٤٥م، ص ٣٢٥.

(٥) ديوان الجمعية الحقانية، صادر إلى المالية، وثيقة ٢٥، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٠هـ / ٨ نوفمبر ١٨٤٤م، ص ٣٠.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٠، قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٨٠، بتاريخ ٨ صفر ١٢٧١هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٥٤م، ص ٩٤.

المحلة الكبرى إلى الفيوم وأقام بها لارتباط عمله سمساراً بشؤونتها^(١) وكذلك انتقل سيد أحمد الفيومي إلى كفر الزيات للعمل سمساراً بشونة المدينة^(٢) بينما فضل على محمد سمسار أجا العمل بمكان نشأته^(٣)

ومع اتساع بيع الأقطان توسعت الحكومة في إنشاء حلقاتها في البناء والمدن الكبرى، فكان بكل حلقة سماسرة مخصصون للعمل بها، وكان منهم نيتراكي الذي ارتفعت عمولته إلى ٧٪.^(٤)

وعند توسع سعيد باشا في إنشاء أشوان الغلال^(٥) وحرصاً منه على استمرار العمل بها أمر بتعيين سماسرة للغلال تقوم بمطابقة العينات وتسجيلها بالدفاتر^(٦) مما أدى إلى توفر سماسرة متخصصين في تسويقها

(١) محكمة الفيوم الشرعية: سجل ٨، مادة ١٢٠، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٨٢هـ / ٣١ يوليو ١٨٦٥م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٩ج-١، دفتر قيد التحريات الواردة، وثيقة ٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٧٠هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٣م، ص ٨٥.

(٣) ديوان شورى المعاونة: دفتر ١٩٢١، أمر كريم إلى مفتش أقاليم بحري، وثيقة ١، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٨٢هـ / ١١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص ١٣.

(٤) صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية في مصر، ص ١٠٨.

(٥) محافظ معية سنية عربي: محفظة ١٣، وثيقة ٥١٢، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٧٣هـ / ٣ مايو ١٨٥٧م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١٢، صادر قيد التحريات الصادرة، وثيقة ٦٢٥، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٧٠هـ / ٣٠ أبريل ١٨٥٤م، ص ٤١٨.

تركزوا في مناطق الموانئ والجمارك^(١) اشتهر منهم في ساحل مصر القديمة السيد أبو مصطفى^(٢) والحاج عفيفي محمد الأسيوطي^(٣).

وبعد انتهاء الحرب عام ١٨٦٥م وانحيار تجارة القطن المصري عادت زراعة الحبوب إلى الانتعاش نتيجة انخفاض زراعته^(٤). فتوسعت الدولة في إنشاء أشوان الغلال في جميع أنحاء البلاد، مما استتبع تعيين سماسرة للغلال جدد لها كان من أشهرهم على الفروماي^(٥) وأحمد القراش^(٦) بشونة الخوص بالفيوم^(٧) وحسن عطية بشونة الإسكندرية^(٨).

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٣، صادر إلى جمرك بولاق، وثيقة ٥، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧١هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٠٥م، ص ٤٢.

(٢) نفسه: سجل ٥٨٥٩، قيد القرارات الابتدائية، قضية ٤٨، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٨٦هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٦٩م، ص ١٣.

(٣) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٤٦، مادة ٢١٠، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٨٦هـ / ١٣ فبراير ١٨٧٠م، ص ١٥٧.

(٤) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٩٢؛ أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٥) محكمة الفيوم الشرعية: سجل ٢٩، مادة ٨٨، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٩٧هـ / ٣ نوفمبر ١٨٧٩م، ص ٢٤٢.

(٦) نفسه: سجل ٦٨، مادة ٤٥، بتاريخ ٤ صفر ١٣٠٩هـ / ٩ سبتمبر ١٩٨١م، ص ٣٢.

(٧) جماعة الخصاصة: الخص، هم باعة الغلال والحبوب بالاختصاص، مفردها خص وهو المحل أو الدكان الصغير من الأشجار، انظر محسن على شومان، طوائف الحرف في مصر العثمانية، ص ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٨) مجلس تجار الإسكندرية: سجل ١٤٣٨، دفتر القرارات السارية، وثيقة ٥٨، بتاريخ ٢٥ جماد الآخرة ١٢٩٣هـ / ١٧ يوليو ١٨٧٦م، ص ١٢.

ومن الجدير بالذكر، أن سماسرة الغلال الأجانب زاحموا المصريين، ومن هؤلاء قرّة الأرمني السمسار بديوان التجارة والمبيعات، والذي كانت تصرف له بارتان ثم خفضتا إلى نصف بارة على أردب الغلال^(١) وكذلك الخواجة مرانكو الذي تعاقد مع خورشيد أفندي من أبو زعبل^(٢) على تسويق إنتاجه من الغلال^(٣) وقد فضل البعض منهم السمسرة في نوع واحد منها مثل الخواجة إسرائيل^(٤) بينما فضل الخواجة جوني السمسرة في كل الأنواع^(٥).

لما تقلصت المساحة المزروعة بالغلال في عهد الاحتلال لحساب القطن ازدادت واردات مصر من بعض الغلات الزراعية وبخاصة القمح^(٦) وتلاعب التجار والسماسرة في الأسعار والعينات ولحماية الأهالي لجأت الحكومة في عام ١٩١٠ إلى إصدار قائمة بتحديد أسعار الغلال^(٧).

(١) محافظ أبحاث، محفظة ٥١، دفتر ٤٩٢، معية سنية تركي، ترجمة الوثيقة التركية من الجناح العالي إلى ناظر المبيعات، وثيقة ٥٧، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٧٠هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٥٤م.

(٢) أبو زعبل: هي مدينة تابعة لمحافظة القليوبية، انظر مجلس تجار مصر، سجل ٥٧٧٢ جـ ٢، صادر إلى مديرية القليوبية، قضية ٢٨، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٩١هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٧٤م، ص ١١٤.

(٣) نفسه.

(٤) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، وثيقة ٣٦، لائحة السماسرة، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠١.

(٥) نفسه.

(٦) على لطفي: المرجع السابق، ص ٢٩٦.

(٧) المؤيد: عدد ٦١٦٨، بتاريخ ٧ رمضان ١٣٢٨هـ / ١١ سبتمبر ١٩١٠م؛ تقرير جورست: عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان، ١٩١٠م.

شهدت مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إزدياداً في ورادات المنسوجات القطنية والحريرية نتيجة لتغير أنماط الاستهلاك وشدة الإقبال على المنسوجات المستوردة، مما أدى إلى نشاط حركة أسواقها التي كان من أشهرها ^(١) سوق الغورية التي اشتهرت وكالاتها بتجارة الأقمشة كوكالة الخربطلي وسوق حارة برجوان التي كانت من أعمار أسواق القاهرة في ذلك الوقت، وأغلب ما كان يباع فيها الأقمشة المعروفة بالمانيفاتورة ^(٢) والشيالان والكشمريه والحرير الموصلي والأقمشة الواردة من الخارج بينما تميزت سوق الحمزاوي بتجارة الجوخ، وبقية أثواب الأقمشة المنسوجة بالتجزئة بشارع أمير الجيوش بالقاهرة ^(٣) بينما كانت سوق الشوام لبيع البضائع الشامية بالقاهرة والإسكندرية وكذلك سوق الترك والإفرنج ^(٤).

وأدى رواج هذه السلع إلى ظهور سماسرة تخصصوا في العمل بأسواقها، ومنهم من كانوا من المصريين مثل الحاج عبد السلام القباج والشيخ محمد خليل والسيد حسين الجوهري وعبد الرحمن الجرزاني ومحمد المغربي ^(٥) وأحمد صالح الذي تخصص في سمسة الحرير بسوق الغورية

(^١) Hanna, Nelly: incorporation and the textile Industry in 19th Century Egypt, La France, L' Egypte à L'epoque des vice-rois 1805- 1882, Institut Francais d'archelologie Orientale, Cahier des Annales islamologiques 22- 2002.

(^٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ١١٣.

(^٣) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(^٤) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ١١٣.

(^٥) مجلس الأحكام: دفتر أمور وإجراءات للائحة السماسرة، س ١/٣٣/٧، وثيقة ٣٦،

بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ/ ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠٨.

بالإسكندرية^(١) ومنهم من كانوا من الشوام مثل جرجس أنطوان^(٢) ومنصور الجمالي بسوق الموسكي^(٣) وآخرون كانوا من المغاربة، تخصصوا في سمسة الأقمشة الأفرنجية^(٤) والطرايش والحرير ومن أشهرهم عبد الله التونسي^(٥).

ولما كان رواج السلع في مصر مرتبطاً بوجود سماسة لها، فقد شهدت السوق المصرية سماسة للصمغ والورق للتوسط في العمليات التجارية^(٦) وتتمين الوارد منها وفقاً لدرجة النقاء تمهيداً لتحصيل الجمرك المقرر عليهما^(٧) وقد بلغ من كثرة سماسة الورق أن كونوا طائفة لهم،

(١) محكمة مصر الشرعية: سجل ٥١، مادة ١٥١، بتاريخ ٧ جماد الثاني ١٢٩١هـ / ١١ يوليو ١٨٧٤م، ص ٩٣.

(٢) تعداد نفوس: سجل ١٩٠، ل/١/١/٣/أ/ جـ ٣ ثمن الأزيكية، سنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م، ص ١٠٦٤.

(٣) نفسه ١٠٦٥.

(٤) تقارير النظر: سجل ٣٨، مادة ٥٨٤، بتاريخ ٩ ربيع الثاني ١٢٦٩هـ / ٢٢ فبراير ١٨٥٠م، ص ١٠٤؛ راجع ملحق رقم (٦)، ص ١٧٥.

(٥) مجلس تجار مصر: سجل ٥٨٣٩، دفتر قيد القرارات الابتدائية، قضية ٨٥، بتاريخ ٥ جماد الأولى ١٢٨٢هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٦٥م، ص ص ٦٥-٦٦.

(٦) محافظ أبحاث: محفظة ٥٠، ديوان التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٥٧هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٤١م.

(٧) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٣، صادر إلى المحافظة، وثيقة ٢، بتاريخ ٨ محرم ١٢٧١هـ / أكتوبر ١٨٥٤، ص ٦.

عرف من سماسرتها بالقاهرة عمر بن علي^(١) ومحمد عمر الذي تخصص
في سمسة ورق الحوالات^(٢).

وبالإضافة إلى السماسرة المتخصصين وجد سماسة غير متخصصين
عملوا بالسمسة في كل أنواع البيع كان منهم الشوام أمثال يوسف لياد^(٣)
ويهود أمثال الخواجة شمشون والخواجة رفائيل^(٤) ومصريون كالشيخ حسن
بدرى بحارة اليهود^(٥) وأحمد صالح بايشة^(٦) وسليمان أغا أبو دواد بسوق
الجمالية^(٧) كما كان منهم أجنب مثل الخواجة نيايوتي حنين والخواجة نقولا
والخواجة طناسي والخواجة قسطندي^(٨).

(١) محكمة مصر الشرعية: سجل ١٥ اعلامات، مادة ٧٤٨، بتاريخ ١٢ رجب
١٢٦١هـ / ١٧ يوليو ١٨٤٥م، ص ٢٢٤.

(٢) نفسه: سجل ٢٠، مادة ٨٢٩، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٦٥هـ / ٧ يناير ١٨٤٩م،
ص ٢٠١.

(٣) تعداد نفوس: سجل ١٩٠، ١/١/٣/٧ أ ج ٣، ثمن الأزيكية، ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م،
ص ٩٨٠.

(٤) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، لائحة السماسرة، وثيقة
٣٦، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠١.

(٥) تقارير النظر: سجل ٣٨، مادة ٣٣٦، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٦٧هـ / ٢٥ ديسمبر
١٨٥٠م، ص ٩٢.

(٦) محكمة مصر الشرعية: سجل ٣٥ إعلامات، مادة ٦٥٦، بتاريخ ١٢ ذى القعدة
١٢٧٥هـ / ١٣ يونيو ١٨٥٩م، ص ٣٠٨.

(٧) تقارير النظر: سجل ٤٠، مادة ٤٣٢، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٤هـ / ٩ نوفمبر
١٨٦٧م، ص ١٦٥.

(٨) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، وثيقة ٣٦، لائحة
السماسة، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٠هـ / ٩ مايو ١٨٥٤م، ص ٣٠١، ٣٠٥؛
لمزيد من التفصيل راجع، ملحق رقم (٢)، ص ١٦٩.

وتفاوتت أتعاب السماسرة من سلعة إلى أخرى وفقاً لقيمة السلعة وطبيعة الاتفاق بين التاجر والسمسار، وغالباً ما تمثلت في ٥% من قيمة الصفقة، خاصة صفقات العقارات وكان البائع والمشتري يتحملان هذه الرسوم مناصفة وفقاً للاتفاق بينهما^(١) وكان السمسار يحصل منها على ١% فقط بينما تحصل الحكومة على ٤%^(٢) وقد بلغت رسوم السمسرة في حلقات القطن ٧% من قيمة الصفقة^(٣) في حين كانت نسبة السمسرة على الرقيق ١% وكذلك الخردة^(٤).

ولم يخل الأمر من نشوب خلافات بين طرفي البيع والشراء والسمسار على الأجور أو لإخلال طرف بواجبه أو لتعجل السمسار في المطالبة بحقه قبل أوانه بالرغم من أن المادة ١٠٩ من قانون التجارة العثماني قد نصت على أنه "لا يجوز للسمسار أن يطلب سمسرته إلا عند

(١) محافظ أبحاث: محفظة ٥، دفتر رقم ١٢٢١، صادر الدواوين بمحافظ مصر، صورة المكاتب العربية رقم ٦، من محافظ مصر إلى قلم شماسات المالية، بتاريخ ١١ شوال ١٢٨١هـ / ٩ مارس ١٨٦٤م، ص ١٠٤.

(٢) مجلس تجار مصر: سجل ٥٨٣٩، قيد القرارات الابتدائية، قضية رقم ٣٦، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، ص ص ٢٩-٣٠.

(٣) صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية في مصر، ص ١٠٨.

(٤) ديوان خديوي: محفظة ١١، دفتر ٦٢٨، من الديوان الخديوي إلى الدائرة الأصفية، وثيقة ٤٠، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٦٨هـ / ٢٣ نوفمبر ١٨٥١م؛ ص ٩، مجلس تجار مصر، سجل ٥٧٢٥، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ٨٩، بتاريخ ٩ محرم ١٢٧٢هـ / ٢٠ سبتمبر ١٨٥٥م، ص ٣٧؛ لمزيد من التفصيل عن سمسرة الرقيق راجع ملحق رقم (٧)، ص ١٧٦.

وقوع البيع^(١) فكان مرد الحكم بين الطرفين إلى مجلس التجار وهو الجهة التي كانت تتولي حسم الخلافات أخذاً بالعرف الجاري مع استعانة المجلس بشيوخ الدالين في الشئون العقارية ومن أمثلة تلك الخلافات ما وقع بين السمسار كورلى حسين أغا المقيم بمصر وعلى أفندي مراد حيث أقام الأول على الثاني دعوى أمام مجلس تجار مصر يطالبه فيها بسداد سمسرته المتفق عليها بينهما والتي رسمها ٥% من بيع أبعادية كان قد اشتراها بمبلغ ثلاثمائة وخمسة وثمانين ألف قرش، فأبى الثاني أن يدفع له إلا ألفى قرش، فالزمه المجلس بدفع مبلغ ثلاثة آلاف وثمانمائة وخمسين قرشاً باعتبار حصة ١% المقررة للسمسار، على أن يؤول الـ ٤% إلى الحكومة، إذا أقر أعضاؤه أن سمسرة الأبعاديات والقصور والحدائق واحد فى المائة باستثناء حق الحكومة^(٢)

وقد شكا السمسار أحياناً من صعوبة الحصول على حقه من السمسرة، ومن قبيل ذلك ما أثاره أحمد أبو حلاوة مختار سماسرة ساحل مصر القديمة، من كونه يستحق الحصول فى صفقات الغلال على العشرين فضة المخصصة له نظير قرش عن كل أردب بينما لا يظفر منها بغير عشرة، فى حين يتقاضى المشتري عشرين فضة غير منقوصة، ولذلك

(١) نفسه: سجل ١٨٥٧، قيد القرارات الابتدائية، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٨٤هـ / ٢٨ مارس ١٨٦٨م، ص ٦٧.

(٢) نفسه: سجل ٥٨٣٩، دفتر قيد القرارات الابتدائية، وثيقة ٣٦، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨١هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٦٤م، ص ص ٢٩-٣٠.

تدخلت الحكومة وقررت أن يحصل على حقه بواقع عشرة فضة عن كل أردب^(١).

وأحيانا كان السماسرة يتقاسمون رسوم السمسرة فيما بينهم مثلما حدث بين سماسرة دمياط إثر ازدياد عددهم^(٢).

وكان من شأن تقاضي السماسرة رسومهم نظير السمسرة أن انتظمت أعمال البيع والشراء، ومثال ذلك ما تقاضاه الخواجة شارة ارتين في تسويق ستة فدادين وكسور أطيان للسيدة عائشة زوجة المرحوم سليم باشا في منطقة بحر شبرا، بما فيها من قصور للسكن وساقية ونخيل وأشجار، فبلغت سمسرته ١٨٠ جنيهاً^(٣) وتلك الصفقة التي استحق عنها السمسار أحمد جاويش مبلغ خمسة عشر قرشاً وخمسين مليماً من جملة ١٥٥٥ قرشاً وهو ما يعادل ١% نظير بيع الجارية "دانجلا"^(٤) وكذلك الصفقة التي استحق بموجبها كل من السمسارين محمد أبو شنب ومحمد شفشق مبلغ مائة قرش

(١) نفسه: سجل ٥٨٠٩ ج-٢، وارد من قلم تحريرات الضبطية، وثيقة ١٧٦، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٨٥هـ / ١٥ فبراير ١٨٦٩م، ص ٢٥.

(٢) نفسه: سجل ٥٨٢٨، صادر المجلس إلى محافظة مصرن وثيقة ٢٠٢، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٧٣هـ / ٢٩ يوليو ١٨٥٧م، ص ٣٠.

(٣) نفسه: سجل ٥٨٦٣، قيد تقارير الأحكام بمجلس التجار، قضية ٤٥٣، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٨٦هـ / ٥ يونيو ١٨٦٩م، ص ص ٧٩-٨٠.

(٤) ديوان خديوي: محفظة ١١، من الديوان الخديوي إلى الدائرة الأصفية، وثيقة ٤٠، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٦٨هـ / ٢٣ نوفمبر ١٨٥١م، ص ٩.

وثلاثين فضة من جملة ١٠٠٧٥ قرشاً بنسبة ١% مقابل تسويق بعض موجودات الخردة^(١).

ثانياً: طائفة الدالين:

لعب الدلال دوراً مهماً في تسويق السلع من خلال ملاقاته الراغب في شراء سلعة يتاجر بها، فهو يدل كلا من الطرفين على الآخر ومن هنا اشتق اسمه^(٢) وقد اتخذ في سبيله إلى ذلك وسائل أظهرها المنادة على السلعة ومنها إعلام الراغبين في تجارة المزادات والترويج لها والإشادة بها ترغيباً في الإقبال على الشراء، ومتابعة إجراءاته إلى أن تتم عملية التسليم والتسلم^(٣) وكان من شأن الحكومات أن توكل إليهم أمر الإشراف على تلك المزادات بدءاً من إشهارها حتى إتمام البيع، وتفويضهم عند شرائها العقارات والأراضي والقصور، حتى أنهم كانوا يتولون اختيارها وتحديد أثمانها وإنهاء إجراءاتها وتعددت أنشطتهم حتى غطت السلع والعقارات والغلال والجواهر والمشغولات الذهبية وغيرها^(٤).

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٥، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ٨٩، بتاريخ ٨ محرم ١٢٧٢هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٥٥م، ص ٣٧.

(٢) الدالون: مفردا "دلال" من يجمع بين البيعين ومن ينادي على السلعة لتباع بالممارسة، انظر، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ٢٣٣.

(٣) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، لائحة دلالي العقارات، وثيقة ٨٤، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٥.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: س ١١/١٧/٢ وثيقة ١٣، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٨٩هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٧٢م، ص ٢.

وكان من دأبهم - وهو ما يشكل فارقاً بينهم وبين السماسرة - أن يشتروا السلع والبضائع، حتى تكون في حوزتهم ثم يعيدوا تسويقها وبيعها نظير أجره معلومة يتقاضونها من البائع ومبلغ يتسلمونه من المشتري، تحدد قيمته سلفاً حسب نوع وسعر السلعة^(١).

ومن اللوائح المهمة التي نظمت الإطار التشريعي لممارسة مهنة الدلالة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تلك اللائحة التي صدرت في ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م لتنظيم العمل في دلالة العقارات وانتظمت ٢١ بنداً، واهتمت بتحديد كيفية الانضمام إلى طائفة الدلالة، والهيكل التنظيمي للطائفة، والعلاقات بين المستويات المختلفة للطائفة، والأهم من هذا كله تنظيم العمل خلال الطائفة في مهنة الدلالة.

حيث أكدت اللائحة على العلاقة بين ممارسة مهنة الدلالة وتوفير الضمانة وانتخاب مختار للطائفة والنص على طبيعة العلاقة بين الدالين، والسماح لهم بمشاركة بعضهم بعضاً وقسمة أجور الدلالة فيما بينهم مناصفة، والنص على رجوع الدالين إلى المختار عند الخلاف حول الأتعاب، مع تحديد الأنصبة بين المتنازعين، وذكر الجزاءات التي توقع على المخالف، والحث على استبعاد الأهواء والأغراض الشخصية في صفقات المزايدات مع النص على وجوب إعلان أهل الجيرة بالمزايدة وأخذ مكاتبة منهم بانصراف رغبتهم عنها، بحيث يوقع الجزاء على الدال إذا تبين أنه تجاوز أحد الجيران الراغبين في الشراء، وفقاً للبند الثالث، حتى إن اللائحة جعلت وقفه عن العمل ثلاثين يوماً عقوبة على ذلك للمرة الأولى ومضاعفة الجزاء عند التكرار وطرده من المهنة في المرة الثالثة.

(١) نفسه: س ٢٣/١٠/١١، وارد الدواوين والأقاليم، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٢ جماد الأولى ١٢٩٢هـ / ٥ يونيو ١٨٧٥م، ص ٧٦.

ووجوب إخطار رئيس الطائفة بتوقيف إعلانه الراغبين بالمزايدة وإلا تعرض للجزاء السابق، وأوكلت بعض البنود مهام الإشراف على عمليات الدلالة إلى رئيس الطائفة على ألا يباشر الرئاسة عند تثمينه شيئاً في أماكن الميري، كما ورد في البند التاسع، ونصت على أن يكون له ثلث الأتعاب في حالة المشاركة في الدلالة عند التثمين وفق البند العاشر، ومن الطريف ورود ذلك البند الثاني عشر الذي ينص على أن يقف الدلال على باب المنزل الذي يعرضه على امرأة تريد شراءه حتى ينصرف الحريم الموجودات بداخله، وكذا وجوب مصاحبته شخصين عند دخوله منزلاً يحوى أمتعة بلا حراس، وتحمله المسؤولية عن حفظها وأدائها^(١).

وحددت بعض البنود دور كل من الدلال والبائع والمشتري في إجراء الصفقة ونصت أخرى على مجازاته عند إخلاله بعمله، وأوكلت بنود أخرى إلى رئيس الطائفة الفصل بين المتخاصمين وتلقي الكشوف بعمليات الدلالة من الدالين أسبوعياً، وشهود عمل المستجدين للاطلاع على مدى كفاءتهم، مع اقتسامه الأجر معهم ونص بعض البنود على اقتسام أجر الدلالة بين المشاركين في الصفقة دون تمييز، وعلى أن يؤدي الدلال إلى الحكومة عشرين قرشاً عن كل خمسمائة قرش، وأوجب البند التاسع عشر على الدلال أخذ قائمة بالمنزل المسجل بالديوان، وإتمام البيع على يده وعدم إبطال تسجيله إذا جرى البيع بواسطة دلال آخر، على أن تعطى الأحقية للدلال الأول بمقتضى القانون ويعاقب المتعدي عند التحقق من مخالفته وفقاً للبند

(١) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، وثيقة ٨٤، لائحة دلالي العقارات، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ص ٢٩٤-٢٩٥؛ راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

الثالث، ونص البند العشرون على أن يكون شراء الدلال شيئاً من أماكن المزايدة لنفسه لا بد أن يكون عن طريق دلال آخر يشتريه عنه^(١).

ومما يستدعي الانتباه أن تلك اللائحة لم تهمل طبيعة أمور الدلالة من تقسيم العمل والمشاركة في الأتعاب وتحديد مهمة العاملين بذلك المجال، ونصت على اتباع الجزاء على المخالف وإمكان لجوءهم إلى التقاضي لفض المنازعات، ولم تهمل الجانب الأخلاقي في مزاولة المهنة، وعلى غرارها جرت اللوائح التنظيمية لعمل الدلالين.

وقد انتظم الدلالون في طوائف كان يرأسها شيخ يعينه مجلس التجار بناء على انتخاب أبناء الطائفة عند خلو المنصب بوفاة الشيخ السابق أو لكبر سنه أو مرضه أو لإهماله في رعاية طائفته^(٢) ممن يتوفر لديهم الاستعداد لتولي مهام الوظيفة^(٣).

وكان تتصيب شيخ الدلالين يتم في مجلس التجار^(٤) كشيخ السماسرة تماماً^(٥) ثم يكلف من قبل المجلس بإعداد لائحة لتنظيم عمل أبناء الطائفة فإن

(١) لمزيد من التفصيل انظر ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٢) معية سنية عربي: سجل ١٦/١/١، وثيقة ١٠٨، بتاريخ ٢ صفر ١٢٧٨هـ / ٩ أغسطس ١٨٦١م، ص ٢١.

(٣) دفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد علي، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٦م، ص ٥٣.

(٤) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، لائحة دلالي العقارات، وثيقة ٨٤، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م.

(٥) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ٣/١٠/١١، وارد الدواوين والأقاليم للضبطية، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٢ جماد الأولى ١٢٩٢هـ / ٥ يونيو ١٨٧٥م، ص ٧٦.

وافق عليها المجلس أجاز الحكم بمقتضاها بعد تلخيصها أو إضافة بنود جديدة إليها^(١).

وتعددت مهام شيخ الدالين، فبالإضافة إلى إعداد لائحهم واعتمادها من مجلس التجار للعمل بموجبها، ضمان التزام كافة أهالي الطائفة^(٢) ببندوها وقوانينها^(٣) فقد أوكل إليه تعيين الأعضاء الجدد، ومتابعة عملهم بموجب لوائح وقوانين المهنة ضماناً لعدم ارتكابهم المخالفات^(٤) وكان يعتبر أمينا على تقاليد الطائفة وكرامتها ومن أجل ذلك كانت له السلطة التأديبية الواسعة على كل أفرادها، كما كان له حق الفصل فيما يثور بينهم وبين جمهور المستهلكين من خلاف، ويشرف على طائفته^(٥) ويتولى تحصيل عوائد الدلالة وإرسالها إلى بيت المال وإلا تعرض للعقاب^(٦).

وكان ملتزماً أمام مجلس التجار بتسليم قوائم السلع التي تجري عليها المزادات بواسطة الدالين^(٧) ومتابعة الإعلان عنها بالجريدة الرسمية وإذا ما

(١) مجلس الأحكام: س ٢/٣٣/٧، دفتر مجموع أمور وإجراءات، لائحة (دالي العقارات)، وثيقة ٨٤، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٤.

(٢) لمزيد من التفصيل: راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٣) نفسه: ص ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٤) لمزيد من التفصيل راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٥) Ghazaleh, Pascale: op.cit, P. 71.

(٦) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ٢/٨/١١، مجموعة ٨، وثيقة ٥١، بتاريخ ٩ رجب ١٢٧٦هـ / ١ فبراير ١٨٦٠م.

(٧) مجلس الأحكام: س ١/٣٣/٧، دفتر مجموع أمور وإجراءات، وثيقة ٨٤، لائحة دالين العقارات، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٦.

أهمل في ذلك تعرض للطرد^(١) كما كان يعلن عن المزادات، ويتعرض لنفس العقوبة إن لم يقبل التعامل مع طبقة اجتماعية على حساب أخرى، كما حدث من طرد محمد حنفي شيخ دلالي العقارات عندما أعلن الذوات دون الكافة بمزاد حكومي عن بيع أملاك الميري^(٢) وكان مطالباً في بعض الأحيان بإشهار المزادات عن ممتلكات المدينين للحكومة لسداد ما عليهم لها مما جعله أداة لها في تحصيل أموالها، ومن أولئك الذين بيعت ممتلكاتهم بالمزاد عن طريق الدالين لتسديد ما عليهم من ديون مستحقة للدولة محمد أفندي رمضان المستخدم بالمرور الذي كان يمتلك منزلاً بباب اللوق، وحسن أفندي أنور المالك لمنزل وأربعة دكاكين بشارع ميدان محمد علي، وعلى بك الزيني، وكان له منزل بباب الشعرية، ومحمد بك كمال وكان له منزل بالدرب الأحمر وغيرهم من المدينين^(٣).

أضف إلى ذلك مطالبة الدالين، بتسليم كشوفات المزادات واستلام وصل بذلك من شيخ الطائفة لحمايته، حتى يتم الإعلان عنها بالوقائع المصرية وهي الجريدة الرسمية لئلا يتعرض كلاهما للجزاء وهو الطرد وفقاً للائحة^(٤).

وأحياناً كان يوكل إلى شيوخ طوائف الدلالة تحديد أثمان بعض السلع المختلف حولها، ومن قبيل ذلك ما وقع من استعانة مجلس تجار مصر بشيخ

(١) راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٢) معية سنبة عربي: سجل ١٦/١/١، وثيقة ١٠٨، بتاريخ ٢ صفر ١٢٧٨هـ / ٩ أغسطس ١٨٦١م، ص ٢١.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٣، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٩٢هـ / ٥ أغسطس ١٨٧٥م.

(٤) راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

الدالين لفض النزاع الذي نشب في قضية الدلال كورلي حسين أغا والتى كان مرد التتمين فيها إليه^(١) وقد بلغ من أمره إن كانت الحكومة تستعين به عند حدوث تلاعب في أنواع الأقطان لتحديد الأسعار، فينهض بذلك لتسويقها من خلال وسائله في الترغيب والتشويق^(٢).

وكان على الدلال تجاوز المشاكل الناتجة عن الخلل في لوائح الدلالة واحتواء الأزمات والمواقف الصعبة، وقد حدث أن أضيفت بعض البنود إلى لائحة الدالين عند شكوى الجواهرجية من عدم وجود قانون لدلالة الجواهر والصاغة ينظم العلاقة بينهم وبين الدالين^(٣).

وكان اختيار مختار الطائفة، من مهام شيخ الدالين وعمد الطائفة وأبنائها، بحيث يكون لكل منطقة من مناطق القاهرة الثمانية مختار واحد^(٤) وقد جعل أحياناً لكل سوق مختار^(٥) وكان من شأنه أن يعين شيخ

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٨٣٩، دفتر القرارات الابتدائية، وثيقة ٣٦، بتاريخ ٢٩ ربيع ١٢٨١هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٦٤م، ص ص ٣٩-٤٠.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٧، وارد قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٤٤٦، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٦٨هـ / ٩ يونيو ١٨٥٢م، ص ٢٦١؛ نفسه: سجل ٥٣١٢، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٥٩٠، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٧٠هـ / ٣ أبريل ١٨٥٤م، ص ٣٩٢.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٣، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٩٤هـ / ١٢ مارس ١٨٧٧م.

(٤) ديوان مجلس الأحكام: س ١/٣٣/٧، دفتر مجموع أمور وإجراءات، وثيقة ٨٤، لائحة دلالي العقارات، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٤.

(٥) نبيل الطوخي: المرجع السابق، ص ٣٢.

الطائفة في إدارة شئونها^(١) ومتابعة أفرادها وأعمالهم والاطلاع على قوائم السلع التي لديهم^(٢).

ونمت أعمال مختاري الدالين أحياناً عن استغلال لمنصبهم وهو ما نطلق عليه اليوم الاستبداد الوظيفي، بحيث تتنافي أعمالهم مع آداب شرف المهنة، ومن ذلك ما حدث من عبد الرحمن إبراهيم مختار سوق المؤيد من إلحاق محمد الفرات بالطائفة مع كونه محكوماً عليه بالطرد منها، مما حدا بالبعض إلى رفع شكوى للداخلية يتهمونه فيها بالحصول على رشوة مقابل ذلك ويطالبون بالتحقيق في واقعته^(٣).

وشكل معلمو طائفة الدلالة القسم الرئيسي في طائفتهم^(٤) حيث أوكل إليهم متابعة الدالين واستبدال أحدهم بآخر إذا تبين لهم تكاسله عن أداء عمله، وبخاصة في إشهار المزادات عندما يبلغ صاحب الصفقة عن إهماله^(٥).

وكذلك كانوا يعاونون شيخ الطائفة في ضمان انتظام عمل طائفتهم كإشهار المزادات وعقد الصفقات وتدريب المستجدين ومصاحبتهم للتأكد من سلامة إجراءات البيع وإدراكهم لقوانين ولوائح المهنة^(٦).

(١) عبد السلام عبد الحكيم عامر: المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٣) محافظ الداخلية عربي: محفظة ١١، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٠هـ / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٣م.

(٤) نبيل الطوخي: المرجع السابق، ص ص ٢٧ - ٢٨.

(٥) مجلس الأحكام: س ١/٣٣/٧، دفتر أمور وإجراءات، وثيقة ٨٤، لائحة الدالين، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٤.

(٦) نفسه: ص ٢٩٧.

وكان للطائفة كاتب تمثلت مهنته في تسجيل أسماء أبناء الطائفة وإعداد الدفاتر الخاصة بقوائم صفقاتهم^(١) وإعداد معاينات الأصناف التي يجري بيعها وإبلاغ الدالين عنها بعد تصديق شيخ الطائفة عليها وكذلك كتابة مراسلات الطائفة مع مجلس التجار أو دواوين الحكومة وكان يعين وفقا لنفس الشروط التي يعين على أساسها كاتب السمسرة والتي سبقت الإشارة إليها^(٢).

وتعددت أجناس الدالين، فكان منهم الشوام، وتركزوا في الإسكندرية، كالحاج على الشاعر الذي تخصص في دلالة العقارات^(٣) ومنهم المغاربة كعلى جرامو الطرابلسي الذي مارس الدلالة في كل الأصناف^(٤) ومحمد المغربي الفاسي^(٥) وأحمد التونسي^(٦) ومنهم الإيرانيون من أمثال حسن خويلة^(٧).

(١) راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ٢/٨/١١، مجموع ٨، وثيقة ٥١، بتاريخ ٩ رجب ١٢٧٦ هـ / ١ فبراير ١٨٦٠ م.

(٣) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٤١، مادة ١٠٣، بتاريخ ٦ جماد الآخرة ١٢٥٢ هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٣٦ م، ص ٢٨.

(٤) نفسه: سجل ١٤٠، مادة ١٥٧، بتاريخ ١٤ جماد الآخرة ١٢٥٢ هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٣٦ م، ص ١٢٠.

(٥) نفسه: سجل ١٣٨، مادة ٩٢٥، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٥٠ هـ / ١٥ مارس ١٨٣٥ م، ص ٤١٠.

(٦) نفسه: سجل ١٤٠، مادة ١٥٧، ١٤ جماد الآخر ١٢٥٢ هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٣٦ م، ص ١٢٠.

(٧) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢١، بدون رقم، بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٧ هـ / ٧ أكتوبر ١٨٧٠ م.

واشتهر اليهود بين سكان مصر بممارسة مهنة الدلالة إلى جانب أعمالهم الأخرى في مجالات التجارة والسمسرة^(١) وكذلك اشتهر نساؤهم ومنهم الدلالة دودو^(٢) ومن الأجانب من مارس الدلالة كبعض الإيطاليين^(٣) كالخواجه بنى يولوزيكو^(٤) والخواجه نوبل مسكولبا^(٥) والست قريبك من النمسا^(٦) والست مانويل وكراس من أسبانيا^(٧).

مارس المصريون تلك المهنة مع انتعاش حركة التجارة وانتشروا في شتى أنحاء مصر وخاصة في مدينتي القاهرة والإسكندرية فاشتهر منهم بالقاهرة الدلالون محمد إبراهيم ومصطفى عبده^(٨) ومحمد بدوي^(٩) ومحمد

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٥، صادر إلى المجلس سايره، قضية ٥١، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٧٢هـ / ٣ نوفمبر ١٨٥٥م، ص ٩٣.

(٢) نفسه: سجل ٥٧٢٦، صادر المجلس إلى الضبطية، قضية ١٣٧، ٩ جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ١٧ يناير ١٨٥٦م، ص ٣.

(٣) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٤، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٠هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٦٣م.

(٤) معية سنية تركي: محفظة ٦، وثيقة ٢٧٩، من حسن فؤاد إلى الديوان الخديوي، بتاريخ ٢٧ جماد الأولى ١٢٧١هـ / ١٥ فبراير ١٨٥٥م.

(٥) الأهرام: عدد ٣٦٦٠، ٢٨ شعبان ١٣٠٨هـ / ١٧ أبريل ١٨٩١م.

(٦) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٣٦، صادر المجلس إلى سايره، قضية ٥١٧، بتاريخ ٢١ شوال ١٢٧٧هـ / ٢ مايو ١٨٦١م، ص ١٩٨.

(٧) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٤، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٨٠هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٦٤م.

(٨) تعداد نفوس: سجل ١٨٩، ل/٣ / ١/١/أ/ج-٢، ثمن الأربكية، بتاريخ ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م، ص ٤٣٨.

(٩) نفسه: سجل ١٩١، ل/٣ / ١/١/أ/ج-٤، بتاريخ ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م، ص ص ١١٩٢ - ١٢٧٠.

على الدلال بسوق حارة النصارى^(١) ومصطفى عبد الهادي بالغورية^(٢)،
والسيد أحمد اللقاني بسوق الجواهرجية^(٣).

كما اشتهر منهم بالإسكندرية جمعة غراب^(٤)، محمد أبو الخير
وجوهر العبد بسوق العرب^(٥) وإبراهيم النجار بسوق الترك^(٦).

ومن أشهر العائلات التي تولت مشيخة الدلالة بالقاهرة عائلة الحاج
محمد تهته^(٧) ومحمد سرور^(٨) وإبراهيم عبد القادر^(٩) بينما اشتهرت
بالإسكندرية عائلة عائلة محمد الصعيدي العدوي^(١٠) ومحمد جاويش^(١١)

(١) تعداد نفوس: سجل ١٨٩، ل/٣/١/١/أ/ج-٢، ثمن الأزيكية، بتاريخ ١٢٦٤هـ /
١٨٤٧م، ص ٨١٦.

(٢) محكمة مصر الشرعية: سجل ٥٢، مادة ٤٨، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٩٢هـ / ٢١
فبراير ١٨٧٥م، ص ٢٦.

(٣) راجع ملحق رقم (١٠) ص ١٨٢.

(٤) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٣٠، مادة ٤٩٥، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٥هـ / ٥
فبراير ١٨٣٠م، ص ٢٥٥.

(٥) نفسه: سجل ١ إشارات، مادة ٦٨٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٧٤هـ / ٣١ مارس
١٨٥٨م، ص ١٦٤.

(٦) مجلس تجار إسكندرية، سجل ١٧٠٩، صادر إلى سايره، وثيقة ١٣٧، تاريخ ٩
رمضان ١٢٧٤هـ / ٢٣ أبريل ١٨٥٨م، ص ٦٧.

(٧) محكمة مصر الشرعية: سجل ٥، إعلانات، مادة ١٠٨، بتاريخ ٥ صفر ١٢٦٧هـ /
١٠ ديسمبر ١٨٥٠م، ص ٣٣، راجع ملحق رقم (٩)، ص ١٨١.

(٨) نفسه: سجل ١٥، مادة ١٤٦، بتاريخ ٢٠ جماد الأولى ١٢٦١هـ / ٢٧ مايو ١٨٤٥م،
ص ٧٣.

(٩) نفسه: سجل ٢٧، مادة ١٢٣، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٠٣هـ / ١ يناير ١٨٨٦،
ص ٦٣.

(١٠) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٣٨، مادة ٢٨٥، بتاريخ ١٩ رمضان
١٢٤٩هـ / ٣٠ يناير ١٨٣٤م، ص ١٠٧.

ومحمد مطواح^(٢) ومحمد النجار^(٣) واشتهرت بالفيوم عائلة الشيخ على
الفيومي^(٤).

اتسع نشاط المصريين بأسواق الجواهرجية والصاغة^(٥)
وخان الخليلي^(٦) وسوق السلاح^(٧) والخيول والبغال^(٨) والحمير^(٩) والشارع
الطويل^(١٠) ومنطقة درب الجماميز بالقاهرة^(١١) ومنطقة الجمرك وسوق

(١) نفسه: مادة ٢٩٤، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٤٩هـ / ٢٠ فبراير ١٨٣٤م، ص ١١٠.
(٢) نفسه: مادة ٣٠٤، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٤٩هـ / ٣١ مارس ١٨٣٤م، ص ١١٣.
(٣) نفسه: سجل ١٢١، مادة ٣٦، بتاريخ ٢٠ جماد الثانية ١٢٢٢هـ / ٢٦ يوليو ١٨٠٧م،
ص ١٦.

(٤) محكمة الفيوم الشرعية: سجل ٥، مادة ٢٢٩، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٧٣هـ / ٢٧
يونيو ١٨٥٧م، ص ٢١٨.

(٥) تقارير النظر: سجل ٤٠، مادة ٢٢٧، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٨٠هـ / ١٩ سبتمبر
١٨٦٣م، ص ٢٦، راجع ملحق رقم (١٠)، ص ١٨٢.

(٦) نفسه: سجل ٤٨، مادة ٢٢٨، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٢٨١هـ / ١٤ أبريل ١٨٦٥م،
ص ١٣٧.

(٧) نفسه: سجل ٢٥، مادة ١٠٨، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٦٧هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٥٠م،
ص ٣٣.

(٨) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ١١ / ٨ / ١، القرارات واللوائح الصادرة، وثيقة
٢١، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٧٥هـ / ٢١ يونيو ١٨٥٩م.

(٩) محكمة مصر الشرعية: سجل ٤١، مادة ٢١٧، بتاريخ ٥ شوال ١٢٨٠هـ / ٢٤ مارس
١٨٦٤م، ص ١٣٢.

(١٠) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٦ مبايعات، مادة ٣٧، بتاريخ ١٧ شوال
١٢٩٧هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٨٠م، ص ٦٠.

(١١) نفسه: مادة ٣٥، بتاريخ ٥ شوال ١٢٩٧هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٨٠م، ص ٦١.

الترك^(١) وسوقهم التي كانوا يعقدون بها الصفقات فيما بينهم بالإسكندرية^(٢) فضلاً عن انتشارهم في مدينة الفيوم^(٣) والغربية والمنصورة ودمياط ورشيد لرواج النشاط التجاري بها^(٤).

أما آلية الانضمام لطائفة الدلالة فجاء تعيين الدلال وفقاً لرغبته في ممارسة الدلالة، ولم تختلف الشروط الواجب توافرها فيمن يعين دلالاً عن تلك التي وجب توافرها فيمن كان يقدم على العمل بأية مهنة تجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من حسن السير والسلوك والأمانة والالتزام وتوفير الضمانة^(٥) وألا تكون عليه أحكام أو قضايا أو دين للحكومة^(٦) وأن يجتاز الكشف الطبي وهو من الشروط العامة التي يجب

(١) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٧٠٩، صادر إلى الضبطية بإسكندرية، وثيقة ٣٤، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٧٤هـ / ٢٦ مايو ١٨٥٨م، ص ٥٩.

(٢) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٤١، مادة ١٣٣، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٥٢هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٣٦م، ص ١٠٨.

(٣) محكمة الفيوم الشرعية: سجل ٥ أشهادات، مادة ٢٩، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٧٣هـ / ٢٧ يونيو ١٨٥٧م، ص ٩٠.

(٤) ديوان خديوي: دفتر ٦١٣، صادر إلى الديوان، وثيقة ١٦٤، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٦٧هـ / ١٢ يونيو ١٨٥١م، ص ١٩٧.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر: ديوان التجارة والمبيعات، سجل ٥٣٠٠، وارد قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٧، بتاريخ ٢٣ جماد الأولى ١٢٧٠هـ / ٢١ فبراير ١٨٥٤م، ص ١؛ مجلس الأحكام، س ١/٣٣/٧، دفتر مجموع أمور وإجراءات، وثيقة ٨٤، لائحة الدالين بتاريخ ١٨ رجب ١٨٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٤.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٨، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٣٧، بتاريخ ٨ صفر ١٢٦٨هـ / ٣ ديسمبر ١٨٥١م، ص ٦٩.

توفرها في أصحاب المهن التجارية^(١)، وكان على المتقدم للعمل بمهنة الدلالة أن يخضع لفترة تدريب عملي على يد أحد المعلمين، لمعرفة اللوائح والقوانين وكيفية إجراء المعاينة، والمزادات، وكتابة العقود^(٢) وبلغت هذه المدة نحو ستة أشهر حتى يحوز الثقة بنفسه^(٣) يحصل خلالها على نصف الأجر من معلمه^(٤) ويتم تعيينه بعد اجتيازه هذه المدة بموافقة أبناء معلمي ومختاري وشيخ الطائفة ثم تصديق مجلس التجار^(٥).

وقد لجأت الحكومات المتعاقبة إلى الاستعانة بهم في الأسواق حرصاً على سريان حركة التجارة^(٦).

ونظمت لائحة الدلالة العقاب الذي يفرض على الدالين، إذا أخلوا ببنودها، فتدرج العقاب وفقاً للمخالفة من لفت نظر الدلال إلى الوقف ثلاثين يوماً عن ممارسة المهنة في المرة الأولى ومضاعفة الجزاء في المرة الثانية

(١) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ١٤، وثيقة ٨٤٥، بتاريخ ٥ محرم ١٢٨٢هـ / ٣ مايو ١٨٦٥م.

(٢) راجع، ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٦، مجلس ابتدائي مصر، رئيس سعادتلوا أفندم خضرتلوا، وثيقة ٧٥، غرة ربيع الأول ١٢٩٩هـ / ١٩ فبراير ١٨٨٢م؛ مجلس تجار مصر، سجل ٥٧٦١ جـ ٣، صادر المجلس إلى سايره، وثيقة ١٣٩، ٢ جماد الأولى ١٢٨٦هـ / ١٠ أغسطس ١٨٦٩م، ص ١٢.

(٤) راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٥) مجلس الأحكام: س ١/٣٣/٧ دفتر مجموع أمور وإجراءات، إفادة من مجلس تجار مصر إلى مجلس تجار الإسكندرية، وثيقة رقم ١٧٨، بتاريخ ٦ جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ١٤ يناير ١٨٥٦م، ص ٢٨١.

(٦) تقارير النظر: سجل ٣٧، مادة ٤١، بتاريخ ٧ محرم ١٢٦١هـ / ١٦ يناير ١٨٤٥م، ص ١٢.

ثم طرده وسحب رخصة العمل منه^(١) وغالباً ما كان السبب عدم إعلانه الذوات والأعيان بعمليات البيع والشراء مثلاً حدث من طرد الدلال محمد حنفي^(٢).

وقد تقضى حالات الغش والتلاعب والسرقة إلى الحبس، فقد اتهم هاشم السويسي الدلال بسرقة حسن خويلة من رعايا دولة إيران، حيث أوكل إلى من يدعي محمد أغا بيع شيء من أملاكه لحسابه الشخصي بمبلغ ٢٥ قرش، فأعترف عند ضبطه بأنه أخذها من الدلال المذكور، الذي حكم عليه بالسجن أربعة أشهر وحرمانه من العمل بالمهنة وخدمات الميري لسوء سلوكه وعدم أمانته^(٣).

ولم يندر أن يتبادل الدلالون والعملاء اتهام بعضهم بعضاً بالسرقة كما اتهم على أغا ناظر قسم جرجا الست عليّة الدلالة ببولاق بسرقة زوج أساور ذهب ودراهم وأشياء أخرى والتمس من الداخلية استردادها منها وكانت عقوبة السارق السجن طبقاً لللائح الدالين^(٤).

وكان على الدالين سداد ما عليهم من ديون، وإلا بيعت من أجلها أملاكهم عن طريق المزادات، كما حكم مجلس تجار الإسكندرية لأحمد إبراهيم الشاعر على الدلال محمد دسوقي إبراهيم لامتناعه عن سداد مبلغ

(١) راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٢) معية سنّية عربي: سجل ١٦/١/١، وثيقة ١٠٨، بتاريخ ٢ صفر ١٢٧٨هـ / ٩ أغسطس ١٨٦١م، ص ٢١.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢١، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٧هـ / ٧ أكتوبر ١٨٧٠م.

(٤) ديوان خديوي: محفظة ٨، دفتر ٦١٣، صادر إلى الضبطية، وثيقة ١١٨، ١٧ رجب ١٢٦٧هـ / ١٦ مايو ١٨٥٦م، ص ٩٦.

٥٧٠ قرشاً نظير بضاعة إفريقية اشتراها ولم يسدد ثمنها، فحكم المجلس لصالح العميل ضده^(١) وحتى لا يخضع الدلال لعقوبات تؤدي إلى فقد مهنته أو حبسه كان يضطر إلى بيع أملاكه لسداد ما عليه من ديون، مثلما حدث للدلال مصطفى الجندي الذي باع منزلاً له وفرناً ومقهى من أجل سداد ديونه^(٢) ومثلما اضطر الدلال إبراهيم النجار بسوق الترك إلى إشهار إفلاسه عندما طالبه الدائنون بسداد سندات قابلة للدفع^(٣) وقد بلغت ديونه ٣١٦ قرشاً وكسوراً، ولذلك صدق مجلس تجار الإسكندرية على إشهاره ونشر الإعلانات اللازمة - بناء على قراره - لسداد الديون^(٤).

وقد كانت الحكومة تلتفت أنظارهم إلى وجوب سداد ما عليهم للميري حتى تجنبهم أحكام الطرد كقرارها الصادر في ناحية المنوفية للأخوين أحمد ومروان إبراهيم بسداد مبلغ ٤٤ قرشاً وكسوراً^(٥).

ولم تكن وفاة أحد الدالين ممن تستحق عليهم ديون تعفى ورثته من سدادها، مثلما ألزم ورثة الست صلوحة الدلالة عند وفاتها بدفع ديونها التي

(١) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١، دعاوى، مادة ١٢٥، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٧٤هـ / ٢٨ مايو ١٨٥٨م، ص ٥٧.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٣، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٩٢هـ / ٥ أغسطس ١٨٧٥م.

(٣) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٧٠٩، صادر إلى مذكورين سايره، قضية ١٣٧، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٧٤هـ / ٢٣ أبريل ١٨٥٨م، ص ٦٧.

(٤) نفسه: سجل ١٧٧١، صادر إلى سايره، قضية ٧٣، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨٩، ٢٨ أكتوبر ١٨٧٢م، ص ٤٧؛ نفسه، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٨٩هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٧٢م، ص ٣٦.

(٥) مجلس الأحكام: س ١/٩/٧، صادر إلى مديرية المنوفية، مضبطة ١٣، بتاريخ ٢٦ جماد الآخرة ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م، ص ٨٨.

بلغت ٣٤٦ قرشاً للحاج سرور الهواري، وكان قد باع لها حماراً ولم يتقاض منها الثمن، وقد صدر الحكم بإلزامهم بذلك^(١) ومثلما ألزم مصطفى رضوان زوج الست حسنة الدلالة بسداد ديونها من حساب ملايات حرير اشترتها من الخواجة ميخائيل حنون الشامي^(٢).

وكان من شأن الضامن للدلال أن يسدد عنه غراماته عند تبديده أموال العملاء وهروبه من تسديدها، فعندما هربت الست أم رضوان الدلالة نتيجة تبديدها أموال العملاء على نفسها، ورهنها بعضها قرر مجلس التجار إلزام ضامنها بسداد ما عليها كاملاً للعملاء^(٣).

وفي حالة التزام الدالين بشروط مهنتهم كانوا ينصفون من قبل مجلس التجار، ومن ذلك إنصاف الست محبوبة والست دودو الداليتين اليهوديتين من حرم على بك وكيل دائرة سعادة محمد على باشا لعدم دفعها أتعاب دالتهما في شراء بعض البضائع، فلما تبين للمجلس سلامة إجراءات السندات القابلة للدفع حكم لهما بالحصول على حقهما كاملاً^(٤).

(١) محكمة مصر الشرعية: سجل ٤٤ إعلانات، مادة ٩١، بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٤هـ / ٦ يونيو ١٨٦٧م، ص ٦١.

(٢) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٣ إشارات، مادة ٨٣، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٨٠هـ / ١ يونيو ١٨٦٣م، ص ٢٦.

(٣) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، ملخص المكاتب التركبية، وثيقة ١٦٦، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٣٠ أبريل ١٨٤٢م.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٦، صادر المجلس على الضبطية، قضية ١٣٧، بتاريخ ٩ جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ١٧ يناير ١٨٥٦م، ص ٣؛ نفسه، وثيقة ١٤٣، بتاريخ ٢٣ جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ٣١ يناير ١٨٥٦م، ص ١٦.

وقد تعددت اختصاصات الدالين وعلى رأسهم دلالى الوكالات والأسواق إذ انقسم نشاط كثير من الدالين ما بين جهتين: السوق والوكالة التي تخصصت في بيع سلعة واحدة كوكالة الزيت والغلال بمصر^(١) ووكالة أبي سمة بطريق الجمرك بالإسكندرية وكثرت الوكائل^(٢) واستعانت الحكومة بدلالها فأسندت إليهم مهمة الإشراف على المزادات بالوكالات، فتولوا إشهارها^(٣) وبيانها^(٤) وختم قائمتها من المالك^(٥) وتسليم شيخ الطائفة نسخة منه والحصول على ختمه^(٦) ومتابعة إجراءات التسليم والتسلم^(٧).

وأدى ظهور سوق للعقارات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإنشاء المناطق الجديدة كالعباسية إلى ظهور دلالى العقارات

(١) محكمة مصر الشرعية: سجل ٥٢ إعلانات، مادة ٤٨، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٩٢هـ / ١١ فبراير ١٨٧٥، ص ٢٦.

(٢) الوقائع المصرية: محفظة ١٨، عدد ٦٤٦، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٣هـ / ٢٧ فبراير ١٨٧٦م.

(٣) معية سنية عربي: سجل ١٦/١/١، وثيقة ١٠٨، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٧٨هـ / ٣ يونيو ١٨٦٢م، ص ٢.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٣، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٩٢هـ / ٥ أغسطس ١٨٧٥م.

(٥) نفسه: محفظة ٢١، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٥ جماد الأولى ١٢٨٧هـ / ٢٣ أغسطس ١٨٧٠م.

(٦) ديوان مجلس الأحكام: س ١/٣٣/٧، دفتر مجموع أمور وإجراءات، وثيقة ٨، لائحة الدالين، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٦.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٧، وراد قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٤٤٦، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٦٨هـ / ٩ يونيو ١٨٥٢م، ص ٢٦١.

وتخصصهم فيها واشتهر منهم زهران سلامة^(١) وأحمد المسيلي^(٢) ومحمد البيطار^(٣) ومحمد خليل بالقاهرة^(٤) وأحمد مطواح^(٥) وجمعة غرابية بالإسكندرية^(٦) واشتدت حاجة الأهالي إليهم في شراء المنازل والمحلات التي بلغ من حرصهم عليها أنهم كانوا يستأجرونها قبل استكمال بنائها وكذلك حاجتهم إليهم في الإحلال والإبدال في حالة بيع المنازل القديمة وشراء أخرى حديثة بدلا منها^(٧) مما ألجأ المدعو بغوص - على سبيل المثال - إلى أحدهم لبيع منزله^(٨) كما لجأ المدعو حسن عبد ربه إلى الدلال نصر أحمد لبيع منزله للمدعو محمد أفندي ربيع وشراء منزل آخر^(٩).

(١) محكمة مصر الشرعية سجل ٤٦، مادة ٩٣، بتاريخ ١٨ ربيع آخر ١٢٨٦هـ / ٢٨ يوليو ١٨٦٩م، ص ٦٧.

(٢) نفسه: سجل ٢٦، مادة ٣٧٠، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٩٧هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٨٠م، ص ٦٠.

(٣) نفسه: مادة ٣٣، غاية رمضان ١٢٩٧هـ / ٥ سبتمبر ١٨٨٠م، ص ٥٨.

(٤) نفسه: مادة ٣٠، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٩٧هـ / ٢٠ سبتمبر ١٨٨٠م، ص ٦١.

(٥) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٣٨، مادة ٩٨١، بتاريخ غاية محرم ١٢٥١هـ / ٢٨ مايو ١٨٣٥م، ص ٤٤٣.

(٦) نفسه سجل ١٤١، مادة ١٠٣، بتاريخ ٦ جماد الثاني ١٢٥٢هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٣٦م، ص ٢٨.

(٧) سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢م، ص ١٠٠.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩١ ج-٢، قيد الوارد على الديوان، وثيقة ٩٧، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٦٢هـ / ٧ سبتمبر ١٨٤٦م، ص ٥٠٣.

(٩) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٦ مبيعات، مادة ٣٤٥، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٩٣هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٨٠م، ص ٦٠.

وقد أدى إنشاء إسماعيل أحياء بأكملها، كحي الإسمايلية والتوفيقية، وعابدين، وميدان الأوبرا وتنظيمه جهات الجزيرة، بعد أن أنشأ بها قصوره الفخمة وحديقة النبات^(١) إلى ازدياد نشاط دلالي العقارات، حيث لم تكن القصور والمنازل والأطيان والحدائق والمحلات التجارية تباع وتشترى إلا عن طريقهم^(٢) ويذكر أن عبد الحليم باشا اشترى بواسطة أحدهم سراية في الأزبكية^(٣).

وحرصا من الدولة على أملاكها استعانت بهم في تحديد أثمان الأراضي والقصور، فعندما نشب صراع على قطعة أرض بين ورثة الخواجة إيليا حنا بالمحمودية والحكومة التي كانت تريد الحصول عليها، أصدر مجلس تجار الإسكندرية قراراً بتحديد ثمنها عن طريق أحد الدالين^(٤).

وقد توجب عليهم في حالة أخذهم أية قائمة دلالة تتضمن مزايدة في إيعاديات وقصور وحدائق إعلانها لحضرات الذوات الراغبين فيها، ومن لم

(١) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص ٢٥.

(٢) راجع ملحق رقم (٨)، ص ١٧٧.

(٣) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، دفتر رقم ١٢٢١، صادر الدواوين بمحافظ مصر، صورة المكاتب العربية رقم ٦، من محافظ مصر إلى قلم شمارسات المالية، بتاريخ ١١ شوال ١٢٨١هـ / ٩ مارس ١٨٦٤م، ص ١٠٤.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ٢/١٧/١١، وثيقة ١٣، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٨٩هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٧٢م، ص ٢.

يفعل منهم ذلك اعتبر مخالفاً للبند الثالث من لائحة الدالين ويكون عقابه الطرد^(١).

أضف إلى ذلك دلالي الأعيان والذوات الذين ارتبط عملهم بالإعلان عن المزايدات للذوات والأعيان نظراً لزيادة العائد عليهم من طبقة الأغنياء وأوجب عليهم البند الخامس من لائحة الدالين إخبار شيخ الطائفة بوقت تلك المزايدات فقد كان عقابه الطرد عند ثبوت جهله به وكان لبعض الباشاوات دالون منهم من وقفوا أنفسهم على خدمتهم، كأحمد أغا القبرلي^(٢).

وتطلب رواج المجوهرات والمشغولات الذهبية وإنعاش سوق الصاغة والجواهرجية مع إقبال الأعيان والذوات على اقتنائها وجود دالين تخصصوا في تسويقها منهم حنا سعد^(٣) والسيد أحمد^(٤) وإبراهيم عبد القادر بالقاهرة^(٥) وأدى تعدد أسواقها كسوق خان الخليلي^(١) وسوق الجواهرجية بالقاهرة^(٢) وسوق الصاغة بالإسكندرية إلى اشتداد الطلب عليهم^(٣).

(١) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور وإجراءات، س ١/٣٣/٧، وثيقة ٨٤، لائحة دلالي العقارات، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٤.

(٢) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٥ إسهادات، مادة ١٠٦، بتاريخ ١٧ جماد آخر، ١٢٨٤هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٦٧م، ص ٣٦.

(٣) تعداد نفوس: سجل ١٨٩، ل ١/١/١/٣، ثمن الأزيكية، بتاريخ ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م، ص ٧١٨؛ راجع ملحق رقم (١٠)، ص ١٨٢.

(٤) تقارير النظر: سجل ٤٠، مادة ٢٢٧، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٨٠هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٦٣م، ص ٨٦.

(٥) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٧، مادة ١٢٣، بتاريخ ٢٥ ربيع الآخر ١٣٠٣، ٣١ يناير ١٨٨٦م، ص ٦٣.

وقد أدت شهرة مصر بجودة الدواب يشتى أنواعها إلى وجودهم فكان على الطنقداوى بسوق الخيول بالإسكندرية^(٤) ورجب المصري بسوق الجمال بالأزبكية^(٥) ومصطفى عبده^(٦) وعلى العباسي^(٧) وأبو العلا أحمد بسوق الحمير بمصر^(٨).

كذلك كان هناك دلالون للرقيق، من أشهرهم الحاج محمد المغربي الفاسي^(٩) كما اشتهر آخرون في تجارة أسرى الحرب^(١٠).

(١) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ٣/١٠/١١، وارد الدواوين والأقاليم للضبطية، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١ جماد الأولى ١٢٩٢هـ/ ٥ يونيو ١٨٧٥م، ص ص ٧٦-٧٧.

(٢) تقارير النظر: سجل ٤٠، مادة ٢٢٧، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٨٠هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٦٣م، ص ٨٦.

(٣) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ١٤١، مادة ١٣٣، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٥٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٣٦م، ص ١٠٨.

(٤) نفسه: سجل ٥ إشارات، مادة ٧٣١، بتاريخ غاية ربيع الآخر ١٢٨٦هـ/ ٨ أغسطس ١٨٦٩م، ص ٤٧٥.

(٥) تعداد نفوس: سجل ١٩١/ل/٣/١/١/أ/ج-٤، ثمن الأزبكية، بتاريخ ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧، ص ١٢٧٨.

(٦) نفسه: ص ١٣٨٦.

(٧) نفسه: ص ١٣٩٩.

(٨) محكمة مصر الشرعية: سجل ٤١ إعلانات، مادة ٢١٧، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٨٠هـ/ ٢٤ مارس ١٨٦٤م، ص ١٣٢.

(٩) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ١٣٨، مادة ٩٢٥، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ١٥ مارس ١٨٣٥م، ص ٤١٠.

(١٠) ديوان معيه سنه تركى: دفتر ٧١، وثيقة ٣٧٥، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٢٥٨هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٤٢م، ص ٢١٦.

كذلك كان بعض الدالين يعمل في مجال الفواكه والمشروبات والخمور واشتهر منهم أحمد أبو العلا وإبراهيم مصطفى دلالة الفاكهة بمصر^(١) وتشير الوثائق إلى وجود دالين للمشروبات والخمور ظهرت الحاجة إليهم مع وجود الأجانب وعدم تخرجهم في تناولها مع بعض الذوات الذين كانوا يحاكونهم، بل إن الدولة حفاظاً منها على سلامة وأمن المجتمع وعاداته وتقاليده المرعية قامت بتعيين بعضهم لبيع الخمور حتى لا تصل إلى عامة الناس وتتسبب بين مشروباتهم^(٢).

ومع تعدد منافذ الجمارك بمصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة لتحرير التجارة وزيادة الصادرات والواردات بدت الحاجة لدلالي الجمارك ملحة حتى عينت الحكومة منهم من يحدد الأثمان لتحصيل الرسوم الجمركية، حرصاً على تحصيل أموال طائلة توجهها إلى تمويل مشروعاتها^(٣) واتسع على إثر ذلك نشاط جمرك الإسكندرية^(٤).

وأدى اتساع سوق الغلال وقيام الحكومة بإنشاء أشوانها ووكلاتها إلى وجود دلالي الغلال للترويج لها مع خصب أرضها وكثرة خيراتها^(٥).

وكان من أثر كثرة صناعة المنسوجات القطنية والحريرية وانتعاش صنفات الملابس والأقمشة أن تطلبت عمل الكثيرين في دلالة الأقمشة^(١)

(١) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ٣/١١/١١، وارد دواوين الأقاليم إلى محافظ مصر، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩٠هـ / ٤ مارس ١٨٧٣م، ص ١٨٠.

(٢) نفسه: سجل ٨/٩/١١، وارد الأقاليم إلى المجلس الخصوصي، وثيقة ٣٠، بتاريخ ٢٢ جماد الأولى ١٢٩١هـ / ٦ يوليو ١٨٧٤م، ص ٨٦.

(٣) الوقائع المصرية: رقم ٣٩٠، بتاريخ ٨ محرم ١٢٤٨هـ / ٧ يونيو ١٨٣٢م، ص ١٠.

(٤) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٧٠٩، صادر إلى ضبطية الإسكندرية، وثيقة ٣٤، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٧٤هـ / ١٨ مايو ١٨٥٩م، ص ٥٩.

(٥) محافظ معية سنية عربي: محفظة ١٣، وثيقة ٥١٢، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٧٣هـ / ٣ مايو ١٨٥٧م.

فاشتهر من خلال الإعلان عنها بالجريدة الرسمية أسماء^(٢) منها على الفيومي الذي تخصص في بيع الأقمشة المحلية والمستوردة بالفيوم^(٣) ومن المنافسين الأجانب الخواجة نوبلي مجوليا والذي تخصص في بيع المفروشات والأطقم والملايات وغيرها بمصر^(٤).

وبالإضافة إلى الدالين المذكورين وجد من لم يقف نشاطه على سلعة خاصة بل اشتغلوا بدلالة مختلف السلع، وكان منهم مصريون ومغاربة، فمن المصريين حسني سليمان بمصر (القاهرة)^(٥) ورجب السكندري بالإسكندرية^(٦) ودسوقي عفيفي بالفيوم^(٧) وهاشم الدلال بالسويس^(٨) وأحمد

(١) Hanna, Nelly: op. cit, P. 150.

(٢) المحروسة: عدد ١٠٣، بتاريخ ٨ شوال ١٣٠١هـ / ٣١ يوليو ١٨٨٤م.

(٣) محكمة الفيوم الشرعية: سجل ٥ إشهارات، مادة ٢٢٩، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٧٣هـ / ٢٧ يونيو ١٨٥٧م، ص ٩٠.

(٤) المحروسة: عدد ١٤٧، بتاريخ ٢٥ شوال ١٣٠٣هـ / ٢٧ يوليو ١٨٨٦م.

(٥) تعداد نفوس: سجل ١٩٠/ل/١/١/أ/ج-٣، ثمن الأزيكة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م، ص ١٠٠٩.

(٦) محكمة إسكندرية الشرعية: محل ١٤١، مادة ٤٤٥، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٤ فبراير ١٨٣٨م، ص ١٤١.

(٧) إشارات الفيوم: سجل ٥، مادة ٢٢٩، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٧٣هـ / ٢٧ يونيو ١٨٥٧م، ص ٩٠.

(٨) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢١، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٧هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٧٠م.

إبراهيم بناحية شنشور^(١) والبرك بالمنوفية^(٢) ومن المغاربة على جرموا
وأحمد بن محمد بالإسكندرية^(٣).

وأدى عدم خروج نساء الطبقة الغنية إلى المتاجر لشراء حاجياتهن إلى إرسالهن في طلب ما يحتجن إليه من السلع الخاصة بمتعلقاتهن ومنها الإكسسوارات فنتج عن ذلك كثرة الدلالات اللواتى سمح لهن بدخول مساكنهن ليصرفن لديهن كل أنواع الزينة والحلي^(٤) بالإضافة إلى المشغولات اليدوية المحلية والإفريقية^(٥) والمناديل المطرزة^(٦)، وتيسر عمل الدلالة المصرية من خلال تردها على قصور الباشوات والبكوات وأولاد الذوات، عن طريق الترغيب والتشويق لبضائعها^(٧) ومن هؤلاء الست فاطمة^(٨) وفرحانة^(٩) والحاجة صلوة التي اشتهرت بأمر حسن الدلالة والداية بمصر^(٢) وعليه بأخميم^(٣) وصالحة بالغربية^(٤) وحسنة بالإسكندرية^(٥).

(١) شنشور: هي قرية قديمة وردت في قوانين ابن مماتي، تابعة لمديرية المنوفية وتشتهر بزراعة القمح الجيد، انظر محمد رمزي، القاموس الجغرافي، القسم الثاني، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م، ص ص ١٦١-١٦٢.

(٢) مجلس الأحكام: س ١/٩/٧، مضبطة ١٥، من المجلس إلى مديرية المنوفية، بتاريخ ٦ رجب ١٢٩٥هـ / ٦ يوليو ١٨٧٨م، ص ٨٨.

(٣) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٤٠، مادة ١٥٧، بتاريخ ١٤ جماد الآخرة، ١٢٥٢هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٣٦م، ص ١٢٠؛ نفسه سجل ١٣٨، مادة ١٨٨، غاية محرم ١٢٥١هـ / ٢٨ مايو ١٨٣٥م، ص ٦٦.

(۴) إداورد وليم لاين: المرجع السابق، ص ۱۹۳.

(۵) نفسه ۱۹۰.

(٦) نفسه.

(۷) نفسه ۱۹۳.

(٨) تعداد نفوس: سجل ١٩١/ل/٣/١/١/أ/ج-٤، ثمن الأزيكية، بتاريخ ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م، ص ١٢٧٥.

ومع تحرير التجارة هجرت سيدات الطبقة الراقية والأعيان الملابس الشرقية وتضاعلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية وكذلك كان شأن الرجال^(٦) وخاصة بعد إقبال الأغنياء عليها من أجل التباهي والتفاخر^(٧).

وتعتبر قضايا الأتعاب المستحقة عن الدلالة من أهم الصعوبات التي واجهت الدالين والتي تمثلت في الأجر الذي كانوا يستحقونه مقابل قيامهم بعمليات التوفيق بين البائع والمشتري بشرط إتمام البيع طبقاً للبند الثالث عشر من اللائحة الذي ينص على وجوب اتفاق الدلال مع البائع أو المشتري مسبقاً على أتعابه حتى لا يقع خلاف بينهما^(٨).

وساندتهم الحكومة، حتى إنها كانت تحصل لهم عوائد أجورهم عند محاولة تملص التجار من أتعابهم، كما حدث عندما حاول الجواهرجية

(١) نفسه: سجل ١٨٩/ل/٣/١/١/أ/ج—٢، ثمن الأزياء، ١٢٦٤هـ/—/١٨٤٧م، ص ٦٢٥.

(٢) محكمة مصر الشرعية، سجل ٤٤ أعلامات، مادة ٩١، بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٤هـ/—/ ٦ يونيو ١٨٦٧م، ص ٦١.

(٣) ديوان خديوي: محفظة ٨، دفتر ٦١٣، صادر الديوان إلى الضبطية، وثيقة ٨١٨، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٦٧هـ/—/ ١٨ مايو ١٨٥١م، ص ٩٦.

(٤) مجلس الأحكام: س ٤/٢٨/٧، مضطبة ١٩٦، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٢٨٠هـ/—/ ١٥ أبريل ١٨٦٤م، ص ١٥٩.

(٥) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٣ إشارات، مادة ٨٣، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٨١هـ/—/ ٢٠ يونيو ١٨٦٤م، ص ٢٦.

(٦) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص ٢٩٣.

(٧) نفسه ٢٩٤.

(٨) مجلس الأحكام: س ١/٣٣/٧، دفتر مجموع أمور وإجراءات، وثيقة ٨٤، لائحة الدالين، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ/—/ ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٥.

التملص من دفع أجور الدالين عن بيع المشغولات الذهبية والفضية^(١)
وعندما حصلت لدالي الصاغة المباعة للأجانب بخان الخليلي أتعابهم^(٢).

ولم يسلم من الحكومة في أخذها بهذه السياسة كبار رجال الدولة،
فخصمت من نوبار باشا مبلغ ١٥٦ جنيها نظير أجر دلالة قصر وحديقة بيعا
له^(٣) مما شجع الدالين على المطالبة بمستحققاتهم منهم، كما وقع من مطالبة
الدال كنج عثمان الكاشف أفندي بأتعابه في الدلالة عن منزل باعه له^(٤)
وكان تابعا للعهد السنية فلم يحصل إلا على نصف أتعابه^(٥).

وطالب الخواجة بنى يولوزيكو وشريكه قسطندي سعيد باشا بدفع
مبلغ ٨٠٠٠ قرش أجرة دلالة عن قصر النيل الذي اشتراه من سمو الأميرة
أخته^(٦) وكان على الدال أن يورد للميرى حقه من أتعاب الدلالة بما قيمته
عشرون قرشاً عن كل خمسمائة قرش وذلك خلال ثلاثة أيام وإلا عوقب عند

(١) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ٣/١٢/١١، وارد الجهات إلى المالية، وثيقة ٥٥،
بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٩٠هـ / ٢٥ أبريل ١٨٧٣م، ص ٤٨.

(٢) نفسه: س ١١ / ١٠ / ٣٠، وارد الدواوين والأقاليم إلى الضبطية، بدون رقم، بتاريخ ١
جماد الأولى ١٢٩٢هـ / ٥ يونيو ١٨٧٥م، ص ٧٦.

(٣) معية سنية تركي: محفظة ٤٩٧، ملخص الوثيقة العربية من محمد حافظ ناظر المالية
إلى المعين، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٨٣هـ / ١٠ أبريل ١٨٦٧م.

(٤) معية سنية تركي: دفتر ٧٤، من الجناح العالي إلى كاشف أفندي، وثيقة ٣٦٧،
بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٤ مارس ١٨٣٦م، ص ١١٢.

(٥) ديوان خديوي دفتر ١١، وثيقة ٢٧، صادر باشمعاون الديوان أوامر، بدون رقم،
بتاريخ ٧ ربيع الآخر، ١٢٥٢هـ / ٢٢ يوليو ١٨٣٦م.

(٦) معية سنية تركي: محفظة ٦، وثيقة ٧٥، من حسن فؤاد إلى كاتب الديوان الخديوي،
وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جماد الأولى ١٢٧١هـ / ١٥ فبراير ١٨٥٥م.

إخفائه ذلك عقاب المختلس طبقاً للبند الثالث^(١) مثمناً حدث مع حسنى الدالى متعهد الدلالة بمديرية الغربية عندما حصلت المديرية على حقها منه وعاقبته بالطرد^(٢).

وكانت أتعاب الدلالة خمسة قروش عن كل مائة قرش على الأملاك والأطيان والعقارات يحصل منها الدلال على قرشين في حين يحصل الميري على ثلاثة قروش^(٣) وبلغت نسبة الدلالة عن بيع الرقيق وأسرى الحرب ١%^(٤).

* * *

(١) ديوان مجلس الأحكام: س ٧ / ٣٣ / ١، دفتر مجموع أمور وإجراءات، وثيقة ٨٤، لائحة دلالين، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٥هـ / ١٧ فبراير ١٨٥٨م، ص ٢٩٦؛ ديوان شورى المعاونة، دفتر ١٨٩١م، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، وثيقة ٧، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٧٥هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٥٨م، ص ٣٨، ديوان المجلس الخصوصي، مجموعة ٨، سجل ١١ / ٢ / ٨، وثيقة ٥١، بتاريخ ٩ رجب ١٢٧٧هـ / ٢١ يناير ١٨٦١م.

(٢) ديوان خديوي: دفتر ٦١٣، صادر الديوان الخديوي، وثيقة ٦٤٢، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٦٧هـ / ١٢ يونيو ١٨٥١م، ص ١٩٧.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: سجل ١١ / ٢ / ٨، مجموعة ٨، وثيقة ٥١، بتاريخ ٩ رجب ١٢٧٦هـ / ١ فبراير ١٨٦٠م.

(٤) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٣٨، مادة ٩٢٥، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٢٥٠هـ / ١٥ مارس ١٨٣٥م، ص ٤١٠.

وكذا يتضح لنا ما أدى إليه تحرير التجارة من ضرورة الترويج لها بكافة أنواعها من غلال وأقمشة ونحوها وقد اتسعت حركة البيع والشراء وراجت بعض الصناعات كصناعة النسيج، وكثرة حركة بناء العقارات فزاد نشاط السوق وكثر عقد الصفقات، فكانت الضرورة ملحة لوجود طائفتي السماسرة والدالين اللتين نظمت عملهما لوائح يلجأ عند مخالفتها إلى مجلس يتولى الفصل فيها ويجري إيقاع الجزاءات على المخالفين، وقد أبدت الطائفتان من البراعة وحسن التصرف ما ألجأ الدولة إلى الاستعانة بهما، فاتسعت دائرة عملها واستلزم الأمر زيادة نشاطهما في تصريف معاملات تجارية لم يسبق أن كثر التعامل بها من قبل نتيجة لاتساع حركة السوق وأخذ مصر بمظاهر الحضارة والعمران الأوربيين فانتعشت السوق واتسعت صفقاتها التجارية وانعكس أثر ذلك على الأهالي ومناحي عملهم وأنشطتهم ومصادر أرزاقهم كما انعكس على طوائف التسويق حسبما ذكرنا.

* * *

الفصل الثالث

النشاط التمويلي والمشتغلون به

تحرير التجارة وظهور الممولين.

الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة

نشاطهم وأبعاده.

نوعية التمويل:

أولاً: المرابون.

ثانياً: الصيارفة.

العلاقة بين طوائف الممولين وطوائف المهن التجارية.

موقف المجتمع من هذا النشاط.

الفصل الثالث

النشاط التمويلي والمشتغلون به

مع تراجع دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتحرير التجارة أخذت السوق المصرية تشهد ظهور قنوات متعددة للتمويل، بعد أن اشتدت الحاجة إليه في الاقتصاد الذي أصبح يقوم على المبادلة، وهو ما سنتناوله بالتفصيل.

تحرير التجارة وظهور الممولين :

كانت الحكومة تتولى تمويل الإنتاج في ظل نظام الاحتكار ولكن بعد إطلاق الحرية الاقتصادية، على إثر تسوية لندن ١٨٤١م وترك الإنتاج ومشاكله للأفراد^(١) تراخت الحكومة عن تقديم المساعدات المالية اللازمة، بعدما ضعفت مهمتها في إدارة الاقتصاد، فنشأ عن ذلك فراغ في مجال التمويل شكل ميداناً جديداً للعمل، كان للأجانب الغلبة فيه^(٢).

فقد أدت الحرية الاقتصادية إلى فتح مصر على مصراعيها أمام زحف الأجانب^(٣) بأموالهم إلى الأسواق المصرية واحتكار العمل التجاري بها، وكانوا همزة الوصل في العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية ومصر، فحلوا محل الدولة في هذا الشأن واستأثروا بأرباحها لأنفسهم، فأصبحوا بما كونوا من ثروات وما تمتعوا به من مزايا قانونية — تمثلت في الامتيازات

(١) حلمي محروس: المرجع السابق، ص ١٩٣؛ مليكة عريان، مركز مصر الاقتصادي، مطبعة رمسيس بالجبال، القاهرة، ١٩٢٣، ص ١٩.

(٢) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١م، ص ٨٥.

(٣) Deeb, Marius: op. cit, P. 140.

والمحاكم المختلطة - قوة في المجتمع المصري، شكلت خطراً على سياسة الحكم^(١).

ونتيجة لتدفق رعوس أموالهم على مصر من أجل السيطرة على المواد الخام^(٢) وخاصة القطن وتجارته^(٣) وتوظيفها على النحو الذي يمكنهم من السيطرة على الاقتصاد المصري، لتحويله إلى تلبية احتياجات السوق الأوروبية شب صراع بين أصحاب رعوس الأموال الأوروبية الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية والإيطالية^(٤) وفشلت محاولة فرنسا بعد ضرب مصر عسكرياً في يوليو ١٨٨٢ فتمكنت السيطرة السياسية لرأس المال الإنجليزي حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، وتأكدت تبعية الاقتصاد المصري للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وعلى الأخص للاقتصاد الإنجليزي^(٥).

ولاشك أن بدء تدفق رعوس الأموال الأجنبية على مصر جاء على إثر صدور قرار سبتمبر ١٨٥٧ والذي سمح للأجانب بحق الدخول والإقامة بمصر دون قيد أو شرط، وتمتع الأجانب بحرية حماية أموالهم^(٦) مما ساعد

(١) أمين مصطفى عفيفي: المرجع السابق، ص ٦٥.

(٢) راشد البراوي ومحمد حمزه عlish: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٣) Radwan, Samir: op. cit, P. 125.

(٤) محمد دويدار: المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٥) نفسه: ص ١٥٣.

(٦) ديوان معية سنية تركي: محفظة ١٥، من خورشيد محافظ الإسكندرية إلى المعية،

وثيقة ١١٦، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٧٤هـ / ٩ سبتمبر ١٨٥٧م.

على انتشار بيوت المال والبنوك والشركات فى القاهرة و الإسكندرية^(١) وقيامها بتمويل بعض المشروعات الاقتصادية^(٢).

ومع بداية عهد إسماعيل اتسعت لها البلاد وسمح للأوربيين بالتغلغل فى مرافقها^(٣) وأصبح هؤلاء كالإعصار الجارف، على أن الكارثة الحقيقية لم تتمثل فى عددهم ولكن فى نوعيتهم حسب وصف ملنر فى كتابه إنجلترا فى مصر: "لقد تجمعت فى مصر حثالات أوروبا وحوض البحر الأبيض، وكانوا طاعوناً شديداً الضراوة أصاب مصر؛ وفى نهايات عصره أصبحوا شيئاً رهيباً. كانوا مرابين ونصابين ويشغلون بالرهونات وكانوا قادرين فى معظم الأحيان على مساندة قناصلهم فى اقتناص ثروات وأمالك الزارع المصرى المسكين"^(٤).

ومع ذلك فقد ظلوا يشكلون شرائح تعيش كل منها حياتها الاجتماعية فى محيط الجالية أو الطائفة التى تنتمى إليها، واحتفظوا بعلاقات اقتصادية وثيقة مع كبار الملاك، بحكم كونهم يمثلون مصادر التمويل لنشاطهم الاقتصادى، وكانوا حريصين على توثيق صلتهم بالدولة أكثر من اهتمامهم بتوثيق صلتهم بالمجتمع^(٥).

ولذا فقد احتاجت الحرية الاقتصادية التى حلت محل سياسة الاحتكار إلى سياسة رشيدة تساندها حتى تأتى بثمارها، وهو الدور الذى لم تنهض به

(١) Deeb, Marius: op. cit, p.15.

(٢) محمد دويدار: المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل الجزء الأول، ص ٧٧.

(٤) Milner, A.: Englan In Egypt, London, 1926, P. 318.

(٥) رعوف عباس حامد: الملكيات الزراعية ، ص ١١١.

الدولة لانشغالها بمجابهة حركات الغزو الاقتصادي والتدخل الأجنبي، فتركت للأفراد وحدهم أعباء التوجيه والتمويل وتحمل المسؤوليات تجاه المنافسات، ولكنهم وجدوا أنفسهم يواجهون المؤشرات العامة التي تأثرت بها اقتصاديات الدولة من اضطراب الحالة المالية وانهيار أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية إلى غير ذلك من العوامل التي أدت إلى تعثر المصريين في الميدان الاقتصادي^(١).

والواقع أن الاستعمار البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ قد سعى منذ سنوات وجوده إلى تحطيم نمو الرأسمالية المصرية، رغم ما قد يتبادر إلى الذهن من أنه هو الذي أنشأها^(٢) في حين أنه شجع انتقال رعوس الأموال الإنجليزية إلى مصر، حتى لقد بلغت عام ١٨٨٣ نحو ٢٢ مليوناً ووصلت عام ١٩١٥ إلى نحو ١١٧,٥ مليون جنيه^(٣).

ويرى البعض أن خلو خزائن الحكومة من الأموال مع انخفاض أسعار القطن وحاجتها الملحة للاقتراض كانت من عوامل ذلك التشجيع، بالإضافة إلى استقرار الأوضاع الاجتماعية في ظل السيادة الأمنية، فزاد

(١) أمين مصطفى عفيفي عبدالله: المرجع السابق، ص ٧٢؛ عاصم الدسوقي، دراسات في التاريخ الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٩.

(٢) محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٧٤؛ ل.أ. فريدمان: التطور الرأسمالي في مصر الطبقة العاملة المصرية ١٨٨٢م-١٩٣٩م، الطبعة الأولى، ترجمة زهدى الشامى، دار العالم الجديد، القاهرة ١٩٨٩م، ص ص ١٤-١٥.

(٣) جاد لبيب: المرجع السابق، ص ١٧٦.

نشاطها فى مجالى التسليف للحكومة والربا، مع أن تعاليم الشريعة الإسلامية تحرّمه^(١).

ولم يقف هذا النشاط على القاهرة والإسكندرية، بل امتد إلى عواصم المديرىات فانتشر الصيارفة المستوردون للعملات المزورة والمرابون والمشتغلون بالسمسرة فى مصر^(٢) بالآلاف^(٣) وانقلبوا إلى سماسرة يجلبون الامتيازات لأصدقائهم أو شركائهم، ويقرضون القروض ويتممون الصفقات، وتحولوا إلى أدوات لهذا الغزو المالى الخاطف للاقتصاد المصرى^(٤) حتى لقد أصبح معظم الممولين من الأجانب^(٥) وكانت حصتهم من الشركات عام ١٩١٤ حوالى ٩١,٥ مليون جنيه مصرى مما قيمته ١٠٠ مليون جنيه، فى حين بلغت مشاركة الرأسماليين الوطنيين ٨,٥ مليون جنيه^(٦).

ويرى آخرون أن هناك عوامل سياسية ساهمت فى تدفق الاستثمارات الأجنبية وإنشاء العديد من البنوك المساهمة وفروع البنوك الأجنبية، فقد كان لإعادة فتح السودان عام (١٨٩٦-١٨٩٩م) وفشل حملة فاشودة فى ١٨٩٨م ثم إبرام الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا فى أبريل

(١) محمد عبد العزيز عجمية: المرجع السابق، ص ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، ص ١.

(٣) لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل الى ثورة ١٩١٩م، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٣٥٤.

(٤) صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠م، ص ١٥٩.

(٥) أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص ٣٢.

(٦) Issawi, Charles: Egypt at Mid-Century, op.cit, P.39.

(١٩٠٤م) ما أوجد الحرية للإنجليز للتصرف في كافة الشؤون المالية والاقتصادية وفقاً لإرادتهم دون معارضة من جانب فرنسا مما ترتب عليه تدعيم مركز إنجلترا في مصر، وبالتالي شعور الأجانب بالاستقرار الداخلي في ظل رعايتها وقد حرصت على رعاية وحماية الامتيازات الأجنبية؛ مما أدى إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر بعد أن هيأت الظروف الملائمة لذلك^(١).

وصاحب ذلك التدفق ظهور الرهن العقاري^(٢) وبنوك الإقراض والودائع والتجارة^(٣) فوافقت التجارة الدولية التمويل الدولي^(٤).

وهكذا نلاحظ أن تحرر التجارة كان من عوامل ظهور طوائف للتمويل كالمرايين والصيارفة، كان لوجودهم دور في تنشيط الحركة التجارية في ظل غياب دور الدولة عن إدارة الاقتصاد وتمويل المشروعات التجارية. عمل الأجانب — وقد تعددت جنسياتهم وتزايدوا في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر — على تمويل المشروعات الاقتصادية

(١) إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ، ص ١٥٢.

(٢) رعوف عباس: الملكيات الزراعية، ص ٦٥.

(٣) أمين عز الدين: المرجع السابق، ص ٣٩-٤٠.

(٤) جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، ص ٣١.

مابين عامى ١٨٤٠-١٩١٤^(١) وقد شكلوا جاليات تشبه نظاماً طائفيًا يضم حاملى جنسيات هذه الجاليات التى مثلت وضعاً فريداً، لا لكونها أداة تحكم فى الاقتصاد المصرى و استغلال للمجتمع فحسب، ولكن لكونها عاملاً مكن للوجود الاستعماري بمصر^(٢).

ويعتبر اليونانيون من أهم الجاليات التى عملت بالتمويل فضلاً عن تجارة التجزئة وأصحاب الخانات، وتزايد أعداد المشتغلين منهم بالربا واشتهروا به فى الريف حتى أصبحوا مكروهين بين أهله، بعد أن أصبحوا لا يجدون غضاضة فى تقديم القروض للفلاحين والتجار وأرباب المهن التجارية بالربا^(٣) وكانوا يتبعون جباة الضرائب كما تتبع الصقور الغربان على حد تعبير ليدى جوردن^(٤) ومنهم أندريا كرمادان (كفر الجرايدة)، حنا ستوفيرس، خرسنو افرضوستوفيرس، خرتشوف توماوينى خرتشوف (طنبدى)^(٥)

(١) صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية فى مصر (١٨٠١-١٨٨٢)، ص ١٠٧؛ نبيل محمود، الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢م-١٩٢٢م، ص ٥٧.

(٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٤٢.

(٣) الكسندر شولش: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٤) لوسى دف جوردن: رسائل من مصر، ترجمة أحمد خاكي، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٩٦-٩٧.

(٥) طنبدى: هى من القرى القديمة، اسمها الأصلى طنبدة، وردت فى المشترك لياقوت بكورة المنوفية، ووردت فى قوانين ابن مماتي وفى التحفة فى حرف الألف مع إثنى باسم إثنى وطمبدى من كفور البتون من أعمال المنوفية، وفى تاريخ سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م بإسمها الحالى. راجع محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م، ص ١٩٢.

الخواجة جان جريجورى والخواجة ينى غريغورى (منية محلة دمنة)^(١)
وديمترى الذى استخدم الرشوة لإجبار العملاء على الاقتراض بالربا^(٢).

أضف إلى ذلك ممارستهم الرهن العقارى والبيوع الجبرية وهما من الكوارث التى جاءت مع نظام القضاء المختلط وأدت إلى تسرب الثروة لأيدى الأجانب ومنهم تادرس جورجى جلاتو المقيم ببندر بنها^(٣) وقد راح هؤلاء ينتشرون فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها كما تنتشر العنكبوت، يمصون دماء العملاء الذين يقعون فى حبالهم^(٤).

كذلك احتل اليهود فى مصر مكانة بارزة، حيث عرف عنهم أنهم رجال أعمال ومستبدلو نقود (صيارفة) وقائمون على الرهونات وشكلوا جزءاً من التجارة الأوربية، وكانت لهم محلاتهم فى المدن الكبرى^(٥)، فاشتهر من هؤلاء رفائيل خضر^(٦) وإبراهيم ليفى جربوع^(٧) وإبراهيم بلانيو^(٨)

(١) سيد عشاوى: اليونانيون فى مصر، دراسة تاريخية فى الدور الاقتصادى السياسى (١٨٠٥م-١٩٥٦م)، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧م، ص ص ٦٩-٧١.

(٢) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، ص ٣٥.

(٣) سيد عشاوى: المرجع السابق، ص ص ٦٩-٧٠.

(٤) ويعلق طلعت حرب قائلاً: "كان ينبغي إلحاق مصر باليونان إشارة إلى وفرة ما اشترى المرابون الأروام من أملاك الأهالي"؛ انظر، محمد طلعت حرب، المرجع السابق، ص ٣٩.

(٥) على بركات: المرجع السابق، ص ٢٠٨؛ ألكسندر شولش، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٦) راجع: ملحق رقم (١٢)، ص ١٨٤.

(٧) محكمة مصر الشرعية: سجل ١٤ مكرراعلامات، رقم ٢٤٥، ٢ ربيع الآخر ١٢٦٠هـ/ ٢١ مايو ١٨٤٤م، ص ٦٠.

وإسحاق اليهودي بحارة اليهود بمصر^(٢) والمعلم نجور رسو الصراف
بالإسكندرية^(٣).

وخلال حكم إسماعيل أبدوا اهتماماً باستثمار أموالهم في بعض
المشروعات التي تشجعها الدولة، وظهر منهم عدد من الممولين كانوا ينتمون
بالقربة إلى كبار الممولين: روتشيلد^(٤) وإبنهيم وغيرهما مما أتاح لهم
تسهيلات مالية بمصر ساهمت في تمويل مشروعات الحكومة و استثمار
أموالهم بها^(٥).

وكانت الحكومة تتدخل أحيانا في مسار تحويلاتهم لصالح بعض
الطوائف، كما حدث من تدخلها لتشغيل الخواجة مكرويج الروسي بعض
البواخر التجارية التي تعود بالنفع على أهل الطوائف خاصة المراكبية نظير
منحه الرخصة عندما أراد إحضار وابورين تجاريين من أوربا لاستعمالهما
في نقل الغلال^(٦) مستغلاً بساطة وأمانة الشعب المصري، فاشتهر الخواجة

(١) محكمة مصر الشرعية: سجل ٤٦، إعلانات، مادة ٢٦٢، بتاريخ
٧ شوال ١٢٦٨هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٥٢م، ص ٢١٢.

(٢) راجع: ملحق رقم (١٢)، ص ١٨٤.

(٣) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ١٠٦ شهادات، فقرة ٢٦٠، بتاريخ اجماد
الآخر ١٢٦٠هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٦٩م، ص ٩٣.

(٤) ثروة روتشيلد: أذهلت العالم لأنها صارت محوراً تدور عليه رحي السياسة الأوربية،
انظر المنار، عدد ٤٧، السنة الثانية، ١٠ شوال ١٣١٧هـ/ ١٠ فبراير ١٩٠٠م؛ الجوائب،
عدد ٢٩٤٩، بتاريخ ٦ نوفمبر ١٨٧٨م.

(٥) على بركات: المرجع السابق، ص ٢٠٧؛ سعيدة محمد حسني، المرجع السابق،
ص ١٣.

(٦) معية سنية تركي: محفظة ٢٥، من ناحية الخارجية إلى ديوان المعية السنية،
وثيقة ١٣٦، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٧٦هـ/ ٦ فبراير ١٨٦٠م.

سيزينا بدعم المراكبية بالأموال من أجل إصلاح المراكب وشرائها إرضاءً للحكومة ولتيسير مصالحه^(١) فسيطر الأجانب بذلك على اقتصاد البلاد مستخدمين أخبث الأساليب وأبشعها - الربا.

ومن أخطر عائلاتهم التي ساهمت في تمويل الاقتصاد وعملت على إنشاء البنوك بمصر عائلة يعقوب القطاوى الذى كان وكيلاً لطائفة صيارفتهم، واستطاع عن طريق الآخذ والعطاء تكوين رأس مال قوى^(٢) وعائلات منشه وسوارس، التي مارست الإقراض والوساطة وعملت على تمويل الصادرات وبعض الشركات الاقتصادية، وقد ساعد اليهود على ذلك النفوذ رواج النشاط الاقتصادى ووجود الاحتلال البريطانى، وزاد عددهم زيادة ملحوظة، حتى لقد أصبح نصف اليهود الموجودين فى مصر من الأجانب، وراحوا يقيمون بالمدن الكبرى^(٣).

أما الأقباط فبالرغم من أن كتابهم المقدس قد نهى عن العمل بالربا^(٤) فقد راحوا يمارسون الربا والإقراض بفائدة^(١). وعملوا كصيارفة،

(١) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٢ ج ١، دفتر قيد الصادر، وثيقة رقم ٣٤٦، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٦٣ / ٨ يناير ١٨٤٧م، ص ٢١٨.

(٢) ديوان المجلس الخصوصى: س ١١/٢٠/١/١ القرارات الصادرة تركى، بتاريخ ٧ جماد الأولى ١٢٧٠هـ / ٥ فبراير ١٨٥٣م، ص ٥٩.

(٣) لمزيد من التفصيل عن العائلات اليهودية والملكيات الزراعية فى مصر، انظر على بركات، المرجع السابق، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٤) فى قوله: " ويل لكم أيها الكتبة والفريسيون المراءون لأنكم تعشرون النعنع والشبث والكمون، وتركتم أثقل الناموس: الحق والرحمة والإيمان، فكان ينبغى أن تعملوا هذه ولا تتركوا تلك" راجع الكتاب المقدس: انجيل متى الاصحاح ٢٣، آية ٢٤؛ وأيضا دعوة السيد المسيح لذكاء رئيس العشارين ونهيه عن ممارسة الربا، نفسه، إنجيل لوقا، الإصحاح ١٩، آية ١: ١١.

فكان منهم جرجس مرقص وحبيب خارجي^(٢) وإبراهيم نصر الله بالقاهرة^(٣) وتادرس بولس بالفيوم^(٤) ويرجع ذلك إلى تعلمهم الحساب والقراءة وضبط الدفاتر الحسابية^(٥).

وعمل بعض التجار منهم على تمويل الفلاحين والتجار وطوائف المهن التجارية مثل واصف خياط التاجر بأسسيوط، والذي تشير أوراق الثورة العرابية إلى أنه كان يباشر إقراض النقود بفائدة، وتولى بعضهم أعمالاً مصرفية أدت الدور الذي تقوم به البنوك المساهمة الكبرى قبل تأسيسها كقبول الودائع وتمويل المشاريع، فكان أشهرهم بشرى وسينوت حنا وعائلة ويصا، ومنهم من استفادوا من عملهم كوكلاء لبيوت تجارية أوربية^(٦) فاستثمروا رعوس أموالهم التي كونوها عن طريق النشاط التجاري والزراعي، ومنهم عائلة بشارة بالأقصر، وعائلة ويصا بأسسيوط وكان عميدها ويصا بقطر، وغيرهم كثيرون^(٧).

ومع أن الشريعة الإسلامية قد حرمت أعمال الربا^(٨) فقد اتجه بعض المسلمين إلى العمل بمهنة الصيرفة متبعين بعض الأساليب الربوية

(١) على بركات: المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٢) تعداد نفوس: سجل ١٨٩/ل/٣/١/١/أ/ج-٢، ثمن الأزيكية، ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م، ص ٤٩٨.

(٣) نفسه: سجل ١٩٠/ل/٣/١/١/أ/ج-٣، ثمن الأزيكية، ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م، ص ١٦٣.

(٤) محكمة الفيوم الشرعية: سجل ٥، مادة ١٤، تاريخ ٥ رجب ١٢٨٠هـ/١٦ ديسمبر ١٨٦٣م، ص ٧.

(٥) رءوف عباس: الملكيات الزراعية، ص ٩٦.

(٦) على بركات: المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٧) لمزيد من التفصيل عن عائلات الأقباط ونشاطهم الاقتصادي، انظر: رءوف عباس حامد، الملكيات الزراعية، ص ص ٩٩-١٠١.

(٨) في قوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" راجع القرآن الكريم سورة البقرة، آية ٧٥.

وكان منهم بمصر مصطفى قاسم شيخ طائفة الصيارفة^(١) ومحمد جوهر^(٢) ومحمد إبراهيم البربري^(٣).

وقد ساهم بعض الشوام فى أعمال التمويل على نحو فردى محدود وعملوا كصيارفة، ومنهم الخواجة نقولا قسطندى ويوسف آدم وميخائيل بشرى^(٤) وعبد الله حنا الحلبي^(٥) وجبران شكر الله شيخ الصيارفة بالقاهرة^(٦).

ويتضح لنا مما سبق تعدد أجناس تلك الطوائف وشيوع الأجانب بها على نحو واضح، وخاصة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، نتيجة لتحرير التجارة وتراجع دور الدولة الرئيسى وعدم وجود الرأسمالية المصرية لتمويل المشروعات التجارية، ولعل ذلك يحفزنا إلى التساؤل: أكانت ثمة عوامل ساهمت على حماية هذه الأجناس لمباشرة استثمار أموالهم بشكل يوفر لها الأمان؟

(١) تقارير النظر: سجل ٣٨، مادة ٦١، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٦٤هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٤٨م، ص ١٢؛ راجع ملحق رقم (١١)، ص ١٨٣.

(٢) نفسه: سجل ٣٩، مادة ٨٠٧، ٤ ربيع الأول ١٢٧٦هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٥٩م، ص ١٤٤.

(٣) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ١ أشهادات، مادة ١، بتاريخ ٤ صفر ١٢٧٣هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٥٦م، ص ١.

(٤) محكمة مصر الشرعية: سجل ٣٨، مادة ٢٦٦، بتاريخ ١٠ جماد الثانى ١٢٧٧هـ / ٢٤ ديسمبر ١٨٦٠م، ص ١٢.

(٥) تعداد نفوس: سجل ١٨٩ / ل / ٣ / ١ / ١ / أ / ج - ٢، ثمن الازبكية، ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م، ص ٤٨٦.

(٦) محكمة مصر الشرعية: سجل ٣٦، 'علامات، مادة ٩، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٧٥هـ / ٣٠ يونيو ١٨٥٩م، ص ٥.

الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة :

وهى فى الأصل تسهيلات منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأجنبية لتشجيعهم على الإقامة واستثمار أموالهم فى ولايات الدولة بوسائل منها إعفاؤهم من الرسوم الجمركية ومنحهم حق الرجوع فى منازعاتهم إلى قناصلهم^(١) وأول ما يفهم من عبارة الامتيازات هو التعارض مع مبدأ المساواة وهدم أهم أركان القانون العام، وبعبارة أخرى تقويض أسس الحياة الاجتماعية^(٢) وتنازل من حاكم مطلق مستقل عن جزء من سيادته وسلطته لحفنة من التجار الأجانب^(٣).

والواقع أنها بدأت فى بلاد الإسلام منذ أول معاهدة أبرمتها الدولة العثمانية فى هذا الشأن، وهى التى وقع عليها السلطان سليمان القانونى وفرنسوا الأول سنة ١٥٣٥م^(٤) وأهم ماورد بها هو حرية التجارة والملاحة للأجانب وحرية الدين وممارسة شعائر العبادة فى الكنائس والأماكن المقدسة واحترام مساكن الأجانب^(٥).

(١) الهلال: العدد الثانى، السنة الأولى، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٣١٠هـ/— أول أكتوبر ١٨٩٢م.

(٢) محمد عبد البارى: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، مصر ١٩٣٠م، ص ٤.

(٣) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦م، ص ٤٠.

(٤) المقطم الإسموعى: السنة الأولى، عدد ٣٢، ١٤ أكتوبر ١٨٨٩م.

(٥) عمر لطفى بك: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الشعب، القاهرة ١٣٢٢هـ/— ١٩٠٤م، ص ١٤-١٥.

ومن الجدير بالذكر أن الامتيازات الأجنبية سرت في مصر باعتبارها ولاية من ولايات الدولة العثمانية^(١) مما اقتضى أن يكون مرجع رعايا الأجانب في شئونهم التجارية والمدنية والشخصية إلى قناصلهم وألا تفرض عليهم ضرائب إلا بعد مصادقة دولهم وألا يحاكموا إلا بحضور رعايا دولهم حتى ينالوا الحماية والمساعدة، إلا أن هذا الوضع قد تغير عقب انتهاء عصر محمد على وضعف خلفائه وتزايد نزوح الأجانب إلى مصر، فأصبحت هذه الامتيازات حقوقاً مكتسبة لهم، وازداد نفوذ محاكمهم فتدخلت بشكل سافر في شئون مصر وطبقت القوانين الأجنبية على المصريين، بل على الخديوى نفسه^(٢).

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر بدت محاولات أجنبية لجذب مصر للاندماج في السوق العالمية، وترتب على ذلك أن أخذت أنظار الأجانب تتجه إليها مع اتجاه محمد على لهم للنهوض بالقطر المصرى فى كافة المجالات، إلا أنه لم يترك حبل الامتيازات الأجنبية على الغارب، فكان حكيماً فى منحها لذويها، وكانت قبضة يده قوية لا يفلت منها عابث بالقانون وطنياً كان أو أجنبياً^(٣).

ومع مقدم سعيد باشا تزايدت أعداد الأجانب، ففتحت أبواب الفساد وتغلغل النفوذ القنصلى فى عهده إلى عقد الصفقات المجحفة مع الأفراد والشركات الأجنبية بالأعمال العامة، فاستشرى الاستغلال الأجنبى، فأضطر

(١) صحيفة الاقتصاد والتجارة: العدد الثانى، بتاريخ مارس ١٩٢٩م، ص ص ٦٩-٨٠.

(٢) إسماعيل محمد زين الدين: الأجانب ودورهم فى الإدارة المصرية ١٨٢٠م-١٨٨٢م، دار الثقافة، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٧٩.

(٣) الجريدة: عدد ١٠٠٩، بتاريخ ٧ يوليو ١٩١٠م.

الخدوى فى كثير من الأحيان إلى دفع التعويضات الباهظة للأفراد والشركات الأجنبية عن أعطال موهومة أو خسائر متعمدة تحت ضغط القناصل، وهكذا صارت مصر ميداناً للنهب والسلب^(١).

وقد سعد هؤلاء — فى ظل الامتيازات — بنهب الخزانة وتحصيل الأموال تحت مظلة الحماية^(٢) وأصبحت تلك الجاليات الأجنبية مستقلة تماماً عن السلطات المحلية، يحكم كل جالية منها قنصلها، وصارت معظم التجارة الخارجية ومصادر التمويل وأعمال الصيارفة والربا والبنوك فى أيديهم، فأثروا ثراءً عظيماً مع اشتغالهم بالتجارة والصناعة^(٣).

وتعددت سلطات القناصل وقويت شوكتهم وجرت عادة الأجانب على رفع دعاوَاهم ضد الأهالى أمام محاكمهم، وبذلك خالفوا القاعدة القانونية المعروفة التى تحتم على المدعى أن يرفع دعواه أمام محكمة المدعى عليه، وترتب على ذلك أن قامت فى البلاد نحو سبع عشرة محكمة قنصلية، تطبق كل واحدة قانون بلدها، وتسبب ذلك فى فوضى لا يمكن وصفها فى أداء القضاء أولاً فتنفيذ الأحكام بعد ذلك^(٤) بل الأغرب من ذلك أن دعت الحكومة ذاتها للمثول أمام هذه المحاكم^(٥) وصاحب النشاط الاقتصادى الأجنبى فى مصر نشاط لا يقل خطورة عنه وهو النشاط الثقافى، ففتحت الجاليات

(١) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ص ٣١٠-٣١١.

(٢) دافيدس لاندز: بنوك وباشاوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٨٣.

(٣) صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية فى مصر، ص ٥٠.

(٤) نفسه: ص ٢٥٢.

(٥) محمد رشدى: المرجع السابق، ص ١٠٥.

الأجنبية المدارس، وقام التعليم الأجنبي في مصر مستظلاً بالامتيازات، غير حافل بالدولة ولا خاضع لسلطات ولا ملتفت إلى خاصة الشعب، لا يعنيه إلا نشر ثقافة البلاد التي جاء منها^(١).

ومع تولى الخديوى إسماعيل بلغت الامتيازات الأجنبية ذروتها ونال مصر حظ عظيم من سوء استعمالها وآفات^(٢) وكانت أشبه بحصانة دبلوماسية دائمة يتمتع بها كل أوروبى فى مصر، وسرعان ما تعلم اليهود والأرمن والشوام والمغاربة أنفسهم الاستفادة منها^(٣) بل أفضى الأمر ببعض المصريين إلى اللجوء للحصول على جنسية دولة أوروبية أو حمايتها للاستفادة من لائحة ١٥ أغسطس ١٨٥٧^(٤).

وآل الأمر بمصر فى عهد إسماعيل — مع اعتماده الكامل على الرأسمال الأجنبى — إلى وقوعها تحت ثقل أعباء الديون، خاصة بعد افتتاح قناة السويس، مما مثل نفوذاً أجنبياً، بدا أكثر ما يكون فى شركات زراعية وتجارية إلى جانب القروض الضخمة^(٥).

وكان من مهام البيوتات المالية فى مصر تزويد أوربا بالخامات المصرية والتحكم فى زراعة المحاصيل وفقاً لحاجة أسواقها كمادة نقدية،

(١) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، ص ٦.

(٢) الهلال: العدد الثانى، السنة الأولى، أول أكتوبر ١٨٩٢م.

(٣) لويس عوض: المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(٤) تنص اللائحة على: إذا ظهر أن الشخص الأجنبى الذى يقع منه الذنب أو الخيانة أو المخالفة غير تابع لأحدى القنصليات ويتضح بالقياس على ماتقدم انه خارج عن إى حكومة اجنبية فلمأمور الضبطية ان يجرى فى حقه مجرى الحكومة المحلية بموافقة قوانين البلدة. انظر عمر لطفى، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٥) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، ص ٧.

خاصة القطن، وكثرت الشركات الإنجليزية ومنحت الامتيازات الواسعة، وتعانقت المصالح الإنجليزية والفرنسية، وكان النجاح السريع الذي أحرزه بنك " دى إيجيبت " مشجعاً للدولة على إنشاء الكثير من البنوك الأجنبية، كما أقيمت بنوك فردية ذات صلات وثيقة بينوك لندن وباريس، وكانت لفرنسا في نفس إسماعيل - لنشأته الباريسية - المكانة الأولى، فقدم لغتها ورعى قانونها، فوقع الشطر الأكبر من مصر بين الأيدي الإنجليزية والفرنسية، في حين سيطرت دول أخرى على الكثير من مدنها وقراها^(١) وأدى سوء استعمال تلك الامتيازات وآفاتها والمزايدات التي دخلت على نظامها، وسوء تطبيقه إلى ازدياد نفوذ القناصل على حساب الحكومة مما كان له أثره في عرقلة سير الإصلاح وكثرة حوادث الشغب التي كان لها أسوأ الأثر على المجتمع لمخالفة أولئك شريعة مصر وقوانينها، بل وهددوا أمنها، في حين وقفت السلطات المصرية مكتوفة الأيدي أمام سلطات القناصل على علم من إسماعيل وهو لا يبدى حراكاً، فعندما شرع في التحرك كانت المحاكم المختلطة التي ضاعفت الأعباء على شعب مصر^(٢).

ونتيجة لطغيان القناصل على سلطة الحكومة أوكل إليهم الفض في منازعات رعاياهم بعرضهم على ما أطلق عليه المحاكم القنصلية والتي جرى العمل بقضائها قبل إنشاء المحاكم المختلطة فلم تؤد دورها في استقرار العدل لحساب رعاياها وطغت على مجالس التجار وعرقلت^(٣) سبيل الإصلاح

(١) نفسه: ص ٨.

(٢) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ص ٢٥٨ ، ٢٥٩.

(٣) راجع: أمين سامي: تقويم النيل، المجلد الأول، من الجزء الثالث، ص ٣٤٦؛ جورج جندي بك وجاك تاجر، المرجع السابق، ص ٩٤.

نتيجة لذلك أوحى إسماعيل إلى وزيرة "توبار" بتقديم مذكرة إليه عن مساوىء الامتيازات والنظام القضائى فى المجتمع المصرى والتى لا تتفق مع نص معاهدات الامتيازات فأمره عام ١٨٦٧م بعرضها على الدول الأوربية^(١).

ويجدر بالذكر أن سوء الحالة القضائية فى مصر استدعى من الخديو إسماعيل أن يدخل تعديلاً على النظم السائدة، ومن قوله للسير هنرى إليوت سفير إنجلترا فى استانبول فى ٢٤ يناير ١٨٧١م: "إننى بإدخال الإصلاح القضائى فى مصر أضرب مثلاً وأقدم خدمة كبرى لكل الذين يهمهم خير الشعب"^(٢) وكذلك أفضى لرشيد باشا وزير خارجية تركيا: "إن المسألة القضائية كما تعرف يا عزيزى هى أساس تقدم مصر، ولذا أرغب كل الرغبة فى نجاحها التام"^(٣).

فكان افتتاح المحاكم المختلطة فى ٢٨ يونيه ١٨٧٥ للفصل فى الدعاوى المدنية والتجارية والجنائية^(٤) وأعطى امتيازها لأربع عشرة دولة أوربية^(٥) وخولها من الحقوق مالم يكن فى معاهدات الامتيازات نفسها، ولذا فقد أقرت النظام القضائى الجديد^(٦).

(١) محمد عبد البارى: المرجع السابق، ص ص ٣٤-٣٥.

(٢) جورج جندى، وجاك تاجر: المرجع السابق، ص ٨٤.

(٣) نفسه: ص ٨٥.

(٤) الهلال: السنة الأولى ، عدد ٩، بتاريخ ٤ اشوال ١٣١٠/أول مايو ١٨٩٣م.

(٥) الدول الأربع عشرة: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، اليونان، هولندا، إيطاليا، النرويج، البرتغال، روسيا، أمريكا، أسبانيا.

(٦) الوقائع المصرية: محظوظة ١٩، رقم ٦١٣، بتاريخ عشرة جماد الثانية ١٢٩٢هـ/٤ يوليو ١٨٧٥م.

وكانت البداية الرسمية لعمل هذه المحاكم فى أول يناير ١٨٧٦، وباشرت النظر فى القضايا اعتباراً من ٢٤ فبراير ١٨٧٦، طبقاً لرسوم إنشائها وكانت هناك ثلاث محاكم ابتدائية: محكمة مصر، والمنصورة، والإسكندرية، ومحكمة واحدة للاستئناف مركزها مدينة الإسكندرية تتكون من أحد عشر قاضياً، سبعة من الأجانب وأربعة من المصريين^(١).

وبذلك خضع القضاء فى مصر لفئات مختلفة من الأوربيين، وكانت أحكامهم شديدة الوطأة على الأهالى، فقد حكمت لصالح ذويها من المقاولين والموردين والأفاقين من مختلف الملل وممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه أو بأضعاف ما يستحقون، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تضخم الديون التى زادت من المتاعب، وحملت المصريين على الشعور بأنهم أجانب فى بلدهم وأن الأجانب هم أصحاب المصالح الحقيقية فيه^(٢) وزاد من ذلك ضمان حرية أولئك فى الإقامة والتجول حيث شاؤوا، مع اشتراط موافقة القنصل على معاقبة الخارج منهم على الأمن^(٣).

وكان من شأن الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة أن مكنتهم من إغراء الحكومة بإسناد كثير من الأعمال إليهم، فتوسعوا فى إنشاء الشركات والمصارف فسيطروا على الاقتصاد المصرى، وأدوا إلى ارتباك المالية

(١) دالينو تشامبرزرايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر (١٨٣٠-١٩١٤م) ترجمة فاطمة علم الدين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م، ص ١٣٠.

(٢) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، ص ٨.

(٣) نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي للأجانب فى مصر وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢م-١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص ١٥-١٨.

لكونهم معفين من الضرائب، وقد كانت مورداً من موارد الحكومة لتغطية مشاكل الديون الخارجية^(١) مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة على الديون، ونفوذ التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية، وظهور جشع المرابين^(٢) الأجانب، وتهريب البضائع دون رفع رسوم الجمارك، مما أدى إلى مضاعفة رأس المال الأجنبي على حساب الوطني^(٣).

وكذلك كانت سياسة التوسع في القروض، وازدهار الاستثمار المالى المصرفى فى شكل الرهونات على الأراضى والتي شكلت خطراً كبيراً على مصر، وأصبحت الإسكندرية مأوى المرابين الذين تنافسوا على أن يقدموا عروضاً سخية يجنون من ورائها الثروات الضخمة^(٤) ونتيجة لذلك تمكن عدد كبير من الأجانب من انتزاع جزء كبير من الأملاك بالرهن مقابل القروض الربوية التى كانوا يمنحونها لتمويل مشروعاتهم تحت عبء ديون المتمولين بسبب الضرائب الباهظة^(٥) وترتب على ذلك زيادة حجم معاملات الأجانب فى هذا المجال وتوسيع إدارة تسجيل العقود بالمحاكم المختلطة^(٦).

(١) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ص ٣٢٠-٣٢١.

(٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٣) Issawi, Charles: An Economy history of the Middle East and North Africa, London, 1982, P.176.

(٤) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العراقية ، ص ٩.

(٥) إسماعيل محمد زين الدين: الأجانب ودورهم فى الإدارة المصرية ١٨٨٢م-١٨٨٢م، ص ١٨٤.

(٦) رعوف عباس حامد: الملكيات الزراعية ، ص ١٠٣.

والواقع أن المحاكم المختلطة لم تلغ الامتيازات الأجنبية، فمع كونها استهدفت الحد من الفوضى القضائية السائدة وقتئذ^(١) إلا أنها وطدت تلك الامتيازات، حتى لقد أفضت الأزمة المالية إلى عزل إسماعيل عام ١٨٧٩^(٢) وتولية توفيق، وقد سعت إنجلترا إلى الهيمنة على السلطة في مصر والتفرد بذلك دون أى نفوذ للأجانب وجعلت من نفسها حاميا لمصالحهم^(٣).

وقد زاد تدفق رعوس الأموال الأجنبية على مصر مع الاحتلال ١٨٨٢، بما منحت الدول الأجنبية من امتيازات ساهمت في إنشاء الشركات والبنوك العقارية ومولت المشروعات الزراعية والتجارية^(٤) التي انعكس أثرها على الطوائف المهنية جميعها وكان منها في الريف الوكلاء المقرضون، بالرغم من استمرار تدخلها في إجراء التعديلات على قوانين الامتيازات لصالح رعاياها في مسعاها للتفرد بالسلطة، وساعدها على ذلك

(١) محمد رشدي: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢) يقول ميخائيل شاروبيم في وصف ثورة المرابين ضد إسماعيل: "فتزاحم أصحاب تلك الديون السائدة على أبواب الخزينة وأكثروا الإلحاح واللجاج وصاح بعضهم في وجه الأمير حسن وهو المشرف على الخزينة بعد إسماعيل صديق وخاطبه ببذيء الكلام وفحش القول وأقاموا الدعاوى على الخزينة أمام المحاكم المختلطة فحكمت وشدت في التنفيذ وحجزت على الكثير من موارد الحكومة وأملكها فاشتد (الضيق بالخرزينة) وعزل إسماعيل، نفسه، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٠٠م، ص ٢٧؛ صالح رمضان محمود: دراسات عن الحالة الاجتماعية في مصر عصر الخديوي إسماعيل، ص ٢٠٠.

(٣) فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٧) الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م، ص ٣٣.

(٤) نفسه: ص ص ٣٣-٣٤.

عقدها اتفاقاً ودياً مع فرنسا عام ١٩٠٤، حتى انتهت قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ فأعلنت حمايتها على مصر، وبدأ شكل رأس المال الأجنبي — تحت حمايتها الممثلة في الامتيازات والمحاكم المختلطة — مصدر التمويل الأول لمعظم مشروعاتها التجارية مع انحسار رأس المال الوطني^(١).

نشاطهم وأبعاده :

كان لظهور الممولين مع تحرير التجارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أثره البالغ في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والمنتسبين إليها من أبناء الطوائف المهنية وحصلوا من وراء ذلك على الأرباح الوفيرة^(٢) واتجه الكثيرون منهم إلى تمويل الإنتاج الزراعي والصفقات التجارية التابعة له وأدى إلى التوسع فيها تحسن أنظمة الري واتجاه السوق العالمية إلى الحاصلات النقدية كالقطن والأرز وقصب السكر^(٣).

وراح المضاربون والمغامرون في أوروبا يتطلعون إلى مصر باعتبارها حقلاً خصباً قابلاً للاستغلال، مع كون ميزانها التجاري في صالحها؛ لتزايد قيمة صادراتها من القطن بعد زيادة الطلب عليه إثر الحرب الأهلية الأمريكية^(٤) ولذا اتجهت معظم الاستثمارات وأعمال الممولين بالربا إلى تسليف مزارعي القطن لإجراء أعمال النقل والتخزين والحلج حتى التصدير تلك الأعمال التي استوعبت فئات من الطوائف المهنية^(٥) وأفسحت

(١) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٢) نبيل عبد الحميد: الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢، ص ٧٨.

(٣) باترك اويريان: المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٥) نبيل عبد الحميد: الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢، ص ١٧٢.

لطغيان الممولين وانتشارهم فى الوجه البحرى لملائمة مناخه لظروف معيشتهم^(١).

وتضاعفت رءوس أموالهم عن طريق تمويلهم الشركات العقارية ومنح بنوكهم القروض للأفراد^(٢) الذين اضطر بعضهم لبيع أطيانهم أو التنازل عنها مقابل السداد^(٣) وراكم من فوائدهم أخذهم السندات ورهونهم العقارية^(٤) فمول الخواجة سوارس والخواجة روتشيلد بعض المشروعات الزراعية والتجارية مقابل ذلك^(٥) ومول الخواجة أدون ستريتر إنشاء شركة للأحجار الكريمة^(٦) والخوارجات أوتوفاج وستروس وعزيز دبوس وفضل الله ويوسف سليمان بك إنشاء شركة لاستخراج المعادن والاتجار فيها^(٧) وجرى التمويل على صغار أبناء الطوائف، فيذكر أن الخواجة فرنيس مول الرئيس حسنين قناوى المراكبى ببولاى لبناء مركبة وشراء بعض الغلال لحسابه، وقد

(١) التكتيت والتبكتيت: عدد ٨، بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٨١م؛ جون مارلو، المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٢) رءوف عباس حامد: الملكيات الزراعية، ص ٦٥.

(٣) ج. بيير: تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة (١٨٠٠-١٩٥٠) ترجمة عطيات محمود حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م، ص ٧٩.

(٤) نفسه: ٩٨-٩٩.

(٥) مجلس الوزراء: مصلحة الأملاك الأميرية، محقظة ٢/٤، الإفادة الواردة إلى رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ٣ يناير ١٨٨١م.

(٦) نفسه: جمعيات وشركات، محقظة ١٤، طلب الخوارجات باستخراج المعادن، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٠٢م.

(٧) الأوامر العلية والذكريات: فى ٤ ديسمبر ١٨٩٥، مطبعة المحمية ببولاى، القاهرة ١٨٩٥م.

تبيننا ذلك من خلال مقاضاته إياه لسداد ما عليه من أموال^(١) وقد بلغ من فداحة الدين أن أدى إلى أن يقتل المدين الممول مثلما حدث عندما قتل المخزنجي على خطاب بالإسكندرية الخواجة قسطندي^(٢).

ولقد كثر الضرر الذي حاق بالاقتصاد المصري، سواء في مجالات البنوك أو أنشطة التصدير والاستيراد الأجنبية وغيرها، مما أدى إلى استنزاف موارد مصر الاقتصادية لصالح الأجانب وإحجام سراة المصريين في ذلك الوقت عن المشاركة في تمويل الأنشطة الاقتصادية^(٣).

نوعية التمويل:

أولاً: المرابون :

انفتحت أبواب مصر على مصراعيها أمام تدفق سيل رعوس الأموال الأجنبية، فشكل المرابون الدور الأول في تمويل المشروعات الاقتصادية على اختلاف جنسياتهم، ومعظمهم من الأجانب^(٤)، مع انطباعهم على حب المغامرة في حين كان المصريون يؤثرون الزراعة عليها، مما حدا بطلعت حرب إلى قوله: " إن من اكبر أدواء مصر والمصريين أنهم لم يعتدوا إلى

(١) ديوان خديوى: محفظة ٢، دفتر ٦٠٩، صادر الديوان الخديوى، مكتانية رقم ٥٤٣، ٢٤ ذى القعدة ١٢٦٦هـ/أول أكتوبر ١٨٥٠م.

(٢) مجلس الأحكام: س ١/٣٣/٧، صادر الأقاليم البحرية، مضبطة ١٠، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٨٣هـ/ ١٨ مارس ١٨٦٢م، ص ١٢٩.

(٣) نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادى وأثره فى المجتمع المصرى (١٩٢٢م-١٩٥٢م)، ص ٣٣-٣٤.

(٤) سيد عشاوى: المرجع السابق، ص ٦٥.

الآن على التدبير والاقتصاد ولا على استثمار فضل أموالهم^(١)، وقوله في المراهبين الأجانب "وكان الواحد منهم يجيء إلى مصر خالي الوفاض، لا يملك من حطام الدنيا شيئاً، لا بضاعة له إلا الاقتصاد والتدبير، ومتى كسب أى مبلغ بأية طريقة كانت اتجه إلى فتح دكان صغير^(٢) في قرية، يبيع فيه البقالة ثم تتسع أعماله فيبدأ في التسليف بالربا وما أن نجحت أعماله سهل أن يقترض الأموال من تجار الإسكندرية^(٣) فما هي إلا عشية أو ضحاها حتى يصبح صاحبنا بنكيرا ممن يلعبون بالذهب فيتسبد ذلك الذي جاء بلا أسرة عارى الجسد حافى القدم قصرا في القرية يتخذة قاعدة لإدارة أعماله ومحلّاً لبنكه الذي يؤمه الفلاحون ليستعطفوا الخواجة^(٤)، وأثرى المراهبون على حساب المصريين وقد مثل اليونانيون أغلبهم وراحوا يمارسون تجارة البقالة بالقطاعي ويقرضون الأهالي بالفائدة على نطاق واسع، واستفردوا بالأمر، مع تحريم الدين الإسلامي للعمل بالربا^(٥) حتى لقد سعوا إلى منع المصريين من العمل مستعينين بالقنصل الأجنبي^(٦).

(١) محمد طلعت حرب: المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) يعلق أحمد الشربيني على ذلك قائلاً : وكان ينام أسفل (الرفوف) ويرتدى (مريلة) غير نظيفة" لمزيد من التفصيل انظر، نفسه، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٣) الخواجة يوسف بغدادى: كان من أشهر تجار الإسكندرية وعمل على مد العون إلى هؤلاء، انظر مجلس تجار الإسكندرية، سجل ١٧٠٩، قضية ١٩، صابر إلى الضبطية، بتاريخ ٨ جماد الأولى ١٢٧٤هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٥٧م، ص ٣٩.

(٤) محمد طلعت حرب: المرجع السابق، ص ص ٣٩-٤٠.

(٥) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العربية، ص ٦.

(٦) محمد عبد العزيز عجمية: المرجع السابق، ص ١٥٧.

ويعصف بعضهم أحدهم بقوله إنه كان "يجمع بين أن يكون بقالاً وصيدلياً وصاحب مقهى، ويبيع البضاعة بعشرة أمثال أثمانها وفي الوقت نفسه يرابى المراباة الجزئية فيعطى العشرة قروش ليأخذ خمسة عشر قرشاً في نهاية الأسبوع أى في يوم السوق، فإذا حال الحول يكون قد ربح ما يمكنه من توسيع تجارته ومنها القروض، ويلقب رغم ذلك، مع أخذه بأسلوب الربا المتقدم "بالصيرفى" وتدرجياً يصبح صاحبنا من أكبر المالىين والتجارىين بسوق القطن بالإسكندرية، حتى وصل الأمر إلى أنه بعد أن كان يسلف الفلاح الفقير أو التاجر الصغير أصبح يسلف الخديوى إسماعيل^(١)، وكان من أولئك:

أولاً: الذين يقرضون المال بأسعار باهظة ويدونون فى السندات مبالغ أكبر من التى استلمها المدين، كما حدث من تسديد القبانى محمد إبراهيم المحلاوى مبلغ ١٥٠٠ قرش عن قرض كان أصله ٣٠٠ قرش^(٢) كذلك طالب الخواجة الصراف والمرابى سر كيس الأرمنى أسرة المرحوم عبدالرحمن بك بدفع مبلغ ٧٩٧٧ قرش سجلت فى سندان على المرحوم وذلك نظير قرض ورهونات فائدتها ١٠% حسب الأصول^(٣).

وكان من أمر هؤلاء المرابىين أنهم يهدون المدينين ومنهم أصحاب المهن التجارية برفع قضية ضدهم لسداد ديونهم، ومثال ذلك مطالبة الخواجة

(١) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، ص ٣٤.

(٢) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢١٧، مادة ٥٢،

بتاريخ ١٦ صفر ١٢٦٣هـ/ ٣ فبراير ١٨٤٧م، ص ١٢.

(٣) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وإفادات، قضية رقم ٢٠، بتاريخ

١٣ جماد الأولى ١٢٧٣هـ/ ٩ يناير ١٨٥٧م، ص ٢٩.

بنى استرايه وشركاه أحد المخزنجية - الذين كانوا يتاجرون في البضائع بعد تخزينها حسب حاجة السوق - بمبلغ ٢١٣٤٠٢ قرشاً بالرغم من أنه قد رهن لديه خاتمين من الماس وأسورة^(١) ومطالبة الخواجة سر كيس بيدوسيان التاجر بالمنصورة المخزنجى على جوهر بسداد مبلغ ٦٠ جنيهاً ونصفاً بموجب سند مسجل عليه^(٢) ومطالبة الخواجة ديمترى مخالى السمسار حبيب يوسف بالدقهلية بسداد دين له عليه وإلا زاد من قيمة الدين^(٣) وكذا مطالبة الخواجة داود حليم ورثة مصطفى القباني بالقاهرة بسداد ما عليه من ديون^(٤).

ثانياً: الذين يشترون البضائع والمحصول قبل أوانه ويدفعون ثمناً أقل من المدون في السند وكأنه ثمن البضاعة أو المحصول الذى يتعهد الفلاح بتسليمه عند الجنى، ومع أن الثمن المكتوب كان معادلاً للسعر الجارى إلا أن المدفوع كان أقل منه بكثير، ومثل الفرق بين الثمنين الربا الفاحش الذى يتقاضاه عن المبلغ المدفوع معجلاً^(٥) ومن ذلك ما كان من اتفاق الخواجة وسيلى درغلاه اليونانى مع أحمد حنفى رضوان من بنى سويف - والذى

(١) نفسه: سجل ٥٨٦٣، تقارير من الأحكام، وثيقة رقم ٥٦٥، بتاريخ ١٧ جماد الأولى ١٢٨٦هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٦٩م، ص ٩٤.

(٢) نفسه: سجل ٥٨٥٥، دفتر قيد القرارات، قضية رقم ٣٤٦، مجلس يوم السبت ١٠ رجب ١٢٨٣هـ / ١٨ نوفمبر ١٨٦٦م، ص ٥.

(٣) نفسه: سجل ٥٧٢٨، صادر المجلس إلى سايرة، وثيقة ٥٦١، بتاريخ ٢٢ جماد الأولى ١٢٧٣هـ / ١٩ يناير ١٨٥٧م، ص ٦٧.

(٤) ديوان خديوى: دفتر رقم ٦١٣، صادر الديوان الى المالية، وثيقة رقم ٣٨٧، بتاريخ ٤ رجب ١٢٦٧هـ /

٥ مايو ١٨٥١م، ص ٤٥.

(٥) محمد طلعت حرب: المرجع السابق، ص ٣٨.

مارس التجارة والسمسرة لحسابه — على شراء ٢٠ قنطار عام
١٢٨١هـ/١٨٦٤م، على أساس سعر القنطار الواحد ٩٧٥ قرشاً ودفعه مبلغ
١٤٠٠٠ قرش واشترطه عليه إذا تأخر فى توريد القطن له فى ميعاده أن
يحسب أرباحاً عن كل قنطار جنيهاً مصرياً واحداً، وقد ضمنه فى ذلك حسن
سليم من القاهرة، إلا أنه لم يجن من المحصول غير سبعة قناطير وكسور
بمبلغ ٧٣٣١ قرش، بينما تأخر توريد الباقي فلجأ الخواجة الممول إلى مجلس
تجار مصر وقدم إليه السندات والعقود فحكم على ضامنه بدفع مبلغ ٨٩٧
قرشاً، قيمة الأرباح والباقي مع الأكياس وباقي العبوات أو يدفع بدلاً عنها
مبلغ ٦٣٤ قرشاً^(١).

وفى مقابل ٣٠٠ قرش اقترضها القباني محمد المحلاوى من
المرابي هارون اليهودى تنازل له عن أسورتي ذهب بندقى بمبلغ ١٨٠٠
قرش^(٢) وقد بلغ ما يتقاضاه المرابون من الفلاحين وصغار التجار نسبة
٨% شهرياً^(٣) مستخدمين ضروباً من الغش والخداع لسلب أملاكهم^(٤) وكان
للفوائد التى وصل معدلها إلى ٢٠٠% أثرها على النقود السائلة من ملايين

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٨٥٥، دفتر قيد القرارات الابتدائية، مجلس يوم الأربعاء
١٠ رمضان ١٢٨٣هـ/٢١ أغسطس ١٨٦٦م، ص ١-٢.

(٢) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢١٧، مادة ٥٢،
بتاريخ ١٦ صفر ١٢٦٣هـ/٣ فبراير ١٨٤٧م، ص ١٢.

(٣) محمد طلعت حرب: المرجع السابق، ص ٤١.

(٤) يوسف نحاس: الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقتطف والمقطم،
القاهرة ١٩٣٦م، ص ٤٧.

الجنیهات التى ظهرت فى الإسكندرية والقاهرة، مما مكن هؤلاء المرابین من التوسع فى البیوتات التجارية وإنشاء البنوك بالإسكندرية^(١).

وشكلت عملية تزوير المستندات والرشوة ركنا مهما فى تحكم المرابین بأرباب المهن التجارية والأهالى، وساعدهم على ذلك انتشار الأمية وقلة الحيلة فراحوا يدينونهم بمبالغ معينة بموجب سند يحرره كاتب الدائن فيمهره أحدهم بختمه وبشهادة الشهود، وكان هذا السند يكفى لمطالبته وإرغامه على الدفع قبل أن يصدر حكم بصحة الدين^(٢) فعلى سبيل المثال طالب الخواجة نوفل وكيل الخواجة بلاتر التاجر محمد العروسی الصغير بدفع مبلغ خمسة وعشرين ألفاً وأربعمئة وستة وستين قرشاً وثلاثين بارة بموجب كمبيالتين وقام المدعى علیه بتحرير مبلغ عشرة آلاف قرش على ظهر الكمبيالتين دون أن يدفع شيئاً منها إلى المدعى، فصدر قرار مجلس تجار مصر بإحالة القضية إلى مجالس المدينة لوجود شق جنائى فيها، تطبيقاً للبند التاسع عشر من لائحة المجلس التى تقضى بأنه إذا ادعى أحد الخصوم عدم معلومیته بأحد السندات أو طعن فيها بأنها مزورة وكان الخصم متمسكاً بالاستناد إليها فللمجلس الحرية فى إحالتها إلى جهة الاختصاص^(٣).

(١) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، ص ٣٤.

(٢) مجلس الأحكام: س ٣/١٠/٧، صادر الأقالیم البحرية، مضبطة ٣٧٢، بتاريخ ٣ جماد الأولى ١٢٧٥هـ / ٩ ديسمبر ١٨٥٨م ص ٨٠؛ طلعت حرب، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣) مجلس تجار مصر: سجل رقم ٥٨٥٣، ج ١، قيد القرارات الابتدائية، مجلس يوم ٢٩ ربيع ثانى ١٢٨٤هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٦٧م، ص ٢.

ولم يكف المرابين تلك الفوائد الباهظة فراحوا يعملون على إضافتها إلى رأس المال لاحتساب الفائدة عليها فإذا لم يدفع المدين في الميعاد المحدد حرر سنداً جديداً بالمبلغ الأول والفائدة واحتسب الربح المجموع، وهكذا لا تمضى بضع سنوات إلا وقد أصبح المبلغ عشرة أمثاله ولذا لم يكن المرابي يحث مدينه على وفاء دينه، بل كان يلطف له القول ويدفعه للتمهل مهوناً عليه الأمر فغاية ما فى الأمر أنه سيغير السند ويعلى الفائدة^(١) ولو حدث أنه تأخر فى تغيير السند استدعاه عن طريق الضبطية، فدفع فائدة على المبلغ بمقدار ١% شهرياً من تاريخ السند حتى يوم السداد أو التغيير، ومن ذلك ما طالب به الخواجة موسى كوريل الإيطالى على مراد بدفع مبلغ ثلاثمائة وخمسين جنيهاً ودفع غرامة تأخر عن قيمة المبلغ^(٢).

وقد ألجأ انخفاض أسعار القطن الذي شكل محصولاً رئيسياً على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، وكذلك أسعار الأراضي^(٣) بعض أرباب المهن التجارية والفلاحين على اللجوء للمرابين^(٤).

وساهمت الحكومة المصرية فى تنشيط عملية الربا عن طريق تقديمها ميعاد دفعه، وقد استفاد منها أرباب الأموال من القناصل، فبدلاً من أن تقصد الحكومة الممولين أنفسهم كانت تلجأ إلى أحد تجار المال لتستدين منه مبلغاً كبيراً وتحول له الأموال المستحق حيازتها فى وقت معين بأحد الأقاليم.

(١) محمد طلعت حرب: المرجع السابق، ص ٤١.

(٢) مجلس تجار مصر: سجل ٥٨٤١، قيد القرارات الإنتهائية، قضية رقم ١٣٤، مجلس يوم رجب ١٢٨٤هـ/ ١٥ أغسطس ١٢٦٧م، ص ١٠.

(٣) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، ص ٣٥.

(٤) التجارة: عدد ١٢٨، بتاريخ ١٤ فبراير ١٨٧٨م.

وكان من اليسير لهذا المقرض بفضل معاونة رجال الحكومة الحصول على مبلغ أكبر من المقرض ومن الضريبة المستحقة^(١) ومما أفسح للمرابين الطريق ابتعاد نوى رعوس الأموال المصريين عن النشاط التجارى، فمولوا كل الأنشطة الاقتصادية مستغلين شتى السبل المشروعة وغير المشروعة من أجل استغلال أموالهم^(٢).

ثانيا: الصيارفة :

اقتصرننا فى دراستنا هذه على صيارفة النقود لدورهم المتميز فى تمويل المشروعات الاقتصادية، فى حين أنه كان هناك صيارفة آخرون كصيارفة النواحي والقرى والخزن والأطيان والشون والجمارك والدواوين العمومية وغيرهم^(٣).

وقد خضع الصيارفة مثل غيرهم من أصحاب المهن التجارية الأخرى لنظم منها انضواؤهم تحت لواء شيخ يرعى مصالحهم وينظر أمورهم ويحافظ على الآداب العامة للمهنة والمتعارف عليها منذ زمن بعيد وكان صدور قرار تنصيبه بناء على موافقة أبناء الطائفة وبتصديق مجلس

(١) طلعت حرب: المرجع السابق، ص ٣٨-٣٩؛ سعيد محمد حنفى، المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) رعوف عباس حامد: الملكيات الزراعية، ص ٩٨-٩٩.

(٣) محفظة الميهي: ملف ١٤، قرار ١٣، بتاريخ ٢ جماد الأولى ١٢٥١هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٣٥م، ص ١-٨؛ دفتر ترتيبات قرار ١٣، بتاريخ ٤ جماد الأولى ١٢٦٣هـ/ ٢٩ أبريل ١٨٤٧م، ص ١٧٦.

الأحكام^(١) مثلما نصبوا السيد بدوى غانم بالقاهرة^(٢) عندما توفى الحاج على حربى^(٣).

وكان من مهام شيخ الطائفة وضع اللائحة لضبط أبنائها^(٤) واختيار العمدة والمختارين والكاتب^(٥) وأخذ الضمانات^(٦) وتسليم الدفاتر المختومة لأفراد الطائفة ومراعاة أحوالهم وضبط القواعد المعمول بها داخل المهنة ومتابعة تنفيذها^(٧).

وبالإضافة إلى الشروط الواجب توافرها فى الفرد لانضمامه إلى طوائف المهن التجارية الأخرى اشترط على الصيارفة إجادة القراءة والكتابة ومعرفة قواعد العمليات الحسابية^(٨) والخبرة بأنواع العملات النقدية

(١) مجلس الأحكام: س ٢/٣/٧، مكاتبة رقم ٥٥، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨١هـ / ٢٤ يونيو ١٨٦٤م، ص ١٧.

(٢) محافظ أبحاث: محفظة ١١٨، دفتر ١٩١١، أوامر كريمة صورة الأمر الكريم رقم ١٦، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٨١هـ / ١٧ مارس ١٨٦٥م، ص ١٣٩.

(٣) مجلس الأحكام: س ٢/٣/٧، مضبطة رقم ١٠٣، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٨١هـ / ١٤ أبريل ١٨٦٥م، ص ٢٤.

(٤) محافظ أبحاث: محفظة ١١٨، دفتر ١٩١١، أوامر كريمة صورة الأمر الكريم رقم ١٦، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٨١هـ / ١٧ مارس ١٨٦٥م، ص ١٣٩.

(٥) ديوان الويركو: سجل ١٣٦٥٥، جريدة مطلوبات ديوان الويركو، بدون رقم، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٦٦هـ / ١٣ مارس ١٨٥٠م، ص ٨.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، صادر قيد القرارات الصادرة، وثيقة ٣٢٧، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٧٠هـ / ١٨ أبريل ١٨٥٤م، ص ٢٠٧.

(٧) دفتر ترتيب وظائف من عهد محمد على: قرار ١٣، بتاريخ ١٤ جماد الأولى ١٢٦٣هـ / ٢٩ أبريل ١٨٤٧م، ص ١٧٦.

(٨) نفسه: صدر القرار الصادر من الباشا كاتب الى الصيارفة بتاريخ ١٤ جماد الأولى ١٢٦٣هـ / ٣٠ أبريل ١٨٤١م، ص ١٧١.

المتداولة^(١) الزائف منها والأصلى ومعرفة أوزانها وتمييزها^(٢) والتحلى
بدراية عالية بهذا العمل تجنباً للوقوع فى الأخطاء والتعرض للعقوبات التى
بلغ حدها الأقصى الطرد من الطائفة^(٣).

وتركز هؤلاء الصيارفة بالمدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية،
وقد بلغ عددهم بالقاهرة حسب تعداد مجلس تجار مصر فى ١٩ رجب
١٢٧١هـ/ ١٧ أبريل ١٨٥٤ مائة وثلاثين صرافاً^(٤) وانتشروا فى
مناطق التجارة والأسواق العامة مثل منطقة باب الشعرية ودرب
الجماميز وخط قوصون، والأزبكية ومصر القديمة^(٥) ووكالة الأرز
والسلحدار^(٦) وجمرك بولاق^(٧) وسوق الصيارف ووكالة سالم^(٨) ومناطق
المزادات المتفرقة بالإسكندرية^(٩).

(١) محافظ أبحاث: محفظة ٥٠، ديوان التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٥ ذو
القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٤١م.

(٢) الأهرام: عدد ٣٦١٣، ١٣ جماد الأولى ١٣٠٧هـ/ ٣ يناير ١٨٩٠م.

(٣) حلمى أحمد شلبي: الموظفون فى مصر عصر محمد على، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ١٩٨٨م، ص ١٩.

(٤) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٣، صادر المجلس الى المحافظة، وثيقة ٢٥٨،
بتاريخ ١٩ رجب ١٢٧١هـ/ ١٧ أبريل ١٨٥٤م.

(٥) محكمة مصر الشرعية: سجل ٣٤، اعلامات، مادة ٢٥٥، بتاريخ ٢ جماد
الأولى ١٢٧٤هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٥٧م، ص ٩٤.

(٦) تقارير النظر: سجل ٣٦، مادة ٢٨١، بتاريخ غرة محرم ١٢٥٩هـ/ ٢ مارس ١٨٤٣م،
ص ٧٢.

(٧) نفسه: سجل ٣٧، مادة ٢٤٤، بتاريخ ٤ اذى الحجة ١٢٦٢هـ/ ٣ ديسمبر ١٨٤٦م، ص ٢؛
معية سنبة تركى، محفظة ٤، وثيقة ١١٩، ٢٥ شعبان ١٢٨٣هـ/ ٣ يناير ١٨٦٧م.

وسمحت لهم الحكومة بفتح حانوت (دكان) صرافة بالأسواق، مع تهديدهم بإغلاقه في حالة تلاعبهم بالعملات أو تزييفها^(٣) بعد أن جرت العادة بأن يتخذ الصيرفي لنفسه مقعداً بسيطاً يجلس عليه بالأسواق أو أن يكون محصلاً بإحدى الوكائل الكبرى^(٤).

وشددت الرقابة عليهم حتى تتابع تداول العملة في السوق، فالزمهم بتسجيل ما يتم استبداله من عملات نقدية مختلفة بالدفاتر يوماً فيوماً^(٥) وعدم إجازة الشطب أو الكشط أو التعديل أو الإضافة، وإلا أبلغ عن المخالف شيخ طائفته فتعرض للطرد^(٦).

وكان العاملون بالصيرفة Banking إلى جانب إيدالهم النقود للراغبين^(٧) يقومون بتسليف الأموال بالفائدة للحكومات وذوى الوجاهة

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٧٢، صادر المجلس إلى مضبطة إسكندرية، وثيقة ٨٧، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٩١هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٧٤م، ص ١٢٤.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: س ١١/٦/١، وثيقة ١٤، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٠هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٧٣م.

(٣) محافظ أبحاث: محفظة ٥٠، ديوان التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٤١م.

(٤) محسن على شومان: اليهود في مصر العثمانية، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٢١.

(٥) محفظة الميهي: ملف ١٤، قرار بتاريخ ٢٣ جماد الأولى ١٢٥١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٣٥م، ص ١.

(٦) نفسه: ص ص ٢-٣.

(٧) ديوان المجلس الخصوصي: س ١١/٢٠/١، القرارات الصادرة تركي، دفتر ١ وثيقة بدون ، بتاريخ ٧ جماد الأولى ١٢٧٠هـ/ ٥ فبراير ١٨٥٤م، ويذكر صمويل برنار، دورهم في توريد الذهب إلى دار سك النقود، انظر نفسه، وصف مصر، ج ٦،

الاجتماعية، حتى أن محمد على باشا اعتمد على بعضهم لتمويل مشروعاته، فاقترض على سبيل المثال مبلغ ٢٥,٠٠٠ قرش من موفسيس الأرمني، واقترض قاضى مصر نعمان أفندى ٣٠٠٠ قرش من الصراف كريكور^(١)، وأقرض حسن أغا عثمان جنيكاز الوزير الحاج محمد على والى مصر مبلغ ٣٥٠٠٠ قرش بنسبة ١٠٠%^(٢).

ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية وسيطرة الدولة على كل فوائد الفائض تراجع دور الصيارفة فى مصر كمصدر لتمويل المشروعات واقتصروا على استبدال العملات دون غيرها، وقد أجاز لهم الباشا استبدال العملات للسياح والتجار عند انتقالهم من بلد إلى آخر نظير حصولهم على نسبة ١%^(٣).

وحتى تصبح الدولة مصدر التمويل الوحيد وتحكم ضبط العملات وتداولها ومنع تزيفها عمل محمد على على التخلص من فئة التجار والصيارفة التى كانت تقرضة قروضاً قصيرة الأجل، ولذا أنشأ مصرف (بنك) الإسكندرية عام ١٨٤٢ ليقوم بمهامه فيخدم أغراض الحكومة فتروج

الموازن والنقود، ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م، ص ١٨٤.

(١) محافظ الذوات تركي: محفظة رقم ١، وثيقة رقم ١/٣٩، ترجمة أمر من محمد على إلى الخوافة موفسيس صراف مير مران أكرم حسن باشا، بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٢٢٠هـ/ ٨ يونيو ١٨٠٥م.

(٢) محكمة مصر الشرعية: سجل ٣٨، مادة ٦٤٠، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٧٧هـ/ ٢٢ يونيو ١٨٦١م، ص ٨٧.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ١٨، من الباب العالى إلى بغوص بك، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/ ٢٧ يناير ١٨٤٣م، ص ٢٨٧.

الحركة التجارية، وأشرك معه كبار التجار وعمل البنك لمدة عامين صفى بعدها كل أعماله^(١).

ونتيجة لتحرير التجارة وبداية الهجمة الرأسمالية الشرسة، حرص الأوروبيون على الدخول في علاقة مباشرة مع المنتجين المصريين عن طريق تقديم القروض بشروط مجحفة^(٢) فزادت أعداد الصيارفة وجمعوا ما بين استبدال العملات وتمويل المنتجين وأخذ بعضهم ممن عرفوا بالدوارين^(٣) يجولون بالقرى والنواحي والمدن الإقليمية يقرضون نوى الحاجة إليهم من أصحاب المهن التجارية بفائدة مالية^(٤).

وكانت للصيارفة طرق كثيرة للاحتيال على العملاء عن طريق أخذ السندات والرهونات معاً بالإضافة إلى رفع الفائدة إلى ١٠% فقد اقترض عبد الرحمن محمود بك مبلغ ٧٧٩٧٧ قرش من سركيس الصراف بحارة

(١) شورى المعاونة: ملخصات دفاتر، دفتر ٢٨٤، محفظة ٢٠، من الباب العالى إلى ذكى أفندى، وثيقة رقم ١٢٦٢، بتاريخ ١٧ ربيع ثانى ١٢٥٧هـ / ٩ يونيو ١٨٤١؛ نفسه، وثيقة رقم ١٤١٥، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٥٧هـ / ١٨ يناير ١٨٤٢م.

(٢) فى عصر محمد على كان هناك تجار أجانب يجمعون ما بين أعمال المصارف والتجارة فمثلاً البارون جاك ليفى ده منشه كان بنكيراً و تاجراً صادر ووارد، كذلك اشتغل بيت نحمدان الذى أسسه روفائيل نحمدان ١٨٢٨م، بالتجارة وأعمال المال؛ لمزيد من التفصيل، انظر: أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٣) صيارف دوارون: مفردها دوار، وهو المصرفى الذى كان يدور على عملائه حاملاً كيس نقود ليستبدل لهم ما يريدون من عملات، انظر محسن شومان، اليهود فى مصر العثمانية، ج ١، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٨ اعلامات، مسادة ٢١، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٩هـ / ٢٤ مارس ١٨٧٢م، ص ٧.

اليهود (بموجب سنيين) ورهن خاتماً من الماس وآخر من الياقوت لحجز الرهن لحين سداد أصل المبلغ وفائدته^(١).

وقد تداول الصيارفة مختلف أنواع العملات واستغلوا تسوية معاملاتهم المالية عن طريق الاستفادة من الفرق بين العملات الأجنبية والمحلية إضافة إلى أنهم دسوا عملات زائفة^(٢) فطمسوا العملة المصرية بالسوق مستغلين كذلك أمية وجهل بعض العملاء من ذوي المهن التجارية وغيرهم^(٣) ومن أولئك المرحوم جعفر أفندي المعاون بديوان محافظة مصر والذي اقترض مبلغ ٤٤٨٥ من أحد الصيارفة كان أصلة عبارة عن مجموعة قروض بعملات متصلة منها بالقرش والجنيه الإنجليزى ولتسهيل السداد للورثة تمت تسويتها على أن تسدد بالقرش^(٤).

وحيثما اشتد الطلب على زراعة القطن خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥م) واحتياج الزراعة إلى اعتمادات مالية مستمرة^(٥) زادت الحاجة إلى الصيارفة الذين أصبح معظمهم إما من الأجانب أو ممن

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٥، صادر إلى بيت المال، قضية ٣٦ بتاريخ ١٢ جماد الأولى ١٢٧٢هـ / ٢٠ يناير ١٨٥٦م، ص ١٩٧؛ ديوان معية سنية تركى، محفظة ٢٩، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٧٩هـ / ٥ فبراير ١٨٦٣م.

(٢) نفسه: سجل ٥٨٠٩، الوارد إلى تحريرات الضبطية بمصر، وثيقة رقم ٢٢٨، بتاريخ ٤ جماد الأولى ١٢٨٥هـ / ٢ سبتمبر ١٨٦٨م، ص ٨٣.

(٣) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٥ إعلانات، مادة ١٨٥، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٦٧هـ / ٢٣ يناير ١٨٥١م، ص ٧.

(٤) نفسه: سجل ٢٨، مادة ٢١، بتاريخ ٤ محرم ١٢٦٩هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٥٢م.

(٥) محافظ عابدين: محفظة ٦١٩، ديوان خديوى العرضحالات، مكاتبه بدون رقم، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٣٢٤هـ / ٦ يناير ١٩٠٧م.

شملتهم حمايتهم، خاصة بعد تدفقهم على مصر يستثمرون أموالهم بشتى المجالات^(١).

ومكنت الأزمة الاقتصادية التي عانت منها مصر عقب توقف هذه الحرب بسبب كساد تجارة القطن هؤلاء الصيارفة من تحقيق الهيمنة على السوق المصرية عن طريق إغراء العملاء بالسندات، ومن ذلك ما طالب به أحدهم تاجراً بسداد مبلغ خمسة جنيهات إنجليزية من أصل ١٩٥ جنيهاً إنجليزياً وفاءً لدينه^(٢).

وتعتبر الفترة من (١٨٦٦-١٨٧٠م) العصر الذهبي للبنوك الخاصة^(٣) إذ زاد الطلب على تأسيسها لكونها تمنح القروض للعملاء باستخدام الرهونات، فالتمس ريتشارد الفرنسي من الحكومة الموافقة على فتح بنك للرهنات^(٤) بالإضافة إلى بيوت المال الأجنبية التي راحت تقرض العملاء الأموال بالربا^(٥) ومع تولى المصارف والبنوك وغيرها عمليات الاستيراد والتصدير^(٦) وفق أساليب التجارة الأوروبية في السوق المصرية

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، خلاصات وقرارات وافادات، خلاصات، مطلوب الخواجة سر كيس الصراف من تركة المرحوم عبد الرحمن محمود بك، رقم ٢٠ بتاريخ ١٣ جماد الأولى ١٢٧٣هـ / ٩ يناير ١٨٥٧م، ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: س ١١/٢٠/١، القرارات الصادرة تركي، نقداً، ٧ جماد الأولى ١٢٧٠هـ / ٥ فبراير ١٨٥٤م، ص ٢٥٨.

(٣) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٤) ديوان شـورى المعاونـة: محفظة ١، وثيقة ٣٠٤، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٨٠هـ / ١١ أغسطس ١٨٦٣م.

(٥) على الجريتلى وشكرى فريد: تطور النظام المصرفى فى الدول العربية. دراسة مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص ٣٠.

(٦) Deeb, Marius: op. cit, P.15.

تراجع دور الصيارفة المقرضين وحلت تلك محلهم بالرغم من تفضيل المصريين للتعامل معهم بدلاً من البنوك الاستعمارية Colonial Banks الخاصة التي شكلت جهازاً مصرفياً بدائياً بمصر خلال النصف الثامن من القرن التاسع عشر^(١) ولذا كان عدد الصيارفة في الإسكندرية عام ١٨٧٠ سبعة فقط ولم يعد لهم ذكر في القاهرة، وفوق ذلك لم تعد الصيرفة مهنة قائمة تذكر في الإحصائيات التجارية وإن كنا نشك في ذلك^(٢).

العلاقة بين الممولين وطوائف المهن التجارية :

ارتبط الممولون ارتباطاً وثيقاً بالمهن التجارية، ولعل مرد ذلك إلى تشابك المصالح التجارية بين الطرفين ومن ثم كان من الطبيعي دراسة هذه العلاقة.

ففي ظل نظام الحرية التجارية وتنامي طوائف المهن التجارية، أخذ أبناء طوائف المهن التجارية يقصدون الصيارفة والمرابين للاقتراض منهم بفوائد ضخمة^(٣) حتى إن القبانية كثيراً ما لجأوا إليهم لتدبير المبالغ التي احتاجوا إليها لشراء الآلات وعدد الوزن، وبخاصة الذين عملوا منهم لحسابهم

(١) لمزيد من التفصيل عن البنوك انظر: تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٥م، ص ٥٣.

(٢) محمد رفعت الإمام، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٣) Crouchley (A.F): The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public debt, London 1936, P.P 32-33.

في السوق بعيداً عن الحكومة^(١)، حيث اقترض أحد القبانية من المدعو هارون الصراف ٣٠٠ قرش مقابل رهون وفوائد باهظة^(٢).

ولجأت طائفة المراكبية من أجل إصلاح مراكبهم والحفاظ على مصدر رزقهم إلى الاقتراض بفوائد باهظة، حيث اقترض أحدهم من الخواجة قسطناني الممول مبلغ ألف ومائتي وخمسين قرشاً مما حمله على المطالبة به من ضامنه المخزنجي مصطفى عثمان^(٣).

وكذلك لجأ الكيالون إلى اقتراض مبالغ ضخمة من الصيارفة والمرابين، كثيراً ما عجزوا عن تسديدها بشكل دفع الدائنين إلى مقاضاتهم أو مطالبتهم بتسديدها، فتشير الوثائق إلى مطالبة أحد الخوارجات الممولين لرئيس الكيالين أحمد أبو حلاوة بتسديد ما قيمته ثمانية عشر ألف قرش وتسعمائة، وهو المبلغ الذي اقترضه منه بالفوائد لشراء صفقة قمح يتاجر فيها لحسابه^(٤)، كذلك طالبت شركة ناعوم قسطندي وشركاه للتمويل الكيال حسن الفار بمبلغ ٣٥٧ قرشاً^(٥).

(١) محكمة مصر الشرعية: سجل ١٧، مادة ٥٢، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٦٣هـ/ ٣ أيار ١٨٤٧م، ص ١٢.

(٢) محفوظات مجلس الوزراء: محفظة ٢/١، صورة الأمر العالي المتعلق بلوائح القبانية الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٨٨٩م.

(٣) ديوان خديوى: دفتر ٦٢٧، محفظة ٢١٣، صادر الديوان الخديوى إلى قنصل دولة الإنجليز، وثيقة ٤٢، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٦٧هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٥١م، ص ١٠.

(٤) نفسه: دفتر ٦١٥، محفظة ١١، صادر الديوان إلى قنصل اليونان، وثيقة رقم ٦٦١، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٦٧هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٥١م، ص ٨٤.

(٥) نفسه: سجل ٥٧٢٥، صادر المجلس إلى مديرية أسيوط وجرجا، وثيقة رقم ١٠، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٧٢هـ/ ٣ أبريل ١٨٥٦م، ص ٢٢٩.

ولجأ السماسرة إلى الاقتراض من الممولين لتيسير مصالحهم حيث اقترض جماعة من السماسرة المغاربة بالإسكندرية مبالغ ضخمة من الممول الفرنسي مرسنيه لتوسيع حجم نشاطهم، وعندما عجزوا عن الدفع رفع الدائن الأمر إلى مجلس تجار الإسكندرية لاسترداد مستحقاته لديهم^(١).

وكان الصيارفة يمولون طوائف المهن التجارية بالأموال اللازمة لممارسة بعض الأنشطة نظير تقاسم الأرباح معهم ومشاركتهم مهنتهم، فيذكر أن الخواجة سارنيون والخواجة جاللو بمينا البصل استعان بشيخ السماسرة في بعض أعمال تجارة القطن^(٢) كما استعان الخواجة تسلكي بسماسرة بولاق على محمد العجمي وصالح أحمد ومصطفى يونس لترويج بضائعه التي جلبها من السودان بالسوق^(٣).

كذلك مول الخواجة يوسف متري تاجر الغلال يونس شعراوي بمبلغ ١٥٠٠ قرش^(٤) ومول الخواجة إسرائيل حزين تاجر الغلال محمد على بمبلغ

(١) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٧٠٩، صادر المجلس إلى محافظة الإسكندرية، وثيقة ٤٥، بتاريخ ٢٠ جماد الأولى ١٢٧٤هـ - ٧ يناير ١٨٥٨م، ص ٣٠.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٦ ج ٢، دفتر قيد التقارير الصادرة، وثيقة ٣٠٥، بتاريخ ٢١ ربيع الثاني ١٢٦٨هـ - ١٣ فبراير ١٨٥٢م، ص ٢٥٦.

(٣) مجلس تجار مصر: سجل ٥٨٢١ ج ٢، وارد إلى المجلس من ضبطية مصر، وثيقة رقم ٨٤ بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٩١هـ - ٤ سبتمبر ١٨٧٤م، ص ٧.

(٤) محكمة مصر الشرعية: سجل ٣٤، مادة ٢٥٥، بتاريخ ٢ جماد الأولى ١٢٧٤هـ - ١٩ ديسمبر ١٨٥٧م، ص ١٩٤.

خمسمائة وخمسين ألف قرش على أن ينافسه الأرباح^(١)، وأقرض الصراف مراد يوسف محمد زغلول تاجر الفاكهة مبلغ ١٩٥٠ جنيهاً إنجليزياً^(٢).

وكثر لجوء الممولين إلى السماسرة والدالين لتحصيل مديونياتهم من العملاء، خاصة أولئك الذين كانت عليهم سندات^(٣) كما لجأ الخواجة إلياس حنا لأحد السماسرة لاستيفائه رهونه من المدعو حسن التريزي عند إعلان إفلاسه^(٤).

موقف المجتمع من الممولين :

جُوبَةُ الممولون بامتنعاص فئات الأهالي حيث عارض عملهم بالربا الشرع الإسلامي الذي يحرمه بنص القرآن^(٥) ولاشك في مبلغ الدين من الفطرة الإنسانية، ولذا كان نظر الشرقيين إليه عند سنهم القانون^(١).

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨٠، قيد الخلاصات والقرارات والإفادات، وثيقة ١، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٧٣هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٥٦م، ص ١-٢.

(٢) نفسه: سجل ٥٨٠٩، الوارد إلى تحريرات ضبطية مصر، وثيقة ٢٢٨، بتاريخ ١٤ جماد الأولى ١٢٨٥هـ / ٢ سبتمبر ١٨٦٨م، ص ٨٣.

(٣) نفسه: سجل ٥٨٥٢، قيد القرارات الابتدائية، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٨٢هـ / ٨ يوليو ١٨٦٥م، ص ٤٥.

(٤) نفسه: سجل ٥٧٢٤، صادر المجلس إلى سايره، قضية ٩٢٥، بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٧١هـ / ١٢ أغسطس ١٨٥٥م، ص ٩٥؛ نفسه: سجل ٥٧٥٢، صادر المجلس الى سايره، قضية ١٤٣، بتاريخ ٣ صفر ١٢٧٢هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٥٥م، ص ٥٨، نفسه، قضية ١٠١، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٧٢هـ / ٣ أكتوبر ١٨٥٥م، ص ٤١.

(٥) لمزيد من التفصيل عن موقف الشريعة الإسلامية من المرابين انظر: أحمد عيسى عاشور، الفقه المبين في العبادات والمعاملات، مكتبة القرآن للطبع والنشر، القاهرة ١٩٨٤م، ص ١٥٩-١٨٠؛ عبد المنعم حسنين، الإنسان والمال في الإسلام، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة ١٩٨٦م؛ مركز الأهرام، فكر المسلم

وكما تتفق المصلحة والدين، فكنالك اقترن الضرر بمخالفة على نحو ما وصف محمد علوبة باشا: "الحقيقة المرة هي أن بلادنا رغم خصب أرضها واعتدال مناخها وصبر فلاحها أصبحت في الأجيال الأخيرة من أفقر بلاد الأرض؛ فتكت بها الديون الأجنبية، ففتك بها الفقر والجوع، فلاحها بئس ومستوى المعيشة فيها منحط إلى درجة توجب الشفقة" ولذا كان سعى المصريين من قديم لإنقاذ أنفسهم من مصادر الربا ومساوئه^(٢).

ومما يذكر من بدايات النفور الوطني ما حدث من اعتراض الأهالي عام ١٨٥٦م على الأرمن عندما أراد بعض صيارفتهم تقاضى ١٠% فائدة عن قروضهم، وإصرارهم على رفض التعامل مع دفع الفوائد الربوية^(٣) ووافق ذلك اعتراض علماء الأزهر عام ١٨٥٨م على الأمريكي المدعو إليكسانيان Alexanian عندما أراد أن يستغل ودائع بيت المال بفائدة يقدمها للحكومة المصرية بما قيمة ١٠%، وإفنائهم بمخالفة مسعاه للشرعية الإسلامية^(٤).

المعاصر وما الذي يشغله، الكتاب الثاني، القاهرة ١٩٩٤م، ص ص ١٨٥-١٩٨٥م؛ أسامة توفيق عبد الهادي، قانون النقد في ضوء الفقه والقضاء والتشريعات الاقتصادية، الناشر المؤلف، القاهرة ١٩٩١م، ص ٣٩؛ محمد علي علوبة، مبادئ في السياسة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٠م، ص ص ٦٦-٨٩.

- (١) أسامة توفيق عبد الهادي: المرجع السابق، ص ٣٩.
- (٢) محمد علي علوبة: مبادئ في السياسة المصرية، المرجع السابق، ص ٦٧.
- (٣) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٨، خلاصات وقرارات وإفادات، قضية رقم ٢٠، بتاريخ ١٣ جماد الأولى ١٢٧٣هـ / ٩ يناير ١٨٥٧م، ص ٢٨.
- (٤) حامد علي دسوقي: المرجع السابق، ص ١٦٣.

وكان من شأن انفتاح السوق المصرية أمام التجارة الأوربية ورواج الحركة التجارية بها أن اشتدت حاجة أصحاب المهن التجارية والتجار إلى تمويلهم فاضطر بعضهم إلى أن يؤدي فائدة عن دينة تراوحت في السبعينيات من القرن التاسع عشر بين ١٠% و ١٢% مما ضاعف من السخط العام والذي أفضى في النهاية إلى مؤازرة الأهالي للثورة العرابية ١٨٨١م^(١).

ولم يحد من استتكاك الأهالي ما صدر من بعض شيوخ الأزهر من فتاوى تجيز التساهل في بعض المعاملات المالية ومنهم الإمام محمد عبده^(٢)، وكان من عمر أحمد الشيخ عام ١٩١٤م وآخرين من أهالي نقادوس بالدقهلية أن طالبوا الجمعية التشريعية بسن قانون لمراقبة المرابين والتفتيش عليهم^(٣) وقد سبق أن اعترض الأهالي على مسعى اللورد كرومر لدى النظر لتهيئة مشروع لصناديق التوفير بالبوستة يربو على الصندوق الموجود آنذاك وكان مثار اعتراضهم أخذه بمبدأ الفائدة التي يرونها محرمة، في حين كان هدف اللورد من وراء ذلك الحد من حوادث السطو والسرقات على المخزون من المال بمنازل الأرياف^(٤).

ومع تنامي الوعي القومي وإدراك أولئك الأهالي بفئاتهم من أصحاب مهن تجارية وتجار وفلاحين لفداحة عبء الديون على الاقتصاد المصري

(١) محمد طلعت حرب: مقدمة المحقق، المرجع السابق، ص ٦.

(٢) راجع محمد عبده (الأستاذ الإمام): الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق، محمد عمارة، الجزء السادس، طبعة بيروت ١٩٧٤م، ص ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣) الجمعية التشريعية: مضبطة الجلسة ٢٢، بتاريخ ٢٢ جماد الأولى ١٣٣٢هـ / ١٨ أبريل ١٩١٤، مطبعة بولاق، القاهرة ١٩١٥م، ص ٣٢٨.

(٤) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨م، ص ٣١.

جاهر الكثيرون منهم بالتماس سبل الخلاص والإصلاح، وكان من محمد أسعد الفخاخ التاجر بالفحامين أن قدم عريضة يلتمس فيها إضافة قانون للمواريث يقضى بمنع تلاعب المرايين بالورثة^(١) وأعقبها الأهالي بتقديم عريضة أخرى تؤكد على المطالبة بسن قانون يمنع الربا الفاحش الذى يتعاطاه الأجانب، فكان اتجاه الدولة نحو إنشاء البنوك لتحريرهم من الديون وحفظ أموالهم وإنماء مشاريعهم^(٢).

* * *

وهكذا تبين لنا ما كان لإلغاء الاحتكار وتحرير التجارة من أثر بالغ فى انفتاح السوق المصرية أمام شتى الجنسيات، وأغلبها من الأوربيين، وقد نجم عن تدفقها على مصر استغلال ثرواتها ظهور المرايين والصيارفة الذين تشابكت مصالحهم مع أرباب المهن التجارية، وآل الأمر إلى أن يكونوا — مع تدخل قناصلهم في ظل الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة — سادة يصرفون المال ويلحقون الأذى برأس المال الوطنى لحسابهم، فأفلس من الأهالى نتيجة لديونهم الكثيرون، ومن لم يفلس بقى رازحاً تحت تسديد الديون أقساطاً بالربا الفاحش، ولم يكن المجتمع بمأمن من التأزم خاصة مع استكافه الربا الذى حذر الإسلام من التعامل به، فتعالت الأصوات من هنا وهناك تشكو الفقر والجوع واستبداد الأجانب، ونما الوعي الوطنى — حتى لقد كانت مدا للثورة العرابية، وأسمع الحكومات واتجهت هم أبناء المجتمع إلى محاولة الفكاك من تحكم المرايين بتمصير رأس المال، فكانت المناداة بإنشاء

(١) الجمعية التشريعية: مضبطة الجلسة ٢٢، بتاريخ ٢٢ جماد الأولى ١٣٣٢هـ/ ١٨ أبريل

١٩١٤، مطبعة بولاق، القاهرة ١٩١٥م، ص ٣٢٨.

(٢) نفسه: مضبطة الجلسة ٣٤، بتاريخ ٥ رجب ١٣٣٢هـ/ ٣٠ مايو ١٩١٤م، ص ٥٧١.

البنوك والمصارف، وهو ما آل إليه الأمر عندما استجابت الحكومة لمطالب الأهالي، فكان التحرر من تلك الطوائف التي جثمت رداً طويلاً على صدر مصر.

* * *

الفصل الرابع

الطوائف الخدمية في التجارة

- أولاً: طائفة القبانية**
- ثانياً: طائفة الكياليين**
- ثالثاً: طائفة المغربلين**
- رابعاً: طائفة المراكبية**
- خامساً: طائفة الشياطين**

الفصل الرابع

الطوائف الخدمية في التجارة

إذا كان السماسرة والدالون قد لعبوا دور الوساطة في النشاط التجاري في إطار الحرية الاقتصادية في الفترة موضوع الدراسة، فقد قامت إلى جانبهم طوائف معاونة ذات طابع خدمي، كان وجودها ضرورياً في إنجاز الأعمال المتصلة بالتجارة، تمثلت في طوائف القبانية، والكيالين، والمغربلين، والمراكبية والشيالين.

ويعالج هذا الفصل كل طائفة من هذه الطوائف من حيث إطارها التنظيمي وهيكلها وطبيعة عملها وصلتها ببعضها البعض.

أولاً: طائفة القبانية:

تخصصت تلك الطائفة الهامة في وزن البضائع وتحرير قوائم أوزانها وأسعارها وتسجيل ذلك في دفاتر خاصة تعد مرجعاً في حالة حدوث أي خلاف بين البائع والمشتري، مع إعطاء الأهالي إفادة بأوزان السلع وتحصيل ما يخص الحكومة من ضرائب عنها، فكانت الحاجة إلى تلك الطائفة القديمة قدم النشاط التجاري ضرورية لكل من الأهالي والحكومة، حيث شكلت همزة الوصل بينهما^(١)، وكانت قيمة الرسوم الخاصة بالحرفة

(١) صالح رمضان: الحالة الاجتماعية في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م)،

توزع عند التسديد على عدد أفراد الطائفة كشأن الطوائف الأخرى^(١) فشكلت الطائفة سياجاً يكفل حماية أفرادها ويتولى رعاية شئونهم، مما استوجب وجود إطار تشريعي ينظم علاقاتها، فقد صدرت عدة لوائح تحكم تلك الطائفة على مدار سنوات وضعت الأسس القانونية للحرفة، منها لائحة المجلس الخصوصي التي صدرت بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٧٦هـ / ١ يونيو ١٨٦٠م والتي كان صدورها استجابة لشكاوى الأهالي إلى الحكومة من ظلم القبانية لعدم كفاءتهم، نتيجة لأن باب الدخول للمهنة مفتوح لكل راغب فيها، بكل حرية، طالما سدد عوائد الويركو، وقد نصت على قواعد لتوظيف القبانية مقابل دفع ألف قرش في المدينة وخمسمائة في القرية، وحددت رسم القبانة عن كل قنطار قطن قرشاً واحداً، ونصت على طرد كل من يخل بمنصبه، وأوكلت إلى شيخ الطائفة أخذ الضمانة عليهم^(٢) وفي ٤ محرم ١٢٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٨٦٥م صدرت من الدائرة البلدية لائحة أخرى تضمنت واحداً وثلاثين بنداً تتعلق في مجملها بالقبانية والموازنين، وتوزيع العمل، وأقرت الوزن كقاعدة للمكيال الشرعي، واعتبر الرطل وحدة له ونصت على مقداره، وحظرت استعمال الموازين التي لم تقرها الحكومة وأوجبت مباشرتها للرقابة عليها وشرطت في البند الأول على من يزاول تلك الحرفة الحصول على رخصة من الدائرة البلدية وحظرت في البند الثاني إجراء أي وزن إلا لمن يحمل الترخيص المشار إليه كما حظرت على القباني في البند الثالث الجمع

(١) لطيفة محمد سالم: موقع الحرفيين على خريطة الحياة المصرية (١٨٧٨ - ١٨٨٢م) في الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر في العصر العثماني، تحرير ناصر ابراهيم، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٠٤.

(٢) مجلس الأحكام: س ١١/٣٣/١، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، وثيقة رقم ١٢، تختص بوظائف القبانية، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٧٦هـ / ١ يونيو ١٨٦٠م، ص ٢٩٨ - ٣٠٠؛ لمزيد من التفصيل راجع ملحق رقم (١٦)، ص ٢٠٠.

بين هذا العمل ووظيفة المخزنجي وشددت في البند الرابع إلى السادس على ضرورة استخدام الموازين المدموغة، ونصت في السابع على تخصيص أماكن محددة في كل بلدة للقبانية أطلقت عليها لفظ "أقلام" وعينت لكل قلم معلماً قبانياً وكياًلاً وكاتباً، بحيث يتبعون إدارة الدائرة البلدية، ووزعت في البند الثامن هذه الأقلام على مختلف المراكز، ثم نصت في بنودها التالية على ضرورة اعتبار الوزن قاعدة للبيع، وتحديد النسب الرسمية للعلاقة بين الإقاة والرطل والكيل في بعض مكاييل السلع، وفوضت لقلم الكيل والوزن العام الفصل في المنازعات الخاصة بذلك كما ورد في البند السابع عشر، وحددت التعريفة المقررة على الأوزان مع إخطار الدائرة البلدية بها وشددت على مشايخ الطائفة في مباشرة عملهم على نحو منضبط، وأقرت تلقي الشكاوى شفاهة أو كتابة من قبل مفتشين عن الدائرة، ونصت في البند السابع والعشرين على الجزاءات التي تلحق بمن ارتكب غشاً بالوزن بما قيمته ١٠٠ قرش ومضاعفته (كما ورد في البند التاسع والعشرين) في حالة تكرار نفس الخطأ، ونصت في البند الثامن والعشرين على غرامة ٢٠ قرشاً تلحق بمن ارتكب خطأ عن غير قصد للغش في إجراءات الوزن على أن يضاعف في المرة الثانية، ويكون بعده الطرد في الثالثة، ونص البند الثلاثون على تغريم من مارس المهنة دون إخطار البلدية أربعين قرشاً أو من أجرى الموازين على غير ما قرره الحكومة وأوكل البند الحادي والثلاثون إلى البلدية أمر تحصيل الغرامات^(١).

(١) ديوان المجلس الخصوصي، محفظة ١، ملف رقم ١٤، وثيقة رقم ١٤٥، قانون صادر من الدائرة البلدية عن القبانية والوزانين والكيلين، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٨٦٥م، ص ص ٢-٧؛ لمزيد من التفصيل، راجع ملحق رقم (١٤)، ص ١٨٦.

وبالرغم من ذلك ظلت الشكوى قائمة من أرباب الحرفة، فتلقت الحكومة العديد من تلك الشكاوى، مما دفع المجلس الخصوصي لإصدار قرار في أول رمضان ١٢٩٠هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٣م يقضي بألا يصرح لأي شخص بالعمل بمهنتهم ما لم تثبت كفاءته، وحسن سلوكه، مع إحضار شهادات لذلك تحرر بمعرفة أعيان طائفة القبانية بجهته، فتسلم له رخصته بختم الحكومة لمزاولة الحرفة، على أن يدفع مقابل ذلك رسماً سنوياً للميري يتراوح ما بين ٢٥٠ قرشاً إلى ١٠٠ قرش على حسب أهمية وظيفته، ويلتزم بسداد العوائد السنوية في بحر شهر على السنة الجارية أما إذا مضى الميعاد، واكتشفت ممارسته لعملية الوزن بدون رخصة فيتم ضبطه ومجازاته، وكلف المجلس الخصوصي ناظر المالية بعمل لائحة تتضمن كشفاً بالأصناف التي تحصل عليها عوائد الوزن على نسق واحد في أنحاء مصر، يكون للحكومة نصفها^(١).

وفي ١١ شوال ١٢٩٠هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٧٣م صدرت لائحة جديدة تضمنت خمسة عشر بنداً، أكد معظمها على ضرورة تدقيق الوزن والاهتمام بعدده وتزيينها ونظافتها وتسجيل القباني بياناته في دفتر مختوم من الميري ومحاكمة المخالف من قبل مفتشي الحكومة (كما ورد من البند الأول إلى الثامن).

في حين حددت البنود من التاسع إلى الثاني عشر حصة الميري من رسوم القبانة وكيفية تقاضي تلك الرسوم وإلزام الجهات بضبطها ومتابعة

(١) محافظ مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، محفظة ١/أ، وثيقة ٥، بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٠هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٧٣م، قرار المجلس الخصوصي رقم ٢، بتاريخ ١ رمضان ١٢٩٠هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٣م، رقم ٢٧؛ راجع ملحق رقم (١٦)، ص ٢٠٠.

توريدها، وتضمنت البنود من الثالث عشر إلى الخامس عشر نـدب الحكام لمتابعة التحري والفصل في المنازعات وإحالة دعوى المشتكي من أخذ أحد القبانـية لما يزيد على التعريفـة التي حددتها الحكومة إلى المجلس المحلي^(١).

ومع تفاقم الأزمة المالية، وازدياد حاجة الدولة إلى الموارد، أصدرت لائحة بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٩٢هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٧٥م التي نظمت تحصيل عوائد القبانـية بما يعود على خزينتها بالنفع^(٢).

ثم صدرت لائحة ١٧ يناير ١٨٨٠م لتوجه ضربة قاضية إلى المشتغلين بحرفة القبانـية عندما ألغت في مادتها الثانية شرط وزن البضائع لديهم، وأطلقت حق ممارسة المهنة لكل من يرغب في ذلك بموجب ترخيص خاص يحصل عليه من محافظي ومديري الجهات، على أن يوردوا نصيب الحكومة وفق ما يتم تحديده، وأكدت المادة الرابعة على وجوب تقديم القبانين بياناً (إعلاماً) عن عملياتهم وتاريخها، ونصت المادة الخامسة على أن يحصل القبانـية على دفاتر الوزن من المحافظة أو المديرية مقابل سداد عوائد وفق إعلام الوزن، في حين نصت المادة السابعة على دفع الفردة طبقاً للوائح، وأوكلت المادة الثامنة إلى ناظر الداخلية إصدار لائحة إدارية تنفيذية تحدد كيفية النظر في المخالفات ومعاقبة من يرتكبونها^(٣).

(١) نفسه: لائحة من المالية، رقم ٥، بتاريخ شوال ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، نمرة ١٥٧؛ راجع ملحق رقم (١٥)، ص ١٩٥.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ١٤، وثيقة بدون رقم، تحصيل عوائد القبانـية والكيالين والشـيالين، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٩٢هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٧٥م.

(٣) مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، محفظة ١/أ، مشروع أمر عالي: نحن خديوي مصر، بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٠م.

وقد أصدرت نظارة المالية قراراً لهذا الغرض بتاريخ ١٠ رجب ١٢٩٨هـ / ٧ مايو ١٨٨١م نص على تقاضي القبانية ما قيمته ستة فضة عن القنطار، يورد نصفها للميري، كما أوجب هذا القرار الآخذ بالوزن بدلاً من الكيل^(١) وفي ١٠ ذي القعدة ١٣٠٣هـ / ١٠ أغسطس ١٨٨٦م أصدرت لائحة مجلس شورى القوانين، والتي ألغت عوايد الوزن الجاري تحصيلها للميري عن القبانيين وأكدت على عدم مطالبة أحد بوزن بضائعه لديهم، وأوجبت تحصيل عوائد بنسبة ١٠% على الأصناف عند دخولها إلى البنادر (عوائد دخولية) سواء كان ورودها بطريق البحر أو البر من الحدود المصرية، ما عدا الداخل منها لغير البيع والوارد من ممالك الدولة العلية وقد أوكلت إلى مراكز الممالك تحصيل العوائد ومنع من لم يؤدها من إمرار بضاعته^(٢).

وأقرت لائحة ٢٤ أغسطس ١٨٨٦م عوائد تؤخذ عن الأصناف التي يجري وزنها بحلقات الأوزان ويلتزم القبانة بتوريدها للميري، ووضعت ضوابط لتعيينهم ومباشرة أحوالهم، وتغريم الضامن لهم عند وقوع المخالفة^(٣).

وفي ٣١ ديسمبر ١٨٨٩م صدر أمر عالٍ بإلغاء القبانية وجعلها حرةً بلا رخص، حيث أبيحت الحرفة للجميع، فزاولها من لم يكن مؤهلاً لذلك،

(١) قرارات ومنشورات: مطبعة بولاق مصر، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٩٨هـ / ٧ مايو ١٨٨١م، ص ٩-٣١.

(٢) مجلس شورى القوانين: محضر جلسة ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٣هـ / ١٠ أغسطس ١٨٨٦م، ص ٤٦-٥٣.

(٣) مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، ١/أ، عوايد الأوزان، بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٨٦م.

مما أفضى إلى اضطراب الأوزان وسوء حالة القبانية^(١)، لهذا أوجب قانون الباتنت حصول من يريد ممارسة مهنة على تصريح بمزاولتها^(٢) ودعم ذلك صدور قرار ناظر الداخلية في ٢٩ يونية ١٨٩٥م بوجوب استخراج رخصة لمن يرغب في ممارسة مهنة القبانية^(٣) واستمر العمل بذلك حتى عام ١٩١٤م^(٤).

وهكذا يتضح لنا ما أصاب حرفة القبانية من تقلبات وتغيرات تعبر عن طبيعة مرحلة الانتقال من الآليات القديمة للنشاط التجاري، ومتطلبات السوق الحديثة في ظل الحرية الاقتصادية، فتأرجحت اللوائح بين قصر مزاولة الحرفة على المنتسبين إلى الطائفة (كما كانت الحال من قبل) وبين إطلاق ممارستها دون الانتساب إلى الطائفة، حتى وصل الأمر إلى ما يشبه إلغاء الحرفة في نهاية الأمر.

وكان من شروط نظارة الداخلية لتعيين القبانية امتحانهم في القراءة والكتابة وبلوغهم سن الثامنة عشرة^(٥) وضمان سلامة سيرهم وسلوكهم وتقديم ما يثبت ذلك^(٦) وإجراء الكشف الطبى عليهم للتثبت من تمتعهم بالصحة^(٧)

(١) الأهالي: عدد ٩٢ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨٩٤م.

(٢) الأهرام: عدد ٣٦١٣، بتاريخ ٣ يناير ١٨٩٠م.

(٣) القرارات والمنشورات، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، ١٩٠١م، ص ٤١١.

(٤) الجمعية التشريعية، مطبعة بولاق مصر المحمية، ١٩١٥م، ص ١٩٢، ص ٥٥٧.

(٥) القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظارة في ١٨٩٥ م، المطبعة الأميرية ببولاق مصر ١٨٩٦م، ص ٣٢٥-٣٣١.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٨ جـ ٢ وارد قيد التقارير الواردة، وثيقة ٤٧٤ ، بتاريخ ٣ جماد الأولى ١٢٦٩هـ/ ١٢ فبراير ١٨٥٣ ، ص ٤٣٧.

(٧) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١ ، ملف ٢ ، وثيقة ٢ ، ورقة ٢٨٠ بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ/ ٣٠ يناير ١٨٦٥م.

واجتياز فترة التدريب بكفاءة مع ضرورة إخطار نظارة الداخلية بأسمائهم^(١) وقد تطلبت الطائفة انتخاب شيخ لها^(٢) يديرها ويحكم شئونها الداخلية ويفض النزاع بين أعضائها ويقر النظام بها ويعاقب المخالفين له، وكان إختياره يتم عن طريق انتخاب أبناء الطائفة وتركيتهم، وكان تطبيقاً لنحو من الديمقراطية^(٣) يجرى تحت الإشراف المشترك ما بين جهاز الشرطة ووزارة الأشغال العمومية مع ضرورة إقرار نظارة الداخلية بذلك الاختيار^(٤) ويوضح الجدول التالي بياناً بأسماء المشايخ عن أقسام القاهرة في عهد الخديوي إسماعيل كما ورد بإحدى الوثائق.

(١) نفسه : ملف ١٤، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٢هـ / ٣١ مايو ١٨٦٥م.

(٢) صلاح احمد هريدي: المرجع السابق، ص ٤٤.

(٣) محافظ مجلس الوزراء، مصلحة المساحة، محفظة ١/أ، وثيقة ٥، بتاريخ ٤ شوال ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م، نمرة ١٥٧؛ لمزيد من التفصيل، راجع ملحق رقم (١٣)، ص ١٨٥.

(٤) ديوان الويركو: سجل رقم ٩، صورة قرار المجلس الخصوصي، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨٦هـ / أول ديسمبر ١٨٦٩م.

جدول (٤/١)

م	اسم الشيخ المنتخب	الثلث المعين عليه
١	مصطفى الجبار	باب الشعرية
٢	مصطفى عامر	الدرب الأحمر
٣	درويش مصطفى جودة	الأزبكية
٤	حسن أبو السعود	الجمالية
٥	موسى يوسف	عابدين
٦	موسى سليمان	الخلافة والجماميزى
٧	أبو زيد طنطاوى	قيسون
٨	حنفي فرغلي	بولاك ومصر القديمة

مصدر الجدول: ديوان مجلس الأحكام: س ٣٠/٦/٧، صادر

الأقاليم البحرية، وثيقة ١٧، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٨١هـ /

٢٦ يونيو ١٨٦٤م، ص ٧١.

ولم يكن القبانية في كل مدينة ينتظمون في طائفة واحدة بل كانت هناك بالمدينة الواحدة عدة طوائف لكل منها شيخ^(١).

ومن الجدير بالذكر أن توزيعهم على هذه الأثمان (الأقسام) قد تم بناء على انتخاب أهل كل ثمن، وفق ما يتمتع به كل فرد من صفات تؤهله

(١) راجع: ملحق رقم (١٣)، ص ١٨٥.

لاختياره، وتعددت مهام شيخ القبانية ومنها مباشرة تنفيذ اللوائح والقوانين^(١) لضبط عمل أبناء الطائفة وإقرار النظم المتبعة^(٢) كان هو الآخذ للضمانة من أفراد الطائفة^(٣) وكان مفوضاً في إقرار ترشيح القبانية للعمل بجهات مختلفة وفقاً لاختيار أبناء الطائفة، مثلما حدث عندما طالب مدير البحرية بالإسكندرية طائفة القبانية باختيار قباني بدلاً من الحالي بمرتب مائتي قرش^(٤) كما كان إليه تعيين أحد القبانية أو قبول انتقاله إلى دائرة أخرى، مع منحه تذكرة لممارسة المهنة^(٥)، والتوجه إلى نظارة الداخلية للشكوى من إخلال الأفراد بواجبات المهنة، كما حدث من شكوى الشيخ أحمد حسين شيخ القبانية بأسيوط لتكاسل أبناء طائفته في توريد الرسوم المقررة عليهم^(٦) فضلاً عن تحديد عدد أبناء الطائفة بما يتناسب مع متطلبات السوق، ويذكر من قبيل

(١) دفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد علي: بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٤٦م، ص ٥٣.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف رقم ١٤، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٢هـ/ ٣٠ مايو ١٨٦٥م، ص ص ٢-٧.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١٣، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٨٤٦، بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٢٧٠هـ/ ١ سبتمبر ١٨٥٤م، ص ٥٧٨.

(٤) ديوان خديوي: محفظة ١٦، دفتر ٦٣٠، مكاتبة رقم ٢٤٩، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٦٨هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٥٢م، ص ٥٨٠.

(٥) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٠، من الداخلية إلى المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٩٥هـ/ ١٦ يوليو ١٨٧٨م.

(٦) ديوان معية سنية عربي: سجل ١٦٥١ ج ط، وثيقة ٢١، بتاريخ غاية جماد الأولى ١٢٧٦هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٥٩م، ص ١٤٢.

ذلك أن التمس قبانو الإسكندرية من شيخهم عدم زيادة عددهم^(١) وأوكل إلى الشيخ تحديد أجر القباني وفقاً لدرجة إجادته والنظر فيما يعرض له من مشاكل^(٢) وكان الشيخ مكلفاً بالإلمام بأسعار السلع والسوق وتطلبت مهنته حضوره إلى الشون للمعاينة ومتابعة دقة الوزن^(٣) والإشراف على دفاتر القبانية ودقة تسجيل بياناتها ومباشرة عدد وأدوات القبانية^(٤) وتوريد الغرامات ورسوم القيد مباشرة إلى صندوق إدارة الدائرة البلدية^(٥).

ولم يكن شيخ الطائفة - مع ما ينهض به من هذه المهام بمنجاة من الشكاوى التي قد يترتب عليها معاقبته حتى بالعزل، ومن قبيل ذلك تلك الشكاوى المقدمة من قباني الإسكندرية ضد شيخهم، يلتبسون الحيلولة بينه وبين إدخاله أشخاصاً أغراباً في مهنتهم^(٦) وشكاوى أهالي بولاق شيخهم حنفي

(١) مجلس تجار أسكندرية: سجل ١٤٣٧، قيد القرارات، وثيقة ٣٦، ١٦ رجب ١٢٦٨هـ/ ٦ مايو ١٨٥٢م، ص ٥٠؛ لمزيد من التفصيل، راجع ملحق رقم (١٧)، ص ٢٠١.

(٢) ديوان شورى المعاونة: محفظة ١٨، ملخصات دفاتر، من المعاونة إلى عباس باشا، رقم الدفتر ٢٨٢، رقم الأمر ٩٦، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٥٦هـ/ ٢٦ مارس ١٨٤٠م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ١٩، بتاريخ ١٣ جماد الأولى ١٢٦٩هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٥٣م، ص ٥٢.

(٤) محافظ مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، محفظة ١/أ، وثيقة ٥، بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٠هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٧٣م، قرار المجلس الخصوصي رقم ٢، بتاريخ ارمضان ١٢٩٠هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٣م، رقم ٢٧.

(٥) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ١٤، وثيقة ١٤٥، قانون من الدائرة البلدية عن القبانية والوزانين والكيالين، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٢هـ/ ٣٠ مايو ١٨٦٥م، ص ٢-٧.

(٦) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٤٣٧، قيد القرارات وثيقة ٣٦، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٦٨هـ/ ٦ مايو ١٨٥٢م.

فرغلي لانشغاله بتجارته وإقامته ببلده بعيداً عن مباشرة المهنة، مما ترتب عليه عزله وتعيين المدعو أحمد البلطة عوضاً عنه^(١) وشكوى القباني إبراهيم حسن شيخه لعدم انتظامه في دفع معاشه عن عمله بالطائفة^(٢).

وإلى جانب الشيخ كان هناك وكيل للطائفة وهو النائب عن شيخ الطائفة في مباشرة العمل بالحلقات والأشوان وصرف مستحقات القبانية وتوزيعها عليهم وفض المنازعات بينهم^(٣) ويتم اختياره من قبل معلمى الطائفة، على أن يكون متمسماً بحسن السير والسلوك^(٤) مشهوداً له بذلك من أبناء الطائفة^(٥) مع تصديق نظارة الداخلية^(٦).

ويشكل المعلمون قاعدة الطائفة فكان المعلمون بمثابة عمد للطائفة يتابعون عمليات الوزن أو تسجيله و يتحملون المسؤولية عنه أمام الجهات القانونية، وكان على عاتقهم تدريب المستجدين على ممارسة المهنة وتلقينهم أصولها وقوانينها^(٧).

(١) مجلس الأحكام: س ١/٣٠/٧، ضبطية رقم ١٧، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨٩هـ/٦ سبتمبر ١٨٧٢م، ص ٧١.

(٢) ديوان معيه سنه عربى: سجل ١٦٥١ جـ ١، وثيقة ٦٤، بتاريخ ٣٠ ذى القعدة ١٢٧٦هـ/٢٣ مايو ١٨٦٠م، ص ١٠٣.

(٣) نظارة الداخلية: محفظة ٢٤، مكتابة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩٤هـ/٦ نوفمبر ١٨٧٧م.

(٤) أمين سامى: المرجع السابق، المجلد الثاني من الجزء الثالث، ص ٧٧٥.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٤٨، بتاريخ ٢٢ جماد الأولى ١٢٦٩هـ/٣ مارس ١٨٥٣م، ص ٥٦.

(٦) نظارة الداخلية: محفظة ٧، مكتابة بدون رقم، ٢٤ رجب ١٢٨٨هـ/٢٣ أكتوبر ١٨٧١م.

(٧) ديوان المجلس الخصوصى: محفظة ١، ملف ١٤، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٢هـ/٣٠ مايو ١٨٦٤م.

بينما تولى معاونون ممارسة عمليات الوزن على الوجه الأكمل^(١) والتأكد من قراءته قبل إطلاع المعلم عليه والإشراف على عدة الوزن و أدواته وتنظيفها^(٢) ومع رواج تجارة القطن نشط العمل بالسوق والحلقات واستدعى تعيين الكثيرين من معاوني القبانة^(٣) ومما يذكر ذلك الالتماس من مدرسة الخانكة باستدعاء مساعد قباني نظراً لكثرة الأشغال بها^(٤) وكانوا يلجأون إلى شيخ الطائفة في حالة الشكوى أو طلب الترقى إلى مرتبة معلم لحلقة الأوزان^(٥) وكان من مسوغات تعيين معاون القباني تقديم ضمانه بأهليته للنهوض بالمهنة وحسن سلوكه^(٦).

ووقع على عاتق كاتب الطائفة حصر كافة عمليات القلم يومياً وقيد رسومها، ومع كثرة الأعمال اقتضت الحاجة وجود أكثر من كاتب لتيسير

(١) محفظة أوامر عربي: بدون رقم، دفتر ١٩٠٢، صدر الأمر الكريم رقم ١٢، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٧٩هـ/٦ فبراير ١٨٦٣م، ص ٩.

(٢) محافظ مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، محفظة ١/أ، وثيقة ٥، بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٠هـ/٢ ديسمبر ١٨٧٣م، قرار المجلس الخصوصي رقم ٢، بتاريخ ١ رمضان ١٢٩٠هـ/٢٣ أكتوبر ١٨٧٣م، رقم ٢٧.

(٣) مجلس الأحكام: س ١/٩/٧، مضبطة ٢٣، صادر إلى محافظة دمياط، بتاريخ ١٣ جماد الأولى ١٢٩٤هـ/٢٦ مايو ١٨٧٧م، ص ٦٨.

(٤) ديوان خديوى: محفظة ١، دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا، وثيقة رقم ٢٣٨٩، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخري ١٢٦٣هـ/١٧ أبريل ١٨٤٧م.

(٥) مجلس الأحكام: س ١/٩/٧، قيد العرضحالات، رقم ٣٠، بتاريخ ٣٠ رجب ١٢٧٠هـ/٢٨ أبريل ١٨٥٤م، ص ٩.

(٦) محكمة الفيوم الشرعية: سجل ٢٤ إشارات، مادة ١٩٢، بتاريخ ١٥ جماد الآخري ١٢٩٢هـ، ١٩ يوليو ١٨٧٥م، ص ١١٧.

إنهائها، ويرقى المميز منهم إلى باشكاتب للقبانية^(١) ويتم اختياره وتعيينه بتذكية إدارة الدائرة البلدية وفقاً للائحة (البندين ٦، ٧)^(٢)

وكان الكاتب بمثابة يد الدائرة في ضبط بيانات الأوزان والتحقق من صحتها، لضمان تحصيل رسوم للدولة وتحقيق التراضي بين أصحاب السلع والقبانية، مما حمل شيوخ الطائفة على كسب وده بمختلف الطرق.

وتعددت أجناس القبانية، وإن كان معظمهم من المصريين بحكم المواطنة، واشتهر من أولئك أحمد المنشاوي القباني بالدرب الأحمر^(٣) ومحمد فياض بمصر القديمة^(٤) ومحمد الديب ببني سويف^(٥) وعلى فتيحة^(٦) وحسين حسن بالإسكندرية^(٧) ومصطفى أحمد حسين^(٨) وعلى حمزة

(١) ديوان خديوي: محفظة ١١، دفتر ٦١٥، صورة المكاتب رقم ٤٣، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٧هـ / ٢٠ أغسطس ١٨٥١م.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: ملف ١٤، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٨٦٥م.

(٣) تقارير النظر: سجل ٣٥، مادة ٢٥، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٤٩هـ / ٢٨ أبريل ١٨٣٤م، ص ٦.

(٤) محكمة مصر الشرعية، سجل ٤٤ إعلانات حديثة، مادة ٨٩، بتاريخ ٥ صفر ١٢٨٤هـ / ٨ يونيو ١٨٦٧م، ص ٦٠.

(٥) نفسه: سجل ١٣٢، مادة ٣٧٧، بتاريخ ١٠ جماد الآخر ١٢٧٣هـ / ٣١ يناير ١٨٥٧م، ص ١٥١.

(٦) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧١٥، جريدة قيد الدعاوى، وثيقة ٩، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٧٧هـ / ٢٥ مايو ١٨٦١م، ص ١٥.

(٧) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٤ إشارات، مادة ٢٥٢، بتاريخ ١٧ ذى الحجة ١٨٨٢هـ / ٣ مايو ١٨٦٦م، ص ١٠٦.

(٨) محكمة الفيوم الشرعية: سجل ١٠، مادة ٢٦٢، بتاريخ ٣ جماد الأولى ١٣١٣هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٩٥م، ص ٤٢.

(١) وحسن السخاوي بالفيوم^(٢) ومن اليهود المصريين من مارس المهنة كالخواجة موسى داود^(٣) وكذلك مارسها بعض المغاربة كإبراهيم خليل الفاسي بالإسكندرية^(٤) كما عمل بها بعض الأجانب وأتباعهم^(٥).

واستدعى ضبط الوزن من القباني أن يستوفي عدته من الميزان، الذي كان من أنواعه ما يحتمل ٨٠٠ رطل، وما يحتمل ١٠٠٠ رطل^(٦) ومنها الميزان الشاهيني ذو الكفتين والميزان الطبلية الذي عرف بميزان (باسكول) وكانت طاقته ١٨٠٠ إقة^(٧) وكذلك استيفاء مثاقيل الوزن (الصنج) وفقاً لما قرره اللوائح متموعة من الحكومة، وموالات الموازين بالصيانة والتشحيم، والمواظبة على تنظيفها وحفظها من الأتربة وأشعة الشمس^(٨) وقد

(١) نفسه: سجل ٤، مادة ١٣٨، بتاريخ غرة رمضان ١٢٧٨هـ / ٢ مارس ١٨٦٢م، ص ٦٥.

(٢) نفسه: سجل ٣، مادة ١٠، بتاريخ ٢ شوال ١٢٨٥هـ / ٢ يناير ١٨٦٩م، ص ٥.

(٣) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٧٧١، صادر إلى ضبطية إسكندرية، وثيقة رقم ٢٠٠، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٨٩هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٧٢م، ص ٥٣.

(٤) محكمة مصر الشرعية: سجل ٥٢، إعلانات حديثة، مادة ١٧٠، بتاريخ ١٧ جماد الثانية ١٢٩٢هـ / ٢١ يونيو ١٨٧٥، ص ١٠٤.

(٥) محافظ أبحاث: محفظة ٥٠، دفتر ٤٧٣، معية تركي، وارد مكاتبة من مفتش المبيعات إلى المعية، مكاتبة رقم ١٠٨٤، بتاريخ ١٩ جماد الثانية ١٢٦٦هـ / ٢ مايو ١٨٤٩م.

(٦) ديوان شوري المعاونة: محفظة ٣، وثيقة ٥٣، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٠هـ / ٢٥ يناير ١٨٦٤م.

(٧) محفوظات مجلس الوزراء: محفظة ٢/١، صورة الأمر المتعلق بلوائح القبانية الصادر في ٣١ ديسمبر ١٨٨٩.

(٨) نفسه: محفظة ١/أ، وثيقة ٥، بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٥هـ / ٩ أكتوبر ١٨٧٨م، رقم ٢٧؛ لمزيد من التفصيل راجع، ملحق رقم (١٦)، ص ٢٠٠.

ندبت الحكومة المفتشين لمتابعة ذلك في الأشوان والمحلات والجمارك والوكالات والحلقات وعهدت إليهم بالنظر في وقوع أضرار أو سرقات^(١). وتتطلب اتساع مجالات أنشطة القبانية، وكثرة السلع تخصيص بعض طوائف القبانة في وزن سلعة معينة، فكانت الأشوان ثم الحلقات لسلع القطن والكتان والحرير والزيت والأرز والفحم والجير والصمغ والصابون والخردة والبلح والفسيح وغيرها، واشتهرت من الشون شونة الإسكندرية والجعفرية وشونة العطف وراجت حلقات القطن بالزقازيق ومينا البصل ولم يقتصر عمل القبانية فيها على الوزن فحسب بل امتد لمعاينة السلعة وتصنيفها وتقدير ثمنها^(٢).

وتفاوتت أتعاب رسوم القبانة طبقاً لنوع السلعة، وحال القباني من حيث كونه يعمل لحسابه الخاص أو لحساب غيره، فتقاضى في الحالة الأخيرة مرتباً شهرياً أو أجره يومية من جملة المتحصل والذي كان يقتسم مناصفة مع الدولة.

واختلف الأجر تبعاً لمحل العمل، فمما يذكر أن القباني أحمد شلضم المعين بالدائرة السنية (عام ١٨٦٤م) كان يتقاضى مرتباً شهرياً وصل إلى خمسمائة قرش بعد أن كان ٣٧٥ قرشاً^(٣)، في حين أن زميلة بنفس العمل

(١) الأهرام: عدد ٣٦١٣، بتاريخ ١٣ جماد الأولى ١٣٠٧هـ / ٣ يناير ١٨٩٠م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٤ ج-١، قيد التقارير الواردة، وثيقة رقم ١١، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٦٥هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٤٩م، ص ٦.

(٣) محافظ أبحاث: محفظة ١٤٠، دفتر ٨ أوامر كريمة للدائرة السنية، صورة الأمر رقم ٣٩، بتاريخ ١١ شوال ١٢٨٠هـ / ٢٠ مارس ١٨٦٤م.

كان يتقاضى مرتب ٢٥٠ قرشاً، وقد طالب برفعه إلى ٣٠٠ قرش وبتعيين ابنه مساعداً بمرتب ١٠٠ قرش^(١).

في حين تراوحت أجور القبانية بمخبز القباري بالإسكندرية ما بين ١٠٠ قرش للمستجد و ١٥٠ قرشاً لذي الخبرة و ٢٥٠ قرشاً لمعلم القبانية^(٢) وكان القباني بمدارس التعليم يتقاضى مرتباً قدره ١٥٠ قرشاً^(٣) في حين يتقاضى مساعده ٥٠ قرشاً^(٤) ويتقاضى القباني في خزانة الأمتعة عن وزن القطن أجراً يومياً مقداره عشرة قروش^(٥).

بينما حددت لائحة البلدية للقبانية والصادر عام ١٨٦٥م أجراً عن وزن رطل القطن والكتان قيمته ١٥ بارة ونفس الأجر عن إردب بذر الكتان و ١٢ بارة عن إقة الحرير وقرشاً وعشر بارات عن وحدة وزن الفحم^(٦). وقامت نظارة المالية عام ١٨٦٦م، بتحديد تعريفة وزن قنطار القطن لدى القبانية قرشاً واحداً من القنطار غير المحلوج وقرشين عن المحلوج

(١) نفسه: محفظة ١٤١، دفتر ٦، صورة الأمر رقم ٢٦، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٨١هـ / ١٧ يوليو ١٨٦٤م.

(٢) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٤، وثيقة ٣٠٩، بتاريخ ٢٢ جماد الأولى ١٢٨٠هـ / ٤ نوفمبر ١٨٦٣م.

(٣) ديوان خديوي: محفظة ٦٣، التعليم، دفتر ١٩٠٨، أوامر عربي، صورة الأمر الكريم رقم ٢ بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٨٠هـ / ٢ يونيو ١٨٦٤م.

(٤) ديوان خديوي: محفظة ١، دفتر ٥٨٦، ديوان الكتخدا، وثيقة ٢٣٨٩، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٦٣هـ / ١٧ أبريل ١٨٤٧م.

(٥) نفسه: محفظة ٢، دفتر ٦٠٩، ديوان خديوي صادر دواوين، مكاتبة رقم ٥٦٣، بتاريخ ٢٤ ذي القعدة ١٢٦٦هـ / أول أكتوبر ١٨٥٠م.

(٦) لمزيد من التفصيل: راجع ملحق رقم (١٤)، ص ١٨٦.

بالقاهرة والإسكندرية^(١) في حين كانت نفس التعريفات بمديريات الغربية والمنوفية والقليوبية ١٢٠ فضة، ومديرية البحيرة والدقهلية ١٢٥ فضة، بينما كانت في محافظة الشرقية قرشاً وعشر بارات عن القطن غير المطسوج^(٢) وجرت العادة على تقاضي أتعاب زائدة عند إعادة الوزن^(٣).

ومن المخالفات التي كشفت عنها الوثائق تلاعب القبانية بالأوزان مستغلين انتشار الأمية بين الفلاحين^(٤) والتجار، كما حدث من اتهام سعودي القباني بدمياط^(٥).

ومن الاختلاس كما وقع من أحد القباني والصراف والكاتب بالقباري، حيث اختلس ما قيمته ٦٧٥ قرشاً ٣٢ بارة^(٦).

ومنها إهمال تسجيلهم بعض الأوزان وبياناتها في دفاترهم، كما وقع من شيخ قبانية شونة الإسكندرية، حيث لم يسجل وزن إحدى بالات القطن^(٧).

(١) مجلس الوزراء: مصلحة المساحة ١/أ، صورة الأمر العالي الصادر لنظارة المالية، رقم ١٤١، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٨٨٢هـ / ٢٦ مارس ١٨٦٦م.

(٢) نفسه.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ١٤، تحصيل عوائد القبانية والكيالين والشيالين، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٩٢هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٧٥م، ص ١٥١ - ١٥٦.

(٤) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٤٧.

(٥) مجلس الأحكام: س ١/٢٥/٧، مضبطة ١٥١، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٧٦هـ / ٤ فبراير ١٨٦٠م، ص ١٤٣.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٤، صادر قيد الصادرات، وثيقة ٢٣٥، ١١ جماد الأولى ١٢٦٥هـ / ٤ أبريل ١٨٤٩م، ص ٣٥٧.

(٧) نفسه: سجل ٥٣١١، دفتر قيد الصادرات، وثيقة ٤١٣، بتاريخ ٢ جماد الأولى ١٢٧٠هـ / ٣١ يناير ١٨٥٤م، ص ٢٥٧.

ومنها تلاعبهم بالتسجيل بالدفاتر، كما حدث من شيخ قبانية أشوان القاهرة عندما تعدد عدم تسجيل إحدى بالات القطن^(١).

ومنها عدم توفر شروط ممارسة المهنة وهي المخالفة التي كثر أن ارتكبتها بعض العاملين في المهنة كشيوخ شونة الإسكندرية^(٢).

وقد كان لكل مخالفة من تلك المخالفات ما يقابلها من عقوبة، فكانت عقوبة المخالفة في الوزن بالإهمال تتراوح بين الجلد ١٠، ٢٥، ٥٠ سوطاً عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م^(٣) ثم آل الأمر إلى أن استبدل بها الحكم على القباني بتسديد العجز والطرده^(٤) كما صدر من حكم على سعد درويش القباني بمخازن الإسكندرية^(٥) وكذلك على قباني شونة الزخائر بالقاهرة^(٦) والشيخين هنداوي وعلى المنشاوي بالدائرة الأصفهية^(٧) وقباني شونة بنى مزار الذي

(١) نفسه: سجل ٥٣١١، قيد الصادرات، وثيقة ٤١٣، بتاريخ ٢ جماد الأولى ١٢٧٠هـ / ٣١ يناير ١٨٥٣م، ص ٢٥٧.

(٢) نفسه: سجل ٥٣٠٤، وثيقة رقم ٢٣٥، بتاريخ ١١ جماد الأولى ١٢٦٥هـ / ٤ أبريل ١٨٤٩م، ص ٣٥٧.

(٣) مجلس ملكية تركي: محظية ٢، وثيقة ٢٢٧، بتاريخ ٢١ جماد الأولى ١٢٥١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م

(٤) مجلس الأحكام: س ٨/٩/٧، دفتر قيد العرضحالات، مضطبة رقم ٦، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٧٩هـ / ١٦ مارس ١٨٦٣م، ص ٢٨.

(٥) نفسه.

(٦) ديوان شورى المعاونة: محظية ٣، وثيقة ٢٤٢، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٥٩هـ / ٢٣ أبريل ١٨٤٣م

(٧) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٧، قيد الواردات، وثيقة ٢٧، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٨هـ / ٩ يوليو ١٨٥٢م، ص ٢٥٧.

حكم بسجنه فضلاً عن طرده^(١) وربما توقف العقاب على التّغريم بما يعادل نصف قيمة العجز دون الطرد، كما حدث مع محمد أحمد القباني بقنا والمنتدب لشونة الزقازيق^(٢) أو مصاحبة الحكم بالتّغريم للسجن، كما ذكر من مطالبة على إمام القباني بشونة شربين بشطب المبلغ الذي ظهر في عهده من أثمان القطن وإرسالة إلى الليمان عقاباً له^(٣) أو السجن دون التّغريم كما حدث مع المدعو فتيحة قباني جمرك الإسكندرية الذي حكم عليه بالسجن لمدة عام^(٤).

وتمثلت عقوبة الاختلاس في تغريم مرتكبه عند التحقيق وثبوت التهمة عليه بسداد قيمة المختلس مع تغريمه زيادة برسم ١% من تلك القيمة يؤول إلى خزينة الدولة^(٥).

كما تمثلت عقوبة التلاعب في التسجيل بالدفاتر في الطرد من المهنة كما حدث مع شيخ قبانية أشوان القاهرة^(٦)، وهى نفس العقوبة التي كانت

(١) الوقائع المصرية: عدد ٣٤٦، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٤٧هـ / ١ فبراير ١٨٣٢م.

(٢) ديوان الجمعية الحقانية، سجل ٢، صادر عن الحقانية للمالية، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٦٠هـ / ١٩ مايو ١٨٤٤م، ص ٥٥.

(٣) مجلس ملكية تركي: محفظة ٤، وثيقة ١٩٧، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٥٢هـ / ١٥ يونيو ١٨٣٦م.

(٤) ديوان شورى المعاونة: ملخصات دفاتر، محفظة ٢٠، وثيقة ١٣٥٩، بتاريخ ٢٤ رمضان ١٢٥٧هـ / ٩ نوفمبر ١٨٤١م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٤، صادر قيد الصادرات، وثيقة ٢٣٥، ١١ جماد الأولى ١٢٦٥هـ / ٤ أبريل ١٨٤٩م، ص ٣٥٧.

(٦) نفسه: سجل ٥٣١١، قيد الصادرات، وثيقة ٤١٣، بتاريخ ٢ جماد الأولى ١٢٧٠هـ / ٣١ يناير ١٨٥٣م، ص ٢٥٧.

توقع بمن يمارس المهنة دون توفر شروطها فيه، كما حدث مع الشيخ محمد صيام بشونة الإسكندرية^(١).

وربما أفضى سجن بعض القبانية لتظلمهم من السجن كما تضرر المدعو موسى يوسف وآخرون معه، والمحكوم عليهم بالحبس لوجود عجز لديهم^(٢) ولم يكن بدعاً أن يهرب المسجون عن تلاعبه في الوزن^(٣) وربما تمثل عقاب من يكتشف لديه عجز في النفي، فقد نفي المدعو مصطفى الخمار القباني بأحد مراكز الجيش وكذلك ضامنوه^(٤).

وكما كان من مخالفات القبانية كثر منهم التظلم من مشاكل الأجور فيذكر أن إبراهيم المقدم متعهد الأوزان بالإسكندرية قد طالب الحكومة بدفع مبالغ جسيمة نظير أقطان يدعى أحقيته فيها، وقد تداولت قضيته لمدة سبع سنوات^(٥)، وطالبها الخواجة لافيزون بدفع أجرة ما وزنه ٢١ قنطاراً وثلاثة أرطال من القطن والتي تم وزنها عام ١٢٦٩هـ / ١٨٥٢م^(٦) وطالب قباني

(١) نفسه: سجل ٥٣٠٤، وثيقة رقم ٢٣٥، بتاريخ ١١ جماد الأولى ١٢٦٥هـ / ٤ أبريل ١٨٤٩م، ص ٣٥٧.

(٢) ديوان المعية السنية عربي: سجل ١٨٧٢، صادر الإفادات والعرضحالات، رقم ٦٤٩، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٨١هـ / ١٣ أبريل ١٨٦٥م.

(٣) ديوان خديوي: محفظة ١٢، دفتر ٦١٧، صادر الديوان الخديوي، إفادة رقم ١٥٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٦٧هـ / ١ سبتمبر ١٨٥١م، ص ١٥٧.

(٤) مجلس الأحكام: س ٨/٩/٧، دفتر العرضحالات، مضبطة ٣، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٧٩هـ / ٢٥ يناير ١٨٣٦م.

(٥) محافظ مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، ١/أ، بدون رقم، بتاريخ ٧ ربيع الثاني ١٣٠٠هـ / ١٥ فبراير ١٨٨٣م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، سجل ٥٢٩٩، قيد التقارير الواردة، وثيقة ٢٤، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٦٩هـ / ٣٠ نوفمبر ١٨٥٢م، ص ٣٥.

خزينة الأمتعة بمبلغ مجمع قيمته عشرة قروش في اليوم^(١) كما طالب قبانية قبلي الدولة بفض النزاع حول أجورهم ودفع ما قيمته نحو ٧٢١ قرشاً عن القطن فضلاً عن أجره وزن الدخان^(٢).

وربما طالب القبانية بتحديد تعريفة الأجر بدقة كما وقع من مطالبتهم الجهادية عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م^(٣) ومن مطالبة الشيخين إبراهيم على وأحمد مصطفى بشونة الأصناف بالإسكندرية بتحديد ماهيتهما^(٤) أو طالب المطرودون بما لهم من أجر عن مدة لم يتقاضوا أجرها، كما حدث من أحمد مصطفى وإبراهيم على القبانيين بشونة الأصناف بالإسكندرية من المطالبة بأجرهما عن عمل ٧٢ يوماً بعد رفتهما^(٥).

وربما تظلم القبانية من اختصاصهم بوزن سلعة معينة، لتفاوت أجور وزن السلع وطمعهم في المزيد^(٦) أو تظلموا من كثرة عدد المعينين بالمهنة

(١) ديوان خديوي: محفظة ٢، دفتر ٦٠٩، صادر دواوين مكاتبة رقم ٥٦٣، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٢٦٦هـ / أكتوبر ١٨٥٠م.

(٢) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٢٥/أ، من قلم الإيرادات إلى طاهر باشا، وثيقة رقم ١٩٣١، بتاريخ ٩ محرم ١٢٥٩هـ / فبراير ١٨٤٣م.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢٣، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٩٢هـ / ٣ ديسمبر ١٨٧٥م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٠، وارد قيد التحريرات الواردة، وثيقة ٢٥١، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٧١هـ / ٥ أغسطس ١٨٥٥م، ص ١٣٤.

(٥) نفسه: سجل ٥٣١٤، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٣٥٥، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٧١هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٥٤م.

(٦) مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، محفظة ١/أ، أمر كريم لـديوان تفتيش عموم الأقاليم، رقم ١، بتاريخ ٧ جماد الأولى ١٢٨٣هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٦٦م.

مما يؤدي إلى قلة العائد عليهم مثلما تظلم قبانية جمرك الإسكندرية من شيخهم عبد الفتاح خليل لتشغيله الكثيرين^(١).

من الجدير بالذكر أن مشكلة الديون كانت من المشاكل التي كثر ذكرها بين التجار والقبانية وتفاوت عقاب القباني عند ثبوت إدانته بين حجز مرتبه حتى يؤدي ما عليه ثم طرده وبين حبسه^(٢).

ومما أوجد الكثير من المشاكل دخول غير ذوي الخبرة إلى مجال عمل الطائفة، حيث راحوا يفتحون محلات قبانة لحسابهم الشخصي، فرادى وشركاء وكذلك مشاركة بعض القبانية غيرهم في ملكية محلات للوزن، فالأمر القبانية ممارسي المهنة إلى التظلم منهم لمضاربتهم إياهم في معاشهم، ويذكر على سبيل المثال مشاركة المدعو محمد الحفناوي ابن العمدة المرزقي في محل للوزن بباب الخلق^(٣).

ومشاركة القباني محمد سليم فيما قيمته نصف حانوت بوكالة باب الشعرية^(٤) وتملك الست مصونة حسين عزام لحانوت بوكالة الزيت بباب الشعرية يمارس أعمال القبانة مشاركة^(٥) وورثة المدعوة نفيسة بدوى محلاً

(١) مجلس تجار إسكندرية: سجل ١٤٣٧، قيد القرارات الصادرة، وثيقة ٣٦، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٦٨هـ/ ٦ مايو ١٨٥٢م، ص ص ٤٩ - ٥١.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٠، قيد التقارير الواردة، وثيقة ١٣٣، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٧١هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٥٤م، ص ٩٦.

(٣) تقارير النظر: سجل ٣٥، مادة ١٣١، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/ ٦ أبريل ١٨٥٣م، ص ٢٥.

(٤) نفسه: مادة ٣٨، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٥٠هـ/ ٤ يوليو ١٨٣٤م، ص ٢٦.

(٥) نفسه: مادة ١٥٤، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٤ مارس ١٨٣٦م، ص ٢٩.

لأعمال القبانية بخان الخليلى من والدتها المدعوة خديجة حسين^(١) وتشغيل
الشيخ المدعو مصطفى القبانى لأكثر من محل لحسابه: منها محلا ن بيولاق
والثالث بوكالة رضوان أعا^(٢) وامتلاك التربي حسن الجابى بالمشاركة محلاً
للقبانية بجارة البندقين بباب الشعرية^(٣) وامتلك المكوجى سلمان محمد محلاً
للقبانة بالمشاركة أيضاً بالحمزاوى بالقاهرة^(٤) وكذا مشاركة الفقى المأنون
الشيخ نصار منصور بمحل بالسيدة زينب^(٥) ومشاركة الكنفانى والتاجر
إبراهيم محمد حسن وكذلك^(٦) الشيخ على السقا فى محلين بالإسكندرية^(٧).

ومن دلائل امتلاك أمثال الترابية والمكوجية ونحوهم تلك المحلات
أنها كانت تدر ربحاً لا بأس به يعين نوبها على مطالب الحياة.

(١) نفسه: مادة ٢٥٥، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٨٣٦م، ص ٤١.
(٢) نفسه: مادة ٤٤٤، بتاريخ ١٠ محرم ١٢٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٨٣٩م، ص ٨٩.
(٣) نفسه: سجل ٣٧، مادة ٢١٧، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٦٢هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٤٦م، ص ٦١.

(٤) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٢٥، مادة ١١٠، بتاريخ ١٢ صفر
١٢٦٧هـ/ ١٧ ابريل/ سمبر ١٨٥٠م،
ص ٣٣.

(٥) نفسه: سجل ٤٠، مادة ١٤، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٧٩هـ/ ١١ يوليو ١٨٦٨م، ص ٦.
(٦) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٤ إشارات، مادة ١١٤، ١٠ جماد الأولى
١٢٨٢هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٦٥م، ص ٤٤.

(٧) نفسه: مادة ٣٩٣، بتاريخ ٣ جماد الأولى ١٢٨٣هـ/ ٣ سبتمبر ١٨٦٦م، ص ١٦.

ثانياً: طائفة الكياليين:

تخصصت تلك الطائفة في كيل الغلال بالأشوان والحلقات والوكائل، وتحرير قائمة بنوع الغلال ومقدار كيلها وصاحبها وأجرة الكيل^(١) وكثير تركز أفرادها في أشوان بولاق وساحل مصر القديمة^(٢) والإسكندرية^(٣) ومينا البصل^(٤) وبنها^(٥) والعطف، وغيرها وهي مناطق تركز الغلال^(٦).

وكان للحكومة نصيبها من الضرائب عن ممارسي المهنة، فكثير استخدامهم لهم في أشوانها بتعيينهم نظير مرتب يتقاضونه، فضلاً عن مارس المهنة منهم لحسابه، وتعاضت الحاجة إليهم في مواسم الحصاد وجمع الغلال^(٧) حتى لقد استعانت الدولة بكيالي البراني كما أطلق عليهم، على أن يكون إيرادهم مناصفة معها^(٨).

-
- (١) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٧، صادر التحريرات الصادرة، وثيقة ٢٤٢، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٦٩هـ/٩ ديسمبر ١٨٥٢م، ص ١٢٩.
- (٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٤، وثيقة ٤٨، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٨٤هـ/ ١٣ يناير ١٨٦٨م.
- (٣) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٣ جـ ٢، وارد الأشوان إلى الديوان، وثيقة ٤٩٩، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٦٥هـ/٥ يونيو ١٨٤٩م، ص ٣١٥.
- (٤) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٤، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٢هـ/٣٠ مايو ١٨٦٥م.
- (٥) نفسه: ملف ٤، وثيقة ٣٧، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٢٨٤هـ/١٠ مارس ١٨٦٨م.
- (٦) ديوان شورى المعاونة: محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، ملخص المكاتبة رقم ٨٨٢، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٥٩هـ/١٩ فبراير ١٨٤٣م.
- (٧) نفسه: ملخصات دفاتر، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، وثيقة ٥٧٠٨، بتاريخ ٢٦ جماد الأولى ١٢٥٦هـ/٢٦ يوليو ١٨٤٠م.
- (٨) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١٢، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٣٦، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٧٠هـ/٢١ مايو ١٨٥٤م، ص ٤٤٨.

وفى عصر إسماعيل توسعت الدولة في إنشاء الأشوان وكثر منها ذلك في الوجه القبلي، حيث تكثر الغلال، وتقرر تحصيل الضرائب العينية^(١).

وصاحب الكياليين المغربلون الذين لم يكن عنهم غنى في غربلة الغلال الميرية بالأشوان، وكثر استدعاؤهم للحاجة إليهم^(٢) وقد تركزوا بشونة بولاق^(٣).

وقامت الحكومة بتنظيم عمل هذه الطائفة بموجب اللائحة التي صدرت بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥، ونصت بنودها على تعيين رئيس للطائفة بضبط قوانينها واشترطت فيمن يقوم بمزاولة المهنة سداد ضمان مقداره ألف قرش وألا يكون مديناً للميرى، ونصت على تعيين مقدم كياليين للأشوان بطريق الانتخاب وحددت عدد الكياليين والمعلمين الذين يتبعون المقدم وحددت اللائحة أجره الكيال بخمسة فضة عن كل إردب بالسواحل إذا كان التسليم عن طريق البر وعشرة فضة إذا كان التسليم عن طريق البحر (النيل) وجعلت للوكائل عشرة فضة، يدفعها مناصفة البائع والمشتري على أن تقسم رسوم الكيل على الكياليين بالعدل، فجعلت منه للرئيس حصة ثلاثة أنفار ولأمين العهدة وللمقدم حصة نفرين، ثم حصة

؛ ديوان الكتخدا، دفتر ٥٨٤، وثيقة ٣٥٥٤، بتاريخ ١٨ رجب

١٢٤٣هـ / ٢٥ يناير ١٨٢٨م

(١) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١٢، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٣٦، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٧٠هـ / ٢١ مايو ١٨٥٤م، ص ٤٤٨.

(٢) ديوان معية سنية: دفتر ٦٤، وثيقة ٢٥١، بتاريخ ٢٢ شوال

١٢٦٨هـ / ٩ أغسطس ١٨٥٢م

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٤، وثيقة ٤٨، بتاريخ ١٨ رمضان

١٢٨٤هـ / ١٣ يناير ١٨٦٨م.

واحدة لكل كيال، كما أوجبت تسجيل الكيال لجميع بياناته بدفتر مخصوص مختوم من الديوان، كما حددت اللائحة أجره اللواحين^(١) بما قدره ١٥ قرشاً عن كل ألف إردب، وجعلت اللائحة فض المنازعات بين أبناء الطائفة من اختصاص رئيسها، وله أن يدفع ما يقضى التحقيق فيه إلى مجلس الأحكام، ورشح البند الحادي عشر للتعين بالميري من تتوفر فيه الصفات الحميدة وعدم قبول من لا يتحلى بها، وحظر البند الثاني عشر على تاجر الغلال الانضمام إلى الطائفة، بينما أوجب البند الأخير ضرورة الأخذ بالضبط في الكيل ومعاقبة المخالف بالزيادة أو النقصان بالطرد^(٢).

وتضمنت اللائحة الصادرة بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٦٥ في بنودها تحديد الوزن قاعدة للمكيال وضمان تحديد الحكومة للمكاييل وجواز الأخذ بالوزن أو الكيل، على أن تراعى النسبة بينهما تحت إشراف مأمور من الدائرة البلدية وقومسيون يمثل مندوباً للمحافظ ومعاونين للضبطية وتاجرين معينين من الدائرة وكيالاً.

وأوجبت اللائحة تسجيل المعين من الكياليين بالدائرة البلدية وإلزام بلدة كل كيال بالكيل لديه ومنعه من العمل كمخزنجي وتكليف أقلام الدائرة البلدية بتوفير الكياليين حيث يحتاج إليهم، وتقوم دائرة البلدية بتحصيل الربع

(١) اللواحون: وهم مساعدو الكياليين ويقومون بتنقية الغلال من الشوائب بعد الحصاد، انظر، ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٢، لائحة الكياليين الصادرة للضبطية من المعية السنية بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥، نمرة ٢٨، بناء على قرار مجلس الأحكام نمرة ٢٤٥ " في حق طائفة الكياليين"، إفادة رقم ١٥ في محرم ١٢٨٠هـ / ١ يوليو ١٨٦٣م، نمرة ٥٩.

(٢) نفسه: لمزيد من التفصيل، راجع ملحق رقم (١٨)، ص ٢٠٢؛ وملحق رقم (١٩)، ص ٢٠٧.

من أتعاب الكياليين وعشرة في المائة نظير مصاريف الإدارة واستعمال العدد، كما تحصل من كل كيال على عشرين قرشاً نظير قيده لديها.

ونصت اللائحة على تعيين مفتش على الكياليين من قبل الدائرة، وعلى أن ترفع الشكاوى شفاهة أو كتابة إما لإدارة الدائرة أو الأقسام مع تسجيل ذلك بدفتر، بينما أوصت المفتشين بفحص المكاييل وتغريم الكيال المخالف عشرين قرشاً وتغريمه مائة قرش عند ثبوت غش ومضاعفتها عند تكراره، ثم إيقافه عن العمل لأجل محدود مع تغريم من لم يسجل اسمه من الكياليين أربعين قرشاً يسدها للدائرة^(١) ونص الأمر الصادر في ٢٣ يونيو ١٨٦٧ على إجراء تعديل في تقاضي الأجور بنسبة قرش عن كل إردب مناصفة مع الحكومة^(٢).

وحدد الأمر الصادر في ٨ سبتمبر ١٨٧٥ وضع تعريف ل ضبط إدارة عوايد الكيالة، وتقاضي رسوم تذكرة (رخصة) لتشغيل الكيال تتراوح بين ٥٠، ١٥٠ قرشاً^(٣).

وتضمن مشروع الأمر العالي الصادر عن خديوى مصر في ٤ أبريل ١٨٩١ النص على تطبيق الطريقة العشرية للوزن بدلاً من الكيل، مما حد

(١) لمزيد من التفصيل: راجع ملحق رقم (١٤)، ص ١٨٦.

(٢) نفسه: ملف ٤، وثيقة ٧، بشأن أعمال رابطة الكياليين، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٨٤هـ / ٢٣ يونيو ١٨٦٧م.

(٣) نفسه: محفظة ٢٥، إفادة للمالية رقم ٨، رمضان ١٢٩١هـ / أكتوبر ١٨٧٤م، نمرة ٣٧١، قرار عن عوايد الكيالة والشيالة، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٩٢هـ / ٨ سبتمبر ١٨٧٥م.

من الحاجة إلى الكياليين^(١) ورغم ذلك فقد ظلت الحاجة إليهم خاصة بالأقاليم حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م^(٢).

وكان لحرفة الكياليين شيخ يتم تعيينه بالترشيح من عمد ومقام ومعلمي الطائفة وأبنائها عن طريق الانتخاب^(٣) ثم تصدق عليه نظارة الداخلية وتؤخذ عليه ضمانات قيمتها ألف قرش، تؤكد تحليه بحميد الخصال واستقامة الحال، مؤهلاً لإرضاء طائفته^(٤) ناهضاً بمهامه التي تمثلت في مراعاة أحوال الكياليين وضبط قواعد المهنة ومتابعة تنفيذها وفق اللوائح والقوانين^(٥) وتلقي الضمانات من أفراد الطائفة^(٦) وتحسس من يظهر عليه الضعف أو العجز أو الكبر أو ضعف البصر، ليستبعد من المهنة^(٧).

(١) مجلس الوزراء: محفظة ١/ب، مشروع أمر عال بشأن الموازين والمكايل، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٠٨هـ / ١٤ أبريل ١٨٩١م.

(٢) القرارات والمنشورات الصادرة: بتاريخ ٢٩ يونيو ١٨٩٥، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٩٠١م، ص ٤١١، الجمعية التشريعية ١٩١٣ / ١٩١٤م، مطبعة ببولاق، القاهرة ١٩١٥م، ص ٥٥٧.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٢، لائحة الكياليين الصادرة للضبطية من المعية السنية بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، نمرة ٢٨٠، قرار مجلس الأحكام، رقم ٢٤٥، بتاريخ محرم ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، نمرة ٥٩.

(٤) نفسه.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) نفسه: محفظة ٢٠، وثيقة بدون رقم، من الداخلية إلى المجلس المختص، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٩٥هـ / ٢١ يوليو ١٨٧٨م.

وجدير بالذكر أن الشيخ نفسه كان يخضع لذلك عندما يثبت عزله عن القيام بمهامه، فيتم عزله وانتخاب بديل له^(١) وكان من مهام الشيخ توزيع الأجر على أفراد الطائفة وفقاً للبند الرابع من لائحة ٣٠ يناير ١٨٦٥م^(٢) وتعيين مقدم الكياليين وأمناء العهدة^(٣) والتصديق على المستجدين في سبيل استخراجهم رخصة مزاولة المهنة^(٤) ورفع الشكاوى التي يصعب البت فيها إلى مجلس الأحكام عن طريق كاتب الطائفة^(٥) والإشراف على دفاتر الكياليين ومتابعة تسجيلهم لعمليات الكيل^(٦) وتيسير عمل الأقداحية (مفتشي المكايل)^(٧) وتوريد رسوم الميري إلى الدائرة البلدية^(٨).

ويعاون شيخ الطائفة وكيل يعد النائب عن الشيخ في مباشرة الأعمال أثناء غيابه، وأداء مصالح الطائفة في الدائرة البلدية أو مجلس الأحكام، وكان

(١) ديوان التجارة والمبيعات، سجل ٥٣١١، قيد التحريرات الصادرة من المجلس، وثيقة ١٤٧، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٧٠هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٥٣م، ص ١٠٩.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٢، لائحة الكياليين الصادرة للضبطية من المعية السنية بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، نمرة ٢٨٠، قرار مجلس الأحكام، رقم ٢٤٥، بتاريخ محرم ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، نمرة ٥٩.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

(٥) نفسه: ملف ١٤، وثيقة ١٤٥، لائحة قانون صادر من البلدية للقبانية والكياليين والوزانين، ٤ محرم ١٢٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٨٦٥م.

(٦) لمزيد من التفصيل راجع نفسه ملحق رقم (١٤)، ص ١٨٦.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٨، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٧٤٣، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٦٩هـ / ، ص ٥٨٦.

(٨) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ١٤، وثيقة ١٤٥، قانون من الدائرة البلدية عن القبانية والوزانين والكياليين، ٤ محرم ١٢٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٨٦٥م، ص ٧-٢.

اختياره من قبل العمدة ومقام الطائفة، على أن يكون حسن السيرة، وغالبا ما كان يرقى إلى منصب الشيخ فيما بعد، بما يكتسبه من خبرة ومن تركيبة الأهالي^(١).

وكان لأبناء الطائفة الحق في التظلم منه في حالة عدم التزامه بتنفيذ بعض أعمالها، والمطالبة بعزله عندما يخل بواجباته^(٢).

وكان لكل شونة من أشوان الغلال، أو سوق أو وكالة مقدم يتم انتخابه، مع تقديمه ضمانا في بداية كل عام^(٣) وكانت مهمته الإشراف على كل ما يتم كياله عن طريق جماعة الكياليين المسئول عنهم، وقد أشارت إحدى الوثائق إلى أن من عمله: أن يلاحظ مجموعة الأنفار الكيالة أثناء عملية الكيل، ويضمن انضباطهم وكان إذا أخل بواجباته جاز عزله وتعيين آخر على أن يتم ذلك عن طريق الانتخاب من أفراد الطائفة^(٤).

ويمثل المعلمون قاعدة الطائفة ويأتي المعلم بعد المقدم في الترتيب ويدرب المستجدين على ممارسة المهنة أصولها وقوانينها وكيفية استخدام المكايل وضبطها وحسن التعامل مع البائع والمشتري، ويتولى دور الرجل الثاني بالوكالة فيوالى كيل الغلال وتسجيلها^(٥) ولذا كان يتقاضى ضعف أجر

(١) نفسه: محفظة ١، ملف ٤، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/ ٢٠ يونيو ١٨٥٣م

(٢) ديوان معية سنية تركي: دفتر ١٢، من المعية إلى الإسكندرية، وثيقة ٢٠، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٩٤هـ/ ٧ أغسطس ١٨٧٧، ص ١٤٣.

(٣) نفسه: محفظة ٤، وثيقة ٤٧٧، ورقة ٣، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٧١هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٥٤م.

(٤) لمزيد من التفصيل، راجع ملحق رقم (١٨)، ص ٢٠٢.

(٥) نفسه.

الكيال^(١) ويعقد له ولزملائه ما يشبه الدورات التدريبية بالأشوان من وقت لآخر لرفع درجة كفاءتهم^(٢).

وكان لكل شونة أو سوق أو وكالة أمين للعهد يتولى تحصيل الرسوم وحفظها تحت يده حتى آخر كل شهر، وصرف الأجور^(٣) وإرسال ما يخص الميري، وكان من شروط توليه منصبه أن يتصف بالكفاءة والأمانة^(٤).

كذلك كان هناك الكاتب الذي تولى أمر تسجيل أسماء الكياليين والتحقق من ضامني شيخ الطائفة وتسجيل أسمائهم ورسوم أداء المهنة^(٥) وغالباً ما كان يتم تعيينه بواسطة الدائرة البلدية لضمان سلامة ودقة تسجيله المعلومات التي كان يتابع إمدادها بها^(٦) وإذا توفر أكثر من كاتب كان أحدهم يرقى إلى مرتبة باشكاتب^(٧).

(١) نفسه.

(٢) ديوان خديوي: دفتر، ٧٦ تركي، وثيقة ١٥، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٣٠ يوليو ١٨٣٤م، ص ١٣.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ١٤٧، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٧٠هـ ١٧ أكتوبر ١٨٥٤م، ص ١٠٩؛ لمزيد من التفصيل، راجع ملحق رقم (١٩)، ص ٢٠٧.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٢، لائحة الكياليين الصادرة للضبطية من المعية السنية، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، نمرة ٢٨، بناء على قرار مجلس الأحكام رقم ٢٤٥، إفادة رقم ١٥، في محرم ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣، نمرة ٥٩.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه: محفظة ٢٥، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٩٢هـ / ٤ سبتمبر ١٨٧٥م.

(٧) نفسه: محفظة ٢٣، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٠ جماد الأولى ١٢٨١هـ / ١١ أكتوبر ١٨٦٤م.

أما المعدلجي (أي المراجع) فهو الذي يتولى فرز الغلال وتمييز عيناتها والتأكد من مطابقتها لما تم كيّله وتصنيفها طبقاً لجودتها^(١) ومعاونة مقدم الطائفة في معرفة كميتها لتحديد الأسعار على أصولها^(٢) ولذا فقد كان يتحمل غرامة العجز مع المقدم عند حدوثه^(٣).

ويستعين الكيالون باللواحين وكانت مهمتهم فصل القش عن الغلال قبل كيّليها، وكانوا يتقاضون أجرهم بصفتهن من الطائفة^(٤).

وقد مثل المصريون معظم الكياليين، مع تعداد أجناسهم فاشتهر منهم أحمد أبو زهرة^(٥) وأحمد بكر بباب الشعرية^(٦) وعبد رب النبي^(٧) وحسن

(١) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٨، قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٩، بتاريخ ٩ محرم ١٢٦٩هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨٥٢م، ص ١٢.

(٢) ديوان شورى المعاونة: دفتر ٢٧٥، من المعاونة إلى مفتش شون بولاق، وثيقة ٧٠٧، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٢ مارس ١٨٣٨م، ص ٢١٥.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٢، لائحة الكياليين الصادرة للقبانية من المعية السنية، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨٢هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، نمرة ٢٨٠، بناء على قرار مجلس الأحكام، نمرة ٢٤٥، إفادة ١٠٥، في محرم ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، نمرة ٥٩.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٨، صادر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٥١٤، بتاريخ ٦ جماد الأولى ١٢٦٩هـ / ١٥ فبراير ١٨٥٣م، ص ٤٤٧.

(٥) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٨، م ١٩، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٦٨هـ / ٤ نوفمبر ١٨٥١م، ص ٧.

(٦) نفسه: سجل ٤٣، م ٣٩، بتاريخ ٢٠ جماد الآخر ١٢٨٢هـ / ١١ أكتوبر ١٨٦٥م، ص ١٨.

(٧) محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ١ دعاوى، م ٤١٥، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٧٩هـ / أول يناير ١٨٣٦م، ص ٢٤٥.

فقير بالإسكندرية ^(١) وفتح الباب وعلى عجور بالفيوم التي اشتهرت بكثرة الغلال فكثرت كيالوها ^(٢) وخليفة و خليل إبراهيم بشونة العهد السنية باللاهون ^(٣).

واشتهر من المغاربة أحمد بن بلال بن عميره بالإسكندرية ^(٤) ومن الفرنسيين الخواجة طنوش بالقاهرة ^(٥).

واستدعى ضبط الكيل من الكياليين أن يستوفوا عدتهم وقد استعمل في القطر المصري الإردب، وقسمه المصريون إلى أربعة وعشرين جزءاً متساوية، أطلق على كل منها اسم الربع، واتخذوا مكاييل على هيئة مخروط ناقص، قاعدته الكبرى أسلفه والصغرى أعلاه ^(٦) وقد كان لكل شونة عدة مكاييل توضع لدى المخزنجي تسلم للكياليين عند بدء عملهم لممارسة نشاطهم، كما استخدموا القوايس للكيل بدلا من الكيل بالأيدي ^(٧) وهى عبارة

(١) نفسه: م ٢٠٩، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٢٧٦هـ/٤ نوفمبر ١٨٥٩م، ص ٩٦.

(٢) محكمة الفيوم: سجل ١٣، مادة ١٥، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٨٦هـ/٤ مايو ١٨٦٩م، ص ٧٥.

(٣) نفسه: سجل ٦ مبيعات، مادة ٤٦، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨١هـ/١٦ أبريل ١٨٦٩م، ص ١٠.

(٤) محكمة إسكندرية الشرعية: سجل ٥، إشارات، م ٣٩، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٦هـ/٢٩ مايو ١٨٦٩م، ص ١٠.

(٥) مجلس تجار مصر: م جل ٥٧٨١، خلاصات وقرارات وإفادات، قضية ١٥، بتاريخ غرة ١٢٧٤هـ/٢٢ أغسطس ١٨٥٧م، ص ٢٣.

(٦) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٤، وثيقة ٦٤، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨١هـ/٢ ديسمبر ١٨٦٤م

(٧) ديوان شورى المعاونة: دفتر ٢٨٦، ملخص المكاتب التركية، رقم ٢٨٢، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٥٩هـ/١٩ فبراير ١٨٤٣م

عن صندوق خشبي ذي مفتاح نحاسي والذي كان يستخدم لكيل الغلال بشون القليوبية^(١) وتولت الحكومة تصنيع المكايل وختمها والإشراف عليها لضمان الضبط والربط^(٢) وبيعها للكيالين بالأجل^(٣) وندب من أطلق عليهم الإقداحية لمعايرتها^(٤) واستعمل الكيالون لقياس الأطوال والمسطحات والأجسام مقياساً قسموه إلى أربعة وعشرين جزءاً متساوية، أطلق على كل جزء منها القيراط، ويذكر أن الدائرة البلدية شددت الرقابة على المحلات التي تمارس الكيل وانضباط المكايل لديها سنوياً ومصادرتها في حالة عدم مطابقتها للمواصفات^(٥) وتسجيل كافة البيانات في دفاتر مختومة من الديوان، لا يتم التلاعب بها وتكون شاهداً عند التقاضي، وتتلقى الحكومة حصتها من الرسوم وفقاً لها^(٦) ومما في الأخبار التي طالعنا بها جريدة الأهرام بشأن تشديد الرقابة على المكايل: "عهدت الحكومة إلى البوليس بمراقبة الكيالين في الأسواق والمحلات حتى لا يتم الغش بحق الأهالي"^(٧)

(١) ديوان المعية السنية عربي: دفتر ٨٠، وثيقة ٧٠٩، بتاريخ ٨ رجب ١٢٦٨هـ / ٢٨ مايو ١٨٥٢م، ص ٧٠٤.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٦، وثيقة ١٦٤، بتاريخ غاية محرم ١٢٨٦هـ / ١٢ مايو ١٨٦٩م.

(٣) نفسه: ملف ٤، وثيقة ٣٨، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٨٤هـ / ٢٥ يونيو ١٨٦٧م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٨، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٧٤٣، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٦٩هـ / ٢١ يونيو ١٨٥٣م.

(٥) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٤، وثيقة ٦٤، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨١هـ / ٢ ديسمبر ١٨٦٤م.

(٦) نفسه: ملف ٤، لائحة الكيالين الصادرة للضبطية من المعية السنية، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، نمرة ٢٨٠، بتاريخ قرار مجلس الأحكام رقم ٢٤٥، بتاريخ محرم ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، نمرة ٩٥.

(٧) الأهرام: عدد ٣٦١٣، بتاريخ ٢٣ جماد الأولى ١٣٠٧هـ / ٣ يناير ١٨٩٠م.

وقد تعددت السلع التي اشتغل بها الكيالون وتصدروا لكيل جميع أنواع الغلال في شتى النواحي والأقاليم والأرياف، وتخصص بعضهم في الأشوان والوكائل في كيل أنصاف معينة، كالقول والشعير، وعرفت كل شونة ووكالة بنوع السلعة التي تخصصت فيها كشونة الملح بدمياط وقد تولت كيالته وإعداده للتصدير للخارج، وخاصة للسودان^(١) ووكالة القمح بباب الشعرية^(٢) ووكالة الحمص بالإسكندرية^(٣).

وتفاوتت مرتبات الكياليين بين تقاضي مرتب شهري أو أجر عيني واختلف قدر الأجر وفقاً للخبرة وجهة العمل وتاريخه، فكان مرتب الكيال بالشونة ثلاثة وعشرين قرشاً شهرياً^(٤) وقد بلغ أجر الكيال في شونة الجهادية ١١٧ قرشاً وعشرين بارة^(٥) وتقاضى بجانب المرتب تعيينات غذائية ومنحاً

(١) ديوان شورى المعاونة: محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، صادر إلى شونة الملح بدمياط، وثيقة ٣٧٨، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ/ ١٠ يونيو ١٨٤٠م.

(٢) محكمة مصر الشرعية: سجل ٣٤، مادة ٤، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٦٤هـ/ ٥ يناير ١٨٤٨م، ص ٣٥.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ١، وثيقة ١٧٨، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٧٧هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٦٠، نمرة ٩.

(٤) محافظ أبحاث: محفظة ١١٨، دفتر المعية السنوية تركي، من الجنب العالي إلى يوسف أغا ناظر الوادي، وثيقة رقم ١٨٣، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٣٥هـ/ ٢٧ مايو ١٨٢٠م؛ راجع ملحق رقم (١٩)، ص ٢٠٧.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، دفتر قيد الصادر، وثيقة رقم ٤، بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٦٩هـ/ ٢٠ أغسطس ١٨٥٣م، ص ١.

لعلف دوابه^(١) وأخذت بعض الشون بتوزيع الأجر حسب الإنتاج طبقاً للائحة الصادرة في ٣٠ يناير ١٨٦٥م على نحو ما سبق ذكره^(٢).

وجدير بالذكر أن عام ١٨٧٥م شهد بداية الأخذ بالطريقة العشرية ، وهو مما انعكس على تحديد الأجور^(٣) ولم يطبق صرفها بناءً عليها إلا عام ١٨٩٥م طبقاً لقرار مجلس النظار، فكان نصيب الكيال من الإردب عن الجملة مليماً واحداً وعن القطاعي ٦ مليمات^(٤).

وفي عام ١٩٠٠م بدأ اعتماد الوزن بديلاً عن المكيال مما ترتب عليه التخرج في الاستغناء عن هذه الطائفة لحساب القبانية^(٥) ومع ذلك فقد ظل لها وجود في بعض الأقاليم كأسوان التي طالبت عام ١٩١٤م بتعيين شيخ للكيالين بها^(٦).

(١) نفسه: سجل ٥٣١٤، وثيقة رقم ٢٧٨، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٧١هـ / ٦ يونيو ١٨٥٥م، ص ٢٣٣.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٢، لائحة الكيالين الصادرة للضبطية من الجمعية السنية بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، نمرة ٢٨٠، بناء على قرار مجلس الأحكام ٢٤٥، إفادة رقم ١٥، في غرة محرم ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، نمرة ٥٩.

(٣) نفسه: محفظة ١، ملف ٨، وثيقة بدون رقم، من الداخلية إلى المجلس الخصوصي، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٢هـ / ٣ سبتمبر ١٨٧٥م.

(٤) القرارات والمنشورات لعام ١٨٩٤ / ١٨٩٥: المطبعة الأميرية بولاق مصرن بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٣١٣هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٩٥م، ص ٦١٠.

(٥) مجلس الوزراء: مصلحة المساحة، محفظة ١/ب، من نظارة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣١٨هـ / ١٤ أغسطس ١٩٠٠م.

(٦) الجمعية التشريعية: مطبعة بولاق مصرن عام ١٩١٥م، ص ١٩٢، ص ٥٥٧.

وكان من أبرز المخالفات التي ارتكبتها الكياليون التلاعب في المكايل باستخدام مكايل غير قانونية أقل حجماً، أو الغش في تحديد درجة نوع السلعة، واختلاس ما يترتب على ذلك من فروق، واختلفت الجزاءات التي تعرض لها الكياليون المخالفون تبعاً لنوع الجرم الذي ارتكبه كل منهم، فوصلت إلى السجن والطرْد في المخالفات الجسيمة، والغرامة في حالة المخالفات البسيطة^(١).

وشدّدت الحكومة الوعيد بالشنق على أبواب الشون للمخالفين^(٢) إلا أن عقاب التلاعب بالمكايل تمثّل في الجلد فمن ضبط اختلال في كيله جوزى بضربه خمسين سوطاً، وإذا تكررت المخالفة يصير ستين سوطاً بزيادة عشرة سياط وهكذا كلما تكررت المخالفة^(٣) ومما يذكر أنه حكم على جماعة من الكياليين بالقاهرة بالجلد مائة كرباج بموجب شكوى مقدمهم

(١) لمزيد من التفصيل عن تلاعب الكياليين: انظر، معية سنية عربي، دفتر ٤٥، وثيقة ١٣ من المعية السنية إلى محافظ العريش، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٥٨هـ / ١٧ أغسطس ١٨٤٢م؛ ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، وثيقة ١٧٨، إفادة المعية إلى محافظ الإسكندرية، بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٢٧٧هـ / ١١ أكتوبر ١٨٦٠م؛ معية سنية عربي، دفتر ١٦٢، وثيقة ١٩٥٠، من سعادة الخادم إلى محافظ الغربية، بتاريخ ٣ ذي الحجة ١٢٧٢هـ / ١٥ أغسطس ١٨٥٧م؛ محافظ الداخلية، محفظة ٧، ملف بدون رقم، وثيقة ٩، بتاريخ ٦ جماد الأولى ١٢٨٨هـ / ٢٤ يوليو ١٨٧١م؛ ديوان المجلس الخصوصي، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٥ جماد الأولى ١٢٩٢هـ / ٩ يونيو ١٨٧٥م.

(٢) ديوان شورى المعاونة: دفتر ٢٨٦، وثيقة ١٩٣، من الجناب العالي إلى نظار المحمودية بالإسكندريتين بتاريخ ١٠ رجب ١٢٥٨هـ / ١٨ أغسطس ١٨٤٢م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ١٣٠٥، دفتر قيد الصادات، وثيقة ٩، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٦٩هـ / ٢٥ أبريل ١٨٥٣م، ص ٥٠٣.

وبعض رفاقه^(١) وكثيراً ما كان أبناء الطائفة يشكون بعضهم بعضاً، لدى الضبطية^(٢).

ودرجت نظارة الداخلية على إعلان أوصاف المطرودين في نشرات داخلية لملاحقتهم ومنها على سبيل المثال ما ذكر في شأن أحد المقيمين بباب الشعرية: "على قشطة الكيال - أسمر اللون، طويل القامة، مفتوح الحواجب بلحية كثة سوداء على العوارض، عمره نحو ٣٥ سنة" وقد آل أمره إلى الحكم عليه بالطرد من ممارسة الكيالة^(٣).

ومن مخالفات المهنة سوء سلوك شيخها أو أحد القائمين بشئونها، ومن ذلك تلك الشكوى التي وجهت من المقدم محمد أبو سالم وبعض رفاقه في حق شيخ الطائفة بساحل مصر القديمة، وقد نعتوه بأنه مغتصب ومدان وذو سوابق وطالبوا بطرده^(٤).

ثالثاً: طائفة المغربلين:

وكانت من الطوائف المعاونة للكيالة والمتممة للمهنة، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها في الأشوان والحلقات والوكائل حيث لم يكن يتم كيل الغلال إلا بعد غربلتها وتحديد سعرها على أساس درجة جودتها وهو ما تولوا القيام

(١) ديوان خديوي: محفظة ١١، دفتر ٦١٥، صادر الديوان الخديوي، وثيقة ٨١٢، بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٢٦٧هـ، ٩ سبتمبر ١٨٥١م، ص ٨٠١.

(٢) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ٢١، ملف ١، وثيقة ٢٧٥، لتصديق من الديوان الكتخداي للضبطية، بتاريخ ٨ صفر ١٢٦٩هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٥٢م.

(٣) نفسه: محفظة ٢١، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٨ صفر ١٢٧٨هـ / ٢٥ أغسطس ١٨٦١م.

(٤) ديوان معية سنية عربي: سجل ١٨٥٦، صادر المعية إلى الضبطية، وثيقة ٥٠، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٨٩هـ / ٢٦ مارس ١٨٧٢م، ص ٩.

به، ولذا كثر الطلب عليهم في أماكن الكيل، حتى أن شونة العهدة السنوية بالقلوبية طلبت عشرة منهم للعمل بها^(١) وكثر استدعاء شونة بولاق لهم عند الضرورة^(٢) وطالب شونة الإسكندرية مدير المنوفية بإرسال بعض الأنفار منهم^(٣).

وانتشروا بوكائل الغلال بالقاهرة، فكثرت وجودهم ببولاق ومصر القديمة وباب الشعرية^(٤) وقطن الكثيرون منهم بحي المغربلين، ومنهم استمد اسمه^(٥) وكان منهم المعينون بالأشوان، التي راحت توفر لهم الغرابيل بكل أنواعها^(٦) وتمنحهم مرتباً، ويذكر أن ورثة أحد المغربلين المتوفين طالبوا

(١) ديوان خديوي: محفظة ١١، دفتر ٦١٥، صادر الديوان إلى المالية، مكتوبة رقم ١١٩، بتاريخ ١١ شوال ١٢٦٧هـ / ٩ أغسطس ١٨٥١م.

(٢) معية سنية تركي: دفتر ٦٤، وثيقة ٢٥١، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٨هـ / ٩ أغسطس ١٨٥٢م.

(٣) ديوان شوري المعاونة تركي: دفتر ٢٧٥، وثيقة ٥٢٠، من المعاونة إلى مدير ديوان الإسكندرية الملكي، بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٢٥٣هـ / ٤ مارس ١٨٣٧.

(٤) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٨، مادة ١٩، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٦٨هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٥١، ص ٧.

(٥) ديوان شوري المعاونة: محفظة ٣، وثيقة ٤٦، من الجناب العالي إلى الباش معاون، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٥٩هـ / ٢٠ فبراير ١٨٤٣م.

(٦) ديوان خديوي: محفظة ١٠، دفتر ٦١٤، مكتوبة رقم ١٥٣٢، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٦٧هـ / ١٨ أغسطس ١٨٥١م، ص ١٦٠.

مخزن الغلال بمصر القديمة بمرتبه وقدره ١٠٤ قرش^(١) كما كان منهم من يعمل لحسابه بالأجر، وكان مكلفا في تلك الحال باستحضار عدته^(٢).

رابعاً طائفة المراكبية:

لم يكن بد من الاستعانة بوسائل النقل في البر والبحر، مع الرواج الذي دب في أوصال التجارة، فنشطت حركة المراكب صدوراً ووروداً ونشأت طائفة المراكبية التي استوجب الأمر أن تنظمها لوائح ويشرف عليها شيخ يتولى أمورها، وراحت تؤدي دوراً لا غناء عنه في نقل البضائع والغلال في النيل فكان مما تنقل البارود والقطن والكتان والأرز والسمسم والخطب والفحم الحجري والتبن والبرسيم وغيرها. وتعددت أنواع المراكب وفق السلعة فكان منها المراكب الخشبية والصنادل والوابورات والفلوكة^(٣) ومنها المراكب الأميرية^(٤) والمراكب الخاصة^(٥)

(١) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٩، مادة ٧٥٠، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٧٠هـ / ١٣ / ١٨٥٤م، ص ١٥.

(٢) محافظ أبحاث: محفظة ٥٠، ديوان التجارة والمبيعات، بتاريخ ٥ رجب ١٢٦٣هـ / ١٩ يونيو ١٨٤٧م.

(٣) مجلس شورى القوانين: محضر جلسة يوم الاثنين ٧ رجب ١٣٠٨هـ / ١٦ فبراير ١٨٩١م، ص ٦.

(٤) ديوان شورى المعاونة ملخصات دفاتر، دفتر ٢٨٨، محفظة ٢٤، أمر صادر رقم ٢٥٣، بتاريخ ١٨ جماد الأولى ١٢٥٩هـ / ١٦ يونيو ١٨٤٣م.

(٥) نفسه: محفظة ٣، مكاتبة رقم ٧٣١، بتاريخ غاية ربيع الآخر ١٢٦٠هـ / ١٨ مايو ١٨٤٤م.

واستتبعَت زيادة حركة المراكب أن تتعرض لبعض التلف مما يوجب الصيانة، وهو ما فتح مجالاً للأيدي العاملة في ذلك المجال، فاشتهرت ترسانة بولاق بذلك العمل^(١).

وقد نظم التعامل بين أفراد الطائفة بواسطة عدة لوائح تشريعية كان منها تلك اللائحة الصادرة من مجلس الملكية والتي تضمنت بنوداً نظمت حركة الملاحة في النيل وأمور الشحن وضيقَت على من يفرضون الإتاوة على المراكبية ونصت على معاقبتهم^(٢) وقرار مجلس شورى القوانين بدفع أرباب المراكب المصرح لهم بالشحن والتفريغ على جسر النيل والترع والمصارف العمومية عوائد عن مراكبهم ومعاقبة من يبتزهم بتغريمه من عشرين إلى مائة قرش^(٣).

وذلك الأمر الصادر من الديوان بوجوب منع التعدي على المراكب الخاصة^(٤) وكذلك المنشور الذي نص على التزام الوزن المناسب في الشحن وعدم الزيادة عليه^(٥) بمعرفة أهل الخبرة والأمر الصادر من ديوان المعية

(١) معية سنية عربي: سجل ٣١، جـ ٦، وثيقة ٦٣١، بتاريخ ٢٠ جماد الأولى ١٢٧٦هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٥٩، ص ٧٩.

(٢) مجلس الأحكام: دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، س ١/٣٣/٧، خلاصة من مجلس ملكية رقم ٥٢، في ١٩ ربيع أول ١٢٥٢هـ/ ٤ يوليو ١٨٣٦، ص ٣١٦.

(٣) مجلس شورى القوانين: محضر جلسة يوم السبت ٥ محرم ١٣٠٧هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٨٩م، ص ٥.

(٤) محافظ ديوان معية سنية تركي: محفظة ٤، من الأمير إبراهيم الصافي وكيل المرحوم عباس باشا إلى الديوان العالي، مكتوبة ١٤٤، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٧١هـ/

(٥) مجلس الأحكام: س ١/٢٨/٧، وثيقة ١٢٢، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٨٠هـ/ ٤ أبريل ١٨٦٤م، ص ١٤٧.

السنية بالتصريح بتسيير السفن بنهر النيل واستخدام الواپورات والصنادل التابعة للميري^(١).

وقانون مجلس شورى القوانين الذي ينص في مادته الأولى على قياس المراكب لتحصيل الرسوم السنوية على الملاحة ورسوم المرور من الكباري والأهوسة، ويوجب على كل صاحب مركب معد للإيجارات أن يستوفي شروط متانتها ونظافتها المطلوبة ويحظر على المراكبية في مادته الرابعة عشرة أن يحملوا في مراكبهم أولاداً لا يصحبهم أحد أو أشخاصاً سكارى بدون ترخيص من بوليس المينا ويوجب على المراكبية في مادته السابعة عشرة أن يودعوا في مكتب البوليس كل شيء أو متاع يتركونه أو ينسونه في المراكب، كما يوجب على صاحب المركب في مادته الثامنة عشرة أن يبرز رخصته عندما يطلب منه البوليس إيرادها ويحظر عليه في المادة ٣٠ التجديف بدون أخذ رخصة بذلك^(٢) وكان مجلس شورى القوانين قد استصدر قانوناً بتحصيل الرسوم السنوية للميري بموجب الإردب (المادة ٢٢)^(٣).

وكان للمراكبية شيخ تولى متابعة أعمالهم ومنها الشحن والتفريغ والإفادة عنها وتحصيل ما يخص الدولة منها وتوريده إلى الميري^(٤) والنظر

(١) ديوان معية سنية عربي: ملخصات دفاتر، دفتر ١٩٠٨، محفظة ١٣، ملف ٢٥، أوامر إلى ديوان متصرفات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٠هـ/٧ أبريل ١٨٦٤م

(٢) مجلس شورى القوانين سنة ١٩٨١م: مطبعة بولاق، القاهرة ١٨٩١م، ص ص ٦-١٦

(٣) نفسه: سنة ١٨٨٧، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٨٨م، ص ٧.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٩، بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٢٦٩هـ/١٥ سبتمبر ١٨٥٤، ص ٦.

في منازعاتهم وحضور محاكمة المخالف منهم، ومن قبيل ذلك تلك الإشارة بإحدى الوثائق التي تطالب محمد بغدادي شيخ المراكبية وشيخ ثمن بولاق بالمثول لمجلس تجار مصر للفض في منازعة^(١).

كما تولى أخذ الضمانات على المراكبية بجودة مراكبهم وصيانتها تأميناً لها من التلف والغرق وخلافه^(٢) وتسجيلهم إفادة بمنقولاتهم في كشف يحفظ لديهم^(٣).

واختلف أجر المراكبية تبعاً لطبيعة عملهم ما بين معين بالحكومة وعامل لحسابه (براني) وشددت الدولة على ألا يختلط العاملان، وتشير إحدى الوثائق إلى ما يمنع شحن الغلال غير الحكومية في المراكب التي تشحن غلال الحكومة^(٤) وقد حرصت على انتظام صرف أجورهم ضماناً لتسيير حركة توريد الغلال، وعلى تسهيل مرور السفن القادمة من المحمودية وصرف أجورها أولاً فاولاً^(٥) ومما يشير إلى قيمة ما كان يتقاضاه ريس المركب تلك المساجلة الموجهة إلى ناظر المحمودية بصرف مبلغ مائة

(١) مجلس تجار مصر: سجل ٥٧٢٥، صادر إلى سايره، وثيقة ٢٠١، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٧٢هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٥٥م، ص ٨٤.

(٢) نفسه: سجل ٥٧٢٦، صادر إلى الضبطية، وثيقة ١٦٤، بتاريخ ٧ رجب ١٢٧٢هـ/ ١٤ مارس ١٨٥٦م، ص ٤٠.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠١، دفتر قيد الوارد، وثيقة ٣٦٥، بتاريخ ١٦ جماد الأولى ١٢٧١هـ/ ٤ فبراير ١٨٥٥م، ص ٢١٨.

(٤) ديوان خديوي: دفتر ٢٧٩٧، وثيقة ١٩، من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، بتاريخ ١٧ جماد الأولى ١٢٤٩هـ/ ٢ أكتوبر ١٨٣٣م، ص ١٩.

(٥) ديوان شوري المعاونة: ملخصات دفاتر ٢٨٤، محفظة ٢، رقم ١٢٤٥، بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٥٧هـ/ ١٤ مايو ١٨٤١م.

وخمسين قرشاً لكل من الرؤساء المعيّنين لمراكب ثرعة المحمودية^(١) وقد وصل أجر المراكبي إلى مائة قرش^(٢) ثم آل الأمر إلى حساب الأجر طبقاً للكمية المنقولة بالإردب، فتراوح الأجر عنه ما بين ١٥ و ٢٠ فضة^(٣) ثم زادت القيمة إلى القرش، ووضع مجلس شورى القوانين تعريفة للأجر آل الأمر بمقتضاها إلى نقص الثلث تقريباً من قيمة الأجر حرصاً على مصلحة الأهالي والحكومة^(٤) وساوت الدولة في المعاملة ما بين العامل لحسابها ومن استعانت به من مراكبية البراني^(٥) وكانت تقدم عربوناً له يمثل ثلث الأجرة، وتتقاضى منه نصفها^(٦) وكان التعامل مع المراكبية البراني يتم وفقاً لكمية الإردب المنقولة، فيحاسب أحدهم على قدرها، ويسجل قيمة مستحقاته، ويطالب بها بالجملة، ويذكر أن المراكبي سيد أحمد حلاوة قد طالب شونة العطف بأجر خدماته في عام مضى، ومجملها ١٩٤ جنيهاً وكسور^(٧).

(١) نفسه: دفتر ٢٨٨، أمر ٢٥٦، من عباس باشا إلى الترسانة، ٢ جماد الثانية ١٢٥٩هـ/٣٠ يونيو ١٨٤٣م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠١، دفتر قيد الوارد، وثيقة ٣٥٦، ١٦ شعبان ١٢٧١هـ/٤ مايو ١٨٥٥م، ص ٣١٦.

(٣) ديوان المعية السنية: سجل ١١٣٥، صورة الأوامر والقرارات والمنشورات المستديمة رقم ٥٠، ٢٦ جماد الأولى ١٢٨١هـ/٢٥ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٤) مجلس شورى القوانين لسنة ١٨٩٨م: مطبعة بولاق، القاهرة ١٨٩٨م، ص ٢١.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٦، دفتر قيد الوارد، وثيقة ٤٨، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٦٩هـ/٢٤ أغسطس ١٨٥٣م، ص ٢٤٩.

(٦) ديوان شورى المعاونة: ملخصات دفاتر، دفتر ٢٨٢، محفظة ١٨، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٦هـ/٢٠ أبريل ١٨٤٠م.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٧، دفتر قيد الوارد، وثيقة ٣٥٥، بتاريخ ١٤ جماد الثانية ١٢٦٨هـ/٥ أبريل ١٨٥٢م، ص ٢١٣.

ولم تنتج المهنة من المنغصات كشأن أي مهنة يكثر الطلب عليها، ولم تسلم من مخالفات ممتهنيها التي ترتب عليها الجزاء ردعاً للمخالف وإقراراً للضبط والربط، فكان من مشاكلها تعرض المراكب أو نويها للغرق والسرقة أو اتهامهم بها والحريق والعجز وتراكم الديون، ومنها تظلمهم من الأجور، فقد غرقت حمولة المراكبي سيد محمد عثمان من الأقمشة أثناء نقله لها من إسنا إلى القاهرة^(١) كما غرق أحد المراكب المحملة بالأقطان والتي بلغت قيمتها اثنين وعشرين ألف قرش فألزم ريسها بتسديدها لشونة كفر الشيخ^(٢).

وغرق مركب السيدة أم سعد أثناء نقلها للجير والحجر بالأجرة لحساب الحكومة بأبي قير، مما دفعها إلى المطالبة بقيمتها وهي ٤٠٠٠ قرش^(٣) وغرق مركب الرئيس عبد السلام جمعة أثناء نقله حمولة ٣٠٠ إردب فول في زاوية غزالة بالبحيرة^(٤) وربما وجه الاتهام بالسرقة إلى المراكبي، كما وقع من شخص مغربي حيال الرئيس إبراهيم حسن من بنى مزار بالمنيا والذي اتضحت براءته^(٥)، وعند ثبوت التهمة على المراكبي بالسرقة، كان

(١) ديوان شورى المعاونة تركي: ملخصات دفاتر، دفتر ٢٨٠، محفظة ١٥، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٢، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥٩هـ/ ١٥ أبريل ١٨٤٣م، ص ٣٣.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٠، دفتر قيد الوارد، وثيقة ٧، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٧١هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٥٤م، ص ٩.

(٣) ديوان المعية السنية تركي، محفظة ٤، من خليل باشا ناظر الحرية إلى المخازن الخديوي، وثيقة ٣٧٦، بتاريخ ١١ صفر ١٢٧١هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٥٤م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٨، دفتر قيد الوارد، جـ ٢، وثيقة ٨٣٠، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٩هـ/ ٥ أغسطس ١٨٥٣م، ص ٤٣٢.

(٥) معية سينة تركي: محفظة ٣٠، كشف بيان عن الأنفار المسجونين بالضبطية، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٧٩هـ/ ١٧ أبريل ١٨٦٣م.

ينال نصيبه من السجن كما حدث للرئيس محمد على المراكبي بالإسكندرية والذي حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات^(١) ولم يندر أن يتم حبس مالك المركب بالشونة عند التشكك في أمر ريس مركبه حتى يتم استحضاره واستجوابه كما وقع مع المالك حسن حسنين بالإسكندرية^(٢) وقد كان من الكوارث التي تحيق بالمراكبية أن ينشب في مركبهم الحريق، نتيجة للإهمال أو غيره، فيلزم ريسها بتسديد قيمة حمولتها، ويذكر ذلك الأمر العالي الموجه إلى خير الدين مفتش الترسانة بتحصيل قيمة مراكب ثلاثة محترقة من رؤسائها المدعويين سلمان غزال وسليمان الزيدى وحسن الشيخ، وقد تبين أن احتراقها كان نتيجة إهمالهم^(٣).

وكثر أن يثبت العجز لدى رؤساء المراكب فيغرم الرئيس عندئذ قيمته، مثلما حدث مع الرئيس عبد الله همام عندما طالبه الجنب العالي بقيمة العجز الذي اكتشف في حمولته من الصمغ عن طريق مدير التجارة والمبيعات^(٤) وربما كان العجز خارجاً عن إرادة المراكبي كأن يكون نتيجة

(١) ديوان خديوي: محفظة ٨، دفتر رقم ٦١٣، صادر الديوان الخديوي إلى الجهادية، وثيقة ٣٣٧، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦٧هـ/ ٤ يونيو ١٨٥١م، ص ١٦١.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣١١، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٣١٤، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٧٠هـ/ ٢٣ أبريل ١٨٥٤م، ص ٢٠٢.

(٣) ديوان شورى المعاونة: ملخصات دفاتر، دفتر ٢٨٨، محفظة ٢٤، أمر رقم ٢٤٣، من الجنب العالي إلى خير الدين مفتش الترسانة، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ/ ٢٣ أبريل ١٨٤٣م.

(٤) نفسه: محفظة ٢٢، من الجنب العالي إلى ارتين بك مدير التجارة والمبيعات، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٦ جماد الأولى ١٢٦٠هـ/ ٣ يونيو ١٨٤٤م.

لتلف بعض حمولته، ومن ذلك ما وجد لدى الرئيس أحمد بدر بشونة بولاق من تلف قدحين من كل إردب من حمولته^(١).

وألزم قرار مجلس العموم من يثبت لديه العجز في بند الجزاءات أن يقوم بتسديده^(٢) وممن طولب بسداده للترسانة الرئيس قناوى عابدين وقيمة عجزه ٦٩٩ قرشاً وكسور وشعبان على وقيمة عجزه ٢٤٢ قرشاً وكسور^(٣).

ومما جرى على أبناء الطائفة أن تعوزهم الحاجة إلى الاستدانة، حتى يتراكم عليهم الدين، فتكون المطالبة به مما يكدرهم أو يكدر ورثتهم، ومن قبيل ذلك مطالبة الرئيس أحمد موسى بمبلغ ١٦٠١ قرش^(٤) ومطالبة الرئيس إدريس محمد سلام بمبلغ ٨٤ قرشاً للشيخ مصطفى الأهوجى ببولاق^(٥).

وربما ماظلمهم التجار في دفع أجورهم لوجه من الوجوه عن حق أو باطل كدعوة وجود عجز في المنقولات، ومن ذلك مماظلة الخواجة يوسف صلاح التاجر التابع لفرنسا لمراكبية تولوا نقل بذرة القطن لصالحه^(٦) وربما تأخر صرف أجورهم حتى يلحوا في المطالبة بها، كما يذكر من مطالبة

(١) نفسه: سجل ٥٣٠٨، دفتر قيد المصادر، وثيقة ٤٢٩، بتاريخ ٥ جماد الأولى ١٢٦٩هـ/ ١٤ فبراير ١٨٥٢م، ص ٤٩٥.

(٢) نفسه: وثيقة ٢٨٤، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٦٩هـ/ ٩ أغسطس ١٨٥٣م، ص ٢٥٦.

(٣) نفسه: سجل ٥٢٩٨، ج ٢، دفتر قيد الوارد، وثيقة ٧٨٣، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٦٩هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٥٣م، ص ٤٠٥.

(٤) محكمة مصر الشرعية: سجل ٢٥، مادة ٦٠٢، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٦٧هـ/ ١١ مايو ١٨٥٠م، ص ٢٠٥.

(٥) نفسه: سجل ١٨، مادة ٤٨٤، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٦٠هـ/ ٧ فبراير ١٨٤٤م، ص ١١١.

(٦) ديوان شورى المعاونة: محظظة ٥، ج ٢، بتاريخ ٥ جماد الأولى ١٢٨٠هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٦٣م.

بعضهم للديوان الخديوي بأجرتهم عن نقل حمولة من الجمال إلى طنطا بما قيمته ١٥٧ قرشاً مما دفع الديوان إلى الاستفسار عن شأنهم لدى ديوان الترسانة^(١).

وجرى على الضامنين سداد الغرامة عند تعذر نيلها ممن ضمنوهم وإلا تم حبسهم، كما وقع للمدعو سالم حسن لسداد غرامة أخيه إبراهيم المراكبي الحبس بأطفيح بالجيزة^(٢) وأحياناً ما نشب النزاع بين الضامن والمضمون، كما يذكر من تعدى أحمد الوالي شيخ طائفة بولاق على المدعو أحمد على بالضرب وإنكار المبلغ الذي تقاضاه منه عن ضمانته المركب^(٣).

خامساً: طائفة الشياطين:

استوجبت حركة التجارة ونقل الغلال براً وبحراً وجود الشياطين الذين ألقى على عاتقهم تحميل المراكب وتفريغها وتعاضمت الحاجة إليهم، فأصبحوا من المطلوبين من قبل التجار حتى أن الخواجة لميروز طالب بإرسال شياطين لسرعة تفريغ غلاله الواردة بالمراكب والتي تعطل تفريغها لعدم وجود الشياطين^(٤) وتعطل الخواجة هتش عن إفراغ حمولتها من الفحم الحجري

(١) ديوان خديوي: محفظة ١١، دفتر ٦١٥، صادر إلى ديوان الترسانة، صورة مكاتبة رقم ٥٣٢، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٧هـ/ ٢٠ أغسطس ١٨٥١م، ص ٦٩.

(٢) نفسه: محفظة ١٢، دفتر ٦١٧، صادر إلى مديرية الجيزة وأطفيح، صورة مكاتبة رقم ٤٠٢٢٣، بتاريخ ٩ شوال ١٢٩٧هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٧٩م، ص ٢١٣.

(٣) ديوان معية سنية عربي: سجل ١٨٦٨، ج ١، صادر العرضاحالات عن الإفادات والدواوين من الأقاليم، رقم ٤٢، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٩١هـ/ ٥ سبتمبر ١٨٧٤م، ص ١٦٢.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٣٠٢، ج ١، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٢٤٤، ٢٥ جماد الأولى ١٢٦٢هـ/ ٢١ مايو ١٨٦٢م، ص ٢٠٣.

لعدم وجود من يتولى أمره منهم ومطالبته بتوفير عدد منهم^(١) ومطالبة
الجناب العالي لبغوص بك مدير إيرادات الإسكندرية بتعيين الأنفار اللزمين
لتفريغ المراكب المشحونة غللاً بسرعة وعدم تأخيرها^(٢) كان من الشياطين
من عمل لحسابه ومن عمل للميري^(٣).

وقد نظمت عمل طائفة الشياطين عدة لوائح منها لائحة ٨ سبتمبر
١٨٧٥ والتي حددت رسوم تذكرة (رخصة) الشياطين لفتتين، فجعلت لفئة ٣٨
قرشاً و ٢٠ بارة، وللأخرى خمسين قرشاً^(٤) ولائحة سبتمبر ١٨٩١م التي
نظمت سير الشياطين العمومية بالإسكندرية، فنصت في مادتها الأولى على
وجوب أن يسجل كل متعاط للحرفة أو راغب في العمل بها اسمه ولقبه
ومحل إقامته بدفاتر المحافظة وأن يقدم شهادة من شيخ طائفة الشياطين تدل
على حسن سلوكه، ليعطى له تصريح قانوني، يتم تجديده كل سنة، وأوجب
في مادتها الثانية على كل شياطين عمومي أن يضع على ذراعه اليمنى بهيئة
ظاهرة صفيحة من نحاس مكتوب عليها نمرة باللغة العربية والإفرنجية
بمقتضى رسم المحافظة، وأن يبرز رخصته لرجال البوليس متى طالبوه بها،
وألزمت اللائحة في مادتها الثالثة بإخبار المحافظة بفقدان رخصته لتعطي له
غيرها متى تحققت دعواه، ونصت في مادتها الرابعة على إيقاع غرامة على

(١) نفسه: سجل ٥٣١٢، وثيقة رقم ٦٩٥، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٧٠هـ / ٢٦ مايو
١٨٥٣م، ص ٤٥٥.

(٢) نفسه: محفظة ١٤، من الجناب العالي لبغوص بك مدير إيرادات الإسكندرية بتاريخ
١٧ صفر ١٢٥٦هـ / ٢٠ أبريل ١٨٤٠م.

(٣) نفسه: سجل ٥٣٠٧، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٦٢٦، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٦٨هـ /
٧ يوليو ١٨٥٢م، ص ٤٧٦.

(٤) ديوان المجلس الخصوصي: ملخصات دفاتر، محفظة ٢٥، بتاريخ ٧ شعبان
١٢٩٢هـ / ٨ سبتمبر ١٨٧٥م.

كل من يخالف نص اللائحة قدرها من ١٢ إلى ٢٥ قرشاً، وعلى كل من حدثت منه مخالفة ثانية أو تعاطى (الحرفة) بدون تصريح أو لم يكن واضحاً النمرة على ذراعه غرامة قيمتها من ٥٠ إلى ١٠٠ قرش، وعلى سحب تصريح المخالف بصفة وقتية أو قطعية متى تكرر وقوع المخالفة وحددت المادة الخامسة تاريخ ١٢ سبتمبر ١٨٩١م لبدء سريان اللائحة^(١).

وتضمنت لائحة مديرية القليوبية بتاريخ ١٠ يناير ١٨٩٤م، نفس المواد، مع تقسيمها طائفة الشياطين في مادتها الثالثة إلى: شياطين مستخدمين بالمصالح وشياطين خصوصيين لدى أشخاص وشياطين عموميين^(٢).

وتولى شيخ طائفة الشياطين أمر رعاية مصالحهم وندب بعضهم للعمل^(٣) إذا طُلب بذلك وتكفل توفيرهم بالأشوان^(٤) مع أخذه الضمانة عنهم^(٥) وفض منازلهم وتحصيل مغارمهم وإرسالها إلى الديوان^(٦) وكان اختياره

(١) القرارات والمنشورات لعام ١٨٩١: المطبعة الأميرية ببولاق مصر، القاهرة ١٨٩١م، ص ص ٧٤٢-٧٤٣؛ انظر: ملحق رقم (٢٠)، ص

(٢) نفسه: سنة ١٨٩٤، ص ص ٤١-٤٣؛ راجع: ملحق رقم (٢٠)، ص ٢٠٨.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٢، من الجناح العالي إلى الخواجة نيوغوجه، وثيقة ١٨٢، بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٢٣٩هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٢٤م.

(٤) نفسه: سجل ٥٢٩٨، جـ ٢، دفتر قيد الوارد، وثيقة ٧٦٠، بتاريخ ٤ ذي القعدة ١٨٦٩هـ/ ٩ أغسطس ١٨٥٣م، ص ٣٩٩.

(٥) مجلس الأحكام: سجل ١/٩/٧، من الأحكام لضبطية إسكندرية، وثيقة ٤٤، غرة جماد الأولى ١٢٩٤هـ/ ١٤ مايو ١٨٧٧م، ص ٦٢.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٦-٥٣، جـ ٢، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٣٢٢، بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١٢٦٨هـ/ ١٥ فبراير ١٨٥٢م، ص ٢٦٩.

وفق انتخاب الطائفة التي أخذت في حسابها مدى تحليله بحسن السير والسلوك وإمامه بطبيعة العمل وسلامة عافيته للنهوض بحقوقهم^(١).

وكان للطائفة وكيل ينوب عن الشيخ ويعاونه في عمله ويجمع الشياطين ويوجههم إلى الجهة التي تحتاج إليهم^(٢) وربما تولى الدفاع عنهم وتصدى لأي إساءات توجه إليهم^(٣).

وتولى الكاتب إثبات المنقولات واسم الشيال والمناول ومستحقتهما عن كل مهمة في دفتر يومي يطلع عليه الشونة، ويكون إليه المرجع عند الخلاف^(٤) على أن يكون موثقاً مختوماً، مفصل البيانات وكثير الاستشهاد به وبدفتره عند فض المنازعات^(٥) وربما رقى إلى رتبة الباشكاتب عند بروزه وإجادته عمله وتحليه بالخبرة^(٦).

واختلفت أجور أبناء الطائفة الشياطين ما بين المعينين والعاملين لحسابهم (البراني) فمما تشير إليه إحدى الوثائق عام ١٨٧٥م أن مرتب الشيال الشهري كان جنيهاً واحداً وعشرة قروش للدرجة الأولى وجنيهاً

(١) نفسه: سجل ٥٢٩٢، جـ ١، دفتر قيد الوارد، وثيقة ١٠٧، بتاريخ ١٦ ذي القعدة ١٢٦٣هـ / ٢٦ أكتوبر ١٨٤٧م، ص ٨٨.

(٢) نفسه: سجل ٢٥٣٠٦، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٣٥١، بتاريخ ١٢ جماد الأولى ١٢٦٨هـ / ٥ مارس ١٨٥٢م، ص ٢٩٤.

(٣) نفسه: سجل ٥٢٩٥، جـ ١، دفتر قيد الوارد، وثيقة ٢٣، بتاريخ ٢٦ ذي القعدة ١٢٦٧هـ، ٢٢ سبتمبر ١٨٥١م، ص ٣٣.

(٤) نفسه: سجل ٥٢٩٦، دفتر قيد الوارد، وثيقة رقم ٧، بتاريخ غرة رجب ١٢٦٨هـ / ٢١ أبريل ١٨٥٢م، ص ٣.

(٥) نفسه: سجل ٥٢٩٣، وثيقة ١١٢٠، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٦٥هـ / ١ أغسطس ١٨٤٩م، ص ٣٦٦.

(٦) نفسه: سجل ٥٣٠٦، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٣٥، بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٢٦٨هـ / ٤ أكتوبر ١٨٥٢م، ص ٢٧٥.

وسبعة قروش للثانية وجنيها وستة قروش للثالثة^(١) وفي أخرى أن مرتب الشيال للدرجة الرابعة عام ١٨٧٨م كان جنيها وستة قروش وللخامسة جنيها وخمسة قروش^(٢)، في حين كان مرتب الشيال بإحدى الجهات الحكومية أربعة جنيها لشيال الدرجة الأولى وثلاثة للثانية وجنيهاين للثالثة أما رئيس الشيالين فقد تقاضى عشرة جنيها وعشرين قرشاً^(٣) أما شيالو البراني فكانوا يتقاضون أجورهم من التجار ويقومون بتوزيعها بالتساوي فيما بينهم حتى أنه في عام ١٨٥١م صرف للشيالين والكيالين الذين كانوا يعملون في شونة الإسكندرية أجرة بلغت ٤٠٥٨ قرشاً^(٤).

وربما تأخر صرف رسوم الشيالة من الجهات المستفيدة إلى الحد الذي يدعو رئيسهم إلى التماس صرفها وإلا تعطلت الأعمال، مثلما طالب شيخ الشيالين محمد عطا دائرة العسكر بصرف رسوم شيالة بتاريخ ٣ مايو ١٨٤٨م^(٥).

(١) ديوان المجلس الخصوصي: س ١/١٨/١١، مجموعة ١٨ قيد كشوفات المرتبات بتاريخ ١٠ رجب ١٢٩٢هـ / ١٢ أغسطس ١٨٧٥م، ص ٧٨.

(٢) نفسه: سجل ٢/١٨/١١ كشف ماهيات العتالين، وثيقة ٢٠، بتاريخ ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م، ص ١٠.

(٣) نفسه: ص ١٤.

(٤) ديوان معية سنية عربي: دفتر ٦٤، وثيقة بدون رقم، من سعادة كتحدا باشا بإسكندرية إلى ناظر المحمودية والحوض، بتاريخ ٨ ذي القعدة ١٢٦٧هـ / ٤ سبتمبر ١٨٥١، ص ١١٣؛ ديوان المجلس الخصوصي: سجل ١/١٩/١١، قيد التراتيب، وثيقة ٢٢، سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م، ص ٢٣.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٣٠٤، دفتر قيد الصادرات، وثيقة ٢٦، بتاريخ ٢٩ جماد الأولى ١٢٦٤هـ / ٤ مايو ١٨٤٨م، ص ١٥.

وربما أدى تعطيل الأعمال لعدم توفر الأيدي العاملة من الشياطين إلى الاستعانة بالأهالي لسد العجز، والتوصية بصرف أجورهم من قبل شيخ العموم^(١)، كما تشير إحدى الوثائق ويؤخذ من أخرى إن الفارق بين أجره شياطي الحكومة وشياطي الشئون الخاصة عن كل أرب كان بارة واحدة^(٢).

وتعددت مشاكل أبناء الطائفة من الشياطين، والتي رجعت في أغلبها إلى مماطلة العملاء في سداد أجورهم، حتى أن أحد مشايخ الشياطين طالب ديوان التجارة باستيفاء حقهم من الخواجة استورناكي الذي امتنع عن سداده^(٣) وطالب وكيل شيخ الشياطين لأحد شياطيه بأجرته من المدعو سلامة فلفل الذي استولي عليها بذامة أحمد الحجة^(٤) وأحياناً ما سلب شيخ الطائفة مرعوسيه، مما اضطرهم إلى شكواه في مجلس الأحكام كما وقع من شياطي الإسكندرية ضد شيخهم محمد فرهود والذي استقطع من أجورهم ألفى قرش^(٥)

وربما كانت شكواهم من وقوع التعدي عليهم بالضرب وطردهم من أماكن عملهم، كما تضمنت الشكوى المرفوعة من أحد مشايخهم إلى المعينة

(١) نفسه: سجل ٥٣٠٣، جـ ٢، وثيقة ٩٨٨، بتاريخ ٨ شوال ١٢٦٤هـ / ٧ سبتمبر ١٨٤٨م، ص ٧٢٤.

(٢) نفسه: سجل ٥٣٠٤، جـ ١، وثيقة ٤٣٣، ٢٧ جماد الأولى ١٢٦٥هـ / ٢١ أبريل ١٨٤٩م، ص ٣٨٧.

(٣) نفسه: سجل ٢٥٦، دفتر قيد التحريات الواردة، بدون رقم، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٢٦٩هـ / ١٨٥٣م، ص ٩٣.

(٤) نفسه: سجل ٥٣٠٦، دفتر قيد التحريات الصادرة، وثيقة ٣٩، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٦٨هـ / ٢٧ مايو ١٨٥٢م، ص ٣٦٦.

(٥) ديوان مجلس الأحكام: س ١/٩/٧، صابر العرض حالات، عرض رقم ٩١، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٩٣هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٧٦م، ص ١١٦.

السنية ^(١) وأحياناً ما وقع الهجوم عليهم من بعض ضباط الجهادية وهم نيام بمحلاتهم، كما حدث بالإسكندرية، مما كان يدفعهم إلى الفرار ومطالبة ديوان المحافظة بالتدخل ^(٢) فيوجه إلى الضبطية التماساً بمنع الهجوم عليهم ^(٣) وربما أدى التشديد عليهم إلى إضرابهم بمحل عملهم كما وقع من شيالي الغلال بأشوان الإسكندرية ^(٤) وكان تكسهم ببعض الأماكن مما يدعو إلى نقلهم للتخفيف من زيادة عددهم، يمثل إشكالاً لديهم، ومن ذلك تضرر عشرة شيالين عندما تم نقلهم بالإسكندرية ^(٥).

وربما مثل دخول بعض أبناء الطائفة إليها مزاحمة لهم في أرزاقهم، فتشكوا من ذلك، كما تشكى شيخ شونة الإسكندرية من أن أنصاراً من طائفة الكنافية ينتسبون إلى طائفته ^(٦).

(١) ديوان معية سنية: سجل ١٦٥١، جـ ١، وثيقة ١٠٦، بتاريخ ٢٦ جماد الأولى ١٢٧٦هـ / ٢١ ديسمبر ١٨٥٩م، ص ١٥٩.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: سجل ٥٢٩٩، جـ ١، دفتر قيد التحريرات الواردة، وثيقة ١٦٩، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٧٠هـ / ٦ يوليو ١٨٥٤م، ص ١١٠.

(٣) نفسه: سجل ٥٣١١، دفتر قيد التحريرات الصادرة، وثيقة ٣١، ٢١ جماد الأولى ١٢٦٩هـ / ٢ مارس ١٨٥٣م، ص ٥٢.

(٤) نفسه: سجل ٥٢٩٣، دفتر قيد التقارير الواردة، وثيقة ٢١٩، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٦٥هـ / ٣١ أغسطس ١٨٤٩م، ص ٤٠٩.

(٥) نفسه: سجل ٥٢٩٧، وثيقة ٥٦٩، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٨هـ / ١٥ أغسطس ١٨٥٢م، ص ٢٨١.

(٦) نفسه: سجل ٥٣١١، دفتر قيد الصادر، وثيقة ٩، بتاريخ ١٦ جماد الأولى ١٢٦٩هـ / ٢٥ فبراير ١٨٥٣م، ص ٤٨.

وشكلت الديون التي اضطرهم إليها ضيق ذات اليد أعباءً على
كواهلهم، كانت تمتد إلى ورثتهم فيطالبون بسدادها من التركة، كما ينكر من
مطالبة ورثة المرحوم بدوى شحاته الشيال بقلعة مصر^(١).

* * *

يتضح لنا مما استعرضناه من طوائف الحرف الخدمية التي اتصل
عملها بالنشاط التجاري أن ثمة تطورات شهدتها الفترة موضوع الدراسة أدت
إلى الاستغناء تدريجياً عن القبانية والكيالين، بينما ظلت الخدمات الهامشية
المغربلين والحمالين (الشيالين) مطلوبة، وربما تأثرت طائفة المراكبية
بالزيادة التدريجية في استخدام المراكب البخارية في الملاحة النهرية عند
نهاية القرن التاسع عشر.

* * *

(١) محكمة مصر الشرعية: مجل ١٧، مادة ٣١٢، بتاريخ ٢٤ جماد الأولى ١٢٦٣هـ /
١٠ مايو ١٨٤٧م، ص ٧٢.

الختامة

لعل من أهم الظواهر التي تعلقت بطوائف الحرف المتصلة بالتجارة والتي تقوم بأدوار معاونة أو خدمية للنشاط التجاري ويتناولها هذا البحث بالدراسة، ذلك الدور الذي لعبته الإدارة الحكومية حيث كان تدخلها بسن اللوائح التي تحدد الإطار القانوني لعملها، ووضع الضوابط التي تحدد مجال اختصاصها وشروطه (على نحو ما رأينا فيما سبق) وكذلك التدخل في تحديد شيوخ تلك الطوائف واعتماد تعيينهم وتنصيبهم وعزلهم، وفرض العقوبات عليهم في حالة الوقوع في مخالفات.

هذا الدور الإداري الحكومي يعد سمة بارزة من سمات التحول من الاقتصاد المدار بمعرفة الدولة إلى الاقتصاد الحر، حيث تلعب الإدارة دوراً في تهيئة المناخ الملائم للتحول، قبل أن تخرج تماماً من مجال الإشراف الفعلي على نشاط الطوائف، مكتفية بوضع الضوابط التنظيمية تاركة للطوائف مواجهة ظروف السوق، والخضوع لقاعدة العرض والطلب.

وقد اختلفت سياسة الإدارة تجاه الطوائف تبعاً لاختلاف الدور الذي لعبته الحكومة في الاقتصاد، فكانت الطائفة تتولى جميع أمورها في العصر العثماني دون تدخل من الدولة، ولكنها خضعت للإشراف الكامل من الدولة في عهد محمد علي (على نحو ما رأينا).^(١)

وبعد سقوط نظام الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حظيت الطوائف بقدر من الحرية في إدارة أمورها في حدود اللوائح

(١) أندرية ريمون: المرجع السابق، ص ٧٨٤؛ نفسه، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، دار الهلال، كتاب رقم ١٧، القاهرة،

والأوامر المنظمة لها^(١)، حيث أصبح من حق أبناء الطائفة اختيار شيخهم في عصر إسماعيل حتى أن الشرطة كانت تتلقى من الطوائف قراراتها بانتخاب شيوخها^(٢).

ويتضح من إشارات التماسات الطوائف لدى الشرطة وتعليقات نظارة الداخلية عليها آنذاك أن اختيار الشيخ كان يتم بمبدأ الانتخاب، فأخذت أصوات أبناء الطائفة مأخذ الجد في تعيينه^(٣) وجاء ذلك تطبيقاً لقرار المجلس الخصوصي رقم ٣ في يناير ١٨٦٦م الذي صدق عليه الخديوي إسماعيل، وأوجب مبدأ الانتخاب لشيخ الطائفة أو وكيلها من خلال عقد اجتماع للمنتخبين والتداول بين الشرطة والطائفة في هذا الشأن^(٤).

وشدد قرار المجلس الخصوصي الصادر بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٨٦هـ / ١ نوفمبر ١٨٦٩م على مبدأ انتخاب مشايخ الطوائف ومعاونيهم ونص على عدم جواز عزلهم إلا لارتكاب جنحة بموجب حكم القضاء بالعزل^(٥) وانتقل اختصاص تعيين شيخ الطائفة بالانتخاب من اختصاص نظارة الداخلية إلى المديرية بموجب قرار صدر في ١٨٨٧م، وإن ظل

(١) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٢) Baer, Gabriel: Egyptian Guilds. op. cit, PP 77-72.

(٣) نظارة الداخلية: مكاتبات عربي، محفظة ١٥، من رئيس المجلس الابتدائي إلى نظارة الداخلية، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٨٢ شعبان ١٢٨٢هـ / أول يناير ١٨٦٦؛ راجع ملحق رقم (١٣)، ص ١٨٥.

(٤) نفسه.

(٥) مجلس الوزراء: محفظة ٥، نظارة الداخلية، صادر على مجلس النظار، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٨٦هـ / ١ نوفمبر ١٨٦٩.

الإشراف على الانتخاب للجنة تشكّلها الداخلية وتتولى مراقبة عملية اختيار شيخ الطائفة^(١).

وتابعت الإدارة ممارسة دورها الرقابي على أداء شيوخ الطوائف لمهامهم بمتابعتهم، وتحميلهم المسؤولية عن أي خلل في أداء واجباتهم وتوقيع العقوبات عليهم^(٢).

أحلت الإدارة اللوائح والقوانين محل العادات والتقاليد القديمة الموروثة، وفقاً للنظم الحديثة وجرياً مع روح العصر، وإقراراً لانضباط الطائفة ومعاقبة المخالفين وانتظام حركة التجارة، مع ذلك الرواج الذي لم تشهد له من قبل مثيلاً^(٣) فواكبت الإدارة أعمال كل طائفة بإصدار اللوائح

(١) لمزيد من التفصيل حول انتخابات مشايخ طوائف المهن التجارية راجع: ديوان مجلس الأحكام: س ٣٠/٦/٧، صادر الأقاليم البحرية، وثيقة ١٧، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٨١هـ / ٢٦ يونيو ١٨٦٤م، ص ٧١؛ انظر معلق رقم (١٣)، ص ١٨٥؛ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة ٥، العمد والمشايخ، صورة إفادة ما ورد للداخلية من رئاسة مجلس النظار، رقم ٦، جلسة جمادى ١٣٠٤هـ / ٢٦ يناير ١٨٨٧، نمرة ٢٢؛ ديوان خديوي تركي، محفظة ١٠، من الديوان إلى المعية السنية، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٨ محرم ١٣٠٩هـ / ٣ سبتمبر ١٨٩١؛ الجمعية التشريعية، قرارات سنة ١٩١٤، مطبعة بولاق مصر المحمية، القاهرة ١٩١٥، ص ٩٢.

(٢) ديوان مجلس الأحكام: س ١/٣٣/٧، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، تابع مأموريات مأموري الضبطية، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٧٨هـ / ٤ أبريل ١٨٦٤، ص ١٩٣.

(٣) عبد السلام عبد الحليم عامر: المرجع السابق، ص ص ٢٤١ - ٢٤٢.

والقوانين التي تولت وضع الضوابط والإلزام بتقييد أعمالها في دفاتر مختومة من الميري ومتابعتها واللجوء إليها عند تمحيص المشاكل العارضة^(١).

وكان من أخذها بالحزم في المتابعة ما نظم شئون الطوائف وضرب على أيدي المخالفين بالاختلاس والغش والسرقة والتلاعب وتقاضي الرشوة ونحوها^(٢).

وقد سبقت الإشارة إلى ما أخذت به الإدارة من التشديد في تحديد المكاييل والموازن ومعاقبة المخالفين بالطرد والسجن والتغريم وإلى اللوائح التي أصدرتها لتنظيم بعض الطوائف^(٣).

وقد لعب الاحتلال البريطاني دوراً واضحاً في إضعاف طوائف الحرف عموماً، والحرف المتصلة بالتجارة خصوصاً بسلبه الصلاحيات القضائية لشيوخ الطوائف بعد إنشاء المحاكم الأهلية عام ١٨٨٣م^(٤) ثم إطلاق حق مزاوله أى حرفة لمن يشاء دون التقيد بتقاليد الطوائف المهنية، وذلك

(١) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٦ وثيقة رقم ١٢٠، بتاريخ ١٢٨٦هـ / ٣٠ أبريل ١٨٦٩.

(٢) ديوان مجلس الملكية: دفتر ٨١٣، من المجلس إلى الديوان الخديوي، وثيقة رقم ١٤٨، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٥١هـ / ١١ أبريل ١٨٣٦م.

(٣) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ٢، لائحة الكياليين الصادرة للضبطية من المعية السنية، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، نمرة ٢٨، بناء على قرار مجلس الأحكام نمرة ٢٤٥، إفادة رقم ١٥ في محرم ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، نمرة ٥٩؛ راجع ملحق رقم (١) ص ١٦٦.

(٤) أيمن يحيى بسيوني: أرشيف وزارة القوى العاملة والتدريب في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، قسم الوثائق والمكتبات، جامعة القاهرة، ١٩٩١م، ص ص ٤-٥.

بإصدار قانون الباتنت^(١) (٩ - يناير ١٨٩٠) الذي أتاح مزاولة أعمال الحرف بالحصول على ترخيص من الإدارات المعنية^(٢).

ولعب التطور الاقتصادي دوراً بارزاً في اختفاء بعض الحرف المهنية أو التقليل من شأنها مثل ما رأيناه من تأثر المراكبية باستخدام القوارب البخارية، وما أصاب حرفة القبانية والكيالين من الكساد. وإن ظل لبعض الطوائف وجود حيثما ظل الطلب قائماً على خدماتهم^(٣).

(١) الباتنت أو الباطنطا: كلمة لاتينية الأصل دخلت اللغة العربية وأصل معناها (الشهادة) أو "الرخصة" أو "الإجازة" غير أن أكثر ما استعملت في هذه العصور بمعنى عوائد البراءة، انظر سليمان النخيلي، الحركة العمالية في مصر موقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ - ١٩٥٢م، الطبعة الأولى، الاتحاد العام للعمال، القاهرة ١٩٦٧م، ص ٧٩.

(٢) الأهرام: عدد ٣٦١٤، بتاريخ ١٨٩٠م، المقطم، عدد ٧٠٢، بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٩١م.

(٣) لمزيد من المعلومات عن اختفاء واستمرار وظهور بعض الطوائف راجع ح. بير، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ٢ ترجمة عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمي الجمال، مكتبة الحرية الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦م، من ص ٣٠١ إلى ص ٣١٢؛ عبد السلام عبد الحليم عامر، المرجع السابق، من ص ٢٧٩ إلى ص ٢٨٧.

الملاحق

ملحق رقم (١)

تحويل المقاييس والمكاييل والأوزان المصرية إلى مقاييس ومكاييل وأوزان
متريّة وكذا إلى مقاييس ومكاييل وأوزان إنكليزية^(١)

مقاييس الأطوال

مقاييس مصرية	مقاييس متريّة (متر)	مقاييس إنكليزية (قيراطا)
الذراع البلدي	يعادل ٠,٨٥٢٦	يعادل ٢٢,٩٣٧٤
الهنداسة	تعادل ٠,٦٥٦٠	تعادل ٢٥,٨٢٧٢
الذراع الأسلامبولي	يعادل ٠,٦٦٥	يعادل ٢٦,١٨١٥
القصبّة	تعادل ٣,٥٥٠٠	تعادل ٣٩,٧٦٦٣
الذراع الشرعي	يعادل ٣,٥٥٠٠	يعادل ٣٩,٧٦٦٣
الذراع المعماري	يعادل ٠,٧٥٠٠	يعادل ٢٩,٥٢٨١

(١) المصدر: مجلس الوزراء، محفظة ١/أ، مصلحة المساحة، لجنة تعديل المقاييس
والمكاييل والأوزان، وثيقة بدون رقم ، بتاريخ جماد آخر ١٣٠٤هـ / فبراير
١٨٨٧م، ص ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠.

المكاييل

مكاييل إنكليزية	مكاييل مترية		مكاييل مصرية
	س لتر	متر مكعب	
٥,٤٤٠,٤٦ بوشل كيله	١٩٧,٧٤,٧٧٠٠	٠,١٩٧,٧٤٧,٧٠٠	الإردب
٣,٦٢٦,٩٨ جالون	١٦,٤٧,٨٦٧٥	٠,٠١٦,٤٧٨,٩٧٥	الكيلة جزء من ١٢ من الإردب
١,٨١٣,٤٩ جالون	٨,٢٣,٩٤٨٧	٠,٠٠٨,٢٣٩,٤٨٧	الربع جزء من ٢٤ من الإردب
٣,٢٦٩,٨ كـوارت (جالون)	٤,١١,٩٧٤٤	٠,٠٠٤,١١٩,٧٤٣	الملوة جزء من ٤٨ من الإردب
١,٨١٣,٤٩ ربع جالون	٢,٠٥,٩٨٧٢	٠,٠٠٢,٠٥٩,٨٧٢	القدح جزء من ٩٦ من الإردب
١,٨١٣,٤٩ (ليتر)	١,٠٢,٩٩٣٦	٠,٠٠١,٠٢٩,٩٣٦	نصف القدح جزء من ١٩٢ من الإردب
٣,٦٢٦,٩٨ (جل) (ثمن جالون)	٠,٥١,٤٩٦٨	٠,٠٠٠,٥١٤,٩٦٨	الرابعة جزء من ٣٨٤ من الإردب
١,٨١٣,٤٩ (جل) (ثمن جالون)	٠,٢٥,٧٤٨٤	٠,٠٠٠,٢٥٧,٤٨٤	الثلث أو الثمثة جزء من ٨٦٨ من الإردب
٠,٩٠٦,٧٤ (جل) (ثمن جالون)	٠,١٣,٨٧٤٢	٠,٠٠٠,١٢٨,٧٤٢	الخروبة جزء من ١٥٣٦ من الإردب

القيراط جزء من ٧٠٧٢	٠,٠٠٠,٠٦٤,٣٧١	٠,٠٦,٤٣٧١	٠,٤٥٣٣٧ (جل) (ثمن جالون)
الضريبة (٨ إردب)	١,٥٨١,٩٨١,٦٠٠	٥٨١,٩٨,١٦٠٠	٤٣,٥٢٣٦٨ بوشل كيلة
فرد كبير (أرز) ١٤ ربع	٠,١١٥,٣٥٢,٨١٨	١١٥,٣٥,٢٨١٨	٣,١٦١١١٠ بوشل كيلة
فرد صغير (أرز) ٧ ربع	٠,٠٥٧,٦٧٦,٤٠٩	٥٧,٦٧,٦٤٠٩٠	١,٥٨٠٥٥ بوشل كيلة

الأوزان

أوزان مصرية	أوزان متريّة كليون جرام	أوزان إنكليزية
الدرهم	تعاادل ٠,٠٠٣,٠٨٩٨	تعاادل ١,٧٤٣٨ درهم
الأوقية ١٢ درهما	تعاادل ٠,٠٣٧,٠٧٧٦	تعاادل ١,٣٠٧٩ أوقية
الرطل ١٤٤ درهما	تعاادل ٠,٤٤٤,٩٣١٢	تعاادل ٠,٩٨٠٩ رطل
الأرمة ٤٠٠ درهما	تعاادل ١,٢٣٥,٩٢٠٠	تعاادل ٢,٧٢٤٨ رطل
القنطار ١٠٠ رطل أو ٣٦ أوقية	تعاادل ٤٤,٤٩٣,١٢٠٠	تعاادل ٩٨,٠٩٠٦ رطل
الحمل ٦٠ أوقية	تعاادل ٧٤,١٥٥,٢٠٠	تعاادل ١٦٣,٤٨٤١ رطل
القنطار الإسكندر ١١٢ أوقية	تعاادل ١٣٨,٤٢٣,٠,٤٠٠	تعاادل ٣٠٥,١٧٠٤ رطل
الحمل ٢٠٠ أوقية	تعاادل ٢٧٤,١٨٤,٠٠٠	تعاادل ٥٤٤,٩٤٧٠ رطل
الطولونا المتريّة	تعاادل ١٠٠٠	تعاادل ٢٢٠٤,٦٢١٢٤ رطل
الطولونا الإنكليزية	تعاادل ١٠١٦,٠٤٧٥٤	تعاادل ٢٢٤٠ رطل

أوزان المواد الثمينة

أوزان إنكليزية	أوزان متريّة كيلو جرام	أوزان مصريّة
تُعادل ٧١٥٢,٤٣٠٦ جرين ترواي (قمحة)	تُعادل ٤٦٣,٤٧٠	الشكّية ١٠٠ مثقال
يُعادل ٧١,٥٢٤٣٠٦ جرين ترواي (قمحة)	يُعادل ٠٠٤,٦٣٤,٧	المتقال جزء من ١٢ من الدرهم
يُعادل ٤٧,٦٨٢٨٧١ جرين ترواي (قمحة)	يُعادل ٠٠٣,٠٨٩,٨	الدرهم ١٦ قيراط أو ٦٤ قمحة
٠,٧٤٥٠٤٥ جـ رين ترواي (قمحة)	تُعادل ٠٠,٠٤٨,٢٧٨,١٢٥	القمحة حبة واحدة

ملحق رقم (۲)

ترتيبات طائفة السماسرة وتتصيب على العش شيخا لها^(١)

[illegible]

(١) المصدر: مجلس الأحكام، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، م ٧ / ٣٣ / ١، وثيقة رقم

۳۶، بتاريخ ۱۱ شعبان ۱۲۷۱هـ / ۹ مايو ۱۸۵۴م، ص ص ۳۰۱-۳۰۵.

ملحق رقم (٤)

شكوى سماسرة الغلال بساحل مصر القديمة من

اعتماد تعیین مصطفیٰ علیان مختاراً علیہم^(۱)

[illegible]

(١) المصدر: ديوان المجلس الخصوص، محفظة ٦، وثيقة بدون رقم، بتاريخ غاية شعبان

١٢٩٥ هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ م.

ملحق رقم (۵)

إلحاق البرابرة (الياسرجية) بطائفة السماسرة^(١)

[illegible]

دے

(١) المصدر: مجلس تجار مصر، سجل رقم ٥٧٨١، خلاصات وقرارات وإفادات، وثيقة

رقم ٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٧٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٥٧م، ص ص ٧-٩.

سماسة الأقمشة (١)

[illegible]

يناير ۱۸۵۳م، ۱۰۴.

١) سماسة الرقيق

۲۶۴

لائحة دالین العقارات (۱)

حالات العنق

عنبریت لکھنؤ ۱۸ دسمبر ۱۹۷۰ء واپس آگیا

المقدم

الحاج للفرقة من حجابها ولا ينجسها ولا ينجسها بالدماء والبول؟ وماذا عن صفاتها التي هي لها شأن يوم

الخلاصة

المطبخ من القمح الأبيض كالحبوب الخفيفة والحبوب الخفيفة

التي انشأت

منها عما تصف فيها ولا يكن مثلك مدخل المأفى دلائل النفس في ذلك حيث لو شأنا وعمودا فتسمع لهم دعوئي

التعليقات

المشاورين
المشاورين

التعليق

هذه الامور على الرأى المذكور كما علم من الخبر المقتضى ان يكون على ما بين يديكم

التعليق على

الاعلان في جميع قلايس الملايكة وكرامه وبعضا يجازي كما بالهسته المذكور

فصلنامه علمی-پژوهشی

بما هو ذلك لانه يكون لها بالخاصة. وما اذ لم يوسع شي من ذلك ومزايا معرفة الواسع خالدا لانه يكون له اسم

الطائفة

1. What is the main purpose of the document?

(١) المصدر: ديوان مجلس الأحكام، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، ص ١/٣٣،

لايحة دالين العقارات، جرى تنظيمها بالمجلس الخصوصي، صادرة من الداخلية

إلى المالية، رقم ٧٥، بإفادة رقم ٢٦، بتاريخ جمادى آخر ١٢٧٥هـ/يناير ١٨٥٩م،

نمرة ٨٤، ونشرت في ١٨ رجب ١٢٧٥هـ/ ٢١ فبراير ١٨٥٩م، ص ص ٢٩٤-

تابع ما هو في ما موري الضبطية

تابع دلائل العقارات

علمه لو ادفعه يوم ٢٩١ دلايل الجاسل نصيب العقارات والداخيل الملاية ٢٩٢ ج ٧٠٢ ص ٢٨٦ بهذا البند منها لا يصير اخشاقي منها بل يكون ذلك جميع ما بين موجود بطرفهم قوائم مزادات فاذا صار منتهى من تلك الاثبات ما كان يكون نصف الدلالة الى مثل بين الثمن والى الدلائل الذين يحضرون التتميم والنصف الآخر يكون للرئيس الذي هذا اذا كان المحل قابلا لمزاد مع دلائل او اثنين فقط وما زاد عن ذلك فيكون للرئيس الذي استغنى عنه فسمي بمسند الانفا والى الدلائل الذين يكونون كاحد من التتميم وتوقيع صيغة البيع على يدهم وان كان المحل الدلائل التي هي في الاماكن التي يكون معلوم بطرفه عن طلب الميري وصار اليه عنها بمرقة الرئيس ووجدت موافقة للطلب فيكون جازم بميل منه ذلك علم اعطى من دلائل هذا المنزل او كونه ويجري اللازم معه كما ياليند

الثالث

البند الخامس

اذا كان احدا لا بعد يابا او المقصود او البناء من حضر بها فاية مزاد وصار البيع فيكون للذي اخذ الفايه نصف الدلائل والنصف الآخر للذي يحضر الشري من الدلائل من سوا كان الرئيس وخلافه

البند السادس

اذا كان يصير طلب للرئيس التتميم من ذلك يكون لازم للميري فيتم مع ما يلزم من عدا له من اجل يكون التتميم بغيرهم سويته فاذا صار طلب بعض من الدلائل من تاجر من حضوره لم يكن له عند حضوره ويحصل بتأخير العطل فان ثبت ذلك على احد منهم فيكون جازم ببقائه ما توضع بالبند الثالث كما وان كان جازم من امكاني الميري سوا كان على الرئيس وكون غرض من الدلائل فاذا كان على بيت وينفع فيما بعد ان هذا التتميم بالنسبة فيتم مع ما يلزم من عدا له من اجل يكون التتميم بغيرهم سويته وان كان على بيت وينفع فيما بعد ان هذا التتميم بالنسبة فيتم مع ما يلزم من عدا له من اجل يكون التتميم بغيرهم سويته

البند السابع

اذا كان يري تهمين للميري او للاهالي كدفع الرئيس وعدا الطائفة وما عليه دلائل فكون القسم شبهة دلالة الى الرئيس الطائفة التي وياها الانقسام للدلائل الذين يكونون من حضر التتميم وواضعها من انما هم على التتميم الثاني كل منهم ما يستعمل على سبب التخصيص بحيث لا يميز احد عن الآخر

البند الثامن عشر

اذا كان احد ام الطائفة يتوجه الى معلبين ثمن او خلافه التتميم الذي هو فيه ويطلب منهم قابلية اي منزلي او يكون الطلب من احدهما او التفرع عليه ايضا كما وان كان بالعكس اذا كانوا معلبين الثمن يطلبوا منه قابلية مزاد تكون بيده او توجه معهم لاجل التفرع ولا يشترط ذلك ايضا فيصير الامس منهم ما على من يقع منه هذا الامر من يكونوا معا من الجاسل ويتوجه من هو طالب ذلك الى الرئيس فيخبر بذلك فان ثبت وتحقق على الدلائل الذي تاجر عما ذكر فيكون جازم كما ياليند الثالث

البند التاسع عشر

ان من الوجوب على كل دلائل الطائفة قابلية اي منزلي ويكون خالي من السكان فان عدا الاخر وكان الذي يري به التفرع عليه مريم فلا ينبغي للدلائل المتوجه معهم ان يطلع المنزل مع التزم بل يفضل على باب المنزل كما يستأجرهم عليه وفرضهم منه كذا اذا كان الفصل الذي فيه استعمله خالي من السكان فلا يعلم لاحد بالرجوع فيه بل يكون الدلائل ملزم بحضوره فيتم برفقته ويطلعوا جميعهم مع بعضهم البعض لاجل التتميم والصيانة على ما في المنزل من كونه خاليا من السكان وذلك فكون المسئولية واجبة على الدلائل الذي يقع منه هذا الامر

البند العاشر عشر

ان الدلائل لا ينبغي ان احضر احد الدلائل من او المستأجر من اجل عليه دلائل معلوم بقوله اذا ثبت لك منزلي بطل كذا وكذا او الدلائل او اذا استثبت لك المنزل الغلاني ما اخذت منك كذا وكذا على قبول الفصل نفسه ولو يري ان يفرغ منه ويحسن الفيد فاذا كان احد الدلائل على ذلك فيما ان هذا الامر هو ما ياليند سوا كان على البايع او الشاري ان اتفق ان احدهما لا يري حقل من ذلك بحضور من يشتركي بوقوفه وحده من هذا الامر ونبت وتتحقق فيكون جازم بفعل ذلك طريق وتبعيد الكاد راسا من اول دفعه اقتبلا للدلائل

ما بعد لا تقوم مثل ذلك وان دفع فيكون رتب الجاسل وما ذكر

تالو ماموریا موری الضبطیه

تالو دلائل العقارات

بعد الحارز غیر موقوف ۴۹۵ ولا یجوز للمیشتق من العقار من الدخول فی المایه ۶۶۱ ج ۷۵۴ ص ۶۸۱ الشرح الرابع عشر
اذا كان احد الدلائل من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
فما لم يثبت من ذلك ما يثبت له صاحبها من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
بغيرتهم من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
من احد الدلائل من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
موافق الاصول الجارية

البند الخامس عشر

انه من الوجوب على كل لال اذا صار بيع من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
البيع الى الميراث من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
وعدم توريثه كذا في مقصد اخفاء واختلاسه فيما يري في غير هذا الاصل كالبند الثالث وذلك في مقصد البيع من

البند السادس عشر

اذا كان حله لال من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
مما كان والفرق بينه وبين غيره من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
المبيع الذي يكون من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
ولا يثبت باخباره بذلك

البند السابع عشر

اذا كان احد الدلائل من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
مما كان والفرق بينه وبين غيره من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
البيع الذي يكون من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
في الدلائل كما هو متفق عليه في البيع من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
بغير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف

البند الثامن عشر

انه من الوجوب على كل لال اذا صار بيع من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
به الى من يري في مقصد اخفاء واختلاسه فيما يري في غير هذا الاصل كالبند الثالث وذلك في مقصد البيع من
فلم يثبت لال من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
على وجهها ذكر

البند التاسع عشر

انه واجبا على كل لال اذا صار بيع من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
حسب ما لا واضح من البيع من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
مقتضى ذلك في الدلائل من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
خاصة بغيره فيما يري في مقصد اخفاء واختلاسه فيما يري في غير هذا الاصل كالبند الثالث وذلك في مقصد البيع من

البند العشرون

اذا كان احد الدلائل من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
المقتضى من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
بما يكون احد الدلائل من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف
المقتضى من غير موقوف ولا لغيره من غيره او انتفاعه ولا او فذلك وثبتت من الاشياء كغيرها من الدلائل من غير موقوف

تابع مأموريات مأموري الضبطية

تابع دلائل العقارات

تابع الوارد رقم ٤٩١ م الذي يصارح به الدخيلة المالية رقم ٦٦٠ ص ٧٠٩ م السداد كرم الضمير
انه لا ينبغي للاشخاص الذين يكونون مستفيدين في الضريبة ولا لهم حقوق بالكار باين وبيع ابي فنزل كان او غيره من الاماكن والا تعاد
او تؤول ذلك فمقتضى خاصه دام يكون مستفيدا من اهل الطائفة او مستحقا للرسم او معلوم من شغل من الثمن الذي يكون عليه في المنزل
او غير ذلك من الاماكن خوقاه وفتح للغير ويرى ان يكون على البائع او الشاري بعدم دلائله ومنه ومنه بالكار كما في بحثه مستحق
ولا يدرى في معرفة التامين مثل الاشخاص المزمعين بالدين وفيه الدلائل منها تكون مناصفة الى من يغير المبايع مركبات
الرسم او غيره من ذكر والخصم الاكثر الى الدلائل واذا كان احدنا يتجسس ويخالف ذلك بالايدي مع فنزل بنفسه بعد حضوره
من ذكره ويكون بمسألة القيمة فلا يترتب عليه جزاء اما اذا كان يظهر ان ابيع بدون القيمة او زكاه وخالف الشرع في البيع منها
فيرفع من الكار لاساءة اول رقم اعتبارا للغير

الخاتمة

انه بسبب ورود افادته المالية الى الدخيلة رقم ١٤٤٦ ص ٧٠٩ م ومعهما الرسم من الرسم من بعض الدلائل العقارات والاوراق
المستفيدة به في حق رسم الرسوم والاوراق، وكما في احكامهم كالدلائل ومطالعتهم تبين بان اماكن حوز بيت المال كان سائر
المراد عنها بذكر الرسم والرفع وكان تاسر عليها بنتم محمد الحنيفة وولد بعد وجود رغب زبانه ولما صار اعادة اعلان الامم كرم الضمير
بمعهما الرسم بعد غيرهم زبانه انما ان عرفت ان بعد ادم وعشر من الضريبة وكود ولهذا كان غيرهم المالية الى الورى كرم
الطائفة واعمال الطائفة الرجعية لاستغفارهم ومع غدر ارباب الاماكن وقد اجروا اعمال لا يبيعون الا بغير موافقة وتبين ان
المالية صار تنظيم لا يخلو فنيا وقد ورد في الايام الى البتوان وتبين انهم بالمجلس الخصم في سقطة تحت الدلائل من بعد محو ما لم
محور وابيات ما لم انشاء على ما تدون بها بالسنة الواردة فيها ما في ريز اهل تلك الطائفة وبعضها وما يثبت ما لم اعلم بما في
السروية الموضوعة فيها فوجب بذلك بنسخ التثبتات بالاسرار الحالية التي كان جاري وقومها ما اهل تلك الطائفة من امور المسد كرم
والفريق في بيع وشراء الاملاك وكان مستأذلك من قبل من لا يدرون كاد الدلائل بان يكونوا مستفيدين او من يكون لهم دلائل وشعر
ويشعر ما امور النوازل والمخالفات فما استقر فيهم انه من الاصل وصار عدل من شغل كرم وما هو مستدرج بهذه الدلائل بما لم يافرها
وقد روي بان يبعث بغير رتبها الى المالية كرم من طرفها يرى ارسال صورها الى الضبطية وديوان الورى وبعضهم من غيرها ايضا
رسم الرسم ومن يلزم ليرون العمل بوجهها على وجهها ذكر هذا فاما استقر عليه الراي بالمجلس الخصم في ما

W.A.



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰ ديسمير ۱۸۵۰م، ص ۳۳.

دلاي الجواهرجية (١)

[illegible]

(١) المصدر: تقارير النظر، سجل ٤٠، مادة ٢٢٧، بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٨٠هـ / ١٩

سبتمبر ۱۸۶۳م، ص ۲۶.

شيخ طائفة الصيارفة (١)

(١) المصدر: تقارير النظر، مادة ٦١، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٦٤هـ / ٤ أغسطس

١٨٤٨م، ص ١٢.

انتخابات مشايخ طائفة القبانية بالقاهرة^(١)

(١) المصدر: ديوان مجلس الأحكام، س ٧ / ٦ / ٣٠، صادر الأقاليم البحرية، وثيقة رقم ١٧، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٨١ هـ / ٢٦ يونيو ١٨٦٤م، ص ٧١.

ملحق رقم (١٤)

قانون صادر من الدائرة البلدية

عن القبانية والوزانين والكيالين (١)

بالنظر إلى كون من مقتضا القوانين المحلية المتعلقة بالمكاييل والموازين وصادر من طرف الحكومة العليا ما يأتي بيانه من النظمات والإجراءات وهي:

أولا

أن يعتبر في كامل البيوع الجارية بأسواق اسكندرية الوزن قاعدة للمكيال الشرعي في الجوامد والتوائل.

ثانيا

أن الرطل هو وحدة الوزن في البيوع الإجمالي وهو عبارة عن جزء من مائة جزء من القنطار الذي مقداره ستة وثلاثون أقه والأقة وحدة الوزن في البيوع القطاعي وهي عبارة عن جزء من ستة وثلاثين جزء من القنطار وأن البيوع القطاعي عن المواد الثمينة والأدوية والأجزاء الكيماوية تتبع فيها العوايد الخاصة بها.

ثالثا

أنه من الممنوع في البيوع الإجمالية أو القطاعي استعمال الضج أو المكاييل والموازين التي لم يكن سبق تحقيقها وتحريرها من طرف الحكومة ولم يكن عليها إثباتا لهذا التحقيق تمغاي الحكومة.

(١) ديوان المجلس الخصوصي: محفظة ١، ملف ١٤، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٤ محرم

١٢٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٨٦٥م.

رابعاً

أنه في كل عام يجري تحقيق وتحرير عمومي عن كامل الضج والمكايل والموازين المستعملة في متجر المدينة بمعرفة الحكومة بدون أن يمنع ذلك من التحقيقات والتحريرات التي يصير إجراها بوجه خصوصي عند الاقتضى وأن ما يوجد من تلك الضج والمكايل والموازين مخلا وغير مدموغ بطرف أحد المتسببين أو أحد أرباب الصنائع بدون إثباب شريعة يصير ضبط أن لزم وكل مخالفة أو جناية يفوض الأمر فيها للحكومة لأجل توقيع الحكم فيها على حسب القانون.

خامساً

أن يجري تفقد وتتبع المنتسبين وأرباب الحرف والصنائع الذين عن قصد منهم يبخثون الكيل أو الميزان سوا كان هذا البخت باستعمال ضج أو مكايل أو موازين براني أو كان ناشئاً عن استعمال غش في حركات اليد أو أى عمل يوذي لبخت عملية الوزن أو الكيل.

سادساً

أن تمنع منعا قانونيا المصاريف الجزئية الجاري أخذها بصفة مخزنجية وغيرها من المصاريف التي كان واقع استقطاعها بمعرفة المشتريين بدون وجه حق من أثمان المبيعات الواقعة بسوق منيا البصل وأن تطلب استقطاع مثل ذلك لا تسمع فيه الدعوى أمام المحاكم

جمعية الدائرة البلدية المقررة بأمر من طرف الحكومة بمدينة سكندرية قررت وضعت في حق طوائف القبانية والكيالين وأرباب الموازين القانون الأتى بيانه

البند الأول

لا يجوز لأحد أيا كان أن يتعاطى صناعة القبانية والوزانة أو الكيالة من غير أن يسجل اسمه بالقلم الموضوع لهذا الغرض بإدارة الدائرة البلدية ولا قبل استحصاله على الرخصة اللازمة بعد اختباره بالوجه المقنن وتلك الرخصة يصير قيدها بالضبط ويتأثر عليها من طرفه.

البند الثاني

لا يصير إجراء أى وزن أو كيل بالطرق والمواضع العمومية من البلدة إلا بمعرفة القبانية والكيالين المقررين بوجه ما ذكر أعلاه وبواسطة ضج ومكايل وموازين شرعية ويجوز في أسواق البلدة للمتسبين المقررين أن يزنوا ويكيلو بأنفسهم ما يبيعونه من بضائعهم بشرط استعمال الضج والمكايل والموازين المحررة المدموغة.

البند الثالث

لا يجوز للقبانية ولا الكيالين تعاطى وظيفة مخزنجي ولا إجراء أى عملية وزن أو كيل أو تحقيق أو نحو ذلك على وجه العموم من يكونوا موجودين بخدماته ولا يعتبر شرعا ما يصر إجراءه على نمة تاجر وزن أو كيل أو تحقيق أو نحوه بواسطة قبانية وكيالين مستخدمين بطرف ذلك التاجر.

البند الرابع

الوزنات المقيدة شرعا تكون بواسطة موازين متممة طرز أوروباي فلا تستعمل كافة مواد الوزن والكيل الشرعية إلا ضج ومكايل موازين محرر عليها ومدموغة على حسب الأصول.

البند الخامس

يجوز لاحاد الناس أن يستعملوا تحت مسؤوليتهم الخصوصية كافة الأنواع من الموازين خلاف المنصوص عليها بالبند السابق بشرط أن تكون مدموغة ويكون صار تحريرها ومعايرتها وفق الأصول إنما لكل من له منفعة ودخل فيها في عمل معدلات جديده بواسطة موازين متممة طرزا أوروباي.

البند السادس

يوضع بمحل مركز الدائرة البلدية عينات من الضج والمكايل والموازين المعدة لتعبر الوزن والكيل الشرعيين ويجوز للعامة معاينتها ومراجعتها بدون مانع في أى وقت كان.

البند السابع

يترتب بمجمله مواضع من البلدة أقلام قبانية وكيالين ليجروا عند طلب من يرغب فيهم من العامة إجراء عملية وزن وكيل أو عملية تحقيق من موزون أو مكيول.

ويتعين في كل من تلك الأقلام معلم قباني. ومعلم كيال وواحد كاتب لأجل حصر كافة العمليات التي تجري بالقلم يوميا وقيد الرسوم المتحصلة من العمليات التي تجري خارجا عن القلم وتكون تحت دايسته.

ويكون تعيين هؤلاء الخدمة وتنصيبهم بمعرفة إدارة الدائرة البلدية ويكونون تابعين لها مباشرة.

البند الثامن

يترتب من الآن أقلام للوزن بمركز الدائرة البلدية وبالضبطية وبمنيا البصل الشراقة ويضاف على خدمة القلمين الآخرين واحد آل خبرة مخصوص للغلال وتكون إقامة الأول منها مع مأمور منيا البصل ومن تبعياته ملاحظة

ومناظرة البيعات التي تحصل بتلك الجهة وذلك من ابتداء القنطرة لغاية اسكلة القطن والغلال وإقامة القلم الثاني تكون بشون الدائرة السنية وجهات تبعية من ابتداء القباري لغاية الكوبريين واسكلة الحوض.

البند التاسع

يجعل بكل من أقلام القبانية والكيالين العمومية ضج ومكايل شريعة وخلاف هذه الأقلام المحكي عنها تترتب قبانية وكيالين أو آل خبرة عمومية يتعبون مصلحة الدائرة ويكون تحت يدهم ضج ومكايل وأوزان شرعية ويضعون بأى جهة تقتضيها المصلحة العامة بالمراكز التي تتعين لذلك بأمر ريس الدائرة.

البند العاشر

لا مانع من إبقا طريقة إجراء الكيل بواسطة المكايل واستمرارها ولكل صاحب منفعة الحق في التحرير على المكايل بواسطة الوزن حيث أن الوزن هو القاعدة المعتبر شرعا في كيميائات البضائع المباعه.

البند الحادي عشر

لأجل تحرير الوزن الشرعي في البضائع المباعه قبل بالكيل وإيجاد النسبة بين الكيل والوزن تستعمل الطريقة الآتية وهو أن يتعين تحت رئاسة مأمور من طرف الدائر البلدية قومسيون مركب من مندوب من طرف المحافظة ومن معاوني الضبطية بمينتي البصل والشراقوه ومن اثنين تجار تنتخبهما الدائرة وواحد من آل الخبرة ومعلم قباني ومعلم كيال فيأخذ هذا القوميسيون عينة من كل نوع من أنواع البضاعة المتوسطة في الجودة بالكيل المضبوط

المعتاد لبيعها به غالبا ثم يجري وزنها بوجه الضبط والتحرير ويحول أحاد كيلها إلى ما يقابله من الوزن وما ينتج من ذلك يجعل قاعدة لوزن تلك العينة المعتبر شرعا بعد وقوع التصديق عليه من مجلس الدائرة.

البند الثاني عشر

النسبة الشرعية المعروفة من الان وموجودة بين الأقة والرطل والكيل في بعض المكيلات هي كما يأتي بيانه

العدد بالإردب	الصنف	الوزن بالرطل	الوزن بالأقية
١	من الفول	٣٣٠	٠٠٠
١	من العدس والبسلة	٣٤٠	٠٠٠
١	من القمح بأنواعه	٣٠٠	٠٠٠
١	من بذرة القطن	٢٧٠	٠٠٠
١	من الشعير	٢٦٤	٠٠٠
١	من بذر الكتان	٢٨٠	٠٠٠
١	من السمسم	٢٧٦	٠٠٠
١	من الأرز المعتاد	٠٠٠	٠٠٠
١	من الأرز الرشدي	٠٠٠	١٥٠
١	من الأرز الدمياطي	٠٠٠	٢٢٥

البند الثالث عشر

يجوز للقبانية أن يستمروا على تنزيل المعتاد اسقاطه على كل نوع من البضاعة حسب القانون والعوايد المتبعة بالبلدة وبموافقة البيان الموضح أدناه والتعريفات المستجدة التي يصير إحداثها لهذا الغرض.

البند الرابع عشر

يستتزل من صنف القطن على وفق الطريقة الجارية ومستعملة في أوروبا.

البند الخامس عشر

على حسب العوايد القديمة الجاري العمل بها في التجارة الوزن الصافي للغلال هو ثلاثة عشرين قيراط بدلا من أربعة وعشرين والوزن الصافي للغلال براني هو اثنين وعشرين قيراط فإذا أجرا قلم الوزن والكيالة العام وزن بيعة أو حقه على بيعه من الغلال واتضح أن وزنها الصافي أقل أو أكثر من الوزن الصافي المبين أعلاه فكل من المشتري والبايع الرجوع على صاحبه بالفرق الذي يستحقه طرف الآخر.

البند السادس عشر

التنبية عليه هو أن المصاريف الجزئية المعبر عنها بالمخزنجية وغيرها من المصاريف التي كانوا المشتريين بمنيا البصل بوجه التعسف صادر إبطالها تعويضا للضرر الحاصل للبايعين بواسطة الخسارة التي تنأتى لهم بسبب تقرير وربط استتزال فرق العجز من مبيعاتهم على وجه العموم فكل من ثبت عليه من القبانية والكيالين أن تساعد في استتزال المصاريف الغير جائزة المذكورة أعلا يعاقب بالجزاء النقدي المبين مقداره في بند ثلاثين.

البند السابع عشر

يجب على البائع في حالة حصول منازعة بينه وبين المشتري بخصوص الوزن الصافي للبضاعة المباعة من طرفه أن يقدم لقلم الكيل والوزن العام عينة من البضاعة المذكورة لأجل معاينتها بمعرفة آل الخبرة الموجود بالقلم بحضور الخصمين وما يحكم به يكون العمل بمقتضاه من جهة الطرفين.

البند الثامن عشر

لا يجوز بأى وجه من الوجوه اعمال أكثر من ثلاثة معدلات لتحقيق أو زون أو مكيل مقدار من بضاعة مباعه مهما كانت كمية هذا المقدار.

البند التاسع عشر

التعريف المقدره عن الأوزان والمكايل وعمليات التحقيق هي كالاتى:

جملة التعريف

- | | | |
|----|----------|---|
| ١٥ | ٠٠ | عن وزن القنطار الواحد من القطن والكثان ونحو ذلك. |
| ١٥ | ٠٠ | عن الإردب الواحد من بذرة القطن وغيره من الغلال. |
| ١٠ | لغاية ١٥ | عن القطعة الواحدة من الأصناف القليلة الثمن. |
| ١٢ | ٠٠ | عن الأقة من صنف الحرير والأصناف الثمينة. |
| ١٠ | ٠١ | عن الطونبلاته من الفحم وصنف الحجر والأصناف المشابهة لذلك. |

- | | | |
|---------------|--------------------------------------|--|
| من ٥ لغاية ١٠ | عن كل إرب بالكيل من المبيعات بالجملة | |
| ٢٠ | ٠٠ | عن كل إرب في المبيعات القطاعي. |
| ٠٠ | ١٠٠ | عن كل تحقيق وكشف يصير بمعرفة آل الخبرة على أى جانب من أصناف البضاعة مهما كانت. |

البند المتمم للعشرين

يصير قيد المبالغ الموضح اعلاه يوميا وتؤخذ من بعد التحقيق على مقتضا الوارد بدفاتر القبانية والكيالين والتجار وتدفع قميتها إلى الأقسام العمومية التي بمنيا البصل ومنيا الشراقيه وبمركز الدائر البلدية على حسب ما يصير أجراءه من العمليات بإحدى المنينى أو بباقي أقسام جهات البلدة ثم وأنه كل قلم من تلك الأقسام يحاسب القبانية والكيالين وآل الخبرة على المتحصل ويعطي ما سيتحققونه إلى مشايخ طوائفهم لتفريغهم عليهم كالعادة وذلك بعد حجز خمسة وعشرون في المائة باسم رسوم بلدية عن الوزن والكيل ومجموع قيمة ما يصير حظه يجري توريده في آخر كل أسبوع بصندوق الدائرة البلدية وخلاف الخمسة وعشرين في المائة يصير استقطاع عشرة في المائة أيضا من قيمة المتحصل من عمليات الوزن والكيل التي صار إجراؤها بالأقسام العامة نظير مصاريف إدارة واستعمال عدد.

البند الحادي والعشرون

يؤخذ عشرون قرشا عمله تعريفه نظير قيد كل قباني أو كيال.

البند الثاني والعشرون

يجب على مشايخ طوائف القبانية والكيالين آل الخبرة أن يلاحظوا حرصات إنفاذ تلك الطوائف للتحقيق من حسن إجراء اللوائح والعمل على مقتضاها وكذا يتعين على أقسام الوزن أن يلتفتوا الالتفات الكلي إلى تمام مأمورية القبانية والكيالين والوزانين التابعين لتلك الأقسام على وفق القانون وتوضح بوجه خصوصي بدفاترهم عمليات التحقيق التي يدعون لإجرائها وما يشاهدون من عدم ضبط أو عدم صحة العمليات الأولى.

البند الثالث والعشرون

يتعين من طرف الدائرة مفتش على القبانية والكيالين للتفتيش على هذا المكان بوجه مستديم ويطلع يوميا على دفاتر أقلام الوزن والكيل ويأشر عليها وبالاخص يلقي التفاته على عمليات التحقيق التي يجري بتلك الأقلام لاعلانه الدائرة البلدية بما يشاهد من المخالفات.

البند الرابع والعشرون

تتقدم الشكايات شفاها أو بالكتابة أما لإدارة الدائرة أو للأقلام وتتقيد بدفتر يصير إعداده لذلك بكل من الإدارة والأقلام وبناء على إفادة المفتش يجري إحالة الطلبات التي يكون لها صحة للضبط أو لأي جهة من جهات الحكومة يكون متعلقا بها هذا الأمر بدون أن يمنع ذلك من كون الدائرة تحرر ما بين تعلقاتها أداره في حق تلك الطلبات.

البند الخامس والعشرون

لإدارة الدائرة البلدية أن تجري التفتيش سنويا على كافة الصنج والمكايل والموازين المستعملة بطرف القبانية والكيالين وبطرف جميع المتسببين بأسواق سكندرية وبالجملية بجميع المحلات التابعة لها وذلك خلاف ما تجريه من التفتيش بناء على طلبات خصوصية وخلاف ما تستقوب الحكومة طلب لزوم أجراه من أنواع التفتيش.

البند السادس والعشرون

كل من وجد بطرفه من السوق المقيمين بأسواق الدائرة أو بالجهات التابعة لها صنجا أو مكايل أو موازين براني أو استعمل صنجا أو مكايل أو موازين غير مدموغة ولا محررة أو أخطأ في وزنه أو مكيل أجراه يعاقب بدفع غرامة عشرين قرشا عمله تعريفة.

البند السابع والعشرون

كل من ظهر عليه ممن نكروا أعلاه أن ارتكب ذنبا بأن استعمل متعمدا ضجا أو موازين أو مكاييل براني أو غش في الوزن أو الكيل الذي يجريه بمعرفته يجازى بتغريمه مائة قرش تعريفه ويصير تعليق الحكم أو المذكرة المختصة بهذه الجناية على باب محله ولا يصير أن لزم تجديد الكونتراتوا الذي تحت يده عن الإيجار عند مضي ميعاده.

البند الثامن والعشرون

كل من ظهر عليه من القبانية أو الكياليين ارتكاب مجرد خطأ لا عن قصد غش في إجراء صناعته تحصل منه عشرون قرشا عمله تعريفه جزاء نقديا ويضاعف هذا الجزاء وإذا كان الجاني من المأمورين المعينين بأقلام الوزن والكيل يضاعف هذا الجزاء عليه لارتكاب الذنب وفي حالة العودة لارتكاب الذنب يجوز معاقبة الجاني من الأشخاص المذكورين بتوقيفه عن الوظيفة لمدة معلومة من الزمن.

البند التاسع والعشرون

كل من اتضح عليه من القبانية أو الكياليين بموجب جرنال تحقيق أنه ارتكب الغش في إجراء صناعته بأن استعمل بالقصد ضجا أو موازين أو مكاييل براني أو زوره في الموازين أو المكيول أو أدخل بنفسه أو تقاضي في إدخال أجسام أجنبية في البضاعة المباعة ونحو ذلك يعاقب تغريمه مائة قرش تعريفه ويضاعف هذا الجزاء إذا كان الجاني من مأموري أقلام الوزن والكيل وفي حالة العودة لارتكاب الذنب يجوز توقيف الجاني من الأشخاص المذكورين عن إجراء الصناعة لمدة معلومة من الزمن أو حرمانه كلياً من إجراء ذلك.

البند المكمل للثلاثين

يلزم بدفع غرامة مقدارها أربعون قرشا كل من خالف من القبانية والكيالين أحكام هذا القانون بأن لم يقيد اسمه البند (واحد) أو يجري بعض الممنوعات المبينة في البند ثلاثة أو يخالف ما هو منهي عن استعماله من الصنج و المكاييل والموازين الموضح ببند اثنين أو ساعد في استتزال المصاريف الجزئية الممنوعة في صالح المشتري بند ١٦ ستة عشر أو يطلب زيادة عن تعريف الكيل والوزن والكشف المبين بند ١٩ تسعة عشر ومن عاد لارتكاب إحدى هذه المخالفات يضاعف عليه هذه الغرامة ويتوقف وقتيا أو على الدوام عن تعاطي صناعته.

البند الحادي والثلاثون

مبالغ كافة الغرامات ورسوم القيد المذكورة أعلاه يجري توريدها مباشرة بصندوق إدارة الدائرة البلدية.

انتهى

ملحق رقم (١٥)

صورة لائحة القبانية بالحكومة المصرية المرسولة من المالية للجهات (١)

بند أول

القباني يلزم أن تكون جميع أوزانه بوجه الحق والعدالة بغير عذر ولا ميل لأحد الطرفين وكافة عدد قبانته تكون بغاية الضبط والنظافة خالية من كل ما يتأنى منه خلل الوزن سواء كان وساخة أو صدأ أو غير ذلك والعدد الذى يكون صار معاييرها وضبطها فالجاري استعماله منها تكون دائماً ممسوحة نظيفة والذى تحت الاستعمال تكون دائماً مزينة عند لزوم استعمالها يجرى مسحها وتتضيفها ثم يصير استعمالها متى كان محقق ضبطها.

بند ثانى

من حيث أن عدد القبانية من الأقصى أن تكون بغاية الضبط لأجل عدم حصول أدنى معزورية الطرفين البائع والشاري ومن المعلوم أن كل قباني يوجد عنده عدتين وثلاثة أو أكثر فمن الوجوب أن يكون عنده معايرة بغاية الضبط محفظ عليها ويومي قبل الوزن يعاير عليها العدة الذى يروم الوزن بها في ذلك النهار ومتى ضبطها على العدة المعايرة يجرى الوزن بها ويجب على شيخ قبانية وعمدة قبانية مصر وإسكندرية أن يمروا على محلات القبانية ويعايروا عددهم أقله مرة كل شهر، ومتى أتضح لهم صحة عيادتهم يؤشر منهم بدفاتر القبانية على ذات اليوم والتاريخ الذى حصل أخذ العيار فيه

(١) المصدر: مجلس الوزراء، محفظة ١/أ، مصلحة المساحة، صورة لائحة إجراءات القبانية بالحكومة المصرية المرسولة من المالية للجهات، بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٠هـ/ نوفمبر ١٨٧٣م، نمرة ٣٠، وصورتها للمالية بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٢٩٠هـ/ نوفمبر ١٨٧٣م، نمرة ١٥٧.

كما وأن البنادر الكائن بها حلقات لبيع الأقطان وخلافها وتلك الحلقات موجود بهم عمد قبانية فمبعرفتهم يصير الأجرى عليوجهما ذكر فيما يختص بمعايرة عدد القبانية الموجودين بتلك الجهات وأما الجهات الغير موجود بها عمد قبانية فالقباني الموجود بها ملزوم بأن يتوجه في كل شهر مره أقله إلى البندر الأقرب لجهته ومعرفة عمد القبانية الموجودين به يصيرة معايرة عدده ويؤشر منهم على يوميته بما يفيد حصول ذلك كما توضح آنفاً.

بند ثالث

بمرور مشايخ و عمد القبانية بمصر واسكندرية والبنادر على محلات القبانية كما المدون بالبند الثاني إذا وجود أى من كان من القبانية عدده مملوله وجاري الوزن بها فحالا يعطو خبر للجهة التابع إليها وبمعرفتها يجرى ما يقتضى ذلك مع محاكمة القباني نظير هذه المخالفة.

بند رابع

لا يجوز لأحد من القبانية أن يجري وزن شيء ما لم يكون بيده رخصنامة وأن تجاسر أحداً على هذا الفعل فحالا يصير منعه وضبطه وإرساله بمعرفة الجهة المتسلطة على المحل الذي يكون مقيم به إلى المجلس المحلي لأجل محاكمته.

بند خامس

القباني يلزم أن يأخذ دفتر مختوم من الميري منمر وثمنه يدفع من طرفه لخزينة الجهة التابع إليها وكلما أجرى وزن يقيده بالدقة التامة مع عدم القشط والتصليح واللحس والحشر وذاك الدفتر يكون مختوم بالختم المعد لختم الدفاتر بجهة وكلما انتهى دفتر ويصرف له غيره ويجرى تتبعه للدفتر الذي قبله حتى تنتهى السنة الثانية يستعمل فيها دفاتر جديدة خاصتها كالمبين قبله

وتعتبر هذه الدفاتر أشبه بيومية يصير وضع نمرتها بالأعلام التي تعطى للبايع والشاري حسب الوارد ببند ثامن من بعده إنما منه كون هؤلاء الدفاتر من الاقتضى مراجعتهم على وجه ما توضح بالبند التاسع فالقبنانية الذين تكون عملياتهم جسمية فلأجل عدم تأخير عملية مسافة المراجعة يلزم أن يكون عندهم يوميتين جوز وفرد أى يوم غرة يكون بيومية الفرد ويمن اثنين يكون بيومية الجوز فإذا كانت المراجعة جارية عن يوم غرة فيكون القيد في يوم اثنين وهكذا لغاية الانتهاء.

بند سادس

الذي يجري قيده بالدفتر المذكور يكون بيان بتاريخ الوزن والصنف الذي جرى وزنه ومقداره واسم البايع والشاري وقدره الأجرة التي تحصلت عليها صار وزنه حسب التعريفة المقررة من طرف الحكومة وليس لأحد من القبنانية أن يأخذ شيء زيادة عنها مطلقا بحيث يتوضح أصل الوزن وتزيل العبارات والصافي ومقدار الثمن ومنها الأجرة وبآخر كل يوم يصير تكوين قيمة الأجرة المتحصلة قلم وقيمة ثمن الاعلامات قلم.

بند سابع

الذي يصر وزنه يعطى به لكل من البايع علم متموغ من الميرى والاعلامات المتموغة التي تعطي لكل من القبنانية لأجل الكتابة فيهم ويبين القباني هذا بيده العلمين تاريخ الوزن والجهة التي صار الوزن بها والصنف الذي جرى وزنه ومقداره وثمانه وقدره الأجرة التي تحصلت عليها واسم البايع والشاري ويوضع القباني اسمه عليها لتكون المحاسبة بين البايع والشاري بموجبها وحيث تلك الأعلام إنما هي فقط معلومية الوزن ومقاديره وأثمانه ولا دخل لها في تسليم الثمن من الشاري إلى البايع أو عدمه والصنف الذي يكون صار مبيعه ووزنه على وجههما يوضح قبله إذا لم يدفع ثمنه نقدية فوراً ليد

صاحبه حسب التوافق التي حصل بينهم وكان ذلك في ميعاد فالمطالبة بالثمن تكون بموجب سند تمغة تأخذه البايع من المشتري بما تراضوا به بدونه أركان على الاعلام المقدم نكرها.

بند ثامن

الاعلامات المتموغة التي تعطا لكل من القبانية تكون بحسب الموازن لما يلزم لقباني كل محل حسبما يرى للجهة التابع إليها وتقيد ثمانهم عهد على القبانية بمقتضى الانونات والإيصالات الذي تحرر حسب الأصول المرعية ولكما صرف منها وتسسدت أثمان يخصم من المقيد عهد طرفهم مع مراعاة ما تدعوه الأحوال من حيث الجرد كما يجري في ورق التمغة بملاحظة القيد بالعهد والمسدد منه والباقي أن كان موافقا للجرد فيها وأن ظهر عذر يصير محاكمة من تظهر طرفه بالمجلس المحلي وتكون تلك الاعلام منمرة ويوضح نمرتها باليومية كما وأنه يوضع عليها أيضا نمرة اليومية المقيدة به.

بند تاسع

الأجرة التي تتحصل حيث أن نصفها عايد إلى الميري فالذى يحصل بمحلات القبانية الذين هم في نفس مراكز المديرية أو مركز الضبطيات أو البنادر التي فيها دواوين الأقسام يجرى توريد ما يخص الميري منه مع ثمن الاعلام التي تعطا للبايع والشاري إلى خزينة المديرية أو إلى صرافي البندر الموجود به مركز الضبطية أو ديون القسم في آخر كل يوم والذي محلاتهم بعيدة عن ذلك فيكون التوريد منهم بالجهة القريبة لهم من الجهات المشاركة في كل ثلاثة أيام أو أربعة أيام مرة وأما الذي بمصر وإسكندرية والقريبيين من جهات المحافظات يجرون التوريد إليهم في آخر كل يوم والمستبعدين عنهم يوردون صباح اليوم التالي.

بند عاشر

توريد النقدية يكون بموجب حافظة بخط القباني مبين فيها اللازم توريده سوى كان عن نصف الأجرة أو ثمن الأعلام كل قيم على حد ببيان العملة وبعد مراجعته بمعرفة الجهة التي سيكون التوريد بها على الوارد بالتعريفه ودفتر القباني ومعلومة الصحة يصير التوريد ويكتب ويختتم له من الجهة المذكورة على الدفتر المتقدم ذكره في هذا اليوم الذي صار التوريد به ببيان ما أورده وعلى القباني أنه في آخر كل شهر يقدم كشف للمديرية ببيان النقدية التي أوردتها إلى صراف البندر بإيضاح المقادير وتواريخ التوريد لأجل المراجعة علي ما أورده الصراف المذكور للمديرية وأن تبين عدم توريد شيء من ذلك ففي الحال يطلب الصراف ويجري التحصيل منه مع محاكمته نظير التأخير.

بند حادي عشر

من حيث أن كل من القبانية يستوفي نقود حق الميري عن قيمة نصف الأجرة ويصرف لهم الاعلامات اللازم اعطاؤها للبائع والشاري وتبعا بعهدتهم لحين توريده لجهة الميري فلأجل حصول القائمين على حقوق الميري يلزم القبانية بحال تقديم الشهادة لأخذ الرخصة من أن يحضروا أيضا ضمانات عزوم قوية من تعتمد ضماناتهم مصدقا عليهم على نفس ما هو جاري في أخذ الضمانات ليتحفظ بجهات لزومهم لكي إذا تأخر أحد منهم في شيء فيتحصل من الضامن والمصدق.

بند ثاني عشر

على حكام الجهات الموجودة بهم القبانية دوام الملاحظة في توريد حق الميري من القبانية في الأوقات المعينة كما المدون بالبند التاسع ومن يتأخر

عن ذلك ففي الحال يطلب ويجري التحصيل منه بدون إمهال مع أخرى ما تقضي بنظير التأخير بمعرفة عموم الجهة التي من حقها ذلك.

بند ثالث عشر

على حكام الجهات التحري والبحث على القبانية على حين غفلة لضبط بعض اعلام من البايعين والمشتريين ومقارنتهم على الوارد باليومية إن تبين حصول وزن شئ بمعرفة أحد القبانية ويستولا أجرته بدون قيده في الدفتر أو قيده بالأقل أو حرر إعلام من ورق عادة فيحال محاكمته على المجلس المحلي.

بند رابع عشر

إذا اشتكى أحد من حصول غدر له من وزن أحد القبانية يتعين من ملتزم من طرف الجهة التابع لها ومعه اثنين أو ثلاثة من عمد الطائفة ويتوجهون لمحل الواقعة وابتدأ بنظر إلى العدة التي صار الوزن بها وأن تبين ضبطها وصحتها يجري وزن ما حصل التشكى من أجله فإن ظهر أن الوزن صحيح يصير إقناع المتشكي وأن تبين خلل الوزن أو عدم ضبط العدة فبعد أجرى الوزن على الصحة وأجرى الحق لصاحبه يجري محاكمة القباني بالمجلس المحلي.

بند خامس عشر

إذا اشتكى أحد بأن أحد القبانية أخذ منه أجره زيادة عن تعريفه الحكومة فيحال رؤية الدعوى على المجلس المحلي.

خاتمة

بناء على ما تدون بقرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الأمر العالي والداخلية بتاريخ ١١ شوال لسنة ١٢٩٠هـ - نمرة ٣٠، وورد بها صورته للمالية بإفادة من الداخلية رقم ١٩ لسنة ١٢٩٠هـ - نمرة ١٥٧٠ المشار به عن عمل لائحة بمعرفة المالية بما يتعلق بإجراءات طائفة القباينة وضبط وربط إيراداتها قد عملت هذه اللائحة بما ترى موافقة أجره وتنشره إلى كافة المحافظات والأقاليم والبنادر للعمل بموجبها.

ملحق رقم (۱۶)

قرار المجلس الخصوصي لمن يرغب العمل بمهنة القباتية^(١)

[illegible][illegible]

وَبِنَا عَلَيْهِ عَمَلَهُ لَتَمِيزَهُ أَعْرَافُ الْعَالَمِينَ وَكَانَ الْبَرُّ وَالْإِيمَانُ لَكُمْ شِرْكًَا مِمَّا كَانَتْ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمُ الْوُدَّ فِيهَا بِهَدَايِنَا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ

23

(١) المصدر: مجلس الوزراء، محافظة أ/أ، مصلحة المساحة، وثيقة ٥، بتاريخ ١١ شوال

١٢٩٠هـ / ٢ ديسمبر ١٨٧٣م، قرار المجلس الخصوصي رقم ٢، بتاريخ ١

رمضان ۱۲۹۰ھ / ۲۳ اکتوبر ۱۸۷۳ء، رقم ۲۷.

ملحق رقم (۱۷)

تظلم قبانية الإسكندرية في حق شيخهم السيد عبد الفتاح خليل لإدخاله أفراد بمهنتهم^(١)

١٠٩
 ١٠٨
 ١٠٧
 ١٠٦
 ١٠٥
 ١٠٤
 ١٠٣
 ١٠٢
 ١٠١
 ١٠٠
 ٩٩
 ٩٨
 ٩٧
 ٩٦
 ٩٥
 ٩٤
 ٩٣
 ٩٢
 ٩١
 ٩٠
 ٨٩
 ٨٨
 ٨٧
 ٨٦
 ٨٥
 ٨٤
 ٨٣
 ٨٢
 ٨١
 ٨٠
 ٧٩
 ٧٨
 ٧٧
 ٧٦
 ٧٥
 ٧٤
 ٧٣
 ٧٢
 ٧١
 ٧٠
 ٦٩
 ٦٨
 ٦٧
 ٦٦
 ٦٥
 ٦٤
 ٦٣
 ٦٢
 ٦١
 ٦٠
 ٥٩
 ٥٨
 ٥٧
 ٥٦
 ٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠

[illegible][illegible]

فلا يرتد
ويعتق
ويعتق
ويعتق
ويعتق
ويعتق
ويعتق

(١) المصدر: مجلس تجار إسكندرية، سجل رقم ١٤٧٣، قضية رقم ٣٦، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٦٨ هـ / ٨ مارس ١٨٥٢م، ص ص ٤٩-٥١.

لائحة الكياليين^(١)

[illegible]

میتھ

[illegible]

منشیانے

فمن بابي
انا الذي حررتي فغيره وما عساه فانه يكون في اول الاول وسلفه حميد وكثير منتهى رتبته على ما نذره من لمساواة المتحررين
انما يشاء عليه العاقبة او منتهى هم اذا فشت المرحم والى من ركب الحافه فانه جازا في هذا الفقه ولم يزل بها يعود على ما فيه من
البدن من لا

وہ مالیت کے لئے جو کہ وہ دیکھتا ہے

[illegible][illegible]

مفتی

[illegible]

عنایت

[illegible]

(١) المصدر: ديوان المجلس الخصوصي، محفظة ١، ملف ٢، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٣

رمضان ١٢٨١هـ / ٣٠ يناير ١٨٦٥م، قرار مجلس الأحكام رقم ٢٤٥.

وہاں پہنچ کر وہاں واقعہ دستگیر کیا گیا

قدوة. الفطنة من حيث الفطنة داخل الكمال. وكان الشيب في الأصل. وداخل المسير. في ما ذكرناه. وتظاهره فطنة. سبب في كماله. والسر في
لكان له في. وفيه حاد من داخل المسير. في ما ذكرناه. وتظاهره فطنة. سبب في كماله. والسر في
وهذا في غير ما ذكرناه. في فطنة الصدوق. في ما ذكرناه. وتظاهره فطنة. سبب في كماله. والسر في
منه. في فطنة الصدوق. في ما ذكرناه. وتظاهره فطنة. سبب في كماله. والسر في
لبيب. ووجه الشيب. في ما ذكرناه. وتظاهره فطنة. سبب في كماله. والسر في
ما شمع. في ما ذكرناه. وتظاهره فطنة. سبب في كماله. والسر في
والمعروف. في ما ذكرناه. وتظاهره فطنة. سبب في كماله. والسر في

در میان ما ذکر هو فی سوره هذا كما اوضح و تنزل الراقع ما

[illegible]

ملحق رقم (۱۹)

أجرة كيانة الإردب نصفه للميرى ونصفه للكيالين^(١)

[illegible][illegible]

(١) المصدر: ديوان المجلس الخصوصي، محفظة ١، ملف ٤، وثيقة بدون رقم، بتاريخ

۲۸ صفر ۱۲۸۴ھ / ۱ یولیو ۱۸۶۷م.

ملحق رقم (٢٠)

لائحة لانتظام سير الشياطين العمومية^(١)

(محافظة إسكندرية)

بناء على ما تدون بالمادة (٣٥١) من قانون العقوبات للمحاكم الأهلية وبناء على السلطة المخولة له قرر ما هو آت.

(المادة الأولى)

يجب على كل شخص متعاط صناعة الشيالة وعلى من يريد اتخاذ هذه الحرفة من الآن فصاعداً أن يحضر لديوان المحافظة لقيد اسمه ولقبه ومحل إقامته بدفاترها ثم يقدم شهادة من شيخ طائفة الشياطين تدل على حسن سلوكه وبناء عليها يعطى إليه لتصريح قانوني ويصير تجديده كل سنة.

(المادة الثانية)

كل شيال عمومي عليه أن يضع على ذراعه الأيمن بهيئة ظاهرة صفيحة من نحاس مكتوبا عليها نمرة باللغة العربية والافرنكية وذلك على حسب الرسم الذي يعطى من المحافظة ويكون ملزماً بإيراز الرخصة التي بيده لرجال البوليس متى طلب منه ذلك.

(المادة الثالثة)

إذا فقدت الرخصة من أحد الشياطين فعليه أن يخبر المحافظة بذلك ومتى تحقق لها صحة الافقاد فتعطى إليه خلفها.

(١) المصدر: القرارات والمنشورات لعام ١٨٩١م: لائحة لانتظام سير الشياطين العمومية بالإسكندرية، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، القاهرة سنة ١٨٩١، ص ص ٧٤٢-٧٤٣.

(المادة الرابعة)

كل من يخالف هذه التعليمات يعاقب بغرامة من ٥ قروش إلى ٢٥ قرشاً وكذلك من حصلت منه مخالفة ثانية أو تعاطى صناعة الشبالة بغير أن يكون بيده تصريح أو لم يكن واضعاً النمرة على نراعه يجازى بغرامة من ٥٠ قرشاً إلى ١٠٠ قرش ومتى تكرر وقوع المخالفة منه فيصير أخذ التصريح منه سواء كان بصفة وقتية أو قطعية.

(المادة الخامسة)

هذه اللائحة يسرى مفعولها اعتباراً من ١٣ سبتمبر ١٨٩١م.

محافظ الإسكندرية

(عثمان عرقى)

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة

المحفظة بدار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة.

أ- سجلات الدواوين:

- سجلات ديوان خديوي.
- سجلات مجلس الأحكام.
- سجلات المجلس الخصوصي.
- سجلات ديوان المعية السنية.
- سجلات ديوان شورى المعاونة.
- سجلات ديوان الجمعية الحقانية.
- سجلات تقارير النظر.
- دفتر ترتيبات وظائف من عهد محمد علي.
- سجلات ديوان التجارة والمبيعات.
- سجلات مجلس تجار مصر.
- سجلات مجلس تجار الإسكندرية.
- سجلات ديوان الويركو.
- سجلات تعداد نفوس سنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م.

ب- سجلات المحاكم الشرعية.

- سجلات محكمة مصر الشرعية.
- سجلات محكمة الإسكندرية (دعاوى - إشارات).
- سجلات محكمة الفيوم (دعاوى - إشارات).
- سجلات محكمة القسمة العربية.

ج- المحافظ:

- محافظ الأبحاث.
- محافظ الداخلية.
- محافظ الوقائع المصرية.
- محافظ شورى المعاونة.
- محافظ مجلس الوزراء.
- محافظ عابدين.
- محافظ مجلس الملكية تركي.
- محفظة الميهي.
- محفظة اللوائح والقوانين.
- محافظ ديوان التجارة والمبيعات.
- محافظ بحر برا.
- محافظ النوات تركي.

ثانياً: وثائق منشورة:

- مضابط جلسات شورى القوانين ١٨٨٨م.
- مضابط جلسات الجمعية التشريعية.
- الأوامر والذكريات والقرارات المنشورة الصادرة في الفترة (١٨٧٩ - ١٩٠٥م).
- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان (١٩٠٣ - ١٩٠٥م).
- تقرير السير ألدون غورست: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٨، ١٩١٠م.

- التقارير الصادرة من مديريات مصر إلى دولتو أفندم عن عام ١٨٨٩، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٩٠م.
- التقرير السنوي لمكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة عام ١٩٢٩م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٠م.

ثالثاً: المذكرات والذكريات:

- أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- عباس حلمي الثاني: عهدي - مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير ١٨٩٢ - ١٩١٤م، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٣م.
- محمد على علوبة: ذكريات اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب أحمد حمدي، وجمال الدين أمين مهنا، وناهد مصطفى مرزوق، إشراف وتقديم عاصم الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.

رابعاً: المراجع العربية والمترجمة:

- أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧م.
- أحمد الشربيني السيد: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م.

- أحمد عيسى عاشور: الفقه المبين في العبادات والمعاملات، مكتبة القرآن للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٨٤م.
- أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر ١٨٠٠-١٨٤٠م، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.
- أحمد يوسف أحمد: فنان الشعب محمود بيرم التونسي، الطبعة الأولى، مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٢م.
- إدوار ولیم لاین: عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم ١٨٣٣ - ١٨٣٥م، ترجمة سهير دسوم، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٩م.
- أسامه توفيق عبد الهادي: قانون النقد في ضوء الفقه والقضاء والتشريعات الاقتصادية، الناشر المؤلف، القاهرة ١٩٩١م.
- إسماعيل محمد زين الدين: الأجانب ودورهم في الإدارة المصرية ١٨٢٠-١٨٨٢م، دار الثقافة، القاهرة ١٩٩٠م.
- _____: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م.
- ألكسندر شولش: مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢م، تعريب رعوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٣م.
- إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا ١٨٦٣-١٨٧٩م، المجلد الأول والثاني، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦م.

- أمين سامي: تقويم النيل، المجلد الأول والثاني والثالث من الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٦م.
- أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩م، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- أمين مصطفى عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٤م.
- أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، دار الهلال، كتاب رقم ١٧، القاهرة، ١٩٧٤م.
- _____: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، الجزء الثاني، ترجمة ناصر إبراهيم وباتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف رعوف عباس حامد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥م.
- أنور عبد الملك: نهضة مصر ١٨٠٥ - ١٨٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م.
- باتريك أوبريان: ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، القاهرة ١٩٧٠م.
- تأليف مركز الأهرام: فكر المسلم المعاصر وما الذي يشغله، الكتاب الثاني، القاهرة ١٩٩٤م.

- ج. بيير: تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠،
ترجمة عطيات محمود حامد، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م.
- _____: دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة
عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمي الجمال، مكتبة
الحرية الحديثة، القاهرة ١٩٧٦م.
- جاد لبيب: بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين
مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،
بدون تاريخ.
- جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر
١٨٨٢-١٩٢٢، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو
المصرية، القاهرة ١٩٦٦م.
- _____: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرن التاسع
عشر والعشرين، المجلس الأعلى للفنون والآداب
والعلوم والثقافة، القاهرة ١٩٦٣م.
- جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد
العالمي الكبير، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان
العربي، القاهرة ١٩٥٦م.
- _____: اقتصاديات مصر، مطبعة لجنة البيان العربي،
الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٤م.
- جوان كول: الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر،
ترجمة عنان على الشهاوي، مراجعة وتقديم عاصم
الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠١م.

- جورج جندي بك وجاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧م.
- جورج ياتج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب على أحمد شكري، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٦م.
- جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م.
- حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٢م.
- حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر عصر محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨م.
- خالد عيد الناغية: طائفة الصيادين في موردة المصرية في القرن التاسع عشر، الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر العثمانية، تحرير ناصر إبراهيم، إشراف رعوف عباس، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ٢٠٠٣م.
- _____: مجلس تجار مصر ١٨٤٦-١٨٧٦م، دار المصطفى، بنها ٢٠٠٣م.
- دافيدس لاندز: بنوك وباشاوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.

- دالينبوتشامبرزرايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤، ترجمة فاطمة علم الدين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م.
- رعوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.
- _____: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤، الطبعة الأولى، دار الفكر الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٣م.
- راشد البراوي ومحمد حمزة عlish: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، الطبعة الخامسة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤م.
- رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.
- سحر على حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م.
- سعيدة محمد حسني: اليهود في مصر ١٨٨٢ - ١٩٤٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣م.
- سليمان النخيلي: الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ حتى ١٩٥٢، الطبعة الأولى، الاتحاد العام للعمال، القاهرة، ١٩٦٧م.

- سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢م.
- السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ١٥١٧-١٨٨٢م، دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠م.
- سيد عشاوي: اليونانيون في مصر، دراسة تاريخية في الدور الاقتصادي السياسي ١٨٠٥-١٩٥٦، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧م.
- صامويل برنار: وصف مصر، الموازين والنقود، الجزء السادس، ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.
- صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- عاصم الدسوقي: دراسات في التاريخ الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨١م.
- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، الجزء السادس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣م.

- عبد الرحمن الراقعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول والثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١م.
- عبد السلام عبد الحلیم عامر: طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣م.
- عبد الله محمد عزباوي: الشوام في مصر في القرنين الثامن والتاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦م.
- عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ المواني المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م.
- عبد المنعم إبراهيم الجميعی: عصر محمد علی دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣م.
- عبد المنعم حسنین: الإنسان والمال في الإسلام، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة ١٩٨٦م.
- عفاف لطفي السيد مارسو: مصر في عهد محمد علی، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين، مراجعة السيد أمين شلبي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٤م.
- علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م.
- علی الجريتلي: تاريخ الصناعة في مصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٢م.
- علی الجريتلي وشكري فريد: تطور النظام المصرفي في الدولة المصرية، دراسة مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

- على بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣-١٩١٤، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧م.
- على لطفي: التطور الاقتصادي، دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٨م.
- على مبارك: الخطط التوفيقية، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.
- عمر لطفي: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الشعب، القاهرة ١٩٠٤م.
- فاطمة علم الدين عبد الواحد: تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢، القاهرة ١٩٨٩م.
- فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٧، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م.
- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار الموقف المصري، القاهرة ١٩٨٢م.
- ل. أ. فريدمان: التطور الرأسمالي في مصر، الطبعة العاملة المصرية ١٨٨٢-١٩٣٩، الطبعة الأولى، ترجمة زهدي الشامي، دار العالم الجديد، القاهرة ١٩٨٩م.
- لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١م.
- _____: موقع الحرفيين على خريطة الحياة المصرية ١٨٧٨ - ١٨٨٢م، الطوائف المهنية الاجتماعية في مصر في العصر العثماني، تحرير ناصر إبراهيم،

- وإشراف رعوف عباس، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ٢٠٠٣م.
- **لوسى دف جوردن: رسائل من مصر، ترجمة أحمد خاكي، القاهرة، ١٩٧٦م.**
- **لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.**
- **ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م.**
- **محسن على شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، الجزء الأول والثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م.**
- **محمد أنيس: تطور المجتمع المصري من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٥م.**
- **محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٦٧م.**
- **محمد رشدي: التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.**
- **محمد رفعت الإمام: الجالية الأرمنية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩م.**
- **محمد طلعت حرب: علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، تحقيق رعوف عباس حامد،**

مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة
٢٠٠٢م.

- محمد عبد الباري: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، بمصر
١٩٣٠م.

- محمد عبد العزيز عجمية: دراسات في التطور الاقتصادي، مكتبة
دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣م.

- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل: الوجيز في
التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية،
الإسكندرية ١٩٧٠م.

- محمد عبده "الأستاذ الإمام": الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد
عمارة، الجزء السادس، طبعة بيروت ١٩٧٤م.

- محمد على علوبة: مبادئ في السياسة المصرية، الهيئة المصرية
العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠م.

- محمد فؤاد شكري وسيد محمد خليل: بناء دولة مصر محمد على،
دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٨م.

- محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة،
الطبعة الثانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر،
القاهرة ١٩٤٤م.

- محمود متولي: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها،
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤م.

- مليكة عريان: مركز مصر الاقتصادي، مطبعة رمسيس بالفجالة،
القاهرة ١٩٢٣م.

- ميخائيل شاروبيم: الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٠٠م.
- نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي للأجانب في مصر وأثره في المجتمع المصري من سنة ١٩٢٢-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.
- نللي حنا: ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية، ترجمة رعوف عباس حامد، الطبعة الأولى، الدار اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٣م.
- نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧م.
- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨م.
- يوسف نحاس: الفلاح، حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقتطف والمقطم، القاهرة ١٩٣٦م.
- يونان لبيب رزق ومحمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى سنة ١٩١٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠م.

خامسا: الرسائل الجامعية

- أيمن يحيى بسيوني: أرشيف وزارة القوى العاملة والتدريب في ج.م.ع، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية

الآداب، قسم الوثائق والمكتبات، جامعة القاهرة،
١٩٩١م.

- حامد على دسوقي: النظام الإداري في مصر في عهد إسماعيل
١٨٦٣-١٨٧٩، رسالة ماجستير، غير منشورة،
كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، سنة
١٩٧٩م.

- حلمي محروس إسماعيل: دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر
في القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، غير
منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة
١٩٧٧م.

- زينب عمر محمود: نشاط مصر التجاري في البحر الأحمر ١٨٠٥-
١٨٧٩، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية
الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر ١٩٨٩م.

- صالح رمضان محمود: دراسات عن الحالة الاجتماعية في مصر في
عصر الخديوي إسماعيل، رسالة ماجستير، غير
منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة
١٩٦٥م.

- _____: الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع
عشر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب،
قسم التاريخ، جامعة القاهرة ١٩٧٠م.

- عبد المنعم عبد الرحمن عبد الحميد عبد المجيد: مخصصات أسرة
محمد علي ١٨٠٥ - ١٨٤٨م، رسالة ماجستير،
غير منشورة، كلية اللغة العربية، فرع أسيوط،
جامعة الأزهر ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

- نبيل الطوخي: طوائف الحرف في مدينة القاهرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٤١-١٨٩٠م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة المنيا ٢٠٠١م.
- نبيل عبد الحميد: الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢م، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٦م.

سادسا: الدوريات:

- الأهالي
- الأهرام.
- التجارة.
- التنكيث والتبكيث.
- الجريدة.
- الجوائب.
- صحيفة الاقتصاد والتجارة.
- الفلاح.
- المؤيد.
- المحروسة.
- المقطم الأسبوعي.
- المقطم.
- المنار.
- الهلال.

سابعاً: بحوث ومقالات

- برنارد لويس: النقابات الإسلامية، ترجمة عبد العزيز الدوري، مجلة الرسالة، العدد ٣٥٥، السنة الثامنة، القاهرة ١٩٤٠م.
- حليم عبد الملك: السياسة التجارية في عهد محمد علي، مجلة غرفة القاهرة، عدد ٩، السنة السادسة، نوفمبر ١٩٤١م.
- عاصم الدسوقي: بناء اقتصاديات مصر، مقال بمجلة الهلال، عدد أكتوبر ١٩٩٨م.
- على الجرينلي: تطور النظام المصرفي في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسيني من عام ١٩٠٩ - ١٩٥٩، القاهرة ١٩٦٠م.
- محسن على شومان: اليهود وطوائف الحرف في مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب، مجلد ٥٧، عدد ٤، جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٧م.
- محمد عفيفي: الخطط والحياة الاقتصادية في حارة اليهود بالقاهرة في العصر العثماني، المؤرخ المصري، عدد ١٠، كلية الآداب، قسم تاريخ، جامعة القاهرة ١٩٩٣م.

ثامناً: المعاجم والقواميس

- المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٦٠م.

- محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية القسم الثامن،
الجزء الثاني والثالث، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.
- فيليب جلا: قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الثالث، المطبعة
التجارية، الإسكندرية، ١٨٩١م.

تاسعا: المراجع الأجنبية

- **Baer, Gabriel:** Egyptian Guilds In Modern Times,
The Israel Oriental Society, Jerusalem
1964.
- _____: Fellah And Townsman in the Middle
East, Studies in Social history, London
1982.
- **Crouchley (A. F):** The Investment of Foreign Capital
in Egyptian Companies and public debt,
London 1936.
- **Deeb, Marius:** The Socio economic of the Local
foreign Minorties in Modern Egypt,
1805- 1967 International Journal of
Middle East Studies 1978.
- **El- Batrik, Abdel Hamid:** Egyptian Yemani
Relation (1819-1870) and their

Implications for British policy in the Red Sea. "In", political and Social Change in Modern Egypt, London 1968.

- **Ghazaleh, Pascal:** Masters of the Trade: Crafts and Crafts people In Cairo, (1750-1850). Cairo Papers In Social Science, Volume 22, Number3, The American university in Cairo 1999.
- **Kredian, Armin:** The private papers of an American Merchat Family in the Ottoman Empire, 1912- 1914 "In" Money, Land and Trade. An Economic History of The Muslim Mediterranean, New York 2002.
- **Hanna, Nelly:** Incorporation and the Textile Industry in 19th, century Egypt, La Rrance, L' Egypt à L'époque des vice –rois 1805-1882, Institut Framcais d'archéologie orientale, cahier des Annales islamologiques 22-2002.
- **Hunter, F. Robert:** Egypt under the Khedives 1805-1879 The American university in Cairo 1999.

- **Issawi, Charles:** Egypt at Mid-Century, An Economic Survey, London 1954.
- _____: An Economy history of the Middle East and north Africa, London 1982.
- _____: Egypt since 1800 A study in Lop Sided development, "In" The Journal of Economic History, March 1961.
- **MC. Coon:** J. C. Egypt as it is, London 1877.
- **Milner, A. :** England in Egypt, London 1926.
- **Radwan, Samir:** Capital Formation In Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967 London 1974.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
التمهيد	٩
الفصل الأول: تحرير التجارة وطوائف المهن التجارية ١٨٤٠-١٩١٤ م	١٧
- الظروف التي حررت التجارة في إطارها	
- تحرير التجارة والمجتمع المصري	
- الأجانب في السوق المصرية	
- التجار العرب في السوق المصرية	
- تحرير التجارة والتجار المصريين	
- توحيد المقاييس والمكايل والموازن	
- إصلاح النظام النقدي	
- إصلاح الجمارك	
- إقرار التعاملات المباشرة	
- المزادات	
- حلقات بيع الأقطان	
الفصل الثاني: السماسرة والدالون	٦٩
أولاً: السماسرة	
ثانياً: الدالون	

الفصل الثالث: النشاط التمويلي والمشتغلون به

- تحرير التجارة وظهور الممولين
- الامتيازات الأجنبية والمحاکم المختلطة
- نشاطهم وأبعاده
- نوعية التمويل
- أولا: المرابون
- ثانيا: الصيارفة
- العلاقة بين الممولين وطوائف المهن التجارية
- موقف المجتمع من هذا النشاط

الفصل الرابع: الطوائف الخدمية في التجارة

- ١- طائفة القبانية
- ٢- طائفة الكياليين
- ٣- طائفة المغربلين
- ٤- طائفة المراكبية
- ٥- طائفة الشيالين

الخاتمة

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

دكتور ماجد عزت إسرائيل
دكتوراه فى التاريخ الحديث
عضو اللجنة الدائمة لتاريخ وتوثيق مشروع ذاكرة الوطن
عضو المشروع المصرى الفرنسى لدراسة تاريخ مدينة الاسكندرية
فى العصر العثمانى
عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
يشارك بدراساته فى المؤتمرات المحلية والدولية ، وسیمنارات
المجلس الاعلى للثقافة والجمعية المصرية للدراسات التاريخية
والمعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة والجامعة الامريكية
بالقاهرة .

من المشاركين فى برنامج وثيقة لها حكاية بالتلفزيون المصرى .
حاصل على جائزة محمود صالح منسى مرتين فى التاريخ الحديث

Bibliotheca Alexandrina



0666084

MADBULI BOOKSHOP

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٢٥٧٥٦٤٢١ Tel.: 6 Talat Harb SQ.